

٢٩٤٥
٢٩٤٥
٢٩٤٥

٢٩٤٥



من يرد الله خيرا يضاعفه في الدين
* الجزء الثاني *

الجواهر النقي

في

العلامة علاء
رحمه الله

من يرد الله خيرا يضاعفه في الدين
حصرا الهداية ومختصر عالم الحديث لا ينفصل الصلاح والبر
على الصديق ولي قضاء الدين بالحقرة *

الطبعة الاولى

بطبعة تجلج دائرة المعارف والطباعة الكائنة بحرسه حيدرآباد الدكن
قد اتم بطبعة بامر المجلس حسن بن احمد الحلي مدير المطبعة كان الله
سنة اواخر شعبان سنة الف وثلاثمائة وست عشرة من هجرة سيد ولد عدنان صلى عليه الرحمن
(١٣١٦)



﴿ کتاب الیوع ﴾

﴿ باب ابا حه التجاره ﴾

• قال •

١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧

• قال •

﴿ باب كراهية اليمين في البيع ﴾

ذكر فيه حديث السامرة عن طريق الاعمش عن قيس بن ابي غرزة * قلت * اخرجه ابو داود وابن ماجه عن طريق الاعمش عن ابي واثل عن قيس وهو الصواب ولعل سقوط ابي واثل من سنن البيهقي من الكتاب *

*** قال ***

❦ باب من قال لا يجوز بيع العين الغائبة ❦

ذكر فيه حديث النبي عن بيع الغرور عن بيع ما ليس عندك بهتلت في الجهل اذا وصف الغائب عن روية وخبره
وملكه المشتري فاين الغرور ولم يزل المسلمون يتبايعون الضياع في البلاد البعيدة بالصفة باع عثمان لطلحة ارضا
بالكوفة ولم يراه فقضى جبير بن مطعم ان الحيار لطلحة وما نعلم للشافعي سلفا في منع بيع الغائب الموصوف ولا خلاف

في اللغة ان ما في ملك باهه فهو عنده وما ليس في ملكه فليس عنده وان كان يده وفي نوادر الفقهاء لا بن بنت
نعم اجمع الصحابة على جواز بيع الغائب المذور على تسليمه وان لم يشتره خيار الروية اذا رآه وفي اختلاف العلماء
الطحاوي قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح تعالى التجارة
عن تراض ولم يفرق بينهما ويحيى لم يبر واجاز عليه السلام بيع الغيب اذا اسود والحب اذا اشتد وما غير مرتين
واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جوزوا بيع الغائب وليس هومن باب الملازمة والمنازعة كما زعم اصحاب
الشافعي ولا من باب الفرر لان الفرر ما كان على خطر لا يدري ا يكون ام لا كالطير في الهواء والسماك في الماء
وما لا يقدر على تسليمه كذا قال اهل اللغة والغائب ليس كذلك فان قيل قديهلك قلنا وكذا سائر الاشياء وليس هذا
بيع ما ليس عند الانسان اذ المراد من ذلك ما ليس في ملكه ولا خلاف في اللغة ان الانسان يقول عندي ضياع
ودوراني في ملكي وان كانت غائبة فان قيل الا بقى متفق على منع بيعه فكذا الغائب قلنا لم يمنع بيع الآبق ليقية بل
اسد تسليمه كالطير في الهواء انتهى كلامه على انهم تركوا ظاهر قوله عليه السلام لا تبع ما ليس عندك اذ يجوز
بيع ما ليس عنده اتفاقا اذا كان قد رآه ويباع عند من بيع ما عنده اذا لم يكن رآه ذكره القدوري في التجرى ثم
ذكر البيهقي في آخر هذا الباب حديث يوسف بن ماهك (عن حكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك) قلت هذا
الحديث اختلف فيه على ابن ماهك فروي عنه كذلك وروي عنه عن عبد الله بن عصمة عن حكيم كذا ذكره البيهقي
فيما بعد في باب النهي عن بيع ما لم يقبض وستكم عليه هناك ان شاء الله تعالى وعلى نقد برصمته تقدم الجواب عنه
قال * باب التبايعان بالخيار ما لم يتفرقا *

ذكر فيه حديث ابي برزة وقوله (ما راكبا افترقتما) قلت لاجبة في هذا الحديث لان قيامه الى فرشه مفارقة
قال الطحاوي قد افاما بعد البيع مدة يعلم ان كلامهما قد قام الى الا بدله منه من حاجة الانسان وقيامه الى صلوة
يكون ذلك تاركا لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع مثله في طرف تصارفاه قبل القبض لفسد الصرف فكذا
لو كان الخيار واجبا في البيع بعد عقد لقطعه هذه الاشياء فلذلك على ان التفرق عند ابي برزة لم يكن بالابدان
ثم ذكر حديثا في سنده خفف بن غيلان عن سليمان بن موسى قلت كلاهما متكلم فيه ثم ظاهر قوله فوجب له
متروك عندهم اذ لا يجب له مادام في المجلس ثم ذكر البيهقي في آخر الباب عن ابن عيينة انه حدث الكوفي عن
محدث الخيار قال حدثنا به اباحنية فقال (الي آخره) قلت هذه حكاية منكرو لا يليق بابي حنيفة مع ما سارت
به الركبان وشئت به كتب اصحابه ومحالفه من ورعه المشهور ولقد حكى الخطيب في تاريخه ان الحليفة في زمنه

ارسل اليه يستفتيه في مسألة فارسل اليه بمجوابها خذ منه بعض من كان جالسا في حلقته يحدّث يخالفه فتياه فرجع عن
اقتياد ارسل الجواب الى الخليفة على مقتضى الحديث ويحتمل ان يكون الآفة من بعض رواة الحكاية ولم يعين
ابن عيينة من حدثه بذلك بل قال حدثنا و على تقدير صحة الحكاية لم يرد بقوله ليس هذا بشي الحديث ولما اراد
ليس هذا الاحتجاج بشي يعني تاويله بالتفرق بالابدان فلم يرد الحديث بل تأويله بان التفرق المذكور فيه هو التفرق
بالاقوال لقوله تعالى وان يتفرقا بين الله كلام من سمعه ولهذا قال ارايت لو كان في سفينة او تاول المتبايعين
بالتساو مين على ما هو معروف من مذهب الحنفية ومذهبه هو قول طائفة من اهل المد يقيم اليه ذهب مالك
وربيعة والنخعي واهل الكوفة ورواه عبد الرزاق عن الثوري

* قال * **باب الدليل على انه لا يجوز شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام**

ذكر فيه حديث المصراة * قلت * لاجحة فيه اذ جعل فيه الخيار للمشتري بالارضى البائع ولا بان يشترط عند العقد
ثم ذكر حديث (الاخلاء) * قلت * لاجحة فيه ايضا اذ الشافعي لا يقول به ويجعله خاصا بذلك الرجل حكاه
البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في عهدة الرقيق وذلك انه جعل له الخيار بقوله عند التبايع لاجل اية رضي مما مله
او لافلا يشبه الخيار الذي يتفقان عليه *

* قال * **باب تحريم التفاضل في الجنس الواحد**

ذكر فيه حديثان عن ابن عمر في آخره (هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم لم يبايعنا) ثم ذكر (عن الشافعي انه قال هذا خطأ)
واستدل على ذلك بانه (روى الحديث عن ابن عيينة عن وردان عن ابن عمر) ولفظه (هذا عهد صاحبنا اليينا
قال الشافعي يعني بصاحبنا عمر) * قلت * حكى صاحب التمهيد هذا القول عن الشافعي ثم قال قول الشافعي عندي
غلط على اصله لان قول صاحبنا يجعل يحتمل ان يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الاظهر ويحتمل ان يريد
عمر فلما قال ما ههنا عن ابن عمر هذا عهد نبينا فسر ما اجل وردان وهذا اصل ما يعتمد عليه الشافعي في الآثار
ولكن الناس لا يسلم منهم احد من الغلط وانما دخلت الاخلة على الناس من قبل التقليد لانهم اذا تكلم العالم عند
من لا يعين النظر بشي كتبه وجعله دينا يرد به ما خالفه دون ان يعرف الوجه فيه فيقع الخلل وبالله التوفيق ورد
بعض اصحابنا على صاحب التمهيد بان ابن عمر لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به ابن عمر في بعض
الروايات ولا يرد ذلك عليه لانه لم يلتزم ان ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بل لوعده عليه السلام
الى عمرا وغيره ثم سمعه ابن عمر منه جازله ان يقول عهد نبينا وليست هذه العبارة باغرب مع قول النزال

ابن سبرة قال لثار سول الله صلى الله عليه وسلم انما وياكم كنائس بني عبد مناف والنزال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اراد قال لقومنا ثم ذكر البيهقي (ان معاوية باع سقاية من ذهب او ورق باكثر من وزنها فقال له ابو الدرداء) الى آخره * قلت * تقدم في الباب السابق ان هذه القصة جرت لمعاوية مع عبادة بن الصامت وقال صاحب الاستذكار لا اعلم انها جرت له مع ابي الدرداء الامن حديث ابن اسلم عن عطاء وليس معروفه له الامع عبادة والطريق بذلك متواترة *

* قال * **باب من قال الرباني النسبة**

ذكر فيه حديث البراء وابن ارقم (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصرف فقال ما كان منه يد ابيد فلا بأس) من رواية ابن جرير قال (واخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن ابن عيينة عن عمرو بن ابي المنهال باع شريك لي ورقا نسبة وبمعناه رواه البخاري عن ابن المديني عن سفيان وروى عن الحميدي عن سفيان عن عمرو بن ابي المنهال باع شريك لي دراهم بدرهم) ثم قال (هذا عندي خطأ ولا يصح ما رواه ابن المديني وابن حاتم وهو المراد بما اطلق في رواية ابن جرير فيكون الخبر وارد في بيع الجنسين احدهما بالآخر) * قلت * رواية ابن المديني وابن حاتم مطلقة ايضا لم يذكر فيها باع الورق فكيف رد رواية ابن جرير اليها وتفسيرها بل الاظهر ان قوله في رواية ابن حاتم نسبة معناه بورق نسبة وكذا ما في معناه من رواية ابن المديني لان نسبة في قوله نسبة - توصف بمحذوف دل عليه قوله اولاً وورق فكون التقدير بورق نسبة - هذا هو موافق لرواية الحميدي عن سفيان *

* قال * **باب اقتضاء الذهب من الورق**

ذكر فيه حديث سعيد بن جبير (عن ابن عمر كنت ابيع الابل في البقيع) ثم قال (ينفرد برفعه سماك عن ابن جبير من بين اصحاب ابن عمر) * قلت * ذكر الترمذي هذا الحديث ثم قال لان رفعه مرفوعاً الامن حديث سماك وروى داود ابن ابي هند هذا عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفاً فاختلف الرواية عن سعيد بن جبير والمفهوم من كلام البيهقي ان ابن جبير رواه مرفوعاً وان غيره من اصحاب ابن عمر رواه بخلاف ذلك *

* قال * **باب جريان الربا في كل ما يكون معلوماً**

ذكر فيه حديث (الطعام بالطعام مثلاً بمثل) * قلت * قسم البيهقي من لفظه الطعام كل مطعم ومخالف ذلك فيما تقدم ففهم من حديث الحذري في صدقة البطر ما عمن طعام انه البر وجهه وقد تكلمنا معه هناك ولا نسلم العموم هنا لا يقال لا كل العلج اكل الطعام قال ابن حزم اجري الشافعي الربا في السقوباء لا يطلق عليه اسم الطعام وفي التجريد

للقدورى تبطل عليهم بجواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا مع كونه مطعوماً ولا يمكن في الحال ثمان السمك والجراد ليسا مطعوماً في الحال حتى يصلحوا مع ذلك لا يجوز بيعهما متفاضلاً وكذلك الطين الحراساني ما كوله مشتقاً وإن كان فيه ضرر لكثير من المطعومات *

* قال * باب من قال بجران الربا في كل ما بكال ووزن *

ذكر فيه حديث ثافي بن عبيد الله فقال اتكلموا فيه قلت * أخرج هذا الحديث شيخه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد وجان هذا ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وقال الذهبي في الضعفاء جازاً الحديث وقال عبد الحق في احكامه قال ابو بكر البزار حيان رجل من اهل البصرة مشهور ليس به باس وقال فيه ابو حاتم صدوق وقال بعض المتأخرين فيه مجهول ونعله اختلط عليه يحيى بن عبيد الله المروزي *

* قال * باب لا ربا في ما خرج من المأكول والمشروب والذهب والفضة *

ذكر فيه حديث (شراء العبد بعدين وشراء صفيّة بسبعة رؤس) قلت * لا يلزم من جواز ذلك جواز كل ما خرج من المأكول والمشروب والثمين والفلوس اذ اتفقت في ثمان ومن ذلك لا ربا فيها *

* قال * باب بيع الحيوانات وغيره مما لا ربا فيه بعض ببعض نسية *

ذكر فيه (انه عيب) السلام قال لعبد الله بن عمرو خذ في قلاص الصدقة فجعلت آخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة ثم ذكره من وجه اخر لفظه (الى خروج المصدق) قلت * هذا أجل مجهول لانه تقدم ويتاخر وهو مفسد البيع فيحمل على انه امره من ان يستأسف الزكوة من اربابها فيأخذ بعيراً يصلح للعمل والقتال بيعيرين من اسنان الصدقات او يأخذ ذلك من اهل الحرب على قول من يجوز الربا معهم او كان ذلك قبل تحريم الربا ثم نهي عليه السلام عن بيع الحيوان بالحيوان نسية بكايحي في الباب الذي يثلوه ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي (عن الحسن ابن محمد بن علي عن علي انه باع جملاً بعشرين بعيراً الى اجل) قلت * ذكر ابن الاثير في شرح مسند الشافعي ان هذا الحديث مرسل لان الحسن لم يلق جده علياً وقد جاء عن علي خلاف هذا قال عبد الرزاق في مصنفه اخبرني عبد الله بن ابي بكر عن ابن قسيط عن ابن المسيب عن علي انه كره ان يربيعيرين نسية فان صح الاول يحمل على انه فعله في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبل التحريم ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انه اشترى راحلة بربعة ابعة مضمونة عليه يوفى فيها صاحبها بالربعة) قلت * قد جاء عن ابن عمر خلاف هذا قال عبد الرزاق ان انا عمر عن ابن طاووس عن ابيه اخبرني انه سأل ابن عمر عن بيع بعيرين نظرة فقال لا وكرهه فيحمل الاول على ان الربعة كانت بالربعة فذا بيع غائب وليس بنسية

وانما شرط الضمان لان من مذهب ابن عمران المبيع لا يكون مضمونا على البائع الا بالشرط كذا ذكره القدوري في التبريد قال وروي عن ابن مسعود وابن عباس والحكم بن عمرو والفاري مثل قولنا *

* قال * ❖ باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة ❖

ذكر فيه حديثان الحسن عن سمرة ثم قال (اكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة) * قلت * حسن الترمذي هذا الحديث وصححه وقال العمل عليه عند اكثر اهل العلم من الصحابة وغيرهم وهو قول الثوري واصل الكوفي واصل سماع الحسن من سمرة صحيح هكذا قال علي بن المديني وفي الاسناد كذا قال الترمذي قلت للبخاري في قوله لم يسمع الحسن من سمرة الا حديث العقيقة قال سمع منه احاديث كثيرة وجعل روايته عنه سماعا وصحها وقال البيهقي فيما بعد في باب قتل الحر بالعبد (كان شعبة ثبت سماعه منه) وقال ايضا في باب من يربط انسان احاديثه عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ وكلامه هذا مخالف لكلامه في هذا الباب ثم ذكر حديثان عن ابراهيم بن طهمان عن معمر بن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (وكذا رواه داود الطمار عن معمر موصولا وكذا روي عن الزيري وعبد الملك الزماري عن الثوري عن معمر وكل ذلك وهم والصحيح عن عكرمة عن النبي عليه السلام) مرسل ثم اخرجه كذا لك من حديث الفريابي عن الثوري عن معمر ثم قال (وكذا رواه عبد الرزاق وعبد الاعلى عن معمر وكذا رواه علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة ورويان البخاري انه وهن رواية من وصله) ثم اخرج (عن ابن خزيمة قال الصحيح عند اهل المعرفة هذا الخبر مرسل ليس متصل) ثم ذكر عن الشافعي (ان حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة غير ثابت) * قلت * حاصله انه اختلف على الثوري فيه فرواه عنه الفريابي مرسل ورواه عنه الزيري والذماري متصلا واثنان اولي من واحد كيف وقد تابعهما ابو داود والحفري فرواه عن سفيان موصولا كذا اخرجه عنه ابو حاتم بن حبان في صحيحه فظهر بهذا ان رواية من رواه عن الثوري موصولا اولي من رواية من رواه عنه مرسل واخلتلف ايضا على معمر فيه فرواه عنه عبد الرزاق وعبد الاعلى مرسل على ان عبد الرزاق رواه ايضا عنه متصلا كذا رأيت في نسخة جيدة من نسخ المصنف له ورواه عن معمر بن طهمان والطمار موصولا وتابعت روايتهما بالرواية المذكورة عن عبد الرزاق وبارجج من رواية الثوري فظهر ان رواية من رواه عن معمر موصولا اولي ومعمرا حفظ من علي بن المبارك فروايته عن يحيى موصولا اولي من رواية ابن المبارك عنه مرسل وبالجملة فمن وصل حفظ وزاد فلا يكون من قصر حجة عليه وقد اخرج البزار هذا الحديث وقال ليس في هذا الباب حديث اجل اسنادا منه وقد ردد في هذا الباب حديثان آخران جيدان

وحدث ثالث مرسل فالاول اخرجه الطحاوي من حديث ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة واخرجه البيهقي ايضا في كتاب المعرفة وقال تفرد به محمد بن دينار الطاحي وشئ ابن معين عنه فقال ضعيف انتهى كلامه وقد ذكر الذهبي في الكاشف ابن دينار هذا وقال حسنا حديثه وفي الميزان قال ابو زرعة صدوق وقال النسائي ليس به باس وكذا قال ابن معين في رواية احمد بن ابي خزيمة عنه وقال ابن عدي حسن الحديث والحديث الثاني عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسا ولا باس به يدايد * اخرجه ابن ماجة والترمذي وقال حسن والحديث الثالث اخرجه الشافعي في مسنده عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الكريم الجزري ان زباد بن ابي مريم مولى عثمان اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصدا له فجاء بظهر مسنات فلما نظره النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت واهلكت فقال يا رسول الله اني كنت ابيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يد ويد وعلمت من حاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الظهر فقال عليه السلام فذاك اذا قال ابن الاثير في شرحه يدل على صحة قول من منع النسيئة في الحيوان بالحيوان لانه لما قال له يدايد اقره على فعله فظهر بهذه الاحاديث المختلفة الطرق التي ايد بعضها بعضا ان هذا الحديث ثابت خلافا للشافعي رحمه الله وروى عبد الرزاق انا الثوري واسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع سمعت محمد بن الحنفية يكره الحيوان بالحيوان نسيئة * ورواه عبد الرزاق عن عكرمة وعن ايوب وابن مهزيب بنحوه وروى ابن ابي شيبة بسنده عن عمار ابن ياسر نحوه *

* قال * **باب من ابتاع ذهابا بذهب مع احد الذهبين شئ غير الذهب**

* قلت * عم المنع وجوزة ابو حنيفة والثوري اذا كان الذهب المنفرد اكثر من الذهب المنضم للسلمة والحديث الذي استدل به البيهقي تبين من رواية الليث التي اخرجها مسلم انه ورد في صورة خاصة وهي ان الذهب الذي في الفلادة كان اكثر من الذهب المنفرد وخصمه بمنع هذا *

* قال * **باب بيع الرطب بالتمر**

ذكر فيه حديث مالك عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد ثم ذكر انه روى عن مالك عن داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد ثم اخرجه من حديث يحيى بن ابي كثير عن عبد الله ولفظه (نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة) ثم ذكر عن الدارقطني انه قال (خالفه مالك واسماعيل بن امية والضحاك بن عثمان واسامة بن زيد ورواه عن عبد الله و لم يقولوا نسيئة واجتماعهم لا يدل على ضبطهم وفيهم امام وهو مالك) ثم قال (وقد رواه عمران بن ابي انس عن

ابي عياش نخور واية الجماعة ابنا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ان ابنا الربيع ثنا ابن وهب حدثني
مخزومة بن بكير عن ابيه عن تمران (فذكره) قلت * اخرج ابوداود ورواية يحيى ثم قال عقيبها رواه عمران بن ابي
انس مولى لبني مخزوم عن سعد نحوه وظاهر هذا ان عمران رواه كرواية يحيى وعلى خلاف رواية الجماعة
ويوضح ذلك ما ذكره الطحاوي في مشكل الحديث فقال ثنا يونس ثنا ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث ان بكير
ابن عبد الله بن الاشج حدثه عن عمران بن ابي انس ان مولى لبني مخزوم حدثه انه سأل سعدا عن الرجل يسلف
الرجل الرطب بالتمر الى اجل فقال سعد انها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فظاهر بهذا ان عمران رواه على
موافقة رواية يحيى وبخلاف رواية الجماعة وهذا السند اجل من السند الذي ذكره البيهقي * يونس هو ابن عبد الاعلى
حافظ اجمع به مسلم وهو اجل من الربيع وهو المرادى لانه كان في عقله شيء حكاه ابن ابي حاتم عن النسائي ولم يخرج له صاحبنا
الصحيحين وعمرو بن الحارث المصري الراوي عن بكير حافظ جليل وهو اجل من مخزومة بن بكير بلا شك لان مخزومة
ضعفه ابن معين وغيره وقال ابن حنبل وابن معين لم يسمع من ابيه انما وقع له كتابه ومالك قد اختلف عليه في سند
الحديث كما ذكره البيهقي واختلف ايضا على اسم بل فروي عنه نخور واية مالك ذكره البيهقي وغيره وروى الطحاوي
عن المزني ثنا الشافعي عن ابن عيينة عن اسمعيل عن عبد الله بن يزيد عن ابي عياش الزرقني عن سعد الحديث قال
الطحاوي وهذا محال ابو عياش الزرقني صحابي جليل وليس في سن عبد الله بن يزيد لقاء مثله واخضع ايضا على اسامة
فرواه عنه ابن وهب نخور واية مالك ورواه الاثير عن اسامة وغيره وعن عبد الله بن يزيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الطحاوي وابن عبد البر في اطراف المزني رواه ياد بن ابي ايوب عن
علي بن غراب عن اسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد عن ابي عياش عن سعد موقوفا ولم يذكر الدارقطني ولا غيره فيما علمنا
سند رواية الضحاك لينظر فيه ولو سلم حديث هؤلاء من الاختلاف كان حديث يحيى بن ابي كثير اولى بالقبول
من حديثهم لانه زاد عليهم وهو امام جليل وزيادة الثقة مقبولة كيف وفي رواية عمران بن ابي انس التي ذكرناها
ما يقوي حديثه وتبين انه لم يفرده ويظهر من هذا كله ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سنده ومنته
وزيد مع الاختلاف فيه هو مجهول لا يعرف كذا قال ابن حزم وغيره واخرج صاحب المستدرک هذا الحديث
من طرق منها رواية يحيى ثم صححه ثم قال لا يخرجها الشيخان لما خشيانه جهالة زيد وفيه تهذيب الآثار لا طبري علل
الخبر بان زيد انفرد به وهو غير معروف في نقلة العلم ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (لا تبعوا التمر حتى يبدو صلاحه
ولا تبعوا التمر بالتمر) ثم عزاه الى البخاري ثم قال (ورواه مسلم على ارسال في هذا المقادير من الحديث) * قلت * يعني

قوله ولا تبعوا الثمر بالتمر والامريس كما ذكر والحديث كله متصل عند مسلم ولا يزال في شيء منه *

* قال *

باب ثمر الحائط يباع باصله *

ذكر فيه حديث (من باع نخلاً قد ابرت فثمرها للبائع) الى آخره. قلت: ذكر في الخلافات انها اذا لم تؤبر فالثمر للمشتري قال الشافعي اذا جعل الابار حد الملك البائع فقد جعل ما قبله حد الملك المشتري انتهى كلامه وهذا استدلال المفهوم وابو حنيفة واصحابه لا يولون بذلك قال ابو عمر في التهذيب الكوفيون والاوزاعي لا يفرقون بين الابر وغيره ويعملون الثمرة للبائع اذا كانت قد ظهرت قبل البيع ومن حجتهم انه لم يختلف قول من شرط التأبير انها لو لم تؤبر حتى تناهت وصارت للمحاور ثم يبيع النخل ان الثمرة لا تدخل فيه فلما ان المعنى في ذكر التأبير ظهور الثمرة وفي قواعد ابن رشد قال ابو حنيفة هي للبائع قبل الابار وبعده ولم يجعل المفهوم هنالك من باب دليل الخطاب بل من باب الاخرى والاولى وذلك انه اذا وجبت للبائع بعد الابار فهو اخرى ان يجب له قبل الابار وشبهوا خروج الثمرة بالولادة فقالوا من باع امة لها ولد فولد لها للبائع الا ان يشترط المبتاع. وكذلك الامر في الثمر انتهى كلامه وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في مال العبد من حديث عكرمة بن خالد (عن ابن عمر انه عليه السلام قال واما رجل باع نخلاً قد اينت فثمرها لربها الاول الا ان يشترط المبتاع) فلم يقيد بالتأبير الا ان البيهقي زعم انه منقطع فقال (وقد روي عن هشام الدستوائي عن قتادة عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) وقد صرح صاحب الكمال بان عكرمة بن خالد سمع من ابن عمر وايضاً فان روايته عنه منجزة في الصحيحين وخرجها الترمذي ايضاً وقال حسن صحيح فان صح ما ذكره البيهقي يحمل على انه سمعه من ابن عمر مرة بلا واسطة ومرة بواسطة ثم ان الذي في كتب الشافعية مغالف لما حكاه البيهقي عن الشافعي من الاستدلال بالمفهوم قال البغوي في التهذيب ان باع بعد تشقق النخل سواء ابر او لم يؤبر فالثمر لبق على ملك البائع لانها ظهرت من اكمامها بالتشقق فلا تتبع الاصل الا ان يبيعهما مع النخلة فتكون للمشتري هذا كما ان الرجل يدخل في مطلق بيع الام ولو باع الام بد خروج الولد لا تتبعها الولد الا ان يبيعهما معها انتهى كلامه فقد ذكرنا القول بمفهوم الحديث كما نرى *

* قال *

باب النهي عن بيع المخاضرة *

ذكر فيه (من انس نهى عليه السلام عن المخاضرة) الحديث ثم قال (قال ابو زيد المخاضرة بيع الثمار قبل ان يبد صلاحها ويدخل في المخاضرة بيع الرطاب واليقول ولذا ذكره من كره بيع الرطاب اكثر من جرة واحدة). قلت *

الحديث يقتضي كراهية الحزة الواحدة ايضاً *

* قال * ❁ باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ❁

* قلت * فيهم من هذا الكلام أنه لا يحل بيع الثمار قبل هذا الوقت ومذهب الشافعي وغيره أنه يحل بشرط القطع وذكر البيهقي في هذا الباب حديثاً عن ابن عمر قال (أخرجهم البخاري من حديث الليث عن يونس) * قلت * هذه الرواية أخرجهما البخاري تعليقاً فكان الوجه أن يقال أخرجهما البخاري من حديث الليث فإن البيهقي أخرجه فيما مضى في باب النهي عن بيع الرطب منضلاً من حديث الليث عن عقيل وعزاه كذلك إلى البخاري *

* قال * ❁ باب بيع الحنطة في سنبلها ❁

* قلت * ذكر صاحب المحلى عن الشافعي قال ما له قشران لا يجوز بيعه حتى يزال الأعلى قال ابن حزم لا فرق بين كونه في قشر أو قشرين وهو قد جوز بيع البيض مع كونه في قشرين يعني الظاهر والرقيق مع أنه قول لا نعلمه عن أحد قبله وفي قواعد ابن رشد جوز بيع الحب في سنبله جمهور العلماء أبو حنيفة ومالك وأهل المدينة والكوفة وحجتهم ما روى نافع عن ابن عمر أنه عليه السلام نهى عن بيع النخل حتى أزهي وعن السنبيل حتى تبيض وبأمن العاهة وهي زيادة على ما رواه مالك من هذا الحديث والزيادة إذا كانت من الثقة مقبولة وروى عن الشافعي أنه لما وصلته هذه الزيادة رجع من قوله وذلك أنه لا يصح عنده قياس مع وجود الحديث وذكر البيهقي في هذا الباب حديث النهي عن بيع الغرر * قلت * تقدم في باب بيع العين الغائبة أن الغرر ما لم يدرك أو يكون أم لا كالمك في الماء والحنطة في السنبيل موجودة معلومة بالمشاهدة وصار كالشعير في سنبله فإنه يجوز عند الشافعي وأصحابه *

* قال * ❁ باب من قال لا توضع الجائنة ❁

ذكر فيه حديث عائشة (سمع عليه السلام صوت خصوم بالباب إلى آخره ثم قال) رواه مسلم عن بعض أصحابه عن اسمعيل * قلت * لفظ مسلم حديثي غير واحد من أصحابنا عن اسمعيل وهذا مخالف لما عزاه البيهقي إليه *

* قال * ❁ باب المزابنة والمحاولة ❁

ذكر فيه (عن عكرمة عن ابن عباس نهى عليه السلام عن المحاولة والمزابنة وكانت عكرمة يكره بيع الفصيل) ثم قال (رواه البخاري) * قلت * لم يذكر البخاري وكان عكرمة يكره بيع الفصيل *

* قال * ❁ باب بيع العرايا ❁

ذكر فيه حديثاً عن ابن عمر ثم حديثاً عن زيد بن ثابت ثم قال (أخرجهم مسلم على إرسال في الأول) * قلت * قد قدمنا في باب بيع الرطب بالتمر أنه عند مسلم متصل ولا إرسال فيه *

* قال *

* باب ما يجوز من العرايا بالربط والتمر *

ذكر فيه حديث أبي هريرة (فيما دون خمسة أوسق أو خمسة أوسق) وحديث جابر (أوسق والوسقين والثلاثة والأربعة) * قلت * جوز مالك والشافعي العربية في خمسة أوسق والنهي عن المزابنة ثابتة ييقن فوجب أن لا يستثنى منها إلا الثابت ييقن وهو أربعة أوسق لا الخمسة المشكوك فيها ذكر معناه ابن المنذر وصححه الخطابي وقال الزهري المزني الشافعي وهو لازم على أصله *

* قال *

* باب من أجاز بيع العرايا بالربط أو التمر *

ذكر فيه حديث رخص في العربية بالربط أو التمر ولم يرخص في غير ذلك * قلت * تركت الشافعية العمل بهذا الحديث حيث جوزوا العربية في العنب *

* قال *

* باب النهي عن بيع ما لم يقبض *

ذكر فيه حديثان عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حماد (أسجد حسن) * قلت * كيف يكون حسنا وابن عصمة متروك كذا قال صاحب المحلى وفي الأحكام لم يعبد الحق ضعيف وإيما قد قد منافي باب بيع العين الغائبة أنه اختلف في سنده وإيضاً المراد منه الطعام قاله صاحب الاستدكار واستدل على ذلك برواية الحفاظ لحديث حكيم ابن حزام أنه عليه السلام قال لما أذا بتمت طعاماً أفلاتبه حتى تقبضه * وقد ذكره البيهقي في آخر الباب السابق وأخرجه أيضاً النسائي *

* قال *

* باب الرجل يبتاع طعاماً كيلاً فلا يبيعه حتى يكتأله *

ذكر فيه حديثان عن عثمان رضي الله عنه ثم قال (وروي من وجه آخر مرسل عن عثمان) ثم أخرجه من حديث مطر الوراق عن بعض أصحابه أن حكيم بن حزام أو عثمان بن عفان إلى آخره * قلت * ذكر القاضي عياض أن قول الراوي حدثني غير واحد أو حدثني الثقة أو حدثني بعض اصحابنا ليس من الملقوع ولا المرسل ولا المفضل عند أهل هذا الفن بل هو من باب الرواية عن المجهول حكاه عنه النووي في شرح مسلم ثم قال وهذا هو الصواب

* قال *

* باب ما ورد في العينة *

ذكر فيه حديثان عن ابن عمر ثم قال (وروي من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر) * قلت * ذكره ابن القطان من وجه صحيح بن عطاء عن ابن عمر فقال نقلت من كتاب الزهد لأحمد بن حنبل قال ثنا الأسود بن عامر ثنا أبو بكر هو ابن عياش عن الأعمش عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر قال أتى علينا زمان

وما يرى احد منا انه احق بالدينار والدرهم من اخيه المسلم * ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذ ابغى الناس نياحه والابغى متابعا اذا تاب البقرة تركوا الجهاد في سبيل الله انزل الله بهم بلا * فلم يرفعه حتى يراهم
دينهم * ثم صححه اعني ابن القطان وقال هذا الاسناد كل رجاله ثقات كذا قال في النسفة بلاء واره مصحفا من ذلا *

* قال * باب الحكم فيما يشتري مصراة *

ذكر فيه حديث في سند * جميع بن عمير فقال (قال البخاري فيه نظر) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من
التابعين وحسن الترمذي له حديثا *

* قال * باب من اشترى جارية فاصابها ثم وجد بها عيبا *

ذكر فيه من وجهين (عن علي بن ابي طالب مابين الصحة والداء) ثم ذكر اثر اعراس عمر ثم اعل الجميع ثم قال قال الشافعي لانه لم
يثبت عن عمرو بن علي ولا واحد منهما) * قلت * قد جاء عن علي بن سند جيد روى ابو حنيفة في مسنده عن الهيثم هو
ابن حبيب الصيرفي عن الشعبي عن علي قال في الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيبا انه لا يستطيع
رد ها ويرجع بنقصان العيب والهيثم ذكره ابن حبان في الثقات من الباع التابعين *

* قال * باب ما جاء في عهدة الرقيق *

ذكر فيه الحديث ثم قال امداره على الحسن بن عتبة بن عامر * قلت * رواه ابن ابي شيبة قال ثنا عبدة ومحمد
ابن بشر عن سعيد هو ابن ابي عتبة ورواه ابن ماجة عن محمد بن عبد الله بن غير عن عبدة بن سليمان عن سعيد
ابن ابي عروة عن قتادة عن الحسن بن سمرة وهذا سند صحيح وثبت هذا انه اختاره في علي بن ابي عروة *
* قال *

* باب ما جاء في العبد *

ذكر فيه حديثا عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر ثم قال (وهذا منقطع وقد روي عن عكرمة عن الزهري
عن ابن عمر) * قلت نص البخاري وغيره على ان عكرمة هذا اسم من ابن عمر فيحمل على انه سمع هذا الحديث
منه بلا واسطة مرة وبواسطة اخرى وهذا اولى من تخطئة احدي الروايتين واربها بالانقطاع وقد فعل
البيهقي مثل هذا في غير موضع ثم اخرج هذا الحديث (عن سلمة بن كهيل حدثني من سمع جابر يقول) الى آخره ثم قال
(مرسل حسن) * قلت * هذا لا يسمى مرسل بل هو من باب الرواية عن المجهول كما تقدم قريبا وكيف يكون حسنا وفي سنده
ابراهيم بن ابي الليث قال الساجي متروك وقال صالح جزرة كان يكذب بعشرين سنة واشكل امره على احمد وعلي
حتى ظهر بعد وقال ابو حاتم كان ابن معين يحمل عليه كذا في الميزان وقول البيهقي (وكذلك رواه يحيى القطان

وغيره عن سفيان لم يذكروا سنداً لينظر فيه *

* قال *

باب بيع البراءة *

ذكر فيه (ان ابن عمر باع غلاماً بالبراءة وان عثمان قضى عليه بان يباع العبد) ثم حكى عن الشافعي (انه قال في الرجل يبيع العبد او شيئاً من الحيوان بالبراءة من العيوب فالذي يذهب اليه قضاء عثمان انه بريء من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع) * قلت * ذكر صاحب المحلى ما معناه ان الشافعي اشد الناس انكاراً للتقليد ولم يقلد ابن عمر في جواز البيع بالبراءة في الرقيق بل قلده عثمان ولم يقلده في قضائه على ابن عمر بالنكول وهو صحيح عنه وعثمان انما قضى في عبد فوجب ان يقتصر عليه * فان قالوا قسنا الحيوان عليه قلناه فقيسوا جمع المبيعات عليه وما نعلم لهم سداً من الصحابة في تفريقهم هذا وفي اختلاف العلماء للعلوي قال الشافعي اذا باع الحيوان بالبراءة فالذي اذهب اليه قضاء عثمان انه بريء من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه والقياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سماها * ثم روى العلوي بسنده عن زيد بن ثابت انه كان يري البراءة من كل عيب مجازة وروى عن ابن عمر ايضا كذلك ثم قال كيف لم يقلد الشافعي ابن عمر والقياس معه وقوله القياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سماها لم يقله احد من اهل العلم قبله وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان البراءة من عيوب سمها المشتري ولم يرها جائزة الا رواية شذت عن الشافعي انه لم يجزها من عيوب غير موجودة وفي التجريد للقدوري البراءة من العيوب لوجوب جهالة صفة المعهود عليه وذلك لا يمنع من جواز العقد كجهالة تدر البقرة وهذا مبني على اصلا ان البراءة من الحقوق المجهولة جائزة عندنا انتهى كلامه وسياتي الدليل على ذلك في باب صلح الابرار ان شاء الله تعالى

* قال *

باب الرجل يبيع الشيء الى اجل ثم يشتريه باقل *

ذكر فيه قضية عائشة مع زيد بن ارقم ثم ذكر ان الشافعي قال انما لا تثبت مثله ولو كان ثابتاً باعابت البيع الى العطاء لانه اجل غيره (لوم) * قلت * العالية معروف وروى عنها زوجها وابنها واما ما رواه ابن حبان في الثقات من التابعين وهب الى حديثهم هذا الثوري والاوزاعي وابو حنيفة واصحابه وما لك وابن حنبل والحسن بن صالح وروى عن الشعبي والحكم وحماد فنحو ذلك كذا في الاستذكار وقد ذكر جماعة انها كانت تجوز البيع الى العطاء وذكر ابن ابي شيبة في مصنفه ان اميات المؤمنين كن يشتريهن الى العطاء وقال ابو نكر ان رازي * ان قيل * كيف انكرت الاول وهو صحيح عندها قلناه لانها علمت انها قصدت به ايقاع البيع الثاني في فعل الناس وفي قولها رآيت ان لم اجد الاراس مالي وتلاوة عائشة الآية دليل على ابقائها العقد الاول وان المنكر هو الثاني ولو كانت انما انكرته لكونه يعامل بالعطاء

كما زعم الشافعي لما بقت الاول ثم ذكر البيهقي ان ابن عمر لم يربذ لك باسا * قلت * بمارضه مارواه وكيع ثاسفان
 الثوري عن سليمان التيمي عن حيان بن عمير القيسي عن ابن عباس سأل رجل يبيع الحرير الى اجل فكره ان يشتريه
 يعني بدون ما باعه * وهذا سند صحيح ثم ذكر البيهقي (ان رجلا باع رجلا بغير انقال اقبل مني بغيرك وثلاثين درهما
 فلم يره شرح باسا) * قلت * هذه واقعة عين ويحتمل انك اليرع الاول كان نقدا ولا خلاف في جواز ذلك *

باب اختلاف المتباينين

* قال *

ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث عن ابيه عن جده ثم قال (استاد حسن موصول) * قلت *
 في كل من حسنه وانصاه نظرفان عبد الرحمن واباه وجده محمد احاطم مجهول كذا قال ابن القطان وقال ابن
 عبد البر اسناد * ليس بحجة وفيه مقال من جهة انقطاعه وضعف نقله وذكر ابن القطان انه عنى بجده محمد بن
 الاشعث وان الانقطاع بينه وبين ابن مسعود وما حكاه البيهقي فيما بعد (عن الشافعي انه قال لا اعلم احدا يصله عن
 ابن مسعود) يدل ايضا على انقطاعه وفي المحلى الحديث * رسل محمد بن الاشعث لم يسمع ابن مسعود وعبد الرحمن ظالم
 من ظلمة الحجاج لاجبة في روايته وانما هو عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الاشعث وهو مجهول ابن مجهول
 وايضا فلم يسمع منه ابو عيسى شيئا لتأخر سنه عن لقائه انتهى كلامه والسند الذي اخرج البيهقي هذا الحديث به
 قال فيه عن ابي عيسى اخبرني عبد الرحمن بن قيس وهذا يرد على ابن حزم ويدل على سماعه منه وقال المزي في اطرافه
 رواه يعقوب بن قبان عن عمر بن حفص وقال فيه عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الاشعث
 ويظهر من مجموع ما تقدم الاختلاف في نسبة عبد الرحمن هذا ثم قال البيهقي (ورواه محمد بن ابي ليلى عن القاسم عن
 ابيه) ثم قال (ابن الروذباري ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا النفيلي ثنا هشيم * واذا السلي وابو بكر الاصبهاني ثنا علي بن عمر
 ثابعد الله بن محمد ثابعدان بن ابي شيبة ثنا هشيم ثابعدان بن ابي ليلى) فذكر الحديث ثم قال (لفظ حديث ابن ابي شيبة) * قلت *
 المفهوم من هذا الكلام ان ابا داود ذكر حديث ابن ابي ليلى بمعنى حديث ابن ابي شيبة وابو داود لم يذكر لفظ الحديث
 اصلا وانما قال ثنا النفيلي ثنا هشيم انا ابن ابي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه ان ابن مسعود باع من الاشعث
 ابن قيس رقيقا * فذكر مائة والكلام يزيد وينقص هذا لفظ ابي داود *

باب كراهية سبائعة من اكثر ما له حرام

* قال *

ذكر فيه حديث هام (من ابي هريرة لا يات قلب الى اهلي فاجد النمرة ساقطة الى آخره) ثم قال (اخرجه البخاري فقال
 وقال هام) * قلت * اخرجه البخاري في اللقطة معتمدا به عن محمد بن مقاتل عن ابن المبارك عن معمر عن هام فلاحاجة

الى قول البيهقي (فقال وقال همام) *

* قال *

* قلت * مقصوده ان الشراء بشرط العتق جائز واستدل على ذلك بحديث جويلية وليس فيه اشتراط العتق *

* قال *

* باب النهي عن بيع ما ليس عندك *

* قلت * مراده بذلك منع بيع مال الغير بدون اذنه وجوزاه ابو حنيفة ذكره البيهقي في الخلافات في اثناء هذه

الابواب واستدل له بحديث عروة البارقي وحكيم بن حزام وسياتيان ان شاء الله تعالى في باب المضارب يخالف *

* قال *

* باب بيع الصوف على ظهر الغنم *

ذكر فيه حديثا في سند عمر بن فروخ فقال (ليس بالقوي) * قلت * عمر هذا يعرف بالكتاب لم يتكلم فيه احد بشي *

من جرح فيما علمت غير البيهقي وذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه ولم يتعرض ابن عدي الى ضعفه بل وثقه

ابن معين وابو حاتم ورضيه ابو داود *

* قال *

* باب كل قرض جر منفعة فهو ربا *

ذكر في آخره حديثان من رواية الحسن بن علي العمري عن هشام بن عمار عن اسمعيل عن عتبة عن يحيى بن ابي

اسحق عن انس ثم قال (قال العمري قال هشام يحيى بن ابي اسحق الهنائي ولا اراه الا وهم وهذا حديث يحيى بن

يزيد الهنائي عن انس) * قلت * ذكر المزي في اطرافه هذا الحديث من رواية يحيى بن ابي اسحق الهنائي وعزاه الى

ابن ماجة ثم ذكر يحيى بن يزيد الهنائي واخرج له حديثا عن انس وعزاه الى مسلم وابي داود وهو غير هذا

الحديث وذكرهما الذهبي في الكشف في ترجمتين وعلم لابن ابي اسحق الهنائي علامة ابن ماجة ولا بن يزيد الهنائي

علامة مسلم وابي داود وذكر عبد الحق في احكامه هذا الحديث من طريق بقي بن مخلد عن هشام بن عمار وفيه

ايضا يحيى بن ابي اسحق الهنائي وبهذا يظهر ان الحديث لابن ابي اسحق لا لابن يزيد *

* قال *

* باب قرض الحيوان غير الجواني *

* قلت * اذا جاز قرض الحيوان فنكد الجواني لعموم الدليل وبذلك قال المزي ومحمد بن جرير والظاهرية

وكافي السلم ومن منع قرض الجواني قال كيف يظاها ثم يرد هاهنا يكون فرجامعار او اجاب عن ذلك صاحب

الحلي بما ملخصه انهم يرجون هذا في التي يحد بها عيافها فاسواتك على هذا وليس ذلك فرجامعار لان العارية

لا تزيل ملك المعتبر خرام وطياها واما المستقرضة فملكها المستقرض وحلت له فيرد هاهنا ويرد غير هاهنا في الاستدكار

ومن منع استقراض الحيوان والنلم فيه عبد الله بن مسعود وحذيفة وعبد الرحمن بن سبرة وابو حنيفة واصحابه
والتورى والحسن بن صالح وسائر الكوفيين وجميعهم ان الحيوان لا يوقف على حقيقة صفته وادعوا نسخ حديث
ابي هريرة وابي رافع بحديث ابن عمر انه عليه السلام قضى فيمن اعتق نصف عبد مشترك بقيمة نصف شريكه
ولم يوجب عليه نصف عبد وعن يحيى بن سعيد قلت لربيعه حدثني اهل انطا بلس ان خبير بن نعيم كان يقضى
عندهم بان لا يجوز السلف في الحيوان وقد كان يجالسك ولا احسبه قضى به الا عن راك فقال ربيعة قد كان
ابن مسعود يقول ذلك *

باب فضل الاقراض *

* قال *

ذكر في آخره حديثا في سنده عبد الله بن الحسين ابو حريز فقال (ليس بالقوى) * قلت * اخرج ابن حبان هذا
الحديث في صحيحه من طريق ابي حريز هذا واخرج الترمذى في ابواب النكاح حديثا في سنده ابو حريز
هذا وقال حسن صحيح *

باب النهي عن ثمن الكلب *

* قال *

ذكر فيه حديثان من رواية حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ثم قال (فيهما نظار) * قلت * هما من رجال مسلم ثم قال البيهقي
(ورواه الوليد بن عبد الله بن ابي رباح) ثم ضعفه * قلت * ضعفه الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون
فيما علمت بل حكى ابن ابي حاتم عن ابن معين انه ثقة واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ثم ذكر البيهقي
(عن حماد عن ابي الزبير عن جابر قال نهى عن ثمن الكلب والسنور) الحديث ثم قال (ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه
وسلم) * قلت * مثل هذا مرفوع عند اهل الحديث وان لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول اكثر اهل العلم
ومنه قول انس امر بلال ان يشفع الاذان الحديث ذكره ابو عمرو بن الصلاح وتايد ذلك بما تقدم عن ابي هريرة
ثم قال البيهقي (ورواه عبد الله بن موسى عن حماد بالشك في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * اخرج الدارقطني
هذه الرواية ولفظها عن جابر لا علمه الا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مرفوع لاشك فيه ثم قال البيهقي (ورواه
الهيثم بن جميل عن حماد فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) * قلت * لوسلما ان تلك الرواية موقوفة فرواية الهيثم
هذه مرفوعة وقال فيه ابن حنبل وابن سعد ثقة زاد العجلي صاحب سنة وقال الدارقطني ثقة حافظ واخرج له
ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه والرفع زيادة وزادة الثقة مقبولة ثم قال البيهقي (ورواه الحسن بن ابي
حوز عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس بالقوى) * قلت * هذا الحديث بهذا الاسناد اخرج

ابن حنبل في مسنده ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا الكلب المعلم * ثم قاله البيهقي والاحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء * قلت * الاستثناء روي من وجهين جديدين من طريق الوليد بن عبد الله عن عطاء عن ابي هريرة ومن طريق الميثم عن حماد عن ابي الزبير عن جابر وقد اخرج الدارقطني من طريق الميثم ثم اخرجه من رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر قال نهى عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد * ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا اصح من الذي قبله وهذا اللفظ الدارقطني وقد قد منان هذا في حكم المرفوع فقد تابع سويد الميثم وتابعه ايضا عبد الواحد بن غياث كما ذكر البيهقي وتابعهم ايضا الحجاج بن محمد مع النصريح بالرفع فقال النسائي اخبرني ابراهيم بن محمد المصيصي ثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد * وهذا سند جيد فظهر ان الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء زيادة على احاديث النهي عن ثمن الكلب فوجب قبولها والله اعلم ثم ذكر البيهقي (ان عثمان اغرم رجلا قيمة كلب) ثم حكى عن الشافعي (انه قال التات عن عثمان خلافة اخبرني الثقة عن يونس بن الحسن سمعت عثمان يخطب وهو يامر بقتل الكلاب) * قلت * لا بد كفى بقوله اخبرني الثقة فقد يكون مجرّحا عند غيره لاسيما الشافعي كثير اما يعني بذلك ابن ابي يمي او الزنجي وهما ضعيفان وكيف يامر عثمان بقتل الكلاب و آخر الامر النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن قتلها الا الاسود منها فان صح امره بقتلها فانما كان ذلك في وقت من الاوقات المفسدة طرأت في زمانه قال صاحب التمهيد ظهر بالمدينة اللعب بالحمائم والمهارة بين الكلاب فامر عمرو بنان بقتل الكلاب وذبح الحمام قال الحسن سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته اقتلوا الكلاب واذبحوا الحمام فظهر من هذا انه لا يلزم من الامر بقتلها في وقت المصلحة ان لا يضمن قاتلها في وقت آخر كما امر بذبح الحمام ثم قال البيهقي (الذي روي عن عثمان في تضمين الكلب منقطع وقد روي من وجه آخر منقطع عن يحيى الانصاري عن عثمان) * قلت * مذهب الشافعي ان المرسل اذا روي مرسلان من وجه آخر صار حجة وتأيد ايضا بما رواه البيهقي بعد عن عبد الله بن عمرو وان كان منقطعا ايضا قال البيهقي (ورواه اسمعيل بن ساس عن عبد الله بن عمرو) ثم قال (قال البخاري وهذا حديث لم يتابع عليه) * قلت * اسمعيل هذا ذكره ابن حبان في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد اخرجه البيهقي فيما بعد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي في الكامل كلام البخاري ثم قال لم اجد لما قال البخاري فيه اثر فاذا ذكره *

باب تحريم بيع ما يكون نجسلا يمل اكله

* قال *

استدل البيهقي على ذلك بحديث (أن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلوا فأنها نجس) إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه) * قلت * عموم هذا الحديث متروك اتفاقا بجواز بيع الآدمي والجماد والسنور ونحوها وفي التجريد للقد ورى الناس يتبايعون السرحين للزراع في سائر الأزمان من غير تكبر وقد كان يباع قبل الشافعي ولا نعلم احدا من الفقهاء منع بيعه قبله وفي قواعد ابن رشد اختلفوا في بيع الزيت النجس ونحوه بعد اتفاقهم على تحريم اكله فمنه مالك والشافعي وجوز أبو حنيفة وابن وهب اذا بين وروى عن ابن عباس وابن عمر أنهم جوزوا بيعه ليستصحب به * وفي مذهب مالك جواز الاستصباح به وعمل الصابون مع تحريم بيعه واجازه الشافعي ايضا مع تحريم ثمنه وهذا كله ضعيف وقيل في المذهب رواية اخرى بمنع الاستصباح وهو الزم للاصل اعني تحريم البيع وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الصحابة على جواز بيع زيت ونحوه تجس بموت شيء فيه اذا بين ذلك وفي التمهيد وقال آخرون ينتفع بالزيت الذي تقع فيه الميتة بالبيع وبكل شيء ماعد الاكل * يبيعه ويبين ومن قال ذلك أبو حنيفة واصحابه والليث بن سعد وروى عن ابي موسى الاشجري قال لا نأكلوه ويبيعه وينو المن يبيعه منه ولا يتبعوه من المسلمين * وذكر ابن وهب عن ابن لهيعة وحيوة بن سريح عن خالد بن ابي عمران انه قال سألت القاسم وسالم عن الزيت تموت فيه الفارة هل يصلح ان يוכל منه فقالوا لا قلت افنيهه قال لا نعم ثم كلوا ثمنه وبينوا لمن يشتره ملوغم فيه ومن حجتهم ما ذكره عبد الواحد عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفارة تقع في السم ان كان جامدا فاقولها وماحولها وان كان مائعا فاستصحبوا به وانتفعوا * قالوا والبيع من باب الانتفاع وقالوا قوله في حديث عبد الرزاق وان كان مائعا فلا تقربوه * يحتمل ان يريد لا تقربوه بالاكل وقد اجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم التحريم في شحوم الميتة في كل وجهه ومنع الانتفاع بشئ منها وابعث في السم تقع فيه الميتة الانتفاع به فدل على جواز سائر وجوه الانتفاع غير الاكل والبيع من الانتفاع ومن جهة النظر شحوم الميتة محرمة العين والذات والزيت تقع فيه الميتة انما تجس بالجواردة وذلك يبيعه جائز كقوله تجس بدم او غيره وقرقوا بينه وبين امهات الاولاد بجرمة سبتهن والصدقة بين وجوزها في الزيت النجس وما جاز ثمنه جاز بيعه وقوله اذا حرم اكل شيء حرم ثمنه * خرج على شحوم البهائم التي حرم اكلها والانتفاع بشئ منها وكذا الخمر اذا حرم اكل شيء ولم يبح الانتفاع به حرم ثمنه ولم يبح * ما ابيع الانتفاع به بدليل اجماعهم على بيع المهر والفهود والسباع المتخذة للصيد والجمادات الهلية وقال ابن خزم ومن اجاز بيع المائع تقع فيه النجاسة والانتفاع به على وان مسعود وابن عمر

وابوموسى الاشعري وابوسعيد الخدرى والقاسم وسالم وعطاء والبيث وابوحنيفة وسفيان واسحق وغيرهم *

❦ باب ماجاء في بيع المغيبات ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا في سنده عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن ثم ذكر عن البخاري (انه وثق عبيد الله والقاسم) * قلت * اقصر البيهقي على هذا والناس قد اغاظوا فيه ما اما عبيد الله فقد سئل عنه ابو مسهر فقال صاحب كل معضلة وعن ابن معين ضعيف وعنه ليس بشئ وقال ابن المدى منكر الحديث وقال ابن حبان يروي الموضوعات عن الاثبات واذ روى عن علي بن يزيد اتي بالطامات واذ اجتمع في اسناد خبر عبيد الله وعلي بن يزيد والقاسم لم يكن ذلك الخبر الا ما علمته بهم واما القاسم فقد قال ابن حنبل يروي عنه علي بن يزيد اعاجيب واما اها الا من قبل القاسم وقال ابن حبان يروي عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المضلات وبارى عن الثقات المقلوبات حتى يسبق الى القلب انه كان المعتمد لها *

❦ باب ما جاء في كراهية بيع المصاحف ❦

* قال *

* قلت * في اختلاف العلماء للطحاوي قال الشافعي يكره بيع المصاحف ولو باعها مسلم لنصراني فالبيع منسوخ قال الطحاوي ولو باعه درهم عليها شئ من القرآن جاز فكذا المصاحف اذ كل القرآن وبعضه سواء كفاي قراءة الجنب *

❦ باب ماجاء في بيع المضطر ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا في سنده هشيم ثنا صالح بن رستم ثنا شيخ من بني غنم ثم ذكره من وجه آخر وفيه هشيم عن ابي عامر المزني ثم قال (ابو عامر هذا هو صالح بن رستم الخزاز البصري) * قلت * المذكور في هذا السند هو صالح بن عامر كذا سماه ابو داود في سننه وكذا ذكره الذهبي في الميزان وصالح بن عامر مجهول وهو غير ابي عامر صالح بن رستم الخزاز ذلك رجل معروف اخرج له مسلم ووثقه جماعة ولينه بعضهم والمزني في التهذيب قد فرق بينهما *

❦ باب السلم الحال ❦

* قال *

ذكر فيه شراءه عليه السلام من اعراي جزورا ابو سق عجرة من رواية يحيى بن عميرة هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة * قلت * رواه عبد الرزاق عن معمر بن هشام عن ابيه مرسل اذ ذكر عبد الحق في احكامه ومعمر اجل من يحيى ابن عمير بلا شك وذكر صاحب المحلى انه لاجمة فيه على مذهبه لان البيع لم يتم بينهما لانهم لم يفتروا فاقترض عليه السلام الوسق وتم البيع بمحض الثمن وفي التجريد للقردوري الثمر هاتين بدليل ان الباء صحته *

* قال *

* باب السلم في الحيوان *

ذكر فيه اثرا عن الحسن بن محمد عن جده علي * قلت * قد قد متافي باب بيع الحيوان بالحيوان ان الحسن لم يلق جده عليا وانه قد روي عن علي خلاف ذلك وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع ثنا ابن ابي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابي الحسن البراء عن علي قال لا يصلح الحيوان بالحيوان ولا الشاة بالشاة الا بد ايده * ثم ذكر البيهقي اثرا عن ابن عمر * قلت * قد قد منا في ذلك الباب تاويله وانه قد روي عن ابن عمر خلافه ر قال ابن ابي شيبة ثنا ابن ابي زائدة عن ابن عون عن ابن سيرين * قلت * لابن عمر البعير بالبعيرين الى اجل فكرهه * وقال ايضا ثا علي بن مسهر وابن ابي زائدة عن عبد الله بن المثني عن جده رباح بن الحارث عن عمار بن ياسر قال العبد خير من العبد بن لا باس به يد ايده انما الراب في النسي وقال ايضا ثا ملازم بن عمرو عن زفر بن يزيد عن ابيه قال سألت ابا هريرة عن الشاة بالشاة الى اجل فنهاني وقال لا لا يد ايده * وقد ذكرنا في ذلك الباب عن جماعة نحو هذا ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه كان لا يرى بابا بالسلف في الحيوان) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرك وصححه اسناده عن ابن عباس انه عابه السلام نهى عن السلف في الحيوان * وفي المحلى ررنا النهي عن السلم في الحيوان عن عمرو وحذيفة وعبد الرحمن بن سمرة صحيحا ثم ذكر البيهقي عن ابراهيم وسعيد بن جبيرة عن ابن مسعود ذكر السلف في الحيوان ثم ذكر عن الشافعي (انه منقطع) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثا ابو خالد الاحمر عن الحجاج عن قتادة عن ابن سيرين ان عمرو وحذيفة وابن مسعود كانوا يكرهون السلم في الحيوان وفيه ايضا ثا وكيع ثا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ان زبد بن خليفة اسلم الى عتريس في فلائص فسأل ابن مسعود فكره السلم في الحيوان * ورواه ايضا عبد الرزاق عن الثوري ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي عارض محمد بن الحسن بمارواه عطاء بن السائب عن ابي البختري عن عثمان وابن مسعود) * قلت * ابو البختري لم يذكرهما وابن السائب تعير بآخره ثم ذكر (ان الشافعي عارضه برواية القاسم بن عبد الرحمن ان ابن مسعود اسلم في وصفاء) * قلت * رواية القاسم عن ابن مسعود منقطة ايضا ثم ذكر البيهقي (عن القاسم عن عمر انه ذكره في ابواب الربا) ثم قال (منقطع) * قلت * قد تقدم ان ابن سيرين ايضا رواه عن عمرو ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذا ذكر صاحب التمهيد ويدل على عدم جواز السلم في الحيوان من حيث المعنى انه يختلف اختلافا متباينا فلا يمكن ضبطه وان استقصي فيه *

* قال *

* باب ما يستدل به على ان الحيوان ينضبط بالصقة *

ذكر فيه (قوله عليه السلام لا تبشر المرأة المرأة تنعمتا لزوجها) * قلت * المقصود من النهي عن نعت المرأة

ان لا يشتغل قلب الرجل بحسنها او بالثمت يحصل ذلك فهدا من باب الورع والاحتياط وليس هذا من هذا الباب
قال الرازي ارايت لو قال اسلمت اليك في مثل هذه الجارية ايجوز منع وجود العين التي جعلها صفة لما في الذمة
والحيوان تفاوت فبالوصف لا يحصل المقصود في السلم *

* قال * **باب المعطي يرجع في الوزن**

ذكر فيه حديث سفيان (عن سالك عن سويد بن قيس قال جلبت انا ومزمنة) قلت * رايت في حاشية هذا الكتاب
ما صورته قال ابن الصلاح ومن خطه نقلت * بخمرة هذا غلط انما هو مخرفة بالفاء اسم مفرد ذكره انتهت الحاشية
وكذا في سنن ابي داود والنسائي والمستدرك للحاكم وغيرهما بالفاء ثم قال البيهقي (وكذا رواه قيس بن الربيع
عن سالك وخالفه ما شعبة ثم اخرجه من طريقه) عن سالك سمعت ابا صفوان مالك بن عميرة) الحديث ثم ذكر
البيهقي عن ابي داود (انه قال القول قول سفيان) قلت * اخرجه الحاكم في المستدرك من طريق شعبة عن سالك
سمعت ابا صفوان يقول سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ثم قال الحاكم ابو صفوان كنية سويد بن
قيس هما واحد صحابي من الانصار والحديث صحيح على شرط مسلم فعلى ما قال الحاكم لم يخالفه ما شعبة *

* قال * **باب ما جاء في النهي عن كسر الدرهم والدنانير**

ذكر فيه حديثان عن علقمة بن عبد الله عن ابيه * قلت * سكت عنه وفي مسنده محمد بن قضاء قال الذهبي في الكاشف
ضعفوه وقال البيهقي في باب من اعتنق شقة ضاعف لا يجزئ به تكلم فيه ابن معين وسليمان بن حرب والنسائي
وذكر صاحب الاستذكار هذا الحديث ثم قال في استاده لين *

* قال * **باب بيع دور مكة**

ذكر فيه حديثان في مسنده اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر فضعف اسمعيل وقال عن ابيه (غير قوي) ثم اسنده من وجه
آخر ثم قال (رفعه وهم والصحيح موقوف) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرك هذا الحديث من الوجهين الذين
ذكرهما البيهقي ثم صرح الاول وجعل الثاني شاهدا عليه ثم ذكر البيهقي في آخره حديثا عن عثمان بن ابي سليمان
عن علقمة عن فضلة ثم قال (هذا منقطع) * قلت * هذا الحديث اخرجه ابن ماجة بسند على شرط مسلم واخرجه
الدارقطني وغيره وعلقمة هذا صحابي كذا ذكره علماء هذا الشأن واذا قال الصحابي مثل هذا الكلام كان مر فوعا
على ما عرف به وفيه تصريح عثمان بالسباع من علقمة فمن ابن الانقطاع *

باب الرهن غير مضمون

* قال *

ذكر فيه حديثاً مرسلًا عن ابن المسيب ثم ذكره موصولاً من طريق اسمعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب * قلت *
سكت عن اسمعيل هنا وقال في باب السفر الذي لا يقصر في مثله وفي باب الضب (لا يجتمع مثله) وقال في باب ترك
الوضوء من الدم (ما روى عن الشاميين صحيح) وعن أهل الحجاز ليس بصحيح (أو ابن أبي ذئب مدني وليس بشامي
على أن اسمعيل لم يسمعه من ابن أبي ذئب وإنما سمعه من عباد بن كثير عنه وعباد ضعيف عندهم ذكر ذلك صاحب
التمهيد وقال أيضاً هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فأنهم يعللونها *

باب من قال الرهن مضمون

* قال *

ذكر فيه عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة حديث الرهن بإفقيه * ثم قال (قال أبو حازم نفي به حسان بن إبراهيم)
* قلت * هو ثقة أخرج له الشيخان فلا يضر الحديث نفرد به قال البيهقي (هو منقطع بين عمرو وأبي هريرة) * قلت *
قد خرج ابن ماجه حديثاً عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة وولد عمرو سنة ست وأربعين فسماعه منه ممكن ثم ذكر
البيهقي حديثاً آخر في سنده اسمعيل بن أبي عباد فحكى عن الدارقطني (أنه يضع الحديث) * قلت * لم يذكر أحد من
أهل هذا الشأن فيما تبعت أن اسمعيل هذا يضع الحديث غير الدارقطني ولا ذكر صاحب الكامل مع شدة استقصائه
ثم قال البيهقي (والأصل في هذا الباب حديث مرسل وفيه من الوهم ما فيه) * قلت * قد نأيد ذلك الحديث بعدة
أحاديث مرسلة وبأقوال الصحابة والتابعين على ما سيأتى إن شاء الله تعالى والمرسل حجة عند من يقول بالتضمنين
والشافعي أيضاً يجتج بثل هذا المرسل ثم ذكر البيهقي ذلك الحديث من طريق أبي داود (تأنيدهم بن الملا) ثنا ابن
مبارك عن مصعب بن ثابت سمعت عطاء بن رطل عن رجل من فرسافنقى في يده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المرتهن ذهب حقه) ثم ذكر البيهقي (أن الشافعي) وأنه يقال ثنا إبراهيم عن مصعب عن عطاء قال زعم الحسن
لعله من مراسلات الحسن) * قلت * الراوى في طريق أبي داود عن مصعب هو عبد الله بن المبارك وهو جليل
من الجبال فكيف تارض روايته برؤية إبراهيم وأخته ابن أبي يحيى وهو ضعيف جداً وعلى تقدير صحة
هذه الرواية فالمرسل حجة عند خصم الشافعي سواء كان من جهة الحسن أو من جهة عطاء ثم ذكر عن الشافعي
(أنه قال ومما يدل على أن هذا حديث مرسل هو أن كان رواه ابن عطاء بن يثلمة وهو يقول فيما ظهر هلاكه
أمانة وفيما سني هلاكه يتراد أن الفضل وهذا أثبت الروايات عنه وروى عنه يتراد أن مطلقه ولا شك أن
عطاء لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول بخلافه) * قلت * لم يسند الشافعي قول عطاء حتى ينظر فيه وقد قال

الطحاوي ثابن مرزوق يعني ابراهيم ثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن عطاء عن رجل رهن رجلا جارية فهلك قال هي
بمقي المرتين وهذا السناد جيد يظهر به ان قول عطاء موافق لحديثه المرسل لا يخالف له ثم لو ثبت ان قوله مخالف لما رواه فالعبرة
عند الشافعي واكثر الحديثين لما روى لا لما رأى على ما عرف ثم ذكره البيهقي مرسلان وجه آخر عن عطاء من طريق ابي
داود ثم ذكر انه رواه زمعة بن صالح عن ابن طاووس عن ابيه مرسلان ثم قال (زمعة غير قوي) * قلت *
اخرج له مسلم في صحيحه مقررنا بغيره واقل احواله انه يصلح للتابعة ويقويه المرسل المتقدم بروايته فظهر بهذا
ان هذا الحديث روي مرسلان عدة وجوه كما ذكرنا ثم قال البيهقي (وذكر الشافعي اخذ بمسلسل سعيد بن المسيب لان
مراسيله اصح من مراسيل غيره ولانه قد روي موصولا) قلت * اراد به حديثه له غنمه وعليه غرمه * وقد ادله الشافعي فيما تقدم
في باب زيادات الرهن (نقل غنمه زيادته وغرمه هلاكه ونقصه) وقد ظهر بما ذكرنا ان الصحيح في هذا الحديث انه مرسل
وذكر البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني ان الشافعي خالف مرسل ابن المسيب في بعض المواضع وقد ذكرنا في باب
صدقة الفطر ان ابن المسيب روى حديثا مرسلين في صحيحه وابن الشافعي خالفه فعلى تقدير تسليم الاحتجاج بمرسله دون
غيره قد ذكر ابو عمران ابن وهب رواه عن مالك بن جندب فيه وبين ان قوله له غنمه وعليه غرمه ليس بمرفوع وانه من
كلام ابن المسيب وعلى تقدير تسليم انه مرسل وانه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فليس نصافيا زعم الشافعي بل هو
ناويل منه وقد انكر عليه ذلك الناويل فخفي عن ابي عمر غلام تغلب انه قال اخطأ من قال الغرم الهلاك بل الغرم اللزوم
ومنه الغرم لانه لزمه الدين وقال تعالى ان عذابها كان غراما هي لازمة وفي الصحاح الغرامة ما يلزم ادائه وكذلك
المغرم والغرم وفي كتاب الافعال غبمت غرما لزمني ما لا يجب علي وقد فسر غير الشافعي الحديث باشياء موافقة لما قاله
اهل اللغة قال الهروي في العينين قال ابن عرفة الغرام عند العرب ما كان لازما والغرم اداء شيء يلزم ومنه الحديث له
غنمه وعليه غرمه * فغنمه زيادته وغرمه اداء ما انفق به الرهن وقال ابو بكر الرازي الغرم الدين فيكون
تفسير القول لا يعلق الرهن به اي لا يملك بالشرط عند محل الاجل ولصاحبه اذا جاء زباده وعليه دينه الذي هو مروهون به
وفي التمهيد قال ابو عبيد لا يجوز في كلام العرب ان يقال الرهن اذا ضاع قد غلق انما يقال قد غلق اذا استحققت المرتبة فذهب
به وهذا كان من فعل الجاهلية فباطله النبي عليه السلام بقوله لا يعلق الرهن * وقال مالك تفسيره فيما نرى ان برهن شيئا فيه
فضل فيقول المرتبة ان جئتك بمجرك الى كذا والافال رهنك بما فيه فهذا الاجل وهو الذي نهى عنه ونحو هذا فسر
الزهري والنخعي والثوري وطاووس وشريح وفي القواعد لابن رشد ان باحنيفة واصحابها تأولوا غنمه بافضل منه على
الدين وغرمه بانقص ومع قوله وعليه غرمه عنده الملك ومن قال بقوله اي نفقته وحكي صاحب التمهيد عن ابي حنيفة

ومالك واصحابهما في تاويل الحديث كما حكاه ابن رشد فالجاءل ان الشافعي اخرج بمسئل ابن المسيب واوله بتاويل
انكر عليه وقل الاحوال انه يجعل غير ما ذكر مما تقدم من التاويلات وترك القول بالتضمن مع انسه منصوص
عليه في عدة احاديث قد تأيد بعضها ببعض وتأيدت ايضا باقوال السلف من الصحابة والتابعين على ان مذهب
ابن المسيب بخلاف ما تأول الشافعي حديثه به قال صاحب التمهيد قال شريح والشعبي وغير واحد من الكوفيين يذهب
الرهن بمافيه كانت قيمته مثل الدين او اكثر منه او اقل ولا يرجع واحد منها على صاحبه بشئ وهو قول الفقهاء السبعة
المدنيين اذا هلك وعميت قيمته ولم يقمينة فان قامت بينة تراد الفضل وهكذا قال الليث وقال بلفني ذلك عن علي بن
ابن طالب انتهى كلامه وابن المسيب من الفقهاء السبعة بخلاف وفي مصنف عبد الرزاق ان انا معمر بن الحسن والزهرري
وقنادة وابن طاووس عن ابيه قالوا من ارهن حيوانا فهلك فهو بمافيه وقال ابو بكر الرازي تفقت الصحابة على ان
مضمون وان اختلفوا في كيفية الضمان فالقول بانه امانة بخلاف لاجماعهم وروى الطحاوي بسنده عن ابي الزناد
قال كان بن ادركت من فقهاء النذير ينتهي الى قولهم منهم ابن المسيب وعروة والقاسم بن محمد وابو بكر بن
عبد الرحمن وخارجة وعبيد الله بن عبد الله في مشيئة من نظرائهم اهل فقه وصلاح وفضل فذكر ما جمع من
اقاويلهم في كتابه انهم قالوا الرهن بمافيه هلك وعميت قيمته ويرفع ذلك منهم الثقة الى النبي صلى الله عليه وسلم
قال الطحاوي فهو لاء ائمة المدينة وفقهاؤها يقولون الرهن يهلك بمافيه ويرفعه الثقة منهم الى الله عليه وسلم انتهى
كلامه وظهر من هذا ان ابن المسيب يقول بضمان الرهن على التفصيل المتقدم ومذهب الشافعي ان من روى
كان اعلم بتاويله ثم ذكر البيهقي (عن عمر) انه قال في الرهن تضييع ان كان اقل بمافيه رد عليه تمام حقه وان كان اكثر
فهو امين) ثم قال (هذا ليس بمشهور عن عمر) قلت لو سلم هذا لم يكن جرحا ثم قال البيهقي (واختلفت الروايات
في ذلك عن علي) ثم ذكره من رواية خلاص عنه ثم ذكر عن ابن معين وغيره (ان ما رواه خلاص عنه اخذه من
صحيفة) ثم ذكره من وجه آخر عن علي وفي سنده معمر بن سليمان فقال (غير صحيح به) قلت الروايات كلها عن علي
متفقة على التضمن والاختلاف في كيفية ذكر ابن حزم في كتاب الجهاد من الخطي ان رواية خلاص عن علي
صحيفة ومعمر وثقه ابن معين وغيره وقال ابو عبيد كان خبر من راب وذكروه احمد فذكر من هيئته وفضله كذا
في الميزان وروى له الحاكم في المستدرک وقال محمد بن عثمان بن ابي شعبة سئل علي بن المديني عنه فقال كان
اصحابنا يوثقونه وقالوا لا يروى في حديثه منا كبر وقال صاحب الميزان ما التفت الى عمر الا زدي ويكفيه انه
ذكره فبين اسمه معمر بالتخفيف وانما هو منقل وفي الاسند كما قال الثوري وابو حنيفة والحسن بن حي الرهن

مضمون بقيمة الدين فيما دونه وما زاد امانة وروي ذلك عن علي *

* قال * **باب المشتري يموت مفلسا بالثمن** *

ذكر فيه حديث ابي المعتمر (عن عمر بن خلدة عن ابي هريرة قضى عليه السلام ان من افلس او مات) الحديث ثم ذكر حديث مالك (عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن قال عليه السلام) الحديث ثم ذكر (ان الشافعي اخذ بالاول لاتصاله) * قلت * في سنده ابو المعتمر ليس بمعروف قال عبد الحق في احكامه قال ابوداود من يأخذ بهذا ابو المعتمر من هو انا لا نعرفه وقال الطحاوي لا يعرف من هو ولا سمعنا له ذكر الا في هذا الحديث. ويحتمل ان يكون اوفيه للشك فلا يدرى المذكور فيه هل هو الافلاس او الموت وفي الاشراف لابن المنذر الحديث مجهول الاسناد والحديث الثاني وان كان مرسل لكن استاده حجة وقد روي مسندا من غير وجه على ما ساقى ان شاء الله تعالى فكان الاخذ به هو الوجه * قال البيهقي (ورواه اسمعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري موصولا ولا يصح) ثم اخرجه من حديث الزهري عن ابي بكر عن ابي هريرة * قلت * بل هو صحيح لان محمد بن الوليد الزبيدي ثامى وقد قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم (ما روي اسمعيل بن عياش عن الشاميين صحيح) وكذا ذكر ابن معين وغيره كيف وقد تأيد بمروسل مالك المتقدم وله شواهد فذكر صاحب التمهيد انه رواه عبد الله بن بركة ومحمد بن علي واحق ابن ابراهيم الصنعانيون عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن ابي بكر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مسندا وكذا رواه عراك بن مالك عن ابي هريرة ذكره ابن حزم وقال الدارقطني تابع عبد الرزاق على اسناده عن مالك احمد بن موسى واحمد بن ابي ظبية وروى عبد الرزاق في مصنفه عن مالك المرسل المذكور ثم قال انا ابوسفيان عن هشام صاحب الدستوائي حدثني قتادة عن بشير بن نهيك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث الزهري ثم فيما لو قبض البائع بعض الثمن لا يجعله الشافعي في بقية الثمن اسوة الغرماء مصبرا الى القياس فجمع بين الامرين ولم يفرق لانه الذي له لا يرتجع في كل الشيء له الا يرتجع في بعضه ذكره الخطابي وغيره وهذا مخالف لمنطوق حديث ابن عياش المذكور في قوله عليه السلام فان كان قضاء من ثمنها شيئا فباقي فهو اسوة الغرماء * ومخالف ايضا لمنهزم حديث مالك المرسل من قوله عليه السلام ولم يقبض البائع من ثمنها شيئا فهو احق * وللشافعي قول قديم انه لا يرتجع ذكره صاحب الصدة على موافقة هذين الحديثين وهو مذموب جماعة من السلف قال عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال ايا رجل باع من رجل سلعة فافلس المشتري فان وجد البائع سلمته بمنها فهو احق بها فان كان قبض من ثمنها شيئا فهو الغرماء فيها سواء * ومن مات المشتري فالبائع اسوة الغرماء * وقال ايضا ان معمر عن قتادة

ان عمر بن عبد العزيز قال ان كان اقضي من ثمنها شيئا فهو والفرما سواء وقاله الزهري وقال ايضا انما عمر عن ايوب عن ابن سيرين عن شرح قال اياهم اقم اقضي منه شيئا بعد افلاسه فهو والفرما سواء بخاصتهم به وبه كان يفتي ابن سيرين واليه ذهب ابن حنبل ذكره صاحب التمهيد وفي الاستذكار قال النخعي وابو حنيفة واهل الكوفة هو اسوة الفرما على كل حال وروى ذلك عن خلاص عن علي وقد ذكرنا قريبا عن ابن حزم انه ضحح روايته عنه وحكى الخطابي هذا القول عن ابن شبرمة ايضا *

باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويونس منه الرشد *

قال * ذكر فيه حديث ابن عباس وانقضاء اليتيم *

ثم قال * باب الرشد هو اصلاح في الدين والمال *

ثم ذكر ذلك عن جماعة * قلت * روى ابو داود في سننه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد احتلام * ولم يشترط عليه السلام ما زاد ابن عباس على ان الرشد هو الدين وترك الفنى قال تعالى * قد تدين الرشد من الفنى * فمن ميز الكفر من الايمان فقد اونس منه الرشد فوجب دفع ماله اليه قال ابن حزم لم يجد في شيء من اللغة ان الرشد هو الكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف من اليهود والنصارى ذوى رشد وطوائف من المسلمين سفهاء فاذا عقل الرشد من الفنى فقد اخذ نفسه ما يخذ الناس ثم ذكر بسنده عن ابن سيرين انه كان لا يرى الحجر على الحرث وهو قول جماعة من الصحابة وقول مجاهد وعبيد الله بن الحسن وغيرهما *

باب البلوغ بالنس *

قال *

ذكر فيه حديث ابن عمر ثم ذكر الاختلاف في غزوة الخندق ثم جعل القول بانها سنة اربع اولى بالصحة ثم ذكر (ان بعضهم جمع بان احد اكانت لستين ونصف من مقدمه عليه السلام والخندق لاربعة سنين ونصف فن قال سنة اربع اراد لتأملها ومن قال سنة خمس اراد الدخول في الخامسة وقول ابن عمر في يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة اى استكملتها وزدت عليها الا انه لم يقل الزيادة لعله بدلالة الحال وتعلق الحكم بالخمس عشر دون الزيادة قال (وهذه الطريقة عندي اصح فمضى قصة الخندق في معارضى ابي الاسود عن عروة ومعاذ بن عتبة انه كان بين احد والخندق ستان) * قلت * اذا كان الحكم بخمس عشرة فابا لم يثبت ابن عمر وظاهره انه يجوز بالخمس عشر عن الدخول في السادس عشرة وجب ان يكون حد البلوغ اكثر من خمس عشرة ولو سلم التحديد بخمس عشرة فلا جازة للقتال حكمها منوط باطاعتها والقدرة عليه وان اجاز به عليه السلام له في الخمس عشرة لانه رآه *

مطيقا للقتال ولم يكن مطيقا له قبلها لانه ادار الحكم على البلوغ وعنده ويدل عليه ما يروي عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان الانصار في كل عام فيلتحق من اذك منهم فعرضت عاما فالتحق غلاما وردني فقلت يا رسول الله لقد الحقته وردتني ولو صار عنته لصرخته قال فصار عه فصار عنته فصرخته فالحقني قال الحاكم صحيح الاسناد وذكره البيهقي فيما بعد في باب ما لا يجب عليه الجهاد وفي الاستيعاب لابن عبد البر عن الواقدي انه عليه السلام استصغر عمر بن ابي وقاص وارادده فبقي ثم اجاز بعده فقتل يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة *

* قال * باب الحجر على البالغين بالسفہ *

(قال الله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا ولا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل قال الشافعي فاثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع ان يمل وامر وليه بالاملاء عليه) قلت * رد الطحاوي هذا الكلام فقال ما في اول الآية من مداينة من وصف في آخرها بالسفہ يدفع ما قال لانه تعالى اثبت له يور بماملتهم فاخر جهنم بذلك عن حكم الاطفال ثم قال فان كان المدين سفيها مقصر ان وصف بالاملاء اوضع بنا عنه لقله علمه فليمل وليه اي ولي الدين وهو الطالب الذي له الحق وامره ان يمل بالعدل فلا يلجأ لي ولا يمل ما ليس له على المطلوب ويرجع هذا التاويل ان السفيه يجوز تلاقه باجماع اهل العلم فقارق الاطفال والمجانين اذ لا يجوز تلاقه ثم ذكر البيهقي شراء عبد الله بن جعفر الارض قلت * لو كان الحجر واجبا للماسي ابن جعفر في ابطاله ولما ساعده الزبير ولجور عليهما عثمان ثم ذكر البيهقي قضية عائشة مع ابن الزبير ثم قال (فهذه عائشة لا تنكر الحجر) قلت * اي انكار اشد من قولها اهو قال هذا الله على نذر ان لا اكلمه حتى استشفع ابن الزبير اليها واعتقت في نذرها اربعين رقة ثم ذكر قضية الذي في عقدته ضعف قلنا * لم يحجر عليه السلام عليه ولا منعه من البيع بل جعل له الخيار وفي صحيح البخاري انه عليه السلام اشترى مسجده من سهل وسهيل يمين في حجر سعد بن زرارة فنفذ بيعهما ولم يحمل للذي كانا في حجره في ذلك امره *

* قال * باب صلح الابرار *

ذكر فيه حديث جابر في قضاء دين ابيه قلت * فيه دليل على جواز الابرار عن الديون المجهولة كما يقوله ابو حنيفة ومالك خلافا للشافعي لانهم اذا قبلوا اثر حائط وابرأوه عن بقية الدين كان مجهولا *

* قال * باب ما جاء في التحلل وما يحج به من اجاز الصلح على الانكار *

ذكر فيه (ان رجلين جاءا يعصمان في اشياء قد درست) وفي آخره (انه عليه السلام قال استهما وتوخيا ثم ليحلل

كل واحد منكما صاحبه) * قلت * هذا الحديث أخرجه أبو داود وفيه ايضاً دليل على ما ذكرنا من جواز البراءة عن الديون المجهولة اذ الاشياء الدارسة الاظهر انها تكون مجهولة ولان الناس ما زالوا قد يماؤ حد يثا يتحالمون عند المعاقبات وعند الموت مع جهالة قدر ما يقع التحالل منه وذكر البيهقي في الخلافات ان الصلح على الانكار غير جائز واستدل عليه بقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الحديث ولخصه ان يقول عموم القرآن والاحاديث تدل على جوازه وكذا هذا الحديث والمراد بقوله الا صلحاً حرم حلالاً او احل حراماً الصلح على خمر او خنزير او مضاحلة مطلقة ثلاثاً على ان يتزوجها ويجوز ذلك وليس الصلح على الانكار كذلك وقد جرت العادة به فله دفعاً للخصومة واقتداء لليمين *

* باب نصب الميراث وارشاع الخناح *

* قال * ذكر فيه قلع عمر ميراث العباس رضى الله عنهما * قلت * في الخلاصة الفرزية لو اشرع جناحاً على شارع نافذ ولم يضر المجازين ترك هذا الاثر يخالف هذا لان عمر ابر بالقلع ولو كان حقاً لصاحب الدار لم يامر به فلما اخبره العباس انه عليه السلام نصبه رده لان الامام له ان ياذن في ذلك ويقوم اذنه مقام جميع المسلمين كذا في التجريد للقديري *

* باب لا ضرر ولا ضرار *

* قال * ذكر فيه الحديث من طريق الدرر اوردى عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن الحديث ثم قال (نفرد به ثمان بن محمد عن الدرر اوردى) * قلت * لم نفرد به بل تابعه عبد الملك بن معاذ النصيبي فرواه كذلك عن الدرر اوردى كذا أخرجه أبو عمر في كتابيه التمهيد والاستذكار *

* باب من احيل على ملي فليتبع ولا يرجع على المحيل *

* قال * انكر ابن حزم على الشافعي في انه لا يرجع على المحيل في كل شيء وقال ان غيره واحاله على غير ملي والمحيل يدري انه غير ملي او لا يدري فهو عمل فاسد وحقه باق على المحيل كما كان لانه لم يحمله على ملي *

* باب من قال يرجع على المحيل *

* قال * ذكر فيه قول عثمان (ليس على مال امرء مسلم توى) يعنى حوالته ثم ذكر عن الشافعي (ان محمد بن الحسن اخرج بان عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها لا توى على مسلم فساأته عنه فزعم انه عن رجل مجهول غير معروف منقطع عن عثمان قال الشافعي فهو في قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة لانه لا يدري اقال ذلك في الحوالة او الكفالة) * قلت * الذي في كتب الحنفية ان محمداً ذكره في الاصل عن عثمان في الحوالة من غير شك كما أخرجه

البيهقي او لاوكذا اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن شعبة بسنده * وكيف يقال ذلك في الكفالة والرجوع فيها على الاصل لا يتوقف على شرط موت الكفيل مفلسا وذكرا ابوبكر الرازي وغيره انه لا يعلم لثمان في ذلك مخالف من الصحابة ثم قال البيهقي (الرجل المجهول في هذه الحكاية خلد بن جعفر بصري لم يحتج به البخاري واخرج مسلم حديثه الذي يرويه مع المستمروكان شعبة اذا روى عنه اثني عليه) * قلت * عدم احتجاج البخاري به لا يضره كما عرفوا مسلم وان قربه في حديث مع المستمر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة وكلامه ههنا يوم ان مسلما لم يحتج به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة كان يعظمه ويثني عليه وقال كان من اصدق الناس واشدهم اتقاانا وثقه ابن معين وغيره فكيف يجعل مثل هذا مجهولا قال البيهقي (والمعروف معاوية بن قرة وهو منقطع لانه من الطبقة الثالثة من تابعي اهل البصرة لم يدرك عثمان ولا كان في زمانه) * قلت * ذكر ابن عساکر في تاريخ دمشق ان له رواية وحكى عن ابن سعد انه عدّه في الطبقة الثانية وحكى عن خليفة وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة ومائة وعن يحيى وغيره انه بلغ ستا وتسعين سنة قبل هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يكن في زمان عثمان وقال ابن حزم رويانا من طريق عبد الواق او عن معمر او غيره عن قتادة عن علي قال في الذي اجل لا يرجع على صاحبه الا ان يفلس او يموت وهو قول شريح والحسن والشعبي والنخعي كلهم يقول ان لم ينصفه رجع على المجل * وعن (١) لا يرجع على المجل الا ان يموت الحال عليه قبل ان ينتصف فانه يرجع على المجل * وحكى صاحب الاستذكار ايضا عن شريح والشعبي والنخعي اذا افلس او مات يرجع على المجل *

✱ قال ✱

﴿ باب وجوب الحق بالضمان ﴾

ذكر في آخره حديث فيبصة بن الحارث * قلت * في قوله استله في كماله ولم يذكر مبلغها دليل على جواز الكفالة بالمجهول كما قال أبو حنيفة ومالك وأصحابها وإطلاق الشافعي لأنه عليه السلام أباح له المسئلة بنفس الكفالة ولم يعتبر حال المكفول ففيه رد على مالك حيث لم يجوز له مطالبة الكفيل إذا قدر على مطالبة المكفول عنه •

*** قال ***

﴿ باب الضمان عن الميت ﴾

ذكره حديث زكريا بن ابي زائدة (عن سعد بن ابراهيم عن ابي سلمة عن ابي هريرة نفس المؤمن معلقة بدنيه) ثم ذكره من طريق سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عمر بن ابي سلمة عن ابي هريرة • قلت • سكت عن الطريقين ولم يبين ايها الصحيح وينبغي ان يكون الثانية اصح لاجل التوريث ولا نه زاد في السند عمرو لان ابراهيم بن سعد تابعه فرواه عن ابيه كذلك وقد اخرجه الترمذي من حديث زكرياء ثم اخرجه من طريق ابراهيم بن سعد عن ابيه ثم قال وهذا صحيح من حديث زكرياء •

* قال *

* باب الكفالة بالبدن *

ذكر فيه (ان رجلا سأل رجلا ان يسلفه الف دينار) وفيه (ابنتي بكفيل) * قلت * لا دلالة فيه على الكفالة بالبدن لاحتمال انه طالب منه من يكفله في الذمة *

* قال *

* باب اقرار المريض لوارثه *

ذكر فيه (عن الساجي قال روي عن الحسن وعطاء وعمر بن عبد العزيز ان اقراره جائز) * قلت * لم يذكر سنده لينظر فيه وقد روي عن عطاء خلافة قال ابن ابي شيبة ثلوكيم عن سفبان عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز اقرار المريض وهذا سند صحيح جليل *

* قال *

* باب اقرار الوارث بوارث *

ذكر فيه حديث عائشة (ان سعدا وعبد بن زمة تمنا صافي ابن وليدة زمة) ثم ذكر في آخر الباب حديثا عن ابن الزبير وفيه (فانه ليس لك باخ) ثم قال (عائشة تنبر عن القصة كأنها شهدت ما والحدث الآخر في روايته من لا يعرف بسبب ثبت به حديثه وهو يوسف بن الزبير وابن الزبير كأنه لم يشهد القصة لغيره فرواية من شهدا والاستاد جميع من فيه مشهورون بالعدالة الاولى) * قالت * اخرج النسائي هذا الحديث عن اسمعيل بن ابراهيم عن جرير وهذا سند صحيح وذكره صاحب الميزان من طريق ابي يعلى ثنا ابو خيثمة ثاجرير ثم قال صحيح الاستاد وكذا قال الحاكم في المستدرک ويوسف مرفوع المد القروي عنه مجاهد وبكر بن عبد الله المزني واخرج له الحاكم وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكشف للذهبي هو ثقة ولعل يوسف هذا اشتبهه على البيهقي باخر يقال له يوسف بن الزبير يروي عن ابيه عن مسروق هو وابوه مجهولان وفي شهود عائشة للقصة نظر ولهذا قال البيهقي (كأنها شهدت ما) وان خالف ذلك بقوله (فرواية من شهدا) وكان سن ابن الزبير في ذلك الوقت نحو من ثمان سنين ومثله يعقل ويميز فحمل اخباره على شهوده للقصة اولى ثم انه باعتراف احد الوارثين لا يثبت النسب في حق الميت بالاتفاق ولم يقر به سودة بل علق الحكم باقرار عبد فعلم انه عليه السلام اثبت النسب في حقه باقراره لافي حق ابيه ولو ثبت النسب في حق ابيه كان امرا بالاحتماب قطعا للرحم ويؤيده قوله في هذه الرواية فانه ليس لك باخ *

* قال *

* باب العارية مضونة *

ذكر فيه قوله عليه السلام (بل عارية مضونة) من وجوه في الاول ابن اسحق في الثاني شريك وفيهما كلام

واخرج الثاني ابوداود وقال هذه رواية يزيد بن داود وابنه بواسط على غير هذا وفي الثالث قيس بن الربيع ضعفه البيهقي في باب من زرع في ارض غيره وفي الرابع مجهول ولفظه ان شئت غرمتها لك * وهذا يدل على انها غير مضمونة اذ لو كانت مضمونة لغرم عليه السلام ماضع منها بدون ان يرد المشبهة اليه وفي الاشراف لابن المنذر وفي بعض الاخبار انه عليه السلام قال لصفوان ان شئت غرمتها لك * وفي هذا دليل على انها ليست بمضمونة ولا اعلم مع من رأى تضمينها حاجة توجب ذلك انتهى كلامه وايضا لو كانت مضمونة لغنى عليه السلام عن ذكر الضمان وقال هل يكون العارية الامضمونة ثم كثر البيهقي وجوه الحديث ثم قال بعض هذه الاخبار وان كان مر سلافانه يقوي بشواهد هذه والموصولة قبله * قلت * هذا الحديث اضطرب سند او متناو جميع وجوهه لا يخلو عن نظر ولهذا قال صاحب التمهيد الاضطراب فيه كثير * ولا حجة فيه عندى في تضمين العارية انتهى كلامه ثم على نقد بر صحة قوله مضمونة المراد مردودة اى مضمونة الرد عليك بدليل قوله حتى تؤدبها اليك ويحتل ان يريد اشتراط الضمان والعارية بشرط الضمان مضمونة في رواية للحنفية واخرج النسائي عن يعلى بن امية قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انتك رسل فاعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين مفعراً قال قلت يا رسول الله اعارية مضمونة او عارية مؤداة قال بل عارية مؤداة * قال ابن حزم حديث حسن ليس في شيء مما روى في العارية خبر يصح غيره وامام اسواه فلبس تساوى الاشتغال به وقد فرق فيه بين الضمان والاداء ومن طريق عبد الرزاق قال عمر العارية بمنزلة الوديعة ولا ضمان فيها الا ان تعدى * ومن طريق ابن ابي شيبة قال علي العارية ليست يباع ولا مضمونة انما هو معروف الا ان يخالف فيضمن * قال ابن حزم صحيح وهو قول الثعبي وعمر بن عبد العزيز والزهرى وغيرهم وفي الاشراف لابن المنذر وبناعن علي وابن مسعود رضي الله عنهما قال لا يس على مؤتمن ضمان ومن كان لا يرى العارية مضمونة الحسن والثعبي وعمر بن عبد العزيز وبه قال الثوري واسحق والنعمان واصحابه وذكر الخطابي كذا ذكر ابن المنذر ثم ذكر البيهقي (عن الحسن عن سمرة عنه عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تؤد به * ثم ان الحسن نسي حديثه فقال هو امينك لا ضمان عليه) * قلت * لم يسمع الحسن من سمرة هذا الحديث وايضاً الاداء فرض ولا يلزم منه الضمان ولو لزم من هذا اللفظ الضمان لزم البيهقي ان يضمن الرهون والودائع لانها ما قبضت اليد واذ لم يدل الحديث على الضمان فلم يخافه الحسن في قوله لا ضمان عليه ولم ينسها ايضاً وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب من قتل عبده (حديث الحسن عن سمرة من قتل عبده قتلناه قال قتادة ثم ان الحسن نسي الحديث قال لا يقتل حر بعدد) ثم قال البيهقي (يشبه ان يكون الحسن لم ينس الحديث لكن رغب عنه لضعفه واكثر اهل العلم

بالحديث رغبا عن رواية الحسن عن ثمرة وذهب بعضهم الى انه لم يسمع منه غير حديث العقيقة انتهى كلامه
وهذه العلة موجودة ههنا فعلى هذا لم ينس الحسن الحديث بل رغب عنه لضعفه *

* قال *

❦ باب من قال لا يفرم ❦

ذكر فيه حديث (ليس على المستعير غير المعلن ضمان) وفي سنده عمرو بن عبد الجبار عن عبيدة بن حسان فذكر عن
الدارقطني تضعفهما * قلت * الجرح المبهم لا يقبل الامين السبب وعبيدة هذا لم يضعفه احد من اهل هذا الشأن
فيما علمت ولا ذكر له في كتاب ابن عدي اصلا وذكره البخاري في تاريخه ولم يذكر فيه جرحا وروى عمرو بن عبد الجبار
ايضا لم يضعفه احد فيما علمت وذكره ابن عدي ولم يزد على قوله له من اكبر *

* قال *

❦ باب نصر المظلوم ❦

ذكر فيه حديث ابى الزبير عن عبد الله بن عمرو (اذا رايتم امتي الى آخره) ثم قال (ابو الزبير لم يسمع من عبد الله بن عمرو)
* قلت * ذكر صاحب الكمال انه سمع منه وفي غل الترمذي عن البخاري انه قال روى عنه ولا عرف له سماعا منه

* قال *

❦ باب رد قيمته ان كان من ذوات القيم او مثله ان كان من ذوات الامثال ❦

ذكر فيه حديث التميمي على من اعتق شركا له في عبد ثم ذكر كسر بعض نسائه عليه السلام صحفة لاخرى ثم قال (قال بعضهم
كانت الصفتان للنبي عليه السلام ولم يكن هناك نضمين) * قلت * ذكر صاحب الاستدكار ان مالكا واصحابه والكو فيين
ذهبوا الى الحديث الاول وقالوا من افسد حيوانا او عروضا لا ياكل ولا يوزن فعليه القيمة وذهب الشافعي واصحابه
الى انه لا يقضى بالقيمة في شئ من ذلك الا عند عدم المثل واحتجوا بحديث القصة وكلام البيهقي مخالف لما حكاه
صاحب الاستدكار عن الشافعي وموافق لمذهب خصومه ثم ذكر البيهقي حديث القصة من وجه آخر وفيه فليت عن
جسرة فقال فيهما نظر * قلت * جسرة تابعة ثقة كذا قال احمد العجلي وحكى البيهقي فيما مضى في باب الجنب
ير بالسجد عن البخاري انه قال (عند هاعباث) قال صاحب الميزان ليس هذا بصريح في الجرح فليت ويقال له
افلت قال فيه ابن حنبل ما ارى به باسا وقال الدارقطني كوفي صالح *

* قال *

❦ باب لا ياك آخذ بالجنابة شيئا ❦

ذكر فيه حديث الشاة التي امر عليه السلام باطعامها للاسارى ثم قال (وهذا لانه كان يغشى عليها الفساد وصاحبها
كان غائبا فرأى من المصلحة ان يطعمها الاسارى ثم يضمن لصاحبها) * قلت * الامام اذا فاف التلف على ملك
غائب يبيعه ويحس ثمنه عليه ولا يجوز له ان يتصدق به *

في التهذيب ولفظه ليس فيها لاحد شرب ولا قسم الا الجوار * فهذا تصريح بوجودها لجوار لا شركة فيه فدل على ان الجار الملازق تجب له الشفعة وان لم يكن شريكاً وقال ابن جرير رواه عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن الشريد بن سويد من حضر موت انه عليه السلام قال الجار والشريك احق بالشفعة ما كان ياخذها او يترك فظاهر عطف الشريك على الجار يقتضي ان الجار غير الشريك واخرج ابن حبان في صحيحه حديث الجار احق بصقبه * من حديث ابي رافع وانس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ايضاً عن انس انه عليه السلام قال جار الدار احق بالدار * واخرجه النسائي ايضاً وعن الحسن بن سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جار الدار احق بالدار الجار * اخرجه ابو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وسياقي ان شاء الله تعالى في كتاب الهبة ان الحاكم ذكر في اثناء كتاب البيوع من المستدرك حديثاً من رواية الحسن بن سمره ثم قال قد اخرج البخاري بالحسن بن سمره وفي مصنف ابن ابي شيبة في كتاب اقصيته عليه السلام ثنا جرير عن منصور عن الحكم بن علي وعبد الله فلا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجوار وفي التهذيب لابن جرير الطبري روى موسى بن عقبة عن اسحق بن عمار بن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الجار احق بصقب جاره * واخرج ابن جرير ايضاً بسنده عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد احدكم ان يبيع عقاره فليعرضه على جاره * فظهر بجموع هذه الاحاديث ان للشفعة ثلاثة اسباب الشركة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار وظاهر قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من ياخذ الدار كلها وليس ذلك الا الجار وما الشريك فانه ياخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت لاجل التأذي الدائم وذلك موجود للجار ايضاً ولو وجبت لاجل الشركة لو وجبت في سائر العروض فلما تجب الا في العقار علمنا ان سبب الوجوب هو التأذي وحكي الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشريح وابن سيرين والحكم وحامد والحسن وطائوس والثوري وابي حنيفة واصحابه وفي الاستذكار روى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي بكر ابن حفص بن عمر بن سعد بن ابي وقاص ان عمر كتب الى شريح ان اقض ان الشفعة للجار فكان يقضي بها وسفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز اذا حدث الحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك لطائوس فقال لا الجار احق *

* باب الفاظ منكورة في الشفعة *

* قال *

ذكر فيه حديثا في سنده السري بن سهل عن عبد الله بن رشيد عن عبد الله بن يدع ثم قال (ابن يدع ضعيف ومن

دونه لا يمتنع بها) قلت * ابن رشد لا ذكر له في الميزان ولا في شيء مما عندنا من كتب الضعفاء والسري هو ابن عاصم ابن سهل لا نال البيهقي القول فيه وكذب ابن خراش وقال ابن عدي يسرق الحديث *

* كتاب المقراض *

ذكر فيه (خروج عبد الله وعبيد الله ابني عمر الى العراق) قلت * ذكر هذا الاثر في هذا الباب وجعل المال قراضا مشكلا وقد قال عبيد الله لو هلك المال ضمنناه ولم ينكره عمرو ولا احد من الصحابة رضى الله عنهم والمقارض امين لاضمان عليه الا اذا استهلك او ضيع ذكره صاحب الاستذكار وقد ذكر البيهقي في آخر الباب التالي لهذا الباب ان المزني اوله بطيب انفسهم بذلك وفيه بعد وفي اختلاف العلماء للطحاوي قال ابو حنيفة من غصب شيئا فخرج فيه عنه منه وتصدق بالربح وقال مالك بطيب له الربح لانه ضامن للمال ثم ذكر الطحاوي هذا الاثر وقال يحتمل ان عمر عاقبها بذلك كما شاطر عاله امواهم وكما روي ان رفقاء لحاطب سرقوا ناقه فغروها فقتل صاحبها غنما فقال اربعا ثمة درهم فقال اعطه ثمان مائة درهم *

* قال * باب المضارب يتالف ومن اتجر في مال غيره بغير امره *

ذكر فيه حديث شبيب عن عروة البارقي ثم علله بما في سنده من الارسال وهو (ان شيبا لم يسمعه من عروة وانما سمعه من الحجي عنه) قلت * قد قدمنا ان مثل هذا لا يسمى مراسلا عند اهل هذا الشأن بل في سنده - ا - انه وقد زالت بان اباد او د والترمذي اخرجه من غير وجه من حديث ابن زياد اخي حماد بن زيد عن الزبير بن خريب عن ابي ليلى حديث عروة فذكره وسعيد وان قال البيهقي عنه ليس بالقوي فقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري ووثقه ابن معين وغيره والزبير احتج به الشيخان وابو ليلى ثقة روى له اصحاب السنن وذكره ابن حبان في الثقات وقد تابع سعيد بن زيد على رواية هذا الحديث هارون بن موسى الا عور قال الترمذي ثنا احمد بن سعيد الدارمي ثنا حبان بن هلال ثنا هارون الا عور ثنا الزبير بن خريب فذكره وهذا السند على شرط الشيخين فظهر بهذا انه حديث ثابت متصل روي من وجوه وروي ايضا من حديث حكيم بن حزام من وجهين على ما ذكره ان شاء الله تعالى ثم اخرجه البيهقي من حديث شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام * قلت * قد روي من وجه آخر قال الترمذي ثنا ابو كريب ثنا ابو بكر بن عياش عن ابي حصين عن حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام فذكره ورجال هذا السند على شرط البخاري وقال الترمذي حبيب لم يسمع عندي من حكيم بن حزام *

* باب المعاملة على النخل بشطر ما يخرج منها *

* قلت * خص البيهقي النخل والحديث المذكور في هذا الباب يشمل غيره ايضا وذكر ابن حزم وغيره عن الشافعي انه

لم يعجز المساقاة في اشهر قوليهِ الا في النخل والنب فقط قال ابن حزم خالف الحديث قد كان يعجز بلا شك سل وكلما نبت في ارض العرب من الرمان والموز والقصب والبقول فعاملهم النبي عليه السلام على نصف ما يخرج منها *
* قال * باب المعاملة على زرع الياض الذي بين اصعاف النخل مع المعاملة على النخل *

ذكر فيه معاملته عليه السلام اهل خيبر بشر ما يخرج من ثمر او زرع * قلت * ذكر القديري في كتاب التجريد ما ملخصه ان خيبر كانت كدائر البلاد فيها الارض البيضاء والتي فيها النخل ويمكن افراد سقي النخل عن سقي الارض والنبي صلى الله عليه وسلم عامل على الجميع ولم يستثن فيلزم الشافعي تجويز المزارعة على الجميع كما قاله ابو يوسف ومحمد واباطالها في الجميع كما قاله ابو حنيفة *

* قال * باب من كره اخذ الاجرة عليه يعني القرآن *

ذكر فيه حديث عباد بن نسي عن الاسود بن ثعلبة عن عباد بن الصامت ثم ذكر عن ابن المديني (انه قال اسناده كله معروف الاسود بن ثعلبة فانا لانحفظ عنه الاهد الحديث) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات وصح الحاكم حديثه هذا وقال صاحب التمهيد حديث معروف عند اهل العلم لانه روي عن عباد بن صاهب وقد حفظ عنه ثلاثة احاديث اخرها احمد عليه من روايته عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن عثمان عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ مضى للنساء سبع ثم رأت الطهر فلتغتسل وتصل * اخرجه الحاكم في المستدرك وقال الاسود بن ثعلبة شامي معروف * والثاني * اخرجه البزار من روايته عن عباد بن الصامت في ذكر الشهداء * والثالث * اخرجه البزار ايضا من روايته عن معاذ بن جبل وفيه انكم على بيعة من ربكم ما لم تظهر فيكم سكرتان * ثم قال البيهقي (وقد قيل عن عباد بن نسي عن جنادة بن ابي امية عن عباد) ثم اخرجه من طريق ابي داود السجستاني * قلت * وخرجه ايضا الحاكم وقال صحيح الاسناد ثم قال البيهقي (وروي من وجه آخر منقطع عن ابي بن كعب) ثم ذكره من حديث عطية بن قيس الكلبي (قال عن ابي) الى آخره * قلت * هذا الحديث اخرجه ابن ماجة في سننه وعطية هذا تابعي ذكر صاحب الكمال من ابي مسهر انه ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فبلى هذا روايته عن ابي حمولة على الاتصال وقد ذكر قاسم بن ابيصغ هذا الحديث من جهة ابي ادريس الخولاني عن ابي وذكره صاحب الميزان في ترجمة شبابة بن سوار وقال حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبير ثنا بشر بن عبيد الله عن ابي ادريس فذكره ثم قال مرسل جيد الاسناد وقال المزي في اطرافه رواه موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن ابي بن كعب ورواه محمد بن حمادة عن رجل يقال له ابان عن ابي وروي اسمعيل بن عياش عن عبد ربه بن سليمان عن الطفيل بن عمرو الدومي قال انرا في ابي القرآن فاهديت له قوسا ففدا

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجو متقلدها فذكر الحديث ثم قال البيهقي (وروي من وجه آخر ضعيف عن ابي الدرداء) ثم ذكر عن دحييم (انه ليس له اصل) * قلت * اخرجه البيهقي هنا بسند جيد فلا ادري ما وجه ضعفه وكونه لا اصل له *

* قال * باب كسب الرجل *

ذكر فيه حديث (لا تسلميه حجاما) ثم حمله على التنزيه لا التقريم * قلت * في سنده ابو ماجدة ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين وقال اسمه بلى بن ماجدة وقال عبد الحق في الاحكام الحديث لا يصح من قبل ابن ماجدة وقال ابن القطان وغيره لا يعرف حاله وقال البخاري في التاريخ هو حديث مرسل لم يصح اسناده وقال الترمذي والد ارقطني ابن ماجدة مجهول زاد الدارقطني متروك فعلى هذا الاحاجة الى تاويل هذا الحديث *

* قال * باب من زرع ارض غيره بغير اذنه *

ذكر فيه حديثان ابي اسحق عن عطاء عن رافع بن خديج ثم ذكر عن الشافعي (انه منقطع لانه لم يلق عطاء رافعا) ثم ذكر عن ابن عدي (قال كنت اظن ان عطاء عن رافع بن خديج حتى تبين لي ان ابا اسحق ايضا عن عطاء مرسل) * قلت * ذكر صاحب الكمال ان عطاء سمع رافع بن خديج واخرج الترمذي هذا الحديث وقال حسن غريب وسألت محمد ابن اسمعيل عنه فقال حديث حسن واخرج البخاري في كتاب الحج من صحيحه من حديث ابي اسحق قال سألت مسروقاً وعطاء ومجاهدا فقالوا انتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي الحجة قبل ان يحج وهذا تصريح بسايع ابي اسحق من عطاء ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر وفي سنده بكير بن عامر الجيلي فقال (وان استشهد به سلم فقد ضعفه القطان وحفص بن غياث وابن حنبل وابن معين) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات وثقه ابن عاروق صاحب الكمال وروى له مسلم وقال ابن عدي لم اجد له متنا منكم او اخرج صاحب المستدرک حديثه هذا وقال صحيح الاسناد ثم ذكره من وجه آخر وفي سنده ابو جعفر عمير بن يزيد الخطمي فقال (لم البخاري ولا مسلما احتجابه) * قلت * هو ثقة واخرج له الحاكم في المستدرک فلا يضره عدم احتجابهما كما تقدم غير مرة *

* قال * باب ما جاء في نصب الجاهل *

ذكر فيه حديثان عن عمر بن علي بن حسين عنه عليه السلام ثم قال (منقطع) * قلت * اخرجه البزار متصلا فقال ثنا محمد ابن معمر ثنا يعقوب بن محمد ثنا عبد العزيز بن محمد عن الهيثم بن محمد بن حفص عن عمر بن علي عن ابيه عن جده يعني عليا رضي الله عنه فذكره لكن الهيثم هذا مجهول قاله ابو حاتم الرازي ولا يعرف روى عنه غير الداروردي

ذكره ابن القطان *

* قال *

* باب قطع الصدر *

ذكر فيه حد يثام قال (ورواه القاسم بن ابي شيبة عن وكيع) ثم قال (قال ابو علي ما اراه حفظه وقد تكلموا فيه يعني القاسم) * قلت * تابعه صالح بن وكيع فرواه عن ابيه كذلك هكذا اخرجه الطحاوي في مشكل الحديث فقال ثنا ابراهيم ابن ابي داود ثنا صالح بن وكيع ثنا ابي فذكره *

* قال *

* باب لا يترك ذمي بحية *

ذكر فيه حديث اعادي الارض لله ولرسوله ثم لكم من بعدي * قلت * ذكره من وجه مرسل عن طاووس ومن وجه ثان موقوف على ابن عباس ومن وجه ثالث مرفوعا ونقظه (موتان الارض لله ولرسوله فمن احب منها شيئا فهي له) ثم قال (تفرد به معاوية بن هشام) انتهى كلامه ومعاوية هذا ذكره ابن الجوزي في كتابه في الضعفاء وقال روى ما ليس بسامعه فتركوه وذكره غيره عن ابن معين قال صالح لم يترك ذاك وعلى تقدير ثبوت حديثه هذا هو عام يشمل المسلم والذمي فهو مخالف لمقصود البيهقي وكذا قوله عليه السلام في الحديث المذكور في الباب الذي قبل هذا باب العباد عباد الله والبلاد بلاد الله فمن احب من موات الارض شيئا فهو له * وقوله ثم لكم من بعدي * على تقدير ثبوته وتسليم انه خطاب للمسلمين خاصة هو ذكر فرد من افراد العموم فلا يخصه على ما عرف فبقي الحكم للامام *

* قال *

* باب الحمى *

ذكر فيه حديث الصعب (حمى عليه السلام البقيع) ثم قال (قال البخاري هذا وهم) قال البيهقي (لان قوله حمى البقيع ذكره من قول الزهري وكذا قاله ابن ابي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث) * قلت * ليس ذلك من قول الزهري بل حكاة عن النبي عليه السلام كما ذكره البيهقي في اول هذا الباب عنه (انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمى البقيع) او وصله ابو داود فقال ثنا سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة انه عليه السلام حمى البقيع * وهذا الحديث يخالف ما ذكره البيهقي عن عبد الرحمن بن الحارث ويبدل على ان ذلك قول النبي عليه السلام لا قول الزهري *

* قال *

* باب منع فضل الماء *

ذكر فيه حديث نفع البير من حديث الثوري عن ابي الرجال عن عمرو بن عاتكة ثم قال (انما يعرف موصولا من حديث عبد الرحمن بن ابي الرجال عن ابيه) * قلت * تابع الثوري على روايته موصولا عن ابي الرجال بدون

ذكر ابنه عبد الرحمن محمد بن اسحق كما ذكره البيهقي و تابعه ايضا خارجة بن عبد الله بن سليمان قال ابو عمر في التمهيد
 ثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن اصبح ثنا اسمعيل بن اسحق القاضي ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ثنا خارجة عن ابي الرجال
 عن امه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان ينم تقع يده *
 * قال * * باب من قضى بين الناس بما فيه صلاحهم *

ذكر فيه لثرا عن عمرو بن يحيى عن ابيه ثم قال (مرسل وقد روي في معناه حديث مرفوع) ثم ذكره من حديث
 محمد بن علي عن سمرة بن جندب * قلت * ذكر ابن حزم انه منقطع لان محمد بن علي لا سماع له من سمرة وذكر
 البيهقي في اول هذا الباب حديث عمرو بن يحيى عن ابيه (لا ضرر ولا ضرار) ثم قال (واما حديث لا ضرر ولا
 ضرار فهو مرسل) قلت * كيف يقول هذا وقد اخرجوه هو فيما مضى في باب لا ضرر ولا ضرار متصلا *
 * قال * * باب الصدقة في الاقربين *

ذكر فيه تصديق ابي طلحة بيبرحاء * قلت * ذكر هذا الحديث واشباهه في كتاب الوقف فيه نظرا ذلم بصرح بانه
 وقفها بل الظاهر انه ملكهم رقيتها وان المراد من قوله فتسبها بين اقراره * قسمة رقيتها ويدل عليه ما ذكره صاحب
 التمهيد ان حسان باع معاوية نصيبه *

* قال * * باب هبة المشاع *

ذكر فيه حديث جابر (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا فوزن لي فارجم) وقول البهزي (بارسول الله شانكم
 بهذا الحمار فامر عليه السلام ابا بكر فقسمة بين الرفاق) * قلت * المشاع لا يكون قبضه وهو شرط في الهبة واعتبار
 ابي بكر رضى الله عنه الجنازة يدل على ذلك * فان قيل * فقد وهب مشاعا قلنا * العقد جائز بلا خلاف وانما الخلاف
 في وقوع الملك كذا في التجر يد للقدوري وانما ارجع عليه السلام في حديث جابر ليتيقن به الايفاء زيادة
 في الثمن لاهبة والزيادة لا يورث فيها الشروع * فان قيل * توجب جهالة الثمن قلنا * الجهالة لا تؤثر في الثمن المعين
 وحديث البهزي كان على وجه الاباحة ولا يورث فيها السبوع والقسمة فيها بان تفر لكل ما ياكله على مالك
 المبيع والمتنع هو القسمة على وجه التملك *

* قال * * باب العمري *

ذكر فيه (ان ابن عمر جعل العمري للمعمر حيا نه وموته ثم قال (وهذا يدل على ان الذي روى ان حفصة اسكت دارها ابنة
 زيد بن الخطاب ما عاشت فلما ماتت ابنة زيد قبض ابن عمر المسكن ورأى انه له * ورد في الغارفة دون العمري) * قلت *

استدل بهذا ابو عمر في التمهيد على ان مذهب ابن عمر في العمرى خلاف مذهبنا في الاسكان وقال في التمهيد جماعة اهل الفتوى على الفرق بين العمرى والسكنى واذا كان الاسكان ليس بعمرى وقد صرح في القضية بان جفصة اسكنت فلا حاجة الى تاويل البيهقي بانه لم يرد في العمرى *

* قال * ﴿باب رجوع الوالد فيما وهب لولده﴾

ذكر فيه نخلة بشير لابنه النعمان وقوله عليه السلام (ارده) * قلت * قد اضطرب منه اضطرابا شديدا واخرجه مسلم من حديث جابر قال امرأة بشير انخل ابني غلامك فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنة فلان سألتني ان انخل ابنها غلامي الحديث ففيه انه شاور النبي عليه السلام قبل الهبة فدله على ما هو الاولى به قال الطحاوي حديث جابر اولى من حديث النعمان لان جابرا احفظ له واضبط لان النعمان كان صغيرا *

* قال * ﴿باب المكافاة في الهبة﴾

ذكر فيه حديثا عن احمد بن ابي غرزة عن عبد الله بن موسى عن حنظلة بن ابي سفيان عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وهب هبة فهو احق بها ثم قال (وكذلك رواه علي بن سهل عن عبيد الله وهو وهم انما المحفوظ عن حنظلة عن سالم عن ابيه عن عمر قوله) * قلت * المرفوع رواه ثقات كذا قال عبد الحق في الاحكام وصححه ابن حزم واخرجه الحاكم في المستدرک عن اسحق بن محمد بن ابي غرزة ثم قال صحيح على شرط الشيخين الا ان يكون الحمل فيه على شيخنا وقد توابع راويه عليه كذا ذكر البيهقي اخرجه كذلك الدارقطني عن اسمعيل الصفار عن علي بن سهل عن عبيد الله فلا حمل اذا على شيخ الحاكم ولا نسلم للبيهقي انه وهم بل يعمل على ان لعبيد الله فيه اسنادين ثم ذكره البيهقي من حديث سعد بن مسعود (عن عبيد الله بن موسى عن ابراهيم بن اسمعيل بن عمرو بن دينار عن ابي هريرة عنه عليه السلام) ثم قال (هذا المتن بهذا الاسناد الباقى) * قلت * هذا دعوى ثم ذكر حديثا عن الحسن بن سمرة ثم قال (ليس بالقوي) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري وذكر في اثناء كتاب البيوع حديث الحسن بن سمرة انه عليه السلام نهى عن بيع الشاة * وصححه اسناده وقال قد اخرج البخاري بالحسن بن سمرة ثم ذكر البيهقي حديث اسامة بن زيد (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص مثل الذي يسترد ما وهب كمثل الكلب) الى آخره * قلت * ذكر البيهقي في ابواب الهدى عن يعقوب بن سفيان ان اسامة بن زيد عند اهل بلده المدينة ثقة مأمون وقال ايضا في باب الطلاق قبل النكاح اذا قبل عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله زال الاشكال واتصل الحديث وقال ابو بكر النيسابوري صحيح سماع عمرو من ابيه شعيب وسامع شعيب من جده عبد الله بن عمرو وفيه دلالة

ظاهرة على ان الرجوع في الهبة ليس بمنع وان المراد بقوله عليه السلام كالكلب يعود في قبته الكراهة والاستقذار
كفعل الكلب ان لا يوصف فعله بتحريم بل التشبيه وقع بامر مكروه في الطبيعة لتثبت به الكراهة في الشريعة ويؤيد
هذا المعنى ويوضحه ما في الصحيحين ان عمر حمل على فرس ثم اراد ان يشتريه فقال عليه السلام لا تشتريه ولا تعد
في صدقتك فان العائد في هبته كالعائد في قبته * ولم يوجب ذلك حرمة اتباع المتصدق الصدقة ولكن تركه
افضل فكذلك هذا والى جواز الرجوع في الهبة ذهب جماعة من الصحابة كعمر وعثمان وعلي وابي الدرداء وغيرهم
وهو مذهب جمهور التابعين واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال هو احق بها لم يرش منها * يعني الهبة وصححه ابن حزم
وقال لا يخالف لهم من الصحابة *

* قال * **باب اللقطة ياكلها الغني والفقير**

ذكر فيه قوله عليه السلام لا يي (فان جاء صاحبها والافاستمتع بها) وذكر في كتاب المعرفة ان الشافعي قال قد امر
عليه السلام ايأ وهو ايسراهل المدينة او كسرهم وجدسرة فيها مائة او ثمانون دينار ان ياكلها * قال * اجاب الطحاوي
عن هذا بان يسر اي يئاما كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم واما قبل ذلك فقد كان فقيرا ويدل عليه قوله عليه السلام
لا يي طلحة في الارض التي جعلها لله فجعلها في فقراء قرابتك فجعلها لحسان واي * هذا الحد يث ذكره البيهقي في باب
الوصية للقرابة وعزاه الى البخاري تعليقا ثم ذكر البيهقي حديثا عن عمرو في سنده عمرو وعاصم ابنا سفيان ان اباها
سفيان الى اخره * قلت * عمرو وعاصم وابوها لم اقف على حالهم وقد روي عن عمر خلاف هذا قال ابن ابي شيبة
في مصنفه ثنا وكيع ثنا سفيان عن ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويد هوان غفلة قال كان عمر بن الخطاب يامر ان
تعرف اللقطة سنة فان جاء صاحبها والاتصدق بها فان جاء صاحبها خيرا وهذا سند جليل متفق عليه الا ابراهيم فان
حكما انفرد به وروى هذا الاثر عبد الرزاق عن الثوري بسنده ومعناه وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع ثنا الاسود بن
شيبان عن ابي نوفل بن ابي عقرب عن ابيه قال التقطت بدة فأتيت بها عمر بن الخطاب فقلت اغنها عني قال
وافني بها الموسم فوافيته بها الموسم فقال عرفها حولافعرفتها فلم اجد من يعرفها فأتيت فقلت اغنها عني فقال
الا خبرك بخير سبلها تصدق بها فان جاء صاحبها فاختر المالم غرمت له وكانت الاجراك وان اختار
الاجر كان الاجر له ولك ما نويت * وهذا ايضا سند صحيح والاسود وابو نوفل اخرج لهما مسلم وابو صحابي
ثم قال البيهقي (وروي عن عائشة ان امرأة سألتها عن اللقطة فقالت استمتعي بها) * قلت * لم يذكروا
وقد صح عن عائشة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحق عن العالقة قالت كنت جالسة عند

عائشة فاتها امرأة فقالت وجدت شاة فكيف تأمر بني أن اصنع فقالت عرفي واحسبني واعلمي ثم عادت فقالت
عائشة تأمر بني أن امرلك أن تذبحها وليبها فلئیس لك ذلك * واخرجه عبد الرزاق عن معمر بن الثوري عن ابي اسحق
بعمارة وهذا سند صحيح على شرط الجماعة خلا العالية وهي ثقة زكريا ابن حبان في الثقات ثم ذكر البيهقي حديث عطاء
ابن يسار (عن علي انه وجد ديناراً الى آخره * قلت * هو منقطع كذا ذكر الطحاوي وفي سنده شريك بن ابي نغروفه
كلام وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب مدة التعريف فأعاده من عدة طرق ثم قال (في متن هذا الحديث
اختلاف وفي اسانيد ضعف) واخرجه في بعض تلك الطرق من طريق ابي داود (انه وجد حسناً وحسيناً يتيماً)
وفي آخره (انه رهنه بذراهم) ففيه ان ذلك كان للضرورة وكذا اوله البيهقي في ذلك الباب وصرح في آخره (انه دفعه
على وجه الرهن) وليس في ذلك استهلاك لكالاب والوصي يرهان مال الصغير بدلين عليها ولا يدل ذلك على
ان لها استهلاك العين وقد حكى الخطابي وابو عمر عن علي انه كان يرى في اللقطة ان يصدق بها النبي وروى
عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحق عن ابي السفران رجلاً أتى علياً فقال اني وجدت مائة درهم او قريباً منها فرفعتها
تعرى فباضعيفاً وانا احب ان لا تعرف فتجوزت بها وقد ايسرت اليوم قال غزاة ما غن عندها صاحبها فاذا فعلها اليه والا
فتصدق بها فان جاء صاحبها فاحب ان يكون له الاجر فسل ذلك والا غرمها وكان لك الاجر ثم ذكر البيهقي
عن الشافعي حكاية عن رجل عن شعبة فذكر بسنده (ان ابن مسعود امر رجلاً ان يستمتع باللقطة قال الشافعي ورووا
عن عامر عن ابيه عن عبد الله انه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فان كرهه فلي وعلي
الغرم * ثم قال وهكذا يفعل باللقطة تخالفوا السنة وخالفوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت)
* قلت * حديث عامر رواه ابن ابي شيبة وغيره عن عامر عن ابي وائل عن ابن مسعود وعامر هذا هو ابن
شقيق بن جمره بالجيم وابو وائل هو شقيق بن سلمة فلما توافق اسم ابي وائل واسم ابي عامر في شقيق ظن من قال
عامر عن ابيه ان اباه وائل هو ابوه وليس الامر كذلك وحديث ابن مسعود الموافق لاسنه كما زعم الشافعي في سنده
مجهول فهو ليس بثابت ثم قال البيهقي (وقد روي عن علي من قوله ما يوافق ثورل المراقين) ثم اسنده من حديث
عاصم بن ضمرة عن علي * قلت * قد روي من وجه اخر وقد ذكرناه ثم روى البيهقي عن ابن عمر (انه قال
للملقط لا امرلك ان تأكلها) * قلت * وقد تقدم أيضاً الامر بالصدق عن عمرو بن رباح عن عائشة وروى ايضا عن ابن عباس
قال ابن ابي شيبة ثنا ابو بكر بن عيش عن عبد العزيز بن رفيع حدثني ابي قال وجدت عشرة دنانير فأتيت ابن عباس
فسأله عنها فقال عرفها على الحجر سنة فان لم تعرف فتصدق بها فان جاء صاحبها فخير له الاجر او الغرم وهذا السند

على شرط البخاري خلا ربيعاً وهو ثقة ذكره ابن حبان وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب (عن ابن عباس قال من أكل الهول فهو ضال) وروى الصدوق عن عبيد الله بن عمرو أيضاً قال ابن أبي شيبة ثنا زيد ابن جباب عن عبد الرحمن بن شريح حدثني أبو قبيل عن عبد الله بن عمرو بن رجلا قال التقط ديناراً فقال لا يا بني الضالة الاضال فاهوى به الرجل ليزمي به فقال لا تفعل فقال ما صنع به فقال تعرفه فان جاء صاحبه فردم اليه والا فتصدق به وهذا السند على شرط مسلم خلا باقيل وهو ثقة وثقه ابن معين وابن حنبل والبزرعة وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عبد الله بن فروخ مولى أم سلمة قال سألت رجلاً من سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل عد متوطاً فقلت لا بأس به تصل به المسلم يده قال والحذاء قالت والحذاء قال والوعاء قالت لا أحل ما حرم الله الوعاء تكون فيه النفقة وهذا السند على شرط مسلم خلا ابن فروخ وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقد ذكر البيهقي هذا الاثر فيما بعد في باب قليل اللقطة وروى ابن أبي شيبة الامر بالتصدق عن سعيد بن المسيب والشعبي وروى أيضاً عن الحسن قال اذا نمت محتاجاً اليها قليلاً كما يروى عبد الرزاق الامر بالتصدق عن طاووس وعكرمة أيضاً وفي الاشراف لابن المنذر ومن قال يعرفها حولا ثم يتصدق بها ويخير صاحبها اذا جاء بين الاجر والغرم له مالك والحسن بن صالح والثوري واصحاب الرأي وقال الترمذي هو قول الثوري وابن المبارك واهل الكوفة *

* قال * باب تعريف اللقطة والاشهاد عليها *

ذكر في آخره حديث عياض بن حمار * قلت * اخرجه ابو داود بسند صحيح والامر بالاشهاد فيه زيادة ثقة فوجب قبولها والقول بوجوب الاشهاد ومذهب الشافعي انه مستحب *

* قال * باب ما جاء في قليل اللقطة *

ذكر في آخره عن طلحة بن يحيى عن فروخ مولى طلحة سمعت أم سلمة * قلت * كذا في نسختين جيدتين والصواب عبد الله بن فروخ كما تقدم قريبا في باب اللقطة باكملها الفني والفقير *

* قال * باب من يعرف اللقطة *

ذكر في حديث حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب ثم قال (قال ابو داود وهذا الزيادة التي زاد حماد بن سلمة ان جاء صاحبها فعرف غفصها بواكاه ما فادفعها اليه * ليست محفوفة) ثم قال البيهقي (قدروا بناء عن الثوري عن سلمة بن كهيل) * قلت * ذكر ابن حزم ان حماد لم يفرز بزيادة الامر بالدفع بل واثقه على ذلك الثوري فرواه

كذلك عن ربيعة عن يزيد بن خالد عن سلمة بن كهيل عن سويد * ثم ذكر البيهقي (أن الشافعي قال لا أجبره إلا بينة وأنه أول الحديث بأن الملقط يعرفها اليوذيها مع اللقطة وليعلم أنه إذا وضعها في مالها أنها لقطة وليستدل على صدق المتعرف) * قلت * مذهب مالك أنه يستحق بالعلامة قال ابن القاسم ويحبر على دفعها إليه وهو قول الليث قال أبو عمر والحديث حجة لم وهونص في موضع الخلاف ومن كان اسعد بالظاهر فلح وذكر الخطابي أنه مذهب أحمد أيضاً وإن الأمر بالدفع في رواية حمادان صحيح لم يحز خلافه * ثم ذكر البيهقي (أن الشافعي أجمع على ذلك بمجديث البينة على المدعي * وهذا مدع) * قلت * قدر ترك الشافعي هذا الحديث في القسامة حيث حلف المدعين خمسين يمينا ثم قضى لهم بالدية فاعطاهم بدعواهم * فإن قال * السنة قد جاءت بذلك * قلنا * وجاءت أيضاً بدفع اللقطة إلى من عرفها ذكره ابن حزم *²

باب من احب مسيرا *

* قال *

ذكر فيه حديث الشعبي عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر من وجه آخر عن الشعبي يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال يختلف في رفعه وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع * قلت * قد قد منا في باب فضل الحديث ان مثل هذا ليس بمنقطع بل هو موصول وان الصحابة كلهم عدول وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك *

باب لا تحمل لقطة الامنشد *

* قال *

ذكر فيه حديث (لا يلتقط ساقطها الامنشد) ثم قال (قال ابو عبيد ليس للحديث عندي وجه الا ما قال عبد الرحمن ابن مهدي انه ليس لواجد هامنهاشي الا الانشاد ابد او الا فلا يحمل له ان يسها) * قلت * في المعالم للخطابي اختلف الناس في حكم ضالة الحرم فذهب اكثر اهل العلم الى انه لا فرق بينها وبين ضالة الحل وكان ابن مهدي يذهب الى التفرقة بينها وبين ضالة سائر البقاع ويقول ليس لواجد هامنها غير التعريف ابد او لا يملكها بحال ولا يستنفقها ولا يتصدق بها حتى يظفر بصاحبها ويحكي عن الشافعي نحو هذا القول *

باب الجمالة *

* قال *

ذكر فيه (ان الشيباني اصاب غلاما فقال له ابن مسعود الاجره والنعمة من كل رأس اربعون درهما) ثم قال البيهقي (يحتمل ان يكون عبد الله عرف شرط مالكهم لمن ردهم ناخبر بذلك) * قلت * ذكر ابن ابي شيبة هذا الاثر ولفظه عن الشيباني ان رجلا اصاب عبداً بآبقايعين الترفه به فجعل ابن مسعود فيه اربعين درهما وهذا يعمد تاويل البيهقي وقال ابن حنبل ان وجد خارج المصرف اربعون درهما وفي الحل صح عن شريح وزيد ان الآبق ان

وجد في المصنف **واحد عشر** دراهم وان وجد خارج المصنف أربعون درهما وروي ايضا عن الشعبي و به
يقول اسحق وصح عن عمر بن عبد العزيز انه قضى فيه اذا اخذ على مسيرة ثلاث ثلاثة دنانير ومن طريق احمد
ابن حنبل ثنا محمد بن مسلمة عن ابي عبد الرحيم عن زيد بن ابي انيسة عن حماد بن ابي سليمان عن النخعي قال كان
يجعل فيه وهو الذي يعمل به *

* قال * **باب من صار مسلما باسلام ابويه او احدهما** *

ذكر فيه (ان قتيلة اسماء بنت ابي بكر تاخر اسلامها) * قلت * اختلف العلماء في انها اسلمت ام ماتت على الكفر والاكثرون
على موتها مشركة كذا قال النووي في شرح مسلم ولم يذكرها ابن مندة في الصحابة ولا ابن عبد البر مع شدة استيعابه *
* قال * **باب الحث على تعلم الفرائض** *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (تعلموا الفرائض) ثم قال (تفرد به حفص بن عمرو وليس بالقوي) * قلت * لم ار احدا وافقه
على هذه العبارة اليتية في حق هذا الرجل بل اساء القول فيه قال البخاري منكر الحديث رماه يحيى بن يحيى بالكذب
وقال النسائي ضعيف وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به بحال وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب لا تفرط
على من نام فقال (منكر الحديث) *

* قال * **باب ترجيح قول زيد بن ثابت على قول غيره من الصحابة رضي الله عنهم في الفرائض** *

ذكر فيه حديث (افرضهم زيد واقروهم ابي واعلمهم بالحلال والحرام معاذ) * قلت * ذكر الامام تاج الدين الفزاري
ان المشهور عند الفقهاء ان الشافعي لم يقلد زيدا وانما وافق رأيه فان المجتهد لا يقلد المجتهد وظاهر كلام البيهقي يدل
على انه قلده وفيه مخالفة المشهور عندهم وتقليد المجتهد المجتهد ويقال للشافعي هلا قلدت معاذ في تحليله وتحريمه
بعين ما ذكرتم وهلا قلدت عليا في جميع قضائه لقوله عليه السلام اقضاكم علي الحديث وان كان لم يقلد زيدا
كما هو المشهور عندهم ففيه ايضا نظر من وجهين * احدهما * ان الشافعي لم يضع في الفرائض كتابا ولو لا تقليد زيد لوضع
كتابا ليظهر تتبعه طريق اجتهاده التي بها وافق زيد الكافل في سائر الابواب * الثاني * انه لم يخالف ولا في مسألة
ويعد اتفاق راينين في كتاب من العلم من اوله الى آخره *

* قال * **باب من لا يرث من ذوي الارحام** *

ذكر فيه قول جابر (بارسول الله انما يرثي كلاله فكيف الميراث فنزلت آية الفرائض) * قلت * عدم ذكر ذوي
الارحام في هذه الآية لا يدل على عدم استحقاقهم فانهم ان لم يذكروا في هذه الآية فقد ذكروا في موضع آخر

من الكتاب والسنة على ما سياتي في الباب الذي يلي هذا الباب كالجدة فإنها من أهل الارث وان لم تذكر في هذه الآيات وكالمصبة لا ذكر لم في آية الفرائض ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل هم مستحقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك ثم ذكر البيهقي حديث أبي امامة (ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه) * قلت * لا دلالة في هذا الحديث ابضا على مدعاه لان الادلة قامت على ان ذوي الارحام ايضا ممن اعطاهم الله حقهم ثم ذكر حديث زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار في العمة والحالة (لا يرى ينزل على شيء لاشئ عليها) * قلت * قد اختلف فيه فروي مرسلًا كما ذكره البيهقي واخرجه النسائي في سننه عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجد لها شيئا * ولس في سنده عطاء وكذا اخرجه عبد الرزاق وابن أبي شبة في مصنفيهما عن وكيع شاهشام بن سعد عن زيد ابن اسلم فذكره وعلى تقدير صحة معناه لم ينزل عليه فيها شي في ذلك الوقت ثم نزل عليه واو لو الارحام بعضهم اولى ببعض * وقال عليه السلام بعد ذلك الحال وارث من لا وارث له * ولا يجوز ان يعكس هذا لانه قد تمت الآية ما قال عليه السلام لا يرى ينزل على شيء * وذكر عبد الحق هذا الحديث في احكامه وقال في آخره قال ابو داود معناه لا سهم لها ولكن يورثون للرحم * ثم قال البيهقي (ورواه ابو نعيم ضرار بن مردع عن عبد العزيز موصولا بذكر الحديث) * قلت * سكت عن ضرار هذا وهو متروك الحديث كذا قال النسائي وكان ابن معين يكذب به ثم قال البيهقي (وروي عن شريك بن ابى نمران الحارث بن عبد اخبره) الى آخره * قلت * قد اختلف في هذا الحديث ايضا فرواه ابن أبي شبة في مصنفه عن شريك بن ابى نمران الذي صلى الله عليه وسلم الحديث من غير ذكر الحارث وكذا ذكره الدارقطني في سننه من طريقين ثم ان الحارث هذا لم اعرف حاله ولا ذكر له في شيء من الكتب التي بايدنا سوى المستدرک للحاكم فإنه مذكور فيه في هذا الحديث مستشهدا به وابن أبي نعيم في كلام يسير ثم ذكر البيهقي اثره عن زيد * قلت * في سنده محمد بن بكار عن عبد الرحمن بن ابى الزنا دوا بن بكار قال فيه صالح بن محمد يحدث عن الضملاء وابن ابى الزنا دضعفه النسائي وغيره وقال ابن حنبل مضطرب الحديث وبقية السند ايضا فيه نظر ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن حنظلة عن ابن مرسان عن عمر قال لو رضى الله لافرك يعني العمة) * قلت * كشفت عن ابن حنظلة وابن مرسان فلم اعرف لهما حالا وقال الطحاوي ابن مرسان غير معروف ثم ذكر البيهقي (عن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كان عمر يقول عيبا للعمة) * قلت * هذا منقطع ابو بكر لم يسمع من عمر ثم قال البيهقي وقد روي عن عمر بخلافه ورواية المدنيين اولى بالصحة * قلت * الذي روي عنه بخلاف ذلك اسناده صحيح متصل وسنده ان شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا الباب ورواية المدنيين من طريقين احدهما فيه مجهول والاخر منقطع فكيف يكون اولى بالصحة

باب من قال بتورث ذوي الارحام

قال *

ذكر فيه حديث عمر (الحال وارث من لا وارث له) * قلت * سكت عنه واخرجه ابن حبان في صحيحه وحمته الترمذي وقال واليه ذهب اكثر اهل العلم ثم ذكر البيهقي الحديث من طريق يدل عن راشد عن ابي عامر عن المقدم ثم قال (قال ابو داود ورواه الزيندي عن راشد عن ابن عائذ عن المقدم ورواه معاوية بن صالح عن راشد سمعت المقدم) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک من طريق راشد عن ابي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين واخرجه ابن حبان في صحيحه ثم ذكر ان راشد اسمه من ابي عامر عن المقدم ومن ابن عائذ عنه فالطريقان محفوظان والمتان متباينان * وذكر الدارقطني في علله ان شعبة وحمادا وابراهيم بن طهمان ورواه عن يدل عن ابن ابي طلحة عن راشد عن ابي عامر عن المقدم وان معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر باعاصير بين راشد والمقدم ثم قال الدارقطني والاول اشبه بالصواب * قال ابن القطان وهو على ما قال فان ابن ابي طلحة ثقة وقد زاد في الاسناد من يتصل به فلا يضره ارسال من قطعه * ان كان ثقة فكيف وفيه مقال فنرى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان وما ذكره ابو داود صريح في انه لا ارسال في رواية معاوية فان راشد اصرح فيها بالسماع وراشد قد سمع من هو اقدم من المقدم كمعاوية وثوبان فيعمل على انه سمعه من المقدم مرة بلا واسطة ومرة بواسطة ابي عامر ومرة بواسطة ابن عائذ ثم قال (البيهقي وقد روي من وجه اضعف من ذلك) فذكره من حديث ليث عن ابن المنكدر عن ابي هريرة ومن حديثه عن ابن هبيرة عن ابي هريرة ثم قال البيهقي (مختلف فيه كاتري وليث ابن ابي سليم غير محتج به) * قلت * الامر في ليث قريب قد اخرج له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل انه روى الحديث عنهما عن ابي هريرة واقل احواله ان يكون حديثه هذا شاهدا للحديث المقدم او غيره ثم ذكر البيهقي من حديث عائشة مرفوعا وفي سنده عمرو بن مسلم فحكي عن ابن حنبل وابن معين (انهما قالان فيه ليس بالقوي) وذكر (انه روي موقوفا ايضا) قال (والرفع غير محفوظ) * قلت * الرفع زيادة ثقة فوجب قبوله وقد اخرجه الحاكم مرفوعا وقال صحيح على شرط الشيخين واخرجه الترمذي ايضا مرفوعا وقال حسن وعمر بن مسلم احتج به مسلم في صحيحه وفي الكاشف للذهبي فواه ابن معين ثم ذكر البيهقي دفع النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ثابت بن الدحداح الى ابن اخته ثم ذكر (ان الشافعي اجاب عنه بانه قتل يوم احد قبل ان ينزل الفرائض) * قلت * ذكر صاحب الاستيعاب عن الواقدى قال وبعض اصحابنا الرواة لعلم يقولون ان ابن الدحداح يرى من جراحاته ومات على فراشه من جرح اصابه ثم انتفض به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من

الحديثية ويشهد لهذا القول ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي عن جابر بن سمرة قال أتني النبي صلى الله عليه وسلم بفرس معرور فركبه حين أنصرف من جنازة ابن الدحداح ونحن حوله وقال ابن الجوزي في الكشف لمشكل الصحيحين اختلفت الرواة في موته فقال بعضهم قتل يوم أحد في المعركة وقال آخرون بل جرح وبريء ومات على فراشه. ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديثية وهذا أصح لهذا الحديث ثم ذكر البيهقي بن الشافعي قال (وإنما نزلت آية الفرائض فيما ثبت أصحابنا في بنات محمود بن سلة) * قلت * لم أجد في شيء مما يابدين من كتب الحديث والتفسير وأسباب النزول أن الآية المذكورة نزلت في بنات محمود وإنما المذكور فيها أنها نزلت في جابر وأبنتي سعد بن الربيع كما ذكره البيهقي بعد هذا وذكر صاحب التمهيد بسنده إلى جابر بن عبد الله قال أتت امرأة من الأنصار النبي صلى الله عليه وسلم بأبنتي سعد بن الربيع الحديث وفي آخره فنزلت يوصيكم الله في أولادكم الآية قال اسحق بن الطباع وهو أحد رواة الحديث وهذا القول ليس فيه اختلاف ثم قال البيهقي (وقد قيل لما نزلت فيه أي في جابر آية الفرائض التي في آخر سورة النساء ونزلت التي في أولها في ابنتي سعد) * قلت * في الصحيحين في حديث جابر فنزلت يوصيكم الله في أولادكم * وقد ذكر البيهقي ذلك في أوائل باب من لا يرث من ذوى الأرحام وقد تقدم أن صاحب التمهيد ذكره أيضاً في حديث جابر وهو نصريح بنزول الآية التي في أولها في جابر ثم ذكر البيهقي (عن الشعبي عن زiad جعل عمر العمة بمنزلة الأخ) إلى آخره ثم قال (ورواه الحسن أو جابر بن زيد وبكر المزني وغيرهم وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين أولى أن تكون صحيحة) * قلت * ذكر الطحاوي أن رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عمران بن قيس المال بين عمة وخالة وهذا سند صحيح متصل وقال صاحب الاستذكار لم يختلف أهل العراق أنه ورثها واختلفوا فيما قسمه لها وفي المصنف أيضاً ثنا وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن عن عمر قال للعمة الثلثان والحالة الثالثة * ثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن أن عمرو بن العمة الثلثين والحالة الثالثة * ثنا ابن أدرس عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمرو بن عبد الله يورثان الحالة والعمة إذا لم يكن غيرها وفيه أيضاً عن ابن جريح أخبرني عبد الكريم بن أبي المخارق أن زياد بن جارية أخبر عبد الملك بن مروان أن امرأة الشام كتبوا إلى عمر فذكر أشياء منها أنهم يبنونهم يرمونهم ويقتلونه أحدهم وأيسر له وإرث ولا ذقرابة إلا خال فكتب عمر أن يذهب لحالة الخال والدوتركم إلى الله الذين اعتقوه * فهذا وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها بعضاً ويورث ذوى الأرحام وقد قد مثلاً في رواية المدنيين من الجهالة والاعتطاع وفي المصنف أيضاً عن الثوري أخبرني منصور

عن حصين عن ابراهيم قال كان عمرو بن مسعود يورثان ذوي الارحام ذون الموالى قلت فلي بن ابي طالب قال كان اشد هم في ذلك وقال الطحاوي لا اختلاف عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما في ثورث ذوي الارحام وفي العننف عن ابن جريح قال لي جد الكريم عن عمرو بن علي وابن مسعود ومسروق والنخعي والشعبي ان الرجل اذا مات وترك مواله الذين اعتقوه ولم يدع دارهم الا لأمال وخالة دفعوا لميراثه اليها ولم يورثوا مواله معها وانهم لا يورثون مواله مع ذريهم *

* قال * **باب لا يرث القاتل**

ذكر فيه حديثا في سنده اسمعني بن عبد الله بن ابي فروة فقال (لا يبعج به) * قلت * إلا ان البيهقي يقول فيه ولما وقع في حديث يستدل به خصمه اغلظ فيه فقال في باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (اسمعني بن ابي فروة متروك) *

* قال * **باب من قال يرث قاتل النطا من المال لا الدية**

(قال الشافعي روى ذلك بعض اصحابنا بحديث لا يشته اهل العلم بالحديث) وذكر البيهقي انه (يعني به حديث محمد ابن سعيد بن عمرو بن شعيب اخبرني ابي عن جدي عبد الله) الى آخره ثم حكى البيهقي (عن الدارقطني قال محمد بن سعيد الطائفي ثقة) ثم قال البيهقي (والشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذا لم ينضم اليها ما يؤكدها) * قلت * يوجد من كلام البيهقي انه خالف الشافعي في هذا وان الحديث ثابت عنده لانه حكى عن الدارقطني توثيق الطائفي وفيما مضى في باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصروثقة البيهقي ولم يعزه الى احد وقال ابو بكر النيسابوري صح سماع عمرو عن ابيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله ذكره البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح وقال فيما مضى في باب وعلى المجرم وباب الخيار ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله (الا انه اذ اقبل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بالجد محمد بن عبد الله وليست له حصة فيكون الخبر مرسلًا واذا قيل عن جده عبد الله زالا

الاشكال واتصل الحديث انتهى كلام البيهقي وقد قال عمرو في هذا الحديث اخبرني ابي عن جدي عبد الله في تفسير من كلام البيهقي هذا ومن توثيقه للطائفي ان الحديث ثابت خلا لما قال الشافعي على ان الطائفي متكلم فيه قال ابن حبان يروى عن الثقات ما ليس من احاديثهم لا ليجل الاحتجاج به ثم قال البيهقي (ورواه الواقدي وليس بحجة) * قلت * الا ان القول فيه والناس اغلظوا فيه فقال بعضهم كذا ايه وقال بعضهم يضع الحديث وقال بعضهم متروك وضعفه البيهقي في باب قتل النيلة وفي غيره *

* قال *

* باب لا يرث مع الاب ابواه *

ذكر فيه حديثا مروعا وعلة ثم قال (وانما الرواية الصحيحة فيه عن عمر) ثم ذكره عن سعيد بن المسيب عن عمر * قلت *
ابن المسيب لم يسمع من عمر فكيف تكون هذه الرواية صحيحة *

* قال *

* باب فرض الجدة والجدتين *

ذكر فيه عن مالك (عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحق عن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى ابي بكر)
الى آخره * قلت * ذكر ابو عمرو في التمهيد ان اهل النسب ينسبونه عثمان بن اسحق بن عبد الله بن ابي خراش ثم ذكر عن
مصعب انه نسبته كذلك ثم حكى عنه انه قال لم يتابع احد مالكا يعني على قوله عثمان بن اسحق بن خرشة ثم ان البيهقي
سكت عن رواية قبيصة عن ابي بكر وقال في باب استبراء ام الولد (لم يدرك عمر) وقد تكلمنا معه هناك واذ اجزم
البيهقي بعدم ادراكه لعمر فهو عنده غير مدرك لابي بكر بالبطريق الاولى ثم ذكر البيهقي حديثا عن معقل بن
يسار ثم ذكر من وجه اخر فقال (تقريبه محمد بن نجبه وليس بالقوى والمحموظ حديث معقل) * قلت * الان القول
فيه وقد كذبه ابو زرعة وابن واردة وقال النسائي ليس بثقة وقال صالح بن محمد ما رايت احدا يالكذب منه
وكيف يقول البيهقي والمحموظ حديث معقل وهو من الطريقين من حديث معقل *

* قال *

* باب الميراث بالولاء *

ذكر فيه حديثا مرسلا عن الحسن ثم قال (وروي موصولا من وجه آخر عن ابن عمر وليس به صحيح) وذكر حديث
ابن عمر في كتاب الولاء وبسط الكلام عليه * قلت * اخرج حديث ابن عمر ابن حبان في صحيحه وصححه الحاكم
في مستدركه ثم ذكر البيهقي حديث عمر بن ربيعة عن عبد الواحد عن واثلة ثم قال (غير ثابت قال البخاري عمر فيه
نظر) ثم ذكر (عن ابن عدي انهم انكروا عليه احاديثه عن عبد الواحد) * قلت * عمر هذا ذكره ابن حبان في الثقات
حكمي صاحب الميزان عن ابي حاتم انه صالح الحديث وقال دحيم لا اعلم الاثقة وحديثه هذا مخرج في السنن
ربعة وحسنه الترمذي وصححه صاحب المستدرك سنده وسنده كره في كتاب الاعتقاد ان شاء الله تعالى
ثم ذكر البيهقي حديث اعتاق ابنة حمزة غلاما من حديث عبدالله بن مسعود ثم قال (ابن شداد اخبرني حمزة من الرضاة)
* قلت * بل هو اخوها لا مهاد اخرج ابو داود في المراسيل بسند صحيح عنه انه قال اتدرون ما ابنة حمزة مني
قال كانت اختي لامي وقال ابن سعد ام عبدالله بن شداد سلى بنت عبيس اخت اسماء كانت تحت حمزة فولدت
له امرأة وقيل فاطمة وقتل يوم احد فتزوجها شداد بن المهاد فولدت له عبدالله *

* قال *

* باب المولى من اسفل *

ذكر فيه حد ثمان عمر وبن دينار عن عوسجة عن ابن عباس ثم قال (ورواه بعض الرواة عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس وهو غلط لا شك فيه) قلت * أخرجه شيخه الحاكم في المستدرک من طريق عكرمة عن ابن عباس ثم قال صحيح على شرط البخاري *

* قال *

* باب من جعل ميراث من لم يدع وارثاً ولا مولى في بيت المال *

ذكر فيه حديث المقدم المذكور فيما مر في باب توريث ذوي الارحام ثم ذكر حديثين عن عائشة وبريدة
* قلت * الاحاديث الثلاثة مخالفة لمقصوده *

* قال *

* باب من جعل مافضل عن الفرائض ولا عصبة ولا مولى في بيت المال ولم يرد على ذي فرض *

ذكر فيه حديث (ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه) * قلت * تقديم الكلام عليه في اوائل كتاب الفرائض ثم ذكر اثرين في سندهما محمد بن سالم * قلت * سكت عنه هنا وقال فيما تقدم في باب لا يرث مع الاب ابواه (لا يحتج به) وقال في باب الاختلاف في القبلة (محمد بن سالم عن عطاء ضعيف) وقال في باب من قال يقرع بينهما (محمد بن سالم متروك) وقال صاحب الاستذكار سائرا الصحابة يقولون بالرد وانفرد زيد من بينهم فجعل الفاضل عن ذوي الفروض والعصبات لبيت المال *

* قال *

* باب ميراث المرتد *

ذكر فيه (عن علي انه لو رثته المسلمين) من وجهين ثم زعم (انهما منقطعان) ثم ذكره عن ابي عمر والشيباني عن علي ثم ذكر عن الشافعي (ان بعض اهل الحديث يزعم ان الحفاظ لم يحفظوه عن علي ونخاف ان يكون الذي زاد هذا غلطاً) * قلت * صحيح ابن حزم ذلك عن علي ثم ذكر رواية ابي عمرو وذكرها ايضا ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفها وسندها صحيح وابو عمرو والشيباني ادرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم فروايته عن علي معمولة على الاتصال *

* قال *

* باب الشرك *

ذكر فيه عن زيد كان يشرك ثم ذكر (عن محمد بن سالم عن الشعبي عن زيد كان لا يشرك وان هشام ردا على ابن سالم بان زيدا كان يشرك فقال بيني وبينك ابن ابي ليلى) * قلت * هذا يشبه الى ان ابن ابي ليلى تابع ابن سالم وقد جاء ذلك مبيناً قال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن ابن ابي ليلى عن الشعبي عن زيد كاتب لا يشرك * فظهر بهذا ان ابن سالم لم ينفرد بهذه الرواية ومن اشرك اعتبر انهم اشركوا في قرابة الام وهذا ينتقض بزوج واخت لاب وام واخ

واخت لاب لم يختلفوا ان الزوج النصف والاخت لاب وام النصف وبلا شيء للاخت والاخت لانها عصة ولم يفضل شيء ولم يعتبروا مشاركتها للاخت في قرابة الاب واتفق الجميع على ان من ترك زوجا وامام واخا واحدا الام ومائة اخوة لاب وام ان الاخ لام البس والاخت الباقين السدس مع انهم مشاركون له في الام وفي الاستاذ كان علي وأبي بن كعب وابو موسى لا يشركون وهو المشهور عن ابن عباس وبه قال الشعبي وابو حنيفة واصحابه وابن ابي اللي و ابن حنبل ويحيى بن آدم ونعيم بن حماد وابو ثور وداود والطبري *

* قال * * باب ميراث ولد الملاعنة *

ذكر فيه حديث وثالة * قلت * تقدم الكلام عليه قريبا في باب الميراث ثم ذكر حديثا في سنده عيسى ابو محمد فقال (هو ابن موسى القرشي فيه نظر) * قلت * هو اخو سلمان بن موسى ذكره البخاري في تاريخه ولم يتعرض له شيء ولا ذكر له فيما عندي من الكتب المصنفة في النساء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكشف للذهبي وثقه دحيم *

* قال * * باب ميراث المجوس *

ذكر في آخره (عن رجل عن الشعبي عن علي وابن مسعود قالوا يورث من مكنتين ثم قال الروايات عن الصحابة في هذا الباب ليست بالقوية) * قلت * روى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابي سهل اظنه البرساني عن الشعبي ان عليا وابن مسعود كانا يورثان المجوس من مكنتين وقال ابن القطان في الشعبي محتملة لان يدرك عليها وحكي عن الخطيب انه سمع منه وفي اختلاف العلماء للطحاوي اتفق فقهاء الامصار في ابني عم احدهما خ لام ان له السدس والباقي بينهما فكذا المجوس وقد ذكر البيهقي ذلك عن علي وغيره واستدل عليه في باب ميراث ابني عم احدهما زوج او اخ لام *

* قال * * باب نسخ التوارث بالتحالف *

ذكر فيه حديث (لا حلف في الاسلام) من رواية اسحق الازرق عن زكرياء عن سعد بن ابراهيم عن نافع بن جبير عن ابيه ثم قال (كذا رواه الازرق وخالفه جماعة) * قلت * تابع الازرق على روايته عبيد الله بن موسى اخرجه من روايته الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين *

* قال * * باب نسخ الوصية لوالدين والاقرابين *

ذكر فيه من حديث الشافعي عن مجاهد مرسلا (لا وصية لوارث) ثم قال (قال الشافعي وروى بعض الشافعيين حديثا ليس مما يشبه اهل الحديث بان بعض رجاله مجهولون فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم منعطما واعتمد ناعلي حديث

اهل الميادي عامة انه عليه السلام قال علم الفقه لا وصية لوارث ثم ذكر البيهقي من طريق ابي داود (ثنا عبد الوهاب ابن نجدة ثنا ابن عياش عن شه حبل بن مسلم سمعت ابا امامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله جل ثناؤه قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) ثم ذكر البيهقي عن احمد بن حنبل (قال ما روى اسمعيل ابن عياش عن الشاميين صحيح) ثم قال البيهقي (وكذا قال البخاري وجماعة من الحفاظ وهذا الحديث انفردوا به اسمعيل عن شامي) * قلت * ظهر بهذا ان هذا الحديث الذي عنه الشافعي بقوله وروى بعض الشاميين حديثا الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رجاله مجهول وابن عياش معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم ولهذا اخرج الترمذي هذا الحديث وقال حسن صحيح ثم ان البيهقي اخرج الحديث من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة عنه عليه السلام * قلت * اخرجه كذلك الترمذي وقال حسن صحيح ثم اخرجه البيهقي من حديث سعيد بن ابي سعيد عن انس عنه عليه السلام * قلت * اخرجه ابن ماجة في سننه عن هشام بن عمار عن محمد بن شعيب عن عبد الرحمن بن يزيد هو ابن جابر عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن انس وهذا سند جيد ثم قال البيهقي (وقد روي هذا الحديث من اوجه آخر كلها غير قوية) * قلت * قد ذكرناه من ثلاثة اوجه كلها قوية الا انه وان كان من هذه الوجوه قويا لا ينسخ القرآن عند الشافعي اذ السنة عنده لا ينسخ القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقرين ثابتة الحكم عنده غير منسوخة اذ لا ينسخها

* قال * باب من قال لك مالي الى فلان

ذكر في آخره حديث (الجار الى اربعين دارا) باسنادين ثم قال (فيهما ضعف) * قلت * مذهب ابي حنيفة ان الجار هو الملاصق لحديث الجار احق بصفته ولو اوصى لخبرانه فخذ الجوار عند الشافعي اربعون دارا من جميع الجوارب يصرف اليهم ذكره البيهقي في الخلافات واجمعوا على انه لا يستحق الشفعة غير الملاصق *

* قال * باب الوصية للقربة

ذكر في آخره قوله عليه السلام (بامشقر يش لما نزل قوله تعالى وانذر عشيرتك الاقربين) * قلت * هذا الحديث متروك عند البيهقي واصحابه لانه عليه السلام جمع قبائل قريش القريب منهم والبعد ولا خلاف ان البعد لا يدخل في الوصية *

* قال *

* باب وصية الصغير *

ذكر فيه اثرًا عن عمرو بن سنده عمرو بن سليم الزرقي فقال (لم يدرك عمر) * قلت * في الثقات لابن حبان قيل انه كان يوم قتل عمر بن الخطاب قد جاوز الحلم وقال ابو نصر الكلاباذي قال الواقدي كان قد راهق الاحتلام يوم مات عمر انتهى كلامه وظهر بهذا انه ممكن لقاؤه لعمر فتحمل روايته عنه على الاتصال على مذهب الجمهور كما عرف *

* قال *

* باب تصرف الغنيمة في ابتداء الاسلام *

وانها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث يراه من شهد الواقعة ومن لم يشهد هاختى نزل قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء * قلت * مراده ان قوله تعالى يستلونك عن الانفال منسوخة وهو قول جماعة منهم ابن عباس وقال مكي في الناسخ والمنسوخ اكثر الناس على انها محكمة واختلفوا في معناها فقال ابن عباس في رواية اخرى عنه هي محكمة وللامام ان ينفل من الغنائم ماشاء لمن يشاء لبلاء ابلاء وان يرضخ لمن لم يقاتل اذا كان فيه صلاح للمسلمين وقيل الاتفال انفال السرايا اتعنى كلامه فكانه تعالى قال ما غنمتم من شيء سوى الفل فلله خمسة * الى آخره وظاهر ما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث ابن عباس وعبادة يدل على ان الآية نزلت في تفيل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في اهل الغنيمة وهذا هو الحقيقة المفهومة من قوله تعالى قل لا نقال له الآية فظهر بهذا ان الغنيمة كانت للمسلمين وانه عليه السلام كان ينفل منها وان ذلك معكم ثابت لم ينسخ *

* قال *

* باب الخمس في الغنيمة والنبي *

(قال الشافعي الغنيمة والنبي يحتجنان في ان فبهما معا الخمس) * قلت * ذكر النووي ان جماعة العلماء سوى الشافعي قالوا لا خمس في النبي وقال ابن المنذر لا نعم احد اقبل الشافعي قال بالخمسة في النبي وقال ابو عمر في التهديد وهو قول ضعيف لوجه له من جهة النظر الصحيح ولا الاثر وفي المعالم للذهبي كان رأي عمر في النبي ان لا يخمس لكن يكون لجماعة المسلمين لمصالحهم واليه ذهب عامة اهل الفتوى غير الشافعي فانه كان يرى ان يخمس فيكون اربعة اخماسه المصالح وخمسه على خمسة اقسام نخمس الغنيمة الا ان عمر اعلم بالمرئ بالآية وقد تابعه عامة العلماء ولم تابع الشافعي على ما قاله والمصير الى قول الصحابي وهو الامام العدل المأمور بالاعتداء به في قوله عليه السلام اقتدوا بالدين من بعدى * اولى واصوب وفي قوا عد ابن رشد قال قوم النبي يصرف لجميع المسلمين الفقير والغني ويعطى الامام منه المقاتلة والولاء والحكام وينفق منه في النوائب التي توجب المسلمين كبناء القناطر واصلاح المساجد والاحس في شيء منه وبه قال الجمهور وهو الثابت عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وحسب ان قومًا قالوا النبي غير منس

ولكن يقسم على الاصناف الخمسة الذين يقسم عليهم الخمس ولم يقل احد تخمس التي قبل الشافعي وانما حمله على ذلك انه رأى النبي في الآية على عدد الاصناف الذين قسم عليهم فاعتقد ان فيه الخمس لانه ظن ان هذه القسمة مختصة بالخمس وليس ذلك بظاهر بل الظاهر ان هذه القسمة تخص جميع النبي لا جزء منه وهو الذي ذهب اليه فيما احسب قوم وفي التجريد للقدورني ما ملخصه قال اصحابنا النبي كل مال وصل اليه من المشركين بلا قتال كالاراضي التي اجلوا عنها وهو الجراج والعشر والجزية تصرف الى مصالح المسلمين وقال الشافعي اربعة اخماسه للنبي صلى الله عليه وسلم وخمسه يقسم كما يقسم خمس النعمة انا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله الآية ثم قال للفقراء المهاجرين ثم قال والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يعني الانصار ثم قال والذين جاؤا من بعدهم فدل على ان لجميع المسلمين حقاقي النبي ولو قسم على ما قال لم يبق لهم بعد المهاجرين والانصار فيه شيء وايضا فلو مالك عليه السلام اربعة اخماسه وخمس خمسة جاز ان يملكه ان شاء فيعير دولة بين الاغنياء وهذا خلاف الآية وقوله عليه السلام مالي فيا فاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم يعني ان يكون له اربعة اخماسه فان قبل فهو يدل على ان له فيه الخمس قلناه ذكر الطحاوي في مختصره ان النبي يقسم كخمس النعمة فعلى هذا قلنا بظاهر الخبر ودلت سنته عليه السلام وسنة الخلفاء بعده على ان الجزية توضع في بيت المال ولا تخمس واتفق العلماء على ذلك فمن قال بتخمسها ابتدع وخالف السنة والاجماع واذا ثبت ذلك في الجزية وهي مال وصل اليها منهم بلا قتال فكذا التي انتهى كلام القائلين وما ذكره الطحاوي في مختصره في فسخة التي حكمها مكي في الناسخ والمنسوخ عن الثوري ثم ذكر البيهقي في هذا الباب عن (قرة) انه عليه السلام بعث اياه الى رجل عمر من امرأة ابيه فضرب عنقه وخمس ماله قلت في سنده خالد بن ابي كريمة فيه ضعف وقد اخرج ابن ماجة هذا الحديث في سنته عن قرة قال بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه ان اضرب عنقه واصفي ماله ماى آخذه فلم يذكر الخمس وجعل المعوث قرة لا اياه واخرجه البيهقي فيما مضى في باب ميراث المرتد وفيما بعد في باب قوله تعالى ولا تتكفوا ما نكح آباؤكم (عن البراء بن عازب عن عمه قال بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل نكح امرأة ابيه ان اضرب عنقه واخذ ماله وليس فيه ايضا التخمس

قال باب مصرف اربعة اخماس النبي في رمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانها كانت له خاصة ذكر فيه حديث عمر في اموال بني النضير وانها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المؤمنين (وذكر عن الشافعي ان المراد بذلك ما يكون للوحدين وذلك اربعة اخماسه قلت هذا الحديث يدل على انها لم تخمس

وان الجميع كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشهد لمذهب الجمهور انه لا خمس في النبي كذا ذكر النووي وغيره وقول الشافعي المراد اربعة اخماسه يردده الظاهر وقال المقدوري في التبريد قوله كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا الى له التصرف فيها بخلاف الغنيمة التي تقسم فيتصرف فيها اهلها كيف شاؤا واخلنا الخبر على وجه صحيح وجعلنا الآية على ظاهرها بنى قوله تعالى ما افاء الله على رسوله وهم تركوا ظاهرهما *

* قال * **باب بيان مصرف خمس الخمس** *

ذكر فيه حديث عبادة (لا يحل لي مما افاء الله عليكم الا الخمس) * قالت * في هذا الحديث ان له الخمس فهو غير مطابق لقول البيهقي خمس الخمس وهو ايضا يفتي ان يكون له اربعة اخماسه كما تقدم في باب الخمس في الغنيمة والنبي *

* قال * **باب السلب للقاتل** *

ذكر فيه قوله عليه السلام لمعاذ بن عفراء ومعاذ بن عمرو بن الجوح حين قتل ابا جهل (كلا كما قتله وقضى بسلبه لماذا ابن عمرو) ثم قال البيهقي (الاحتجاج بهذا في هذه المسئلة غير جيد فقدم في كيف كان حال الغنيمة يوم بدر حين نزلت الآية) * قلت * تقدم الكلام في هذا في باب مصرف الغنيمة في ابتداء الاسلام ولو كان السلب يستحق بالقتل لم يخص به عليه السلام احد هاهنا ذكر البيهقي حديث (من قتل قتيلا فله سلبه) وحديث سلمة بن الاكوع (وانه اناخ بجمل رجل فقتله) * قلت * ذكر ابن المنذر في الاشراف ما ملخصه ان هذا الحديث حجة على الشافعي لانه قتل الرجل مدبرا غير قبل والحرب ليست بقائمة ومذهب الشافعي ان السلب انما يكون لمن قتل الحرب قائمة والمشارك قبل انتهى كلامه وقوله عليه السلام من قتل قتيلا ليس فيه هذان القيدان واعطى عليه السلام ابا قتادة بشاهد واحد بل يمين وعند الشافعي لا بد من شاهدين او شاهد ويمين *

* قال * **باب ما جاء في تخميس السلب** *

ذكر فيه (ان مدرا قتل روميا فاستكثر عليه خالد بن الوليد سلبه فشكا عوف بن مالك للنبي عليه السلام فامر به بر سلبه له ثم غضب عليه السلام على عوف فقال يا خالد لا ترد علي) الحديث * قلت * في التمهيد هذا الحديث يدل على ما ذكرنا ان السلب انما يكون للقاتل اذا مضى ذلك الامام - ادوا داه اجتهاده اليه وهذا يدل على صحة ما ذهب اليه مالك في هذا الباب انتهى كلامه * فان قيل * لما استخف بالامير منعه عليه السلام السلب عقوبة له * قلنا * المستخف عوف لا المدري فكيف يمنع حقه ثم ذكر البيهقي (ان البراء بن مالك قتل دهقاناً وان عمر قوم منطلقته فعمسها) ثم قال البيهقي (قال الشافعي هذه الرواية عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن ابي وقاص في زمان عمر يخالفها

ثم ذكر الشافعي بسنده عن شبرمة بن علقمة قليل بارزت رجلا يوم القادسية فقتله فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فطلبه
 سعد فقلت * الرواية بالتحفيس عن عمر صحيحة وإن لم يكن من رواية الشافعي أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه من
 طريقين صحيحين وأخرجهما أيضاً غيره والرواية عن سعد ليست بمخالفة لذلك في المعنى بل موافقة ودلت
 الروايتان على أن الأمر في ذلك مقفوض إلى رأي الإمام فأرى عمر المصلحة في التحفيس ورأى سعد المصلحة في تنقل
 ذلك لشبرمة وقد ذكر صاحب التمهيد قضية شبرمة ثم قال وهذا يدل على أن أمر السلب إلى الأمير ولو كان للقاتل
 قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم ما احتاج الأمر أن يضيفوا ذلك إلى أنفسهم بإجتهدهم ولا حذر القاتل بدون أمرهم *
 * قال * **باب الوجه الثالث من النفل**

ذكر فيه حديث عبادة بن الصامت (فينا أصحاب بدر نزلت يعني الأقال و ذلك أنه عليه السلام حين التحم الناس
 نفل كل امرئ ما أصاب) الحديث ثم قال (قال الشافعي وال بعض أهل العلم إذا ثبت الإمام سرية أو جيشاً فقال لهم قبل
 اللقاء من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس فهو لم على ما شرط لأنهم على ذلك غزوا وذهبوا إلى أنه عليه السلام قال يوم
 بدر من أخذ شيئاً فهو له وذلك قبل نزول الخمس ولم أعلم شيئاً ثبت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا)
 قال البيهقي (الذي روي في هذا ما ذكرنا وقد روي عن ابن عباس ما يخالفه في لفظه) ثم ذكر بسنده (عن داود بن أبي
 هند عن عكرمة عن ابن عباس قال عليه السلام يوم بدر من فعل كذا أو كذا أو أتى مكان كذا أو كذا فله كذا أو كذا)
 ثم ذكر من طريق أبي داود بسنده (عن ابن عباس قال عليه السلام يوم بدر من قتل قتيلاً فله كذا أو كذا من أسر
 أسيراً فله كذا أو كذا) الحديث ثم قال البيهقي (وهذا بخلاف الأصول في كيفية الشرطية وقدر وبناء في غنيمه بدر
 أنها كانت قبل نزول الخمس ثم نزل قوله تعالى وأعلموا أن غنيمتهم من شيء الآية فصار الأمر اليه) * قلت * حديث
 عبادة المذكور أولاً أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وأخرج الثاني أيضاً وقال صحيح
 فقد أخرج البخاري بمكرمة وأحتج مسلم بـ داود بن أبي هند وما ذكره البيهقي أنه يخالفه في لفظه فتلك المخالفة لا تنضر
 والحديث الثالث الذي ساقه البيهقي من طريق أبي داود ليس لفظه في المتن كما ساقه وإنما لفظه من فعل كذا أو كذا
 فله من النفل كذا أو كذا ولم يذكر فيه قبلاً ولا أسيراً ولو كان اللفظ هكذا فليس هو مخالفاً للأول في المعنى لا شترأك
 الكل في التنبيل قبل اللقاء وقد ذكر الخطابي حديث أبي داود ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفل الجيوش
 والسرايا نحو أيضاً على القتال وتعويضهم عما يصيبهم من المشقة والكأبة ويعطهم أسوة الجماعة في سبها من الغنيمه
 فيكون ما يخصهم به من النفل كالصلة والعطية المستأنفة وقد اختلف العلماء في هذا فكان مالك لا يرى النفل ويكره

ان يقول الامام من قاتل في موضع كذا او قتل عددا فله كذا ويعت سرية فيقول ما غنمتم فلكم نصفه ويكره ما
يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا وثبت الشافعي النفل وقال به الاوزاعي واحمد وقال الثوري اذا قاتل الامام
من جاء برأس فله كذا ومن اخذ شيئا فهو له ومن جاء بأسير فله كذا انتهى كلامه وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم الاية تقدم
الكلام عليه في باب مصرف الغنيمة في ابتداء الاسلام وقال صاحب التمهيد ما ملخصه لم يختلف العلماء ان هذه
الاية ليست على ظاهرها وانه خص منها سلب القليل وما فعله عليه السلام من الانتفال في غزواته الا انهم اختلفوا
فقال مالك وغيره النفل من الخمس ولا يكون من راس الغنيمة ولا قبل القتال لانه قتال على الدنيا وقال آخرون
النفل من خمس الخمس وقال آخرون النفل جائز قبل احرار الغنيمة وبعدها لانه عليه السلام فعل ذلك كله
واختلافه لمن فعله وثبت ذلك عنه ومن قال بهذا الاوزاعي والشافعي وجماعة من الشاميين والمراقين

* قال *

باب ما جاء في سهم الرجل والفارس

ذكر فيه حديث عبد الله بن عمر (عن نافع عن ابن عمر للفارس سهمين وللراجل سهم) * قلت * ورواه ابن المبارك عن
عبد الله باسناده فقال فيه للفارس سهمين وللراجل سهم * ذكره صاحب التمهيد وفي الاحكام لعبد الحق وقد روي
عن ابن عمر انه عليه السلام جعل للفارس سهمين وللراجل سهم * ذكره ابو بكر بن ابي شعبة وغيره ثم ذكر البيهقي
حديث مجمع بن جارية وفيه فاعطى للفارس سهمين وللراجل سهم * وفي سنده مجمع بن يعقوب فحكى عن الشافعي
(انه قال شيخ لا يعرف) * قلت * هذا الحديث اخرجه الحاكم في المستدرک وقال حديث اكبره صحيح الاسناد
ومجمع بن يعقوب معروف قال صاحب السكال روي عنه الثعنبی ويحيى الوحاظی واسماعيل بن ابي اوس
ويونس المودب وابو عامر المقدی وغيرهم وقال ابن سعد توفي بالمدينة وكانت ثقة وقال ابو حاتم وابن معين ليس
به باس وروي له ابو داود والنسائي انتهى كلامه ومعلوم ان ابن معين اذا قال ليس به باس فهو توثيق وفي التهذيب
لا بن جرير الطبري روي عن ابي موسى انه لما اخذ لتسرو قتل مقاتلهم جعل للفارس سهمين وللراجل
سهما * ثم ذكر البيهقي في آخر الباب عن الشافعي حديث شاذان (عن زهير عن ابي اسحق غزوت مع معبد بن
عثمان فاسهم لفرس سهمين ولى سهما قال ابو اسحق وبذلك حدثني هاني بن هاني عن علي) * قلت * قد اختلف
في هذا فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق عن هاني بن هاني قال اسهم له في اماره سعيد بن عثمان
لفرسين لهما اربعة اسهم وله سهم * وقال ابن ابي شعبة ثنا غندر عن شعبة عن ابي اسحق عن هاني بن هاني عن علي
قال للفارس سهمان

باب لا يسهم الا لفرس واحد *

* قال *

ذكر فيه عن الشافعي (قال حدث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان الزبير حضر خير بن سمين فاعطاه عليه السلام خمسة اسهم سهاله واربعة اسهم لفرسه * قال ولو كان كما حدث مكحول انه اخذ خمسة اسهم كان وليه اعرف بمحدثه وحرص على ما فيه زيادته من غير ان شاء الله تعالى) * قلت * يوضح هذا ما ذكره البيهقي فيما بعد في ابواب السير في باب سهمان الخيل من حديث الشافعي بسنده (عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ان الزبير كان يضرب له باربعة اسهم سهم له وسهمين لفرسه وسهم امه يعني يوم خير) ثم قال (قال الشافعي وروى مكحول ان الزبير حضر خير فاسهم له عليه السلام خمسة اسهم سهله واربعة اسهم لفرسه فذهب الاوزاعي الى قبول هذا وهشام بن عروة احرص لو زيد الزبير ان يقول به واشبه اذا خالفه مكحول ان يكون اثبت في حديث ابيه منه لحرصه على زيادته وان كان حديثه مقطوعا كحديث مكحول لكننا ذهبنا الى اهل المغازي فقلنا انهم لم يروا انه عليه السلام اسهم لفرسين ولم يختلفوا انه عليه السلام حضر خير بثلاثة افراس لنفسه السلب والضرب والمخز ولم ياخذ منها الا لفرس واحدا) *

باب المرأة والمملوك ترضع لهما *

* قال *

قال في آخره (وروي عن مكحول او غيره في الاسهام لمن) * قلت * ذكره البيهقي فيما بعد في ابواب السير في باب العبيد والنساء والصبيان يحضرون المأقعة ولفظه (عن مكحول وخالد بن معدان قالوا اسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث وفي آخره (واسهم للنساء والصبيان) فجمع بين مكحول وابن معدان بالواو وقال ههنا عن مكحول او غيره *

باب سهم ذوى القربى *

* قال *

ذكر فيه حديث جبير بن مطعم (انما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد قال جبير ولم يقسم لى عبد شمس ولا لى نوفل من ذلك الجس كما قسم لى هاشم وبنى المطلب قال وكان ابو بكر يغمس الجس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن يعطى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره ثم قال البيهقي (واما رواية يونس عن الزهري فلم اعلم بعد ان الذي في آخرها من قول جبير فيكون موصولا او من قول ابن المسيب او الزهري فيكون مرسلا) * قلت * قد تقدم قبل ذلك قال جبير ثم قال قال وكان ابو بكر فالتائل ثانيا هو جبير التائل اولى وهذا ظاهر فكيف لا يعلم البيهقي ويتردد فيه ثم ذكر حديثا عن ابن عمر شاهاشم بن بريد حديثي حسين بن ميمون الى آخره ثم قال (قال ابو عبد الله رواه من ثقات الكوفيين) وقال في كتاب المعرفة هذا اسناد صحيح * قلت * في هذا الحديث امران * احدهما *

ان في استاده اضطرابا ذكره البخاري في التاريخ وادخل بين ابن نمير وهاشم محمدا وقال هو حديث لم يتابع عليه
 * والثاني * ان حسينا هذا مذكور في كتب الضعفاء ذكره العقيلي وابن عدي وابن الجوزي وقال ابن المديني
 ليس بمعروف قل من روى عنه وقال ابو حاتم ليس يقوي في الحديث ومع هذا كيف يكون سنده صحيحا ورواه
 ثقات ثم ذكر البيهقي قول ابن عباس (فابي ذلك علينا قوما) ثم حكى عن الشافعي (انه عنى بذلك غير اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم يزيد بن معاوية) * قلت * يبعد ذلك قوله في الرواية التي قبل هذه (فاينا الا ان يسلمه الناوابي ان يفعل
 فتركناه يعني عمر) وفي الاستدكار ادخل بنى المطلب مع بنى هاشم الشافعي واحمد وابو ثور واما سائر الفقهاء
 فيقتصرون بسهم ذوى القربى على بنى هاشم وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وروى عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية *

* قال * **باب ما جاء في مصرف اربعة اخماس النقي** *

ذكر فيه حديث عمر في اموال بنى النضير * قلت * قد تقدم ذكر هذا الحديث والجواب عنه في باب مصرف اربعة
 اخماس النقي في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحديث واللب مكرران *

* قال * **باب ما يكون للوالى الاعظم والوالى الاقليم من مال الله** *

ذكر فيه (عن ابن الساعدي عن عمر قال عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (رواه مسلم في الصحيح
 عن قتيبة عن اللبث وقال عن ابن السعدي) * قلت * الذي في صحيح مسلم عن قتيبة عن الليث ان الساعدي واخرجه من
 وجهين آخرين في احدهما ابن السعدي وفي الآخر عبد الله بن السعدي *

* قال * **باب الاختيار في التعجيل بقسمة مال النقي** *

ذكر فيه حديث (ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال من البحرين فقال انثروه في المسجد) من طريق ابراهيم بن
 طهمان عن عبد العزيز بن صهيب عن انس * ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال ابراهيم) * قلت * في
 اطراف المزي ان البخاري رواه في كتابه في ثلاثة مواضع عن عبد العزيز عن انس ولم ينسب عبد العزيز وذكره
 الدمشقي وخلف في ترجمة عبد العزيز بن صهيب عن انس وكذا رواه عمر بن محمد البجلي في صحيحه وقد روى
 ابو عوانه في صحيحه حديث تسعروا فان في السحور بركة * من طريق ابن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن انس
 وروى ابو داود والنسائي حديث لا يمل دم امرء مسلم من طريق ابن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد بن
 عمير عن عائشة فيحتمل ان يكون هذا او يحتمل ان يكون هذا والله اعلم ايها هو *

* قال * **باب ما جاء في عقد الاولوية**

ذكر فيه (انه عليه السلام عقد لعبد الرحمن بن عوف لواء) وفي سنده عثمان بن عطاء الخراساني فقال (ليس بالقوى)
 * قلت * ضعفه ابن معين والدارقطني وقال عمرو بن علي منكر الحديث وقال علي بن الجنيدي متروك والبيهقي الان
 القول فيه في هذا الباب وضعف في باب من يلاعن حيث روى حد يباحث به خصومه *

* قال * **باب لا يسمع اهل الاموال حبسه عن امر وابد فعه اليه**

ذكر فيه حد يثا عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة * وفيه (ولا صاحب ابل لا يؤدى حقها ومن حقها حلبها يوم وردها) ثم
 زعم البيهقي ان هذا الكلام يشبه ان يكون من قول ابي هريرة * قال (وقد روينا في كتاب الزكاة عن سهيل بن ابي صالح
 عن ابيه في هذا الحديث وامن صاحب ابل لا يؤدى زكوتها الا بطع لها) * قلت * هذا دعوى لا دليل عليها بل هو كلام
 منصل بكلامه صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا وقد اخرج البخاري نحو هذا الكلام متصلا من حديث ابي الزناد
 عن الاعرج عن ابي هريرة واخرج مسلم نحوه من حديث ابي الزبير عن جابر وليس سقوط ذلك في حديث سهيل
 د ليلا على انه من كلام ابي هريرة بل هو زيادة ثقة جاءت منصلة بكلامه صلى الله عليه وسلم من جهات فتكون مرفوعة *
 * قال * **باب رب المال يتولى تفرقة زكاة ماله**

ذكر فيه حديثا عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سالم بن ابي الجعد عن ابن عباس * وفيه (وامر تار ملك ان ناخذ
 زكاة من حواشي اموالنا ونضعه في فقرائنا) ثم قال البيهقي (هذه اللفظة ان كانت محفوظة دللت على جواز تفريق
 رب المال زكاة ماله وحديث انس في هذه القصة انه امر ان ناخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فنقسمها
 في فقرائنا اسنادا صحيح) * قلت * ابن السائب لم يحتج به البخاري ولا مسلم واختلط في آخر عمره وفي الكمال عن
 ابن معين قال جميع من روى عنه في الاختلاط الاشعبة وسفيان فظهران حديثه هذا ليس بصحيح ولم يخرج
 في شيء من الكتب الستة وحديث انس اخرجه البخاري بهذا اللفظ واخرج مسلم اصله فهو حديث صحيح
 لا مشاركة بينه وبين ذلك الحديث في الصحة فكيف يقال اسنادا صحيح *

* قال * **باب قسم الصدقات على قسم الله تعالى وهي سهران ثمانية مادامو موجودين**

ذكر في هذا الباب حديثين * الثاني * عن ابن عباس وضعف اسناده والاول عن زياد بن الحارث * قلت * سكت عنه
 وفي سنده عبد الرحمن بن زياد الا فريقي انفرد به وقد ضعفه بعضهم كذا ذكر صاحب التمهيد وضعفه ايضا
 البيهقي في باب عتق امهات الاولاد وقال في باب فرض التشهد (ضعفه القطان وابن مهدي وابن معين وابن حنبل

وغيرهم) وانما جزأها الله تعالى ثمانية لثلاث تخرج الصدقة عن تلك الاجزاء *

* قال * باب من جعل الصدقة في صنف واحد *

رواه عن عمرو وحذيفة وابن عباس من عدة طرق وعلما ومن جملة تلك الطرق انه اخبره عن الحسن هو ابن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس * قلت * قد جاء هذا من وجه آخر اخبره عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مجاهد عن ابيه عن ابن عباس قال اذا وضعتها في صنف واحد من هذه الاصناف فحسبك * وقال الطحاوي وابن عبد البر لا نعلم لابن عباس وحذيفة في ذلك مخالفا من الصحابة وقال ابو بكر الرازي روي ذلك عن عمرو وحذيفة وابن عباس ولا يروي عن احده من الصحابة خلافا * ثم ذكر البيهقي (عن شعبة انه قال والله لا اكف عن ذكره يعني الحسن بن عمارة انا والله سألت الحكم عن الصدقة يجعل في صنف واحد قال لا بأس به قلت ممن سمعت قال كان ابراهيم بقوله وهذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم عن مجي بن الجزار عن علي وعن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن حذيفة لا بأس ان يجعل الرجل الصدقة في صنف واحد) * قلت * لا ينكر مثل هذا على الحسن فان الحكم كان عزيز العالم فيتمثل ان يكون سمع ذلك من ابراهيم ومن هو لا وقد قد منافي ابواب الجنائز نحو هذا عن صاحب الفاصل *

* قال * باب من قال لا تخرج صدقة قوم من بلد *

ذكر فيه حديث (تؤخذ من اغنيائهم فترد في فقرائهم) * قلت * في شرح العمدة استدل به على عدم جواز نقل الزكاة عن بلد المال وفيه عندى ضعف لان الاقرب ان المراد تؤخذ من اغنيائهم من حيث انهم مسلمون لا من حيث انهم اهل اليمن وكذلك الرد على فقرائهم وان لم يكن هذا هو الاظهر فهو محتمل احتمالا قويا وبقوله ان اعيان الاشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر ولولا وجود مناسبه في وجوب الزكاة لقطع بان ذلك غير معتبر وقد ورد صيغة الامر بخطابه في الصلوة ولا يختص به قطعا عنى الحكم وان اختص بهم خطاب المواجهة انتهى كلامه ثم ظاهر الحديث يدل على عدم جواز النقل من بعض بلاد اليمن الى بعضها وهو خلاف قول الشافعية ثم ذكر البيهقي حديثا عن اشعث بن سوار عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه ثم قال (الحديث يعرف باشعث وليس بالقوي) * قلت * كيف يقول يعرف به وقد اخبره هو بعد هذا من حديث الاعمش عن ابن ابي جحيفة عن ابيه * واشعث وان تكلفوا به فقد وثقه الحلبي واخرج له مسلم مقرونا بغيره واخرج الترمذي حديثه هذا وحسنه واختلف كلام البيهقي فيه فقال هناليس بالقوي وضعفه في باب من قال للمبوءة النفقة ثم ذكر البيهقي (ان معاذ افاض امارا جل انتقل من

محلاته عشيرته الى غير محلات عشيرته فعشره وصدقه الى محلات عشيرته * قلت * هذا حجة عليه لان ظاهره النقل الى محلات عشيرته وان كان في غير موضع ماله *

* قال * ﴿باب ما يستدل به على ان الفقير امرٌ حاجته من المسكين﴾
ذكر فيه حديث (المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يتفطن له فيصدق عليه) ثم قال (فيه كالدلالة على ان المسكين له بعض الغنى فيكتفي به ويتعفف عن السؤال) * قلت * لو لم من تعففه ان يكون له بعض الغنى لزم على هذا ان يكون الفقير ايضا كذلك ويكون له بعض الغنى لانه تعالى وصف الفقراء بالتعفف في قوله تعالى للفقراء الذين احصروا * الى قوله من التعفف *

* قال * ﴿باب الفقير او المسكين له كسب يغنيه فلا يعطى بالفقر والمسكنة شيئا﴾
ذكر فيه حديث (لا يحل الصدقة لغني ولا لذي مرة هوي) ثم ذكر قوله عليه السلام للرجلين (لاحق فيما الغني ولا لقوي مكتسب) * قلت * مثل هذا ليس بغني فيكون فقيرا فيحل له الصدقة عملا بالظواهر كقوله تعالى انما الصدقات للفقراء واحاديث رد الصدقة في الفقراء ومعنى لا يحل له الصدقة اى طلبها وان كان يحل له الاخذ وحملناه على ذلك جمعا بين الادلة وذكر ابو داود حديث الرجلين وفيه فرانا جلد بن فقال ان شئنا اعطينكم * ولفظ الطحاوي جلد بن قوين فقوله ان شئنا اعطينكم دليل على جواز الدفع ولو لا ذلك لما دفع اليها ما لا يجوز دفعه وقال الطحاوي امر عليه السلام زياد بن الحارث الصداى على قومه ومحال ان يؤمره به زيادة ثم قد سأل من صدقة قومه وهي زكوتهم فاعطاه منها ولم يمنعه لصحة بدنه *

* قال * ﴿باب من يعطى من المؤلفة قلوبهم من سهم الصدقات﴾
ذكر فيه عن الشافعي (قال للمؤلفة قلوبهم في قسم الصدقات سهم) والذي احفظ فيه ان عدي بن حاتم جاء الى ابي بكر احسبه قال بثلاث مائة من صدقات قومه فاعطاه منها ثلثين بغير الى آخره وليس في الخبر من اين اعطاه باها غير ان الذي يكاد ان يعرف القلب بالاستدلال بالاخبار انه اعطاه اياه من سهم المؤلفة قلوبهم * قلت * ان كان عدي عند النبي و امامه من المؤلفة قلوبهم فذلك في غاية البعد فقد ذكر النبي فيما مضى في باب نقل الصدقة وعزاه الى مسلم (ان عدي قال لعمر رضي الله عنه لا تعرفني يا امير المؤمنين فقال نعم والله اني لا عرفك اذ كفر واواقبت اذ ابروا وفيت اذ غدر وا) وفي الاكتفاء لابن سالم زيادة على هذا انه قال واقه نعرفك من السماء ولما غزمت طي على حبس الصدقة في اول خلافة ابي بكر رضي الله عنه رد عليهم عدي بكلام كثير ذكر ما بين اسحق ومن اجله ان الشيطان قادة عند موت كل نبي

يستخف لها اهل الجهل بجهلهم على فلا نص الفتنة وانما هي عجاجة لا ثبات لها ولا ثبات فيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خليفة من بعده الى هذا الامروان له بن الله اقواما يستنهضون به ويقومون به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاموا بعهدهم وان لم يكن عدي من المؤلفة قلوبهم فيبعد ايضا ان يعطيه ابو بكر من سهمهم وايضا فان سهمهم سقط في زمن ابي بكر كما ذكره البيهقي في الباب الذي بعد هذا وقد ذكر القدير في التجريد ان ابا بكر اعطاه من سهم العاملين وبدل على ذلك ما حكاه البيهقي في باب نقل الصدقة (عن ابن اسحق انه عليه السلام بعث عديا على صدقات طي) وذكر ابن سالم في الاكتفاء وجه آخر في اعطاء ابي بكر له تلك الابل فقال واعطى ابو بكر عديا ثلاثين من ابل الصدقة وذلك ان عديا لما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرانيا فارسل واراد الرجوع الى بلاده ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتد زمن الزاد ويقول والله ما اصبح عند آل محمد شفه من الطعام ولكن ترجع ويكون خيرا فلذلك اعطاه ابو بكر تلك الترائض *

باب لا وقت فيها يعطي الفقراء والمساكين *

* قال *

ذكر فيه حديث سفيان الثوري (عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سال وله ما يغنيه جاء يوم القيامة خموش) الحديث ثم ذكر (ان سفيان قيل له كان شعبة لا يروي عن حكيم بن جبير فقال سفيان فقد حدثنا زيد عن محمد بن عبد الرحمن) ثم ذكر (عن يعقوب بن سفيان قال هي شكاية بعيدة لو كان حديث حكيم بن جبير عند زيد ما خفي على اهل العلم) * فب * قد جاء ذلك بسند جليل قال المزي في اطرافه رواه النسائي عن احمد بن سليمان عن يحيى بن آدم عن سفيان عنهما يعني حكيم وزيدا واحمد بن سليمان الراوي حافظ قال فيه النسائي ثقة مامون صاحب حديث ويحيى بن آدم الاعلام روى له الجماعة *

باب الرجل يقسم صدقة على قرابته وجيرانه *

* قال *

ذكر فيه (عن طلحة رجل من قريش عن عائشة قالت يا رسول الله ان لي جارين فالي ايهما اهذي) الحديث ثم قال (رواه البخاري عن حجاج بن منهال عن شعبة) ثم اخرجه البيهقي من وجه آخر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن عائشة * قلت * ذكره المزي في اطرافه في ترجمة طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي عن عائشة ولم يذكر احدا فيما علمت ان طلحة الراوي لهذا الحديث جده عوف كما ذكره البيهقي في الوجه الثاني وقد اخرج ابو داود هذا الحديث عن طلحة ولم ينسبه ثم قال قال شعبة في هذا الحديث طلحة رجل من قريش واما البخاري فانه اخرجه في ثلاثة مواضع ولم يقل في شيء منها رجل من قريش كما هو المفهوم من ظاهر كلام البيهقي فاخرجه اعني البخاري في الادب عن حجاج ولفظه عن طلحة ولم ينسبه واخرجه

في الشفعة عن حجاج وفي الهبة عن محمد بن بشار ولفظه في الطريقين طلحة بن عبيد الله *

* قال * ❦ باب المرأة تصرف من زكواتها في زوجها ❦

ذكر فيه حديث زينب امرأة ابن مسعود * قلت * أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في حديث طويل وفيه يامعشر النساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار فقلن ومم ذلك يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير وفيه فقالت امرأة ابن مسعود كان عندي حلي فاردت ان تصدق به فزعم ابن مسعود انه وولده احق من تصدقت به عليهم فقال عليه السلام صدق ابن مسعود زوجك وولده احق من تصدقت به عليهم فظهر ان المراد بهذه الصدقة التطوع كفاية لكثرة اللعن وكفران العشير ولما قرن الزوج بالولد ولا يتصدق على الولد الا بالتطوع فكذا الزوج وذكر مسلم قول ام سبله يا رسول الله هل لي اجر في بني ابني سبله * وقول امرأة ابن مسعود فاذا المرأة من الانصار ياب رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتي حاجتها * وقال النووي المذكور في هذه الاحاديث المراد به كل صدقة تطوع وسياق الاحاديث تدل عليه *

* قال * ❦ باب آل محمد صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الصدقات المفروضة ❦

ذكر فيه حديث (انا لاناكل الصدقة) * قلت * في شرح مسلم للنووي في هذا الحديث انه لا فرق بين صدقة الغرض والتطوع لقوله عليه السلام الصدقة بالالف واللام وهي نعم النوعين انتهى كلامه وعلم به ان الحديث غير مطابق لمذعي البيهقي *

* قال * ❦ باب بيان آل محمد صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة ❦

ذكر فيه قول زيد بن ارقم (اهل بيته من حرم الصدقة بعده) * ثم قال البيهقي (وهكذا ابنو المطلب بن عبد مناف بدليل حديثه جابر بن مطعم لما بنو المطلب وبنو هاشم شي واحد واعطاهم من سهم ذوي القربى) * قلت * انما اعطاهم لانصرة لقوله عليه السلام لم تقار قوتي في جاهلية ولا اسلام * وتحريم الصدقة لابتعاد بالنصرة عند جميع الفقهاء الا ترى ان من كان مفارقا له في الجاهلية ولا اسلام وهو ابو المطلب دخل مسلم وولده في حرمة الصدقة لكونهم من بني هاشم فوجب خروج بني المطلب من حرمة الصدقة لكونهم ليسوا من النسب من بني هاشم الا ترى ان ولد المطلب يجوز ان يملوا على الصدقة ذكره القدوري في التجريد فخالهوا في ذلك بني هاشم على ما ذكره البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب *

❦ باب لا ياخذون بالعماله شيئا ❦

* قال *

* قلت * قد تقدم في الباب الذي قبل هذا من كلام القدوري ان لبنى المطلب ان يعملا على الصدقة *

❦ باب لا يحرم على آل محمد صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع ❦

* قال *

(قال الشافعي وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك انه منها تطوع لاصدقة)

* قلت * قد صرح صلى الله عليه وسلم بانه هدية فليس بصدقة لا فرضا ولا تطوعا اذا الهدية غير الصدقة بنوعها

فالحدث ايضا غير مطابق للباب وقد قال البيهقي فيما مضى في ابواب الحبة (باب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا ياخذ صدقة التطوع. ياخذ الحبة) ثم ذكر هذا الحديث وهذا مخالف لما ذكره فان كان ذلك منها تطوعا كما

زعم البيهقي فهو دليل على انه كان ياخذ صدقة التطوع وهو مخالف لقوله كان لا ياخذ صدقة التطوع *

❦ قال ❦ باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ما كان يابىء الهدية ولا يقبل ما كان باسم الصدقة اما تحريما واما تورعا ❦

* قلت * لا وجه لهذا التردد مع قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح للحنس اما علمت ان لا تحل لنا الصدقة * وقد قال

النووي مذهب الشافعي وموافقيه تحريم الزكوة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسباقي ان شاء الله تعالى في خصائصه

صلى الله عليه وسلم قول البيهقي (باب ما حرم عليه وتنزه عنه من الصدقة) ثم ذكر البيهقي في اول النكاح

خصائصه عليه السلام فمنها *

❦ باب ما وجب عليه من تخيير، ونسائه ❦

* قال *

ذكر في آخره قوله عليه السلام لابنة الجون (الحق باهلك) * قلت * ليس هو من هذا الباب *

❦ باب ما وجب عليه من قيام الليل ❦

* قال *

ذكر في آخره حديث (افلا اكون عبد اشكورا) * قلت * ليس هو بمطابق للباب *

❦ باب ما حرم عليه وتنزه عنه من الصدقة ❦

* قال *

* قلت * ليس هو صلى الله عليه وسلم مخصوصا بتحريم الصدقة بل شاركه في ذلك آله كما بينه البيهقي قريبا *

❦ باب ما امر الله تعالى به من المشورة فقال وشاورهم في الامر ❦

* قال *

(قال الشافعي قال الله تعالى وامرهم شورى بينهم) ثم ذكر البيهقي (عن الحسن قال ان كان صلى الله عليه وسلم

لغيا عن المشورة ولكن اراد ان يستن بذلك الحكم بعده) * قلت * اذا خص صلى الله عليه وسلم بوجوب

المشورة عليه فذكر قوله تعالى وامرهم شورى بينهم * غير مناسب وكذا ذكر كلام الحسن ايضا لان المشورة غير

واجبة على الحكماء بعده اذ لو وجبت عليهم لم يكن هو صلى الله عليه وسلم مخصوصاً بذلك فثبت انها سنة في حقهم وثبت ايضاً انها سنة في حقه صلى الله عليه وسلم ليستتوا بها وهذا يقوى قول من جعل امره صلى الله عليه وسلم بالمشورة للاستحباب لاستمالة القلوب وهذا القول ذكره الفزاري في الوسيط *

باب النكاح

قال *

ذكر فيه حديث عائشة (كنت اغار على اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم واقول اتب المرأة نفسها) الحديث ثم ذكر (عن سعيد بن المسيب قال لا تحل الهبة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اصدقها سوطاً حلت) قلت * في مسند احمد بن حنبل ثامحمد بن بشر ثناهشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تغير النساء اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الاستحبي المرأة ان تعرض نفسها بغير صداق فانزل الله تعالى ترجي من تشاء ممنهن الآية وهذا سند على شرط الشيخين وقال الطحاوي ثنا حسين بن نصر ثنا يوسف بن عدي ثنا علي بن مسهر عن هشام عن ابيه قالت عائشة كنت اذا ذكرت قلتي في الاستحبي امرأة تب نفسها للرجل بغير مهر الحديث وحسين بن نصر قال فيه السمعاني وابن يونس ثقة ثبت وبقية السند على شرط البخاري والحديث من الطريقين يدل على ان الذي انكرته عائشة هو ترك المهر لا غير وان الذي خص به صلى الله عليه وسلم هو الا نفاذ بغير صداق (وقد قال الشافعي لم يكن لاحد ان يقول جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اكثر من اربع وكبح امرأة بغير مهر) ذكره البيهقي فيما بعد في باب الدليل على انه صلى الله عليه وسلم لا يقتدى به فيما خص به وذكر البيهقي فيما بعد في باب الرجل يعتق امته ثم يتزوج بها (انه عليه السلام اعتق صفية وجعل عتقها صداقها) ثم ذكر (عن يحيى بن اكثم قال هذا كان للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة) ثم قال البيهقي (ويذكر هذا عن المزني انه ذكر هذا الحديث للشافعي فحمله على التخصيص وموضع التخصيص انه اعتقها مطلقاً ثم تزوجها على غير مهر ونكاح غيره لا يخلو من مهر) انتهى كلامه وهذا هو الذي يقتضيه كلام ابن المسيب ظاهره وان غيره عليه السلام لو تزوج بلفظ الهبة بصداق ولو قل جاز له وهذا غير موافق لمقصود البيهقي وقد وافق ابن المسيب على هذا جماعة من السلف وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن ايوب عن ابي قلابة عن ابن المسيب ورجلين معه من اهل العلم قالوا لا تحل الهبة لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو تزوجها على سوط حلت وعن طاووس قال لا يحل لاحد ان يهب ابنه بغير مهر الا للنبي صلى الله عليه وسلم وعن مجاهد وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي قال بغير صداق وعن عطاء سئل عن امرأة وهبت نفسها لرجل قال لا يكون الا بصداق وعنه قال لا يصلح الا بصداق لم يكن ذلك الا للنبي صلى الله عليه وسلم وعن الحكم

وحماد سئل عن رجل وهب ابنته لرجل فقال لا يجوز الا بصدق * ذكر الحنفية ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد صحيحة
ويؤيد ما قاله هؤلاء وجهان * احدهما قوله تعالى لكيلا يكون عليك حرج * اي تصيق فالآية خرجت مخرج الامتنان
والحرج انما هو في وجوب الصدق لافي الانعقاد من جهة اللفظ اذ لا فرق في اللفظ بين وهبت وزوجت وذلك
انه قد لا يقدر على المهر فيضيق عليه التماسه فاما ابدال العبارة بنهرها فلا ضيق فيه * والثاني * انه اذا ثبت ان الذي
خص به عليه السلام هو الانعقاد بنهر مهر فقد كفيتموه بقوله تعالى خالصة لك * فانفتحت الخصوصية بلفظ الهبة
لئلا يلزم كثرة الاختصاص اذا لاصل عدمه *

* قال * **باب ما يستدل به على انه جمل سنة للمسلمين رحمة**

ذكر الخديث من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة ثم قال (رواه البخاري ومسلم) ثم اعاده البيهقي من طريق هام
عن ابي هريرة ثم قال (رواه مسلم في بعض النسخ) اخرجاه من حديث ابن المسيب عن ابي هريرة * قلت * هذا
الكلام الاخير ذكره البيهقي فيما تقدم فهو تكرر لافائدة فيه ولم يخرج مسلم فيما عدا ما من صحيحه من طريق هام
ولا ذكر ذلك ابن طاهر في اطرافه ولم يذكره ايضا المزني في اطرافه مع تأخره وشدة استقصائه *

* قال * **باب اليه ينسب اولاد بناته ثم ذكر نسبه صلى الله عليه وسلم اولاد فاطمة اليه بالنسبة**

* قلت * هذه النسبة مجازية ولا اختصاص له صلى الله عليه وسلم بذلك كذا قال القفال وقد قال البيهقي فيما مضى
في ابواب الوقف (باب ما يتناول اسم الولد والابن) وذكر فيه (انه عليه السلام سمي اولاد علي باسم الابن) وذكر
ايضا (انه عليه السلام اخذ الحسن والحسين ثم تلاما اموالهم واولادكم فتنه) وظاهر هذا التوبيخ عدم الخصوصية *

* قال * **باب كان ماله بعد موته دائما على قبضه وملكه**

ذكر فيه حديث (ما تركنا صدقة) * قلت * كيف يبقى على ملكه مع هذا الكلام *

* قال * **باب دخول المسجد جنبا**

(كذا قال ابو العباس والصواب ان صح الخبر فيه لبثه في المسجد جنبا فالعبور دون اللبث جائز للكافة على الجنابة)
* قلت * ما قاله ابو العباس لم يسلمه القفال بل قال لا اظنه صحيحا وقال امام الحرمين هو هوس ولا يدري من اين
قاله والى اي اصل استند فالوجه القطع بخطبته انتهى كلامه ثم على نقد برصحة الحديث فلي اي وجه حمل
ليس بخاص به صلى الله عليه وسلم بل شاركة فيه غيره كما نص عليه في الحديث *

باب ما ابج له من القضاء بعله

قال *

ذكر فيه حديث (ان اباسفيان رجل يمسك) الى آخره * قلت * ذكر جماعة من المحققين ان ذلك كان فتوى لا قضاء وقال النووي في شرح مسلم استدل به جماعات من اصحابنا وغيرهم على جواز القضاء على الغائب ولا يصح الاستدلال به لان هذه القضية كانت بمكة وكان ابوسفيان حاضرا بها وشرط القضاء على الغائب ان يكون غائبا عن البلد والمستترا لا يقدر عليه او متمرزا ولم يكن هذا الشرط في ابى سفيان موجودا فلا يكون قضاء على غائب بل هو افتاء انتهى كلامه وايضا فانه لم يستلحقها انها لم تأخذ الثقة ولم يقدر الثقة بل قال لها خذي من ماله ما يكفك ولذك بالمعروف * فجعل التقدير اليها فيما تأخذ ومعلوم ان ما كان من فرض الثقة على وجه القضاء لا يكون تقديره الى مستحقه *

باب التزويج بالابكار

قال **

ذكر فيه حديث (عليكم بالابكار) من طريقين في الاولى عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده وفي الثانية عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة ثم قال (عبد الرحمن بن عويم ليست له صحبة) * قلت * اخرج هذا الحديث ابن ماجه في سننه ولفظه عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم عن ابيه عن جده وعتبة بن عويم ذكره ابن مندة وغيره في الصحابة وذكر ابن طاهر والمزى هذا الحديث في اطرافهما في مسند عتبة هذا فتبين بذلك ان الحديث مرفوع وقد اخرج ابن مندة في معرفة الصحابة من حديث عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عتبة بن عويم عن ابيه عن جده عتبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اختار لي اصحابا الحديث فان كان عبد الرحمن اسم جده عبد الرحمن كما ذكره البيهقي وابن مندة في الحديث على ان عبد الرحمن الذي هو الجد نسب في الطريق الثانية من طريق البيهقي الى جده عويم وان اياه هو عتبة كما بينه ابن مندة وان سالما في طريق ابن ماجه نسب الى جده عتبة ويحمل قوله في الطريق الاولى من طريق البيهقي عن ابيه عن جده على ان المراد عن جد الاب هو عتبة كما صرح به ابن مندة في ذلك الحديث وانما قلنا ذلك توفيقا بين رواية البيهقي ورواية ابن ماجه *

باب الترغيب في التزويج من ذى الدين

قال *

ذكر فيه حديثان ابى حاتم المزني ثم قال (له صحبة ذكره البخاري وغيره) * قلت * ذكر ابن القطان انه لم تصح صحبته وان من زعمها افتار أهم ثبات أبهذ الخبر وهذا الخبر ينوقف ثبوته على ثبوت صحبته وثبوت صحبته على ثبوته وقد ذكرنا بوداؤد هذا الحديث في المراسيل وهو دليل على انه عنده غير صاحب *

* قال *

* باب من تخلى للعبادة *

(قال الشافعي قد ذكر الله تعالى القواعد من النساء فلم ينه عن القعود ولم يندبهن الى النكاح وذكر عبد الكرم فقال سيدا وحسورا والحضور الذي لا ياتي النساء ولم يندبه الى نكاح) * قلت * من يرى ان النكاح افضل من التخلي للعبادة لا يقول بالنهي عن القعود بل يجوز العود عن النكاح عتده وان كان النكاح افضل وانما لم يندبهن اليه لانهن لا طمع لهن فيه اذ القواعد هن اللاتي قعدن عن الحيض والولد لكبرهن ومعنى لا يرجون نكاحا * لا يطمعن فيه وروى القاضي اسمعيل في احكام القرآن بسنده عن ربيعة في قوله تعالى والقواعد من النساء * قال التي اذا رايتها استقذرتها فلا بأس ان نضع الحمار والجلباب وان تراها واما الاستدلال بامر يجبي عليه السلام وانما نقول ليس الكلام في الحضور وانما الكلام فيمن له قوة علي الجماع وقال ابن العربي في العارضة هذا منكر لانك ذكرت يجبي ونسبت محمد صلى الله عليه وسلم ورغبته ومدحه له وحنه عليه وايضا فانك قلت شرعية من قبلنا ليست شرعية لنا ولا يقتدي منها بحرف ثم ذكر البيهقي حديث اهل الصفة (رواهم اصباف الاسلام لا باون الى اهل ولا مال) * قلت * الكلام في من يحداهبة النكاح وهؤلاء كانوا فقراء ثم ذكر البيهقي (ان امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن حق الزوج وانها قالت لا تزوج ما بقيت في الدنيا) * قلت * في سنده سليمان اليافعي ضعيف والراوي عنه القاسم العوفي قال ابو القاسم لا ينجح به والراوي عنه ابن المغيرة وفي الميزان محمد بن المغيرة السلياني فيه نظر *

* قال *

* باب تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر *

ذكر فيه حديث اسماء بنت عميس (ليس للمرأة المسلمة ان يدها منها الا هكذا) ثم قال (اسناده ضعيف) * قلت * ذكر قبله حديث عائشة (ان المرأة اذا بلغت المحيض لم تصلح ان يرى منها الا هذا) وسكت عنه وفي سنده الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير والوليد مدلس وابن بشير قال يجبي ليس بشي زلد ابن غير منكر الحديث وضعفه النسائي وقال ابن حبان فاحش الخطاء ورواه ابن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة وذكر البيهقي في كتاب الصلوة في باب عورة الحرة (عن ابي داود ان الحديث مرسل وان ابن دريك لم يدرك عائشة) وذكر البيهقي في هذا الباب بعد حديث اسماء الذي ضعف اسناده حديثين وسكت عنهما احدهما حديث غبطة (عن عمتها ام الحسن عن جدتها عن عائشة قال عليه السلام لندلا بابيعك حتى تيرى كفيك) وغبطة وام الحسن لم اعرف حالهما وجدتهما مجهولة وقال المزي في اطرافه رواه بشر الجهمضي عن غبطة حدثني عمي عن جدي * والحدث الآخر حديث مطيع بن ميمون (حدثنا صفية بنت عصة عن عائشة انه عليه السلام قال لو كنت امرأة ليرت اظفارك بالحناء

ومطيع ضعيف كثيرا في الكشف للذهبي وبنت عصمة لم اعرف حالها *

* قال * باب مساواة المرأة الرجل في الحجاب والنظر الى الاجانب *

ذكر فيه قوله عليه السلام لام سلمة وميمونة (افعميا وان اتنيا) * قلت * في سنده نهان سكت عنه البيهقي هنا وقال في ابواب المكاتب (صاحب الصحيح لم يضر جاعته وكانه لم يثبت عدلته عندها ولم يخرج من الجمالة برواية عدل عنه) وقد تكلمنا معه هناك وقال صاحب التمهيد قوله عليه السلام لفاطمة بنت قيس انتقل الى ابن ام مكتوم فانه اعصى ابن وضعت ثيابك لم ير شيئا دليل على جواز نظر المرأة للاعشى وكونها معه في بيت وان لم تكن ذات محرم منه وفيه ما يرد حديث نهان انه عليه السلام قال لام سلمة وميمونة احتجبا منه ومن قال بحديث فاطمة اخنح بصحته وانه لا مطعن لاحد فيه وان نهان ليس من يحنج بحديثه وزعم انه لم يروا الاحاديثين منكرين احدهما هذا والاخر عن ام سلمة في المكاتب اذا كان عنده ما يؤذي كتابه احتجبت به سيدة *.

* قال * باب ما في ابدان زينتها لما ملكت ميمنة *

ذكر فيه قول عائشة لسليمان بن يسار (ادخل فانك تجد ما بقي عليك درهم) * قلت * سليمان لم يكن مولا هابل مولى ميمونة كاتبه يعنى فهو غير مطابق للباب ويحتاج الى قول عائشة ادخل الى تاويل *

* قال * باب ما جاء في مصادقة الرجل الرجل *

ذكر فيه حديثا عن زيد بن ابي الشعثاء عن البراء بن عازب ثم قال (رواه ابو داود في السنن الا انه قال عن زيد بن الحكم المنزى) * قلت * زيد بن ابي الشعثاء يقال له ابو الحكم المنزى ذكره كذلك المزني في اطرافه وذكره غيره ايضا *

* قال * باب معانقة الرجل الرجل *

ذكر فيه حديثا (عن ابي ذر انه عليه السلام التزمه) ثم قال (واما الحديث الذي انا ابو الحسن فذكر سنده حديث انس (ينفخ بعضنا لبعض) ثم قال (فهذا ينفر ديه حنظلة السدوسي تركه القطان لاختلاطه) * قلت * سكت عن الحديث الاول وفي سنده رجل من عنزة وهو مجهول وفيه ايضا حماد هو ابن سلمة وقد تقدم ان البيهقي قال عنه في باب من مربحائط انسان (ليس بالقوي) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى لهما من سلمة عن ابي نعام السعدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدلته)

* قال * باب لا نكاح الا بولي *

ذكر فيه حديث معقل ونزول قوله تعالى فلا تضلوهن ان يكنن ازاوجهن * ثم قال قال الشافعي هذا بين ما في القرآن

من ان المرأة مع الولي في نفسها حقوان على الولي ان لا يفضلها) قلت * المنهى عن المضل في هذه الآية هم المطلقون
 لا الاولياء لان جواب الشرط يجب ان يرجع الى من خوطب بالشرط وهم المطلقون في قوله تعالى واذا
 طلقت النساء فبلغن اجلهن هو الاولياء لم يجزلم ذكر فيلزم من صرف ذلك اليهم محذوران * احدهما اخلاء الشرط
 عن الجزاء * والثاني * عدم الالتزام بمود الضمير الى غير المذكور بن بولوا المضل من الازواج المطلقين ان ينمونهن
 من الخروج والمراسلة في عقد النكاح ويجسونه ويضيقوا عليهم ويطولوا العدة عليهم واليه الاشارة بقوله تعالى ولا تمسكوهن
 ضرازا تعتدوا * كانوا يطلقون فاذا قرب انقضاء العدة راجعوا من غير حاجة ضرار او هذا لان المضل في اللفظ هو التضييق
 والمنع قال ابو عبيد يقال في تفسير الآية انه يطلقها واحدة حتى اذا كادت تنقضي عدتها ارتجها ثم طلقها اخرى
 ثم كذلك يطول عليها العدة يضارها بذلك، ويقع المضل ايضا من المطلق بان يجلس في المشاهد والمجامع فيصفها
 بالحقه وقلة الحياء وسوء العشرة وقلة الدين ونحو ذلك مما يزهده الناس فيها ثم لو سلم ان المراد بالآية الاولياء فليس
 نهيهم عن المضل مما يفهم انه اشتراط اذ نهيهم في صحة العقول حقيقة ولا مجازا بوجه من الوجوه اذ له الخطاب
 لا ظاهرا ولا نصا قال ابن رشد وقال الامام غفر الله في تفسيره المختار انه خطاب للازواج لا للاولياء وتمسك
 الشافعي بها ممنوع على المختار ولئن سلم لم لا يجوز ان يكون المراد بالمضل ان يخلها ورأيها فيه لان العادة رجوعهن
 الى الاولياء مع استبدادهن فيكون النهي ممولا عليه وهو منقول عن ابن عباس وايضا ثبوته في حق الولي ممنوع
 لانه مما عضل انزل فلا يبقى لعضله اثر فلا يتصور صدور المضل منه وقد اضاف النكاح اليها اضافة الفعل الى
 فاعله والتصرف الى مباشره ونهى لما منع من ذلك ولو كان فاسدا لما نهى الولي عن منعها منه ثم ذكر البيهقي
 حديث (اما امرأة تكنت نفسها) من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ثم ذكر
 بسنده (عن محمد بن مصفى ثابته نناشيت بن ابي حمزة قال لي الزهري ان مكحول لا ياتينا وسليمان بن موسى وامامنا
 ان سليمان لا يحفظ الرجلين) * قلت * ابن مصفى سئل عنه صالح بن محمد فقال كان مملطا وار جوان يكون صدوقا
 وقد حدث باحاديث مناكير ذكره صاحب الكمال وبقية معروف الحال والزهري معدود من اصحاب مكحول ومن
 روى عنه فكيف يقول ان مكحول لا ياتيه هـ ذا يفيد وسليمان بن موسى متكلم فيه قال ابن جريج والبخاري عنده
 مناكير وقال ابن المديني مطعون عليه وقال القليل خوطب قبل موته يسير وقال ابو حاتم في حديثه بعض الاضطراب
 فكيف يكون مثل هذا الحفظ من مكحول مع جلالة وسمة علمه وانه لم يدع بمصر ثم العراق ثم المدينة علما الاحواء
 وانه اتى الشام ففر بها والعجب من البيهقي كيف يذكروثيق سليمان بمثل هذا الاسناد ولا يذكروثق مكحول فيه ثم ذكر

حكاية ابن عليه عن ابن جريح (انه قال فلقبت الزهري فسأله عن هذا الحديث فلم يعرفه وان ابن معين قال لم يذكر هذا عن ابن جريح غير ابني عليه) * قلت * على تقدير صحة هذا عن ابن معين اي شيء يلزم من انفراد ابن عليه بهذا وقد كان من الائمة الحفاظ قال ابن حنبل اليه المنتهى في التثبت بالبصرة وقال شعبة ابن عليه سيد المحدثين وقال غندر نشأت يوم نشأت وليس احد يقدم في الحديث على ابن عليه على انه لم ينفرد بذلك بل تابعه عليه بشرين المفضل قال ابن عدي في الكامل قال الشاذكوفي ثابشر بن المفضل عن ابن جريح انه سأل الزهري فلم يعرفه وذكر صاحب الكمال بسنده عن ابني داود السجستاني قال ما احدم من المحدثين الا قد اخطأ الا ابن عليه وبشر بن المفضل * ثم قال البيهقي (وقد روي ذلك عن الزهري من وجهين آخرين وان كان الاعتماد على رواية سليمان بن موسى) * قلت * في سند الوجه الاول ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري * وابن لهيعة معروف الحال وابن ربيعة قال ابن معين ضعيف ليس بشيء حكاه الساجي واخرجه ابوداود في سننه من هذا الوجه وقال جعفر لم يسمع من الزهري كتب اليه وقال صاحب الاستذكار لا احفظه الا من سدى ابن لهيعة عن جعفر والوجه الثاني من طريق الحجاج هو ابن ارطاة عن الزهري والحجاج فيه كلام كثير ومع ذلك لم يسمع من الزهري كذا ذكر احمد وابو حاتم وذكر العقبلي بسنده عن هشيم قال قال الحجاج صف لي الزهري فاني لم اره فظهر هذا ان الوجهين واهيان ولهذا قال البيهقي الاعتماد على رواية سليمان ثم ذكر (عن ابن معين انه سئل عن حديث عائشة هذا فقال ليس يصح في هذا شيء الا حديث سليمان بن موسى) * قلت * قد تقدم الكلام على سليمان وعدم معرفة الزهري للحديث ثم ان عائشة الراوية للحديث خالفته على ما سيذكره البيهقي في هذا الباب وكذلك الزهري ايضا روى الحديث ثم خالفته قال صاحب الاستذكار كان الزهري يقول اذا تزوجت المرأة بنبراذن ولها جاز وهو قول الشعبي وابي حنيفة وزفر ثم ذكر البيهقي حديث اسرايل عن ابني اسحق عن ابني بردة عن ابني موسى ثم (ذكر ابن شعبة وسفيان ارسلا) ثم ذكره من وجه آخر عنهما موصولا ثم قال (المحفوظ عنهما غير موصول) * قلت * ذكر صاحب الميزان عن ابن عدي انه قال الاصل في هذا الحديث سئل ثم ذكر البيهقي من وجوه (ان عليا اجاز نكاح امرأة زوجها اما برضاها) ثم قال (مداره على ابني قيس الاودي وهو مختلف عدلته) * قلت * احتج به البخاري وصحح الترمذي حديثه وذكره ابن حبان في الثقات وقد تقدم في باب مس الفرج يطين الكف نوثقه عن غير واحد ولا اعلم احدا من اهل هذا الشأن قال فيه انه مختلف في عدلته غير البيهقي وقد جاء ذلك من وجه آخر قال ابن ابني شبة ثنا ابن فضيل عن ابيه عن الحكم قال كان علي اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها امضاء * فقد روي من

وجوه يشد بعضها بعضاً ثم ذكر البيهقي قول عائشة (المرأة لا تلي عقد النكاح) * قلت * في سند الشافعي عن الثقة وهذا ليس بحجة على ماعرف وافسد الطحاوي في اختلاف العلماء بأمرين * أحدهما * أن ابن حنبل قال ابن جريج يقول أخبرني عن عبد الرحمن بن القاسم فسمعت منه وبين عبد الرحمن بمجوه لا الآخرة أن ابن ادريس يرويه عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة مرسل لا يذكر فيه عن أبيه * ثم قال البيهقي هذا لا تريد على أن تزوج عائشة لحفصة بنت عبد الرحمن وهو غائب بالشام أريد به أنها مدت تزويجها ثم تولى عقد النكاح غيرها فاضيف التزويج إليها * قلت * هذا مع بعده ومخالفته للظاهر يظهر منه أن الولي الأقرب إذا غاب تنتقل الولاية إلى الولي الأبعد والصحيح عند الشافعية خلافه *

* قال * * باب لا ولاية لوصي في نكاح *

ذكر فيه (أن عثمان بن مظعون أوصى إلى أخيه قدامة أن يزوج ابنته فزوجها وأنه عليه السلام قال هي يتيمه ولا ينكح إلا بأذنهما فتزوجت من زوجها قدامة له) * قلت * هذا الزوج هنا كان عمها وصنها والمراد بالحدث البالغة إذا الصغيرة لا إذن لها ولا يلزم من كون الوصي لا ولاية له على هذه بخصوصها ما أن لا يكون له ولاية على غيرها كما أنه لا يلزم من كون عمها لا ولاية له عليها أن لا يكون له ولاية على غيرها فظهر بهذا أن هذا الحديث بخصوصه لا دلالة فيه على أن الوصي لا ولاية له *

* قال * * باب نكاح الآباء الأبكار *

ذكر فيه تزوجه عليه السلام عائشة وهي بنت ست وتزوج عمر ابنة علي صغيرة وتزوج غيره واحد من الصحابة ابنة صغيرة وتزوج الزبير ابنته صغية ثم حكى (عن الشافعي أنه قال لو كان النكاح لا يجوز على البكر إلا بامرأها لم يجوز أن تزوج حتى يكون لها امرؤ في نفسها) * قلت * قد كانت عائشة وابنة علي صغيرتين وكذا أصرح في بنات الصحابة المذكورين بالصغر وعلى هذا يحمل حال ابنة الزبير ولوزوج أحد منهم ابنته وهي كبيرة لم يدل دليل على أنه لم يستأذنها وقوله صلى الله عليه وسلم ولا نكح البكر حتى تستأذن * دليل على أن البكر البالغ لا يجبرها أبوها ولا غيره قال شارح العمدة وهو مذهب أبي حنيفة وتمسكه بالحدث قوي لأنه أقرب إلى العموم في لفظ البكر وبما زاد على ذلك بأن يقال الاستيذان إنما يكون في حق من له إذن ولا إذن للصغيرة فلا تكون داخل تحت الإرادة وبمخصص الحديث بالبالغ فيكون أقرب إلى تناول وقال ابن المنذر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا نكح البكر حتى تستأذن * وهو قول عام وكل من عقد على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو باطل لأنه

الحجة على الخلق وليس لأحد أن يستثني من السنة إلا سنة مثلها فلما ثبت أن أبا بكر الصديق زوج عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي صبيرة لا أمر لها في نفسها كان ذلك مستثنى منه انتهى كلامه وقوله عليه السلام في حديث ابن عباس والبكر يستأذننها أبوها صريح في أن الأب لا يجبر البكر البالغ ويدل عليه أيضاً حديث جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس وسيدكرهما البيهقي بعد فترك الشافعي منطوق هذه الأدلة واستدل بمفهوم حديث الثيب أحق بنفسها * وقال هذا يدل على أن البكر بخلافها وقال ابن رشد العموم أولى من المفهوم بلا خلاف لاسيما وفي حديث مسلم البكر يستأمرها أبوها وهو نص في موضع الخلاف وقال ابن حزم ما نعلم أن أباً أجاز على البكر البالغة أن تباح أباها لما يبرأ منها متعلقاً أصلاً وذهب ابن جرير أيضاً إلى أن البكر البالغة لا يجبر وأجاب عن حديث الأيم أحق بنفسها * بأن الأيم من لازم له رجلا أو امرأة بكر أو ثيباً لقوله تعالى وأنكحوا الأبايى منكم والصالحين * وكرر ذكر البكر بقوله والبكر تستأذن وأذنها صاتها * للفرق بين الأذنين أذن الثيب وأذن البكر ومن أول الأيم بالثيب أخطأ في تأويله وخالف سلف الأمة وخلفها في إجازتهم لوالده الصبيبة تزويجها بكر كانت أو ثيباً من غير خلاف وفي التمهيد لمخصا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والإوزاعي والحسن بن حي وأبو ثور وأبو عبيد لا يجوز للأب أن يزوجه بنته البالغة بكر أو ثيباً إلا بأذنها والأيم التي لا بل لها بكر أو ثيباً حديث الأيم أحق بنفسها * وحديث لا تنكح البكر حتى تستأذن * على عمومها وخص منها الصبيبة لقصة عائشة ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (والبكر تستأمرها أبوها) من طريق ابن عينة ثم عزاه إلى مسلم ثم قال (قال الشافعي زاد ابن عينة والبكر يزوجه أبوها فهذا يبين أن الأمر إلى الأب في البكر والموامرة قد تكون على استطابة النفس لأنه يروي أنه عليه السلام قال وأمروا النساء في بناتهن) * قلت * قوله يزوجه أبوها لم أجده في شيء من الكتب المداولة ولم يذكر الشافعي سنده لينظر فيه وحمل الموامرة على استطابة النفس خروج عن الظاهر من غير دليل بل قوله يستأمرها أبوها خبر في معنى الأمر وحديث لا تنكح البكر حتى تستأمر * يدل على ذلك وكذا رده عليه السلام أنكاح الأب في حديث جرير بن حازم وغيره ولو ساغ هذا التناول لساغ في قوله عليه السلام في الصحيح لا تنكح الثيب حتى تستأمر وحديث أمروا النساء في بناتهن * ورواه الثقة عن ابن عمر وليس ذلك بحجة عند أهل الحديث حتى يسمى الثقة ولو صح الحديث فقد عدل فيه عن الظاهر للاجماع فلا يعدل عن الظاهر في غيره من الأحاديث وفي الصحيحين من حديث ذكر أن عائشة قال عليه السلام استأمرن النساء في ابتاعن * وهذا يعم البكر والثيب وأخرج ابن ماجه عن عدي بن عدي الكندي عن أبيه عنه عليه السلام قال يباوروا النساء في أنفسهن الحديث وأخرجه البيهقي فيما عدي في باب أذن البكر والثيب وأخرجه هناك

من وجه آخر عن عدي بن عدي عن ابيه عن العرس بن عميرة عنه عليه السلام ثم اول البيهقي البكر باليتيمة بدليل انه قد جاء في بعض طرق هذا الحديث واليتيمة تستامر * قلت * لا ضرورة الى هذا التاويل بل يعمل بالمفطين جميعا وهي اولى من ترك لحدوها وهو قوله البكر ثم قال البيهقي (وزيادة ابن عيينة غير محفوظه) * قلت * اراد قوله البكر يستامرها ابوها * وقد عزاهما البيهقي فيما تقدم الى مسلم ولو كانت غير محفوظة لم يصرحها ثم قال البيهقي (وروي عن الشعبي لا يجبر الا بالولد) * قلت * لم يذكر سنده وقد صح عن الشعبي خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا عبدة بن سليمان عن عاصم عن الشعبي قال يستامر الرجل ابنته في النكاح البكر واليتيم * ثم ذكر البيهقي رده عليه السلام نكاح بكر زوجها ابوها * فابت من حديث جرير عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (اخطأ فيه جرير والمخفوظ عن عكرمة مرسل) * قلت * جرير بن حازم ثقة جليل وقد زاد للرفع فلا يضره ارسل من ارسله كيف وقد تابعه الثوري وزيد بن حبان فروياه عن ايوب كذلك مرفوها كما قال الدارقطني وابن القطان واخرج رواية زيد كذلك النسائي وابن ماجه في سننها من حديث عمر بن سليمان عن زيد عن ايوب والرواية التي ذكرها البيهقي بعد هذا انشدها هذه الرواية بالصحة وهي ان البيهقي قال (وروي من وجه آخر عن عكرمة موصولا وهو ايضا خطأ) ثم ذكره وفي سنده عبد الملك للمدائري تخي عن الدارقطني (انه ليس بقوي وانه وهم فيه والصواب مرسل) * قلت * هذه كما تقدم زيادة من الدماري وهو اخرج له الحاكم في المستدرک وذكره ابن حبان في الثقات وذكر صاحب الكمال عن عمر بن علي الصوفي انه ثقة ثم ذكر البيهقي الحديث من رواية عطاء عن جابر ثم قال (الصواب عن عطاء مرسل وان صح فكانه كان وضعها في غير كفوفها عليه السلام) وعلى ذلك حمل ايضا حديث عبد الله بن بريدة عن عائشة ثم قال (مرسل ابن بريدة لم يسمع من عائشة) * قلت * اذا نقل الحكم مع سببه فالظاهر تعلقه به وتعلقه بشيخه محتاج الى دليل وقد نقل الحكم وهو الخبر وذكر السبب وهو كراهية الثيب ولم يذكر سبب آخر وابن بريدة ولد سنة خمس عشرة ومسمع جماعة من الصحابة وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه ان المتفق عليه ان امكان اللقاء والسماع يكتفي للاتصال ولا شك في امكان سماع ابن بريدة من عائشة فروايته عنها محمولة على الاتصال على ان صاحب الكمال صرح بسننها منها وفي قولها اجزت ما صنع * دليل على ان النكاح يقف على الاجازة خلافا للبيهقي واصحابه وسيد كره البيهقي بعد في باب النكاح لا يقف على الاجازة *

باب النكاح باليتيمة

قال *

ذكر فيه حديث (تستامر اليتيمة) وحديث (هي يتيمة ولا تنكح الا بابنتها) * قلت * المراد باليتيمة هنا البالغة لان الاذن

لا يكون الا منها وسماها تيمية لقرب عهد هانبا ليم ثم ذكر قول علي اذا بلغ النساء نص الحقاقي فالتبعية اولى (١) ثم قال افهنا
 يبين ان الاولياء غير الآباء ليس لهم ان يزوجوا التيمية حتى تدرك * قلت * قد ذكر البيهقي فيما بعد في باب
 التيمية تكون في حجر وليها عن عائشة سبب نزول قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن وهو عزاء الى الصحابين وفيه
 دليل على ان الاولياء انكاح اليتامى قبل بلوغهن ادلايم بعد الاحتلام وايضا نلوك بالمات لكن امر الصداق اليهن
 ولما نهوا الا ولباء ان ينكحوهن الا ان يلفوا بهن اعلى سنتهن في الصداق وقد دل على هذا ايضا ما اخرجه الطحاوي
 في مشكل الحديث بسنده ان عليا اتي برجل فقالوا وجدناه في خربة مراد ومعه جارية مخضبة قميصها بالدم فقال
 له ويحك ما هذا الذي صنعت قال اصلح الله امير المؤمنين كانت بنت عمي وبيعة في حجري وهي غنية في المال
 وانما رجل قد كبرت وليس لي مال فخشيت ان هي ادركت ما يدرك النساء ان ترغب عني فتزوجه قال وهي تبكي
 فقال انزوجه فقائل من اللقوم عنده يقول لما قولي نعم وقائل يقول لما قولي لا فقالت نعم تزوجه فقال خذ بيد
 امرأك * وفي الاستيفاء كان زوج عروة بن الزبير ابنة اخيه وهي وصية من ابنه والناس يومئذ متوافرون وعروة
 من هو وفيه ايضا قال ابو حنيفة ومحمد والحسن وعطاء وطاوس وعمر بن عبد العزيز وقادة وابن شبرمة
 والاوزاعي وزوج التيمية الصغيرة ولها وفي احكام القرآن للرازي روي عن علي وابن مسعود وابن عمرو بن زيد ثابت
 وام سلمة والحسن وطاوس وعطاء في آخرين جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة ولا نل احد من السلف منع
 ذلك وتاويل ابن عباس وعائشة للآية يدل على ان مذهبهما جواز ذلك اذا قرب الاولياء الذي يكون التيمية في حجره
 ويجوز له تزويجها هو ابن الم فتمت الآية جواز تزويجه تيمية التي في حجره وقد قال البيهقي فيما بعد (باب ولاية ابن الم
 اذا كان ولها) ثم ذكر حديث عائشة في الآية المذكورة وسبب نزولها *

* قال * * باب لا نكاح الا بولي مرشد *

ذكر فيه حديث ابن خنيسم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس لا نكاح الا باذن ولي مرشد * قلت * مداره موقوفنا
 ومرفوعنا على عبد الله بن عثمان بن خنيسم وقال فيه ابن معين احاد به ليست بقوة وقال ابن الجوزي قال يحيى
 احاد به ليست بشئ *

* قال * * باب لا نكاح الا بشاهدین علیین *

ذكر فيه عن الشافعي (انه قال هو ثابت عن ابن عباس وغيره من الصحابة) ثم اسنده البيهقي (عن الثامني ان مسلم بن
 خالد وسعيد القداح عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خنيسم عن ابن جبير ومجاهد عن ابن عباس) * قلت * قد تقدم

(١) الحاشية بلغت غاية البلوغ من منها الذي يصلح ان تتلقى وتخاصم عن نفسها فعبثها اولى من امها ١٠٢ جميع بحار الانوار -

ان مداره على ابن خيثم وتقدم الكلام عليه وسلم والقداح متكلم فيها ايضا فكيف ثبت هذا عن ابن عباس بثل هذا السند ثم ذكر البيهقي بسنده (عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعد بن قنادة عن الحسن بن سعيد بن المسيب ان عمر قال لا نکاح الاولي وشاهدي عدل ثم قال البيهقي (هذا السناد صحيح وابن المسيب كان يقال له راوية عمرو وكان ابن عمر يرسل اليه يسأله عن بعض شان عمرو وامره) قلت عبد الوهاب هو الخفاف قال البخاري والنسائي والساجي ليس بالقوي وروى العقيلي بسنده احمد انه قال ضعيف الحديث مضطرب وسعيد هو ابن ابي عروبة خلط سنة ثنتين واربعين وماذا واقام مغلطا مقدار اربع عشرة سنة وقال البيهقي في باب المعسر يستسعى في نصيب صاحبه (الحفاظ يتوقون في اثبات ما ينفر به ابن ابي عروبة وقنادة مشهور بالدليس وقد عنعن هنا وابن المسيب رأى عمر وهو صغير فلم يثبت له سماع منه كذا قال ابن معين وقال مالك ولد لنجو ثلاث سنين يضمن من خلافة عمر وانكر سماعه منه ولذلك لم يخرج له في الصحيحين عن عمر شي فكيف يقول البيهقي (هذا السناد صحيح) وما الذي ينفعه كونه يقال له راوية عمرو كونه كان يسأل عن بعض شانه اذا كان يروى عنه مرسل ولم يثبت له سماع منه ثم ان الشافعية لم يشترطوا الرشد في الولي اذ الرشد بالعدالة وهي ليست بشرط في الولي على المذهب عندهم ولم يشترطوا ايضا العدالة في الشاهدين فان النكاح يتعقد عندهم بمستورين وايضا فالحديث يدل على صحة النكاح عند وجود ولي مرشد وشاهدي عدل اذا باشرت العقد بحضورهم ورضائهم ولم يقولوا بذلك *

قال * باب الابريز وجها اذا كان عصبه لم يغير النبوة *

ذكر فيه تزويج عمر ام سلمة النبي صلى الله عليه وسلم ثم تزويج انس امه ام سليم لابي طلحة قلت * عمر كان صغيرا في ذلك الوقت كما ذكر البيهقي في هذا الباب وذكر ابن سعد وغيره انه عليه السلام تزوجها سنة اربع وكان عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير لا ولاية له وذكر ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه عليه السلام بامه ابن سنة وتزوج ابي طلحة لام سليم كانت قبل الهجرة وانس صغير في ذلك الوقت لانه كان عند الهجرة ابن عشر سنين فالولاية حينئذ للمرأة كما يقول الكوفيون وقال بعضهم هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قول البيهقي في هذا الباب (وكان للنبي صلى الله عليه وسلم في باب النكاح ما لم يكن له غيره) وقال فيلما مضى في ابوابه الخصائص باب ما ينج له من النكاح بشيرولي وغير شاهدين) فعلى هذا لا يذكر هذا الحديث في هذا الباب بل موضعه ابواب الخصائص وفي اختلاف العلماء للعلماء لا يمكن ان يكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبوله عليه السلام العقد من عمر امضاء منه فدل على ان عقود

الصبيان بامر اليايين جاثرة كما يقوله ابو حنيفة واصحابه وقد اعتبر الشافعي وغيره فعل الصبي في بعض الاحوال
فغيره بين ابويه وقد اجمع المسلمون على ان شتموا لو كان يده صبي يعبر عن نفسه فادعى انه عبده وادعى الصبي
انه حر فالقول قول الصبي فقد جعل لقوله حكم وقد اجاز مالك وصية الصبي الذي لم يبلغ وروي انه عليه السلام
بعده الله بن جعفر وهو يبيع شيئا فقال بارك الله لك في صفقة يمينك *

* قال * **باب اعتبار الكفاءة** *

(قال الشافعي اصل الكفاءة مستبطن من حديث بريرة كان زوجها غير كفو لها فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم)
* قلت * لانسلم او لانه كان غير كفو لانه كان حرا على ما ساق ان شاء الله تعالى في باب الامة تعتق ولو سلتنا انه
كان عبدا لم يخبرها لهذا المعنى لانه كان كفوا لها وقت العقد فلا اعتبار للزوال الكفاءة بعد ذلك ثم قال البيهقي
(وفي اعتبار الكفاءة احاديث لا يقوم باكثرها الحجة منها وهو امثلا) فذكر بسنده حديث (يا علي ثلاثة لا بوخر)
ثم حديث (خير والنطفكم) * قلت * ذكرها صاحب المستدرک وقال عن الاول غريب صحيح وعن الثاني
صحيح الاسناد *

* قال * **باب لا يزوج من نفسه امرأة هو وليها كما لا يشتري من نفسه شيئا هو وليه** *

* قلت * اقتصر في هذا الباب على احاديث ضعيفة وهذا القياس منعه الحنفية فان اللاب والجدان يشتريان مال
ابنهما الصغير لنفسهما او يبيعا مالهما او يبيعا مال ابن صغير لابن آخر صغير وقد دل الكتاب والسنة على جواز
تزووجه موليته لنفسه قال الله تعالى وترغبون ان تنكوهن الآية وقد ذكر البيهقي الآية وسبب تزولها عن عائشة
في باب البتمة تكون في حجر وليها فلوم يعم الولي بنكاحها وحده لما عوتب وروى ابو داود بسند صحيح عن عقبة
ابن عامر انه عليه السلام قال لرجل اترضى ان ازوجك فلاته قال نعم وقال للمرأة اترضين ان ازوجك فلانا
قالت نعم فزوج احداهما صاحبه الحديث واخرج ايضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه وقال صحيح على
شرط الشيخين وذكره البيهقي فيما بعد في باب النكاح بنعقد بغير مهر فدل على ان الواحد يتولى طرفي العقد وفي
الصحيحين انه عليه السلام زوج صفية من نفسه وفي صحيح البخاري وقال علي بن الرمن بن عوف لام حكيم بنه
قارظا تجملين امركا الى فقالت نعم فقال قد تزوجتك وفيه ايضا خطب المغيرة بن شعبه امرأة هو اولى الناس بها
فامر رجلا فزوجه وقال البيهقي في كتاب المعرفة فيه كالدلالة على ان الولي لا يتولى طرفي العقد قلنا مذهبك
ان من لا يولي طرفي العقد لا يوزك بذلك ايضا فقد خالف هذا الاثر ايضا *

* قال *

* باب الكلام الذي يقصد به النكاح *

ذكر في آخر حديث (واستحلتم فروجهن بكلمة الله) ثم قال (قال اصحابنا وهي كلمة النكاح والتزويج الذين ورد بها القرآن) قلت * لا نسلم ان المراد بالكلمة ما ذكره بل ذكر المروى وغيره ان المراد بها قوله تعالى فامساك بمعروف وتسترج باحسان * وقال الخطابي قيل فيها وجوه هذا احسنها وقيل المراد بها كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله محمد رسول الله اذ لولا اسلام الزوج لما حلت له وقال القرطبي واشبه من هذه الاقوال انها عبارة عن حكم الله تعالى بجواز النكاح ثم لو سلمنا ان المراد بالكلمة ما ذكره فذاك لا يفي الحل بنزرها وقد دل قوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي * على جواز النكاح بلفظ الهبة على ما قدمنا في ابواب الخصائص ان الخصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم في الانقياد بغير صداق لا يفي لفظ الهبة ودل ما في الصحيحين من قوله عليه السلام ملكتهما * على جواز بلفظ التملك ايضا وفي اختلاف العلماء للطحاوي يحتمل خصوصيته عليه السلام كونه يتزوج بلفظ الهبة او بلفظ الهبة بلا صداق وقد اجمعوا على الثاني فلا يكون التزويج بلفظ الهبة خاصا به بل يشترك هو وامته فيه او الاصل عدم التخصيص وقول الشافعي لا يتعقد الا بما يسمى الله تعالى يتنقض بالطلاق فانه تعالى ذكره بثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح وقد اجمع اهل العلم انه لا يختص بهما بل يشار كهما ما هو في معناها كالخلع والبائن والبتة والحرام وهبة المرأة لنفسها ان اراد الطلاق *

* قال *

* باب الرجل يطلق اربعة نساء له بانحلاله ان ينكح مكانهن *

ثم ذكر (ان الشافعي احتج على انقطاع الزوجة بانقطاع احكامها من الايلاء والطهار واللعان وغير ذلك وهو قول القاسم وسالم) * قلت * قد اختلف عنهما اذ ذكر صاحب الاستدكار وقد بقي من احكام الزوجية الحبس والمنع من التزويج والحق النسب والكسوة والنفقة ان كانت حاملا ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب في رجل تحت اربع نساء فطلق واحدة منهن قال ان شاء تزوج الخامسة في العدة وكذلك قال في الاخنتين) * قلت * قد جاء عن ابن المسيب بسند صحيح على شرط الجماعة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا ابن عيينة عن عبد الكريم هو الجزري عن سعيد بن المسيب قال لا يتزوج حتى تقضى عدة التي طلق به ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج والثوري عن الجزري عن ابن المسيب وعن معمر عن الجزري عن ابن المسيب انه كرهما قال ويقولون في الاخنتين مثل ذلك وقال ابن حزم صح ذلك عن ابن عباس وابن المسيب والشعبي والنخعي وغيرهم ثم قال البيهقي (ورويانه يعني الجواز عن الحسن وعطاء بن ابي رباح) * قلت * قد ثبت عنها خلاف ذلك قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى عن يونس

هو ابن عبيد عن الحسن انه كان يكره ان يتزوج حتى تنقضي عدة التي طلق به ايضا عن الحسن كان يكره اذا كانت له امرأة فطلقها ثلاثا ان يتزوج اختها حتى تنقضي عدة التي طلق به وهذا السند على شرط الجماعة وله ايضا بسند صحيح عن عطاء سئل عن رجل كان له اربع نسوة وطلق احدها من ثلاثا يتزوج خامسة قال حتى تنقضي عدة التي طلق وروي مثل هذا عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وروي ابن ابي شيبة بسند لا بأس به عن علي قال لا يتزوج خامسة حتى تنقضي عدة التي طلق به وله ايضا بسند صحيح عنه سئل عن رجل طلق امرأة فلم تنقض عدتها حتى تزوج اختها ففرق علي بينهما وجعل لما الصدق بما استحل من فرجها وقال تكمل الاخرى عدتها وهو خاطب به وله ايضا ان عتبة بن ابي سفیان كانت عنده اربع نسوة فطلق احدها ثم تزوج خامسة قبل ان تنقض عدة التي طلق فسأل مروان ابن عباس فقال لا حتى تنقض عدة التي طلق به وله ايضا بسند صحيح عن عمرو بن شعيب قال طلق رجل امرأته ثم تزوج اختها فقال ابن عباس مروان فرق بينه وبينها حتى تنقض عدة التي طلق به وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب اتي مروان وهو أمير في رجل كان عنده اربع نسوة فطلق واحدة فبقيت نكح الخامسة في عدتها فقال ابن عباس وهو بالس في طائفة الدار لا فرق بينهما حتى تنقض عدة التي طلق به وفيه عن معمر عن ايوب عن ابي قلابة قال كان للوليد بن عقبة اربع نسوة فطلق امرأة منهن ثلاثا ثم تزوج قبل انقضاء عدتها ففرق مروان بينهما وفيه عن الثوري عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار لا اعلم الا عن زيد بن ثابت قال اذا طلق المرأة فلا يتزوج حتى تنقضي عدة التي طلق به وقال ابن ابي شيبة في تاب من كره ان يتزوج خامسة حتى تنقض عدة التي طلق بها ثاب ابن ابي الزناد عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت ان مروان سأله عنها فكرها وله بسند صحيح عن عبيدة لا يملك له ان يتزوج الخامسة حتى تنقض عدة التي طلق به وله باسانيد صحيحة عن مجاهد وابن ابي نجيح والنخعي وابي صادق مثل ذلك وله ايضا الشعبي سئل عن رجل نكح امرأة ثم طلقها ثم تزوج اختها في عدتها قال يفرق بينهما وفي الاستذكار عند الثوري وابي حنيفة واصحابه لا يتزوج في العدة اى عدة الرابعة وروي ذلك عن علي وزيد بن ثابت وعبيدة وعمربن عبد العزيز ومجاهد وابراهيم

قال *

باب تسري العبد

ذكر فيه (ان عبد الابن عباس طلق ولادة له فقال له ابن عباس ارجع فابي فقال هي لك طأها بملك يمينك ثم حكى عن الشافعي قال امره ان يمسكها فابي فقال هي لك فاستحلها بملك اليمين يريد انها حلال بالكاح ولا طلاق لك) قلت * هذا يخالف لظاهر قوله طأها بملك يمينك بل هو باحة له ان يطأها بالتسري وهو مشهور عن ابن عباس

واليه ذهب ابن عمر قال ابن حزم ولا يعرف فيهما من الصحابة مخالف ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال انما احل الله السرّي للمالكين ولا يكون العبد المالك) * قلت * ذكرنا حزم ان الشافعية قالوا لا يملك العبد ثم تناقضوا فاجابوا عليه النفقة والكسوة فلو لا انه يملك لما ائتمناه *

* قال * ❦ باب قوله تعالى وامهات نسائكم ❦

ذكر فيه (ان المثنى بن الصباح غير قوي) * قلت * كذا قال هنا وقال في باب النهي عن ثمن الكلب (ضعيف) وضعفه ايضا الدارقطني وقال ابن معين ضعيف ليس بشي وقال احمد والرازي لا يساوي شيئا مضطرب الحديث وقال النسائي وعلي بن الجنيّد متروك *

* قال * ❦ باب الجمع بين المرأة وعمتها وجاليتها ❦

ذكر فيه (عن الشافعي قال لم يرو من وجه بثته اهل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الا عن ابي هريرة) ثم ذكر البيهقي (انه روي عن جماعة من الصحابة) ثم قال (الا انها ليست من شرط الشيخين وقد اخرج البخاري واية عاصم الاحول عن الشعبي عن جابر بن عبد الله الا انهم يروون انها خطأ وان الصواب رواية داود بن ابي هند وابن عون عن الشعبي عن ابي هريرة) * قلت * قد اثبتته اهل الحديث من رواية اثنين غير ابي هريرة فاخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس واخرجه الترمذي ايضا وقال حسن صحيح واخرجه البخاري من حديث جابر كما ذكره البيهقي فيحمل على ان الشعبي سمعه منهما عن ابي هريرة وجابر وهذا اول من تحطية احد الطريقين اذ لو كان كذلك لم يخرج البخاري في صحيحه على ان داود بن ابي هند اختلف عنه فيه فروي عنه عن الشعبي كما ذكر البيهقي واخرجه مسلم من حديثه عن ابن سيرين عن ابي هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه ان لا يكون صحيحا كما عرف *

* قال * ❦ باب الزنا لا يحرم الحلال ❦

ذكر فيه (عن ابن عباس في رجل زنى بامراة او بنتها قال حرمتان تحطاهما ولا يحرمها ذلك عليه) قال (وهو قول ابن المسيب وعروة) * قلت * قد روي عنهم خلاف هذا قال ابن حزم وروى عن ابن عباس انه فرق بين رجل وامراة بقدر ان ولد ثله سبعة رجال كلهم صار رجلا يحمل السلاح لانه كان اصاب من امها ما لا يحمل وعن سعيد بن المسيب وابي سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير فيمن زنى بامراة لا يصلح له ان يتزوج ابنتها بد اول ابن ابي شيبة بسند صحيح من ابن المسيب والحسن قال اذا زنى الرجل بالمرأة فليس له ان يتزوج ابنتها ولا امها وروي ذلك عن غير

هو لاء ايضا روى عبد الرزاق في مصنفه عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن عمران بن حصين في الذي يزني بام
امراته قال حرمتا عليه جميعا وعن ابن جريج سمعت عطاء يقول ان زنى رجل بام امراته او بنتها حرم متاعه جميعا
وعن ابن جريج اخبرني ابن طاووس عن ابيه في الرجل يزني بالمرأة لا ينكح امها ولا ابنتها وفي مصنف ابن ابي شيبة
عن قتادة وابي هاشم في الرجل يقبل ام امراته او ابنتها فلا حرمته عليه امرأته وقال ابن حزم روي عن مجاهد
ولا يصلح لرجل فخر بامرأة ان يتزوج امها من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة قال قال النخعي اذا كان الحلال
يحرم الحلال فالحرمان اشد تحريما وعن الشعبي ما كان في الحلال حراما فهو في الحرام اشد وعن ابن مفلح لا تحل
له في الحلال فكيف تحل له في الحرام وعن مجاهد اذا قبلها ولا مسها ولا نظر الى فرجها من شهوة حرمته عليه امها
وابنتها وعن النخعي في رجل فخر بامرأة فاراد ان يشتري امها او يتزوجها نكح ذلك وعن عكرمة سئل عن رجل
فخر بامرأة لا يصلح له ان يتزوج جارية ارضعته اي بعد ذلك قال لا قال ابن حزم وهو قول الثوري وفي العالم
للخطابي هو مذهب اصحاب الراي والاذوا عن واحد وفي قوله عليه السلام واحبني منه باسودة حجة لم لانه
لما رأى الشبه بعتبة علم انه من مائه فاجرا في التحريم يمرى النسب وامرهابا لا احتجاب منه وفي احكام القرآن للرازي
هو قول سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ومجاهد وابي حنيفة واصحابه وحديث لا يحرم الحرام الحلال على تقدير
ثبوته لا يصح تعميمه اذ وطي الموسمية والامة المشتركة والمائض حرام ويوجب التحريم فان قيل الوطي في هذه
المسائل يثبت به النسب والنزاهة قلنا اعتبار النسب ساقط اذ وطي الصغيرة يثبت التحريم ولا يثبت به النسب
والمقد يثبت النسب لا التحريم *

باب ملجاء في نكاح اماء المسلمين

قال *

ذكر فيه (عن مجاهد) من لم يستطع منكم طولا يقول من لم يدغني ان ينجح المحصنات يعني الحرار فليكنك الامة المؤمنة
قلت كلامه ساكت عن حكم من وجد الطول هل يجوز له نكاح الامة المؤمنة وقد جاء عنه جواز ذلك
وكذا عن علي قبله قال ابن حزم وبنان عبد الرزاق قال سألت سفيان عن نكاح الامة قال لم ير علي به باسا
وذكر عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن ليث عن مجاهد قال لما وسع الله به علي هذه الامة نكاح الامة والنصرانية
وان كان موسرا به ياخذ سفيان وذكر ايضا عن ابن سمعان انه سمع مجاهدا في قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم
يقول في نكاح الامة يقول لا باس به وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا سألت عن ذلك ايضا وعموم قوله
تعالى والمحصنات من المؤمنات يقتضي الجواز وكذا قوله تعالى والنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وبنحو

ذلك من الآيات فتعين الرجوع اليها ولونكح حرة على امة فقد وجد طول الحرة فوجب بطلان نكاح الامة والحكم عندهم انه يبقى نكاحها على ما ذكره البيهقي فيما بعد قريبا ويقسم لها يوما وللحرة يومين وايضا مفهوم الآية ان من لم يقدر على نكاح الحرة المؤمنة ينكح الامة لا الحرة الكتائية وليس الامر كذلك بل له ان ينكح الحرة الكتائية وقال الشافعي لا يجوز نكاح الحر الواجد صداق حرة مؤمنة او كتائية لامة ذكره ابن حزم ومفهوم الآية انه لو قدر على تزوج حرة كتائية جاز له نكاح الامة وايضا المحصنات جمع فمفهوم الآية انه لو قدر على نكاح حرة واحدة جاز له تزوج الامة وهو خلاف قولهم وهذا الشرط نظير الشرط المذكور في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ان لاتعدن لوفوا واحدة ووافق الجميع على انه يتزوج اربعا وان خاف ان لا يعدل فكذا هذا *

* قال * **باب لا ينكح امة على امة**

ثم ذكر (عن ابن عباس قال لا ينكح الحر من الاماء الا واحدة) * فله * سنده ضعيف والكتاب يقتضي جواز ذلك لان الامة المنكحة زوجة يجرى عليها احكام الزوجات فوجب جواز اربع منهن عملا بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الآية وبقوله تعالى فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات * ولا ينكح الحرة الا امة * ولا ينكح الحر من الاماء اربعا وله ايضا بسند صحيح عن الزهري قال يتزوج الحر اربع اماء واربع نصرانيات والعبد كذلك *

* قال * **باب لا ينكح امة على حرة وينكح حرة على امة**

ذكر فيه (عن الحسن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينكح الامة على الحرة) * ثم قال (مرسل الا انه في معنى الكتاب) * قلت * يريد قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الا ان عكسه ايضا في معنى هذه الآية فان من نكح حرة على امة فقد وجد طول الحرة كما تقدم فوجب ان يكون ايضا ممنوعا ولهذا قال المزني اذ انكح الحرة على الامة ينفسخ نكاح الامة وقد ذكر بعد هذا الباب (باب من زعم ان نكاح الحرة على الامة طلاق الامة) ثم ذكر ذلك عن ابن عباس ثم ذكر عن مسروق (قال في بمنزلة البينة فاذا اذناك الله عنها فاستغنى) ثم قال البيهقي (نحن انما نقول بما روينا في ذلك عن علي بن جابر) * قلت * يريد ما ذكره عنهم في الباب السابق من جواز نكاح الحرة على الامة الا ان كلام ابن عباس ومسروق موافق لمعنى الكتاب كما تقدم فوجب القول به وترك ما روي عن علي وجابر *

* قال * **باب العبد ينكح الامة على الحرة**

ذكره عن مسروق ثم عن ابن مسعود * قلت * سند الثاني ضعيف ولهذا قال ابن حزم لم يصح ذلك عن ابن مسعود

فوجب القول بامتناع ذلك علماً بموم الحديث المذكور فيما مضى في باب لا ينكح امة على حرة لتأيد بمعنى الكتاب وقول جماعة من الصحابة وغيرهم كما ذكره البيهقي هناك ولان الحر اوسع في النكاح من العبد فاذا لم يجز ذلك للحر فالعبد اولى *

قال * باب لا يجزئ نكاح امة كناية لمسلم *

(قال الشافعي لانها داخله فيمن حرم من المشركات وغير منصوصة بالاحلال) قلت * هي مباحة داخله في عموم قوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب اذ الاحصان العفة قال تعالى ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجها وقوله تعالى من فتياكم المؤمنات اباحه للفتيات المؤمنات وسكوت عن الفتيات الكتابيات فهو نظير ما ذكرنا في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الآية وعموم قوله تعالى والمحصنات ويدل على الجواز كما تقدم فوجب القول به وقد روى ابن ابي شيبة بسند صحيح عن ابي ميسرة هو الحمداني قال اماء اهل الكتاب بمنزلة حرائرهم وكان المؤمنات في قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات لا مفهوم له عند الشافعية بحيث ان استطاعة طول الحرة ولو كانت كناية مانعة من نكاح الامه كما تقدم فكذا المؤمنات في قوله تعالى من فتياكم المؤمنات *

قال * باب من ينكح امة اكثر من اربع نسوة *

ذكر فيه حديث اسلام غيلان من رواية حماد عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه متصلاً ثم اخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسل (ان غيلان اسلم) الحديث قلت * اخرجه الترمذي ثم قال سمعت محمد بن اسمعيل يقول هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما رواه شعيب بن ابي حمزة وغيره عن الزهري حدثت عن محمد بن سويد الثقفي ان غيلان الحديث فعاد الى رواية مجهول وهذه علة قوية قال محمد يعني البخاري وانما حديث الزهري عن سالم عن ابيه ان رجلاً من ثقيف طلق نساء فقال له عمر لئن رجعت نساءك اولاً رجعت به بالمرأى واما حديث ابي رغال وذكر صاحب التمهيد الحديث من طريق معمر متصلاً ثم قال يقولون انه من خطأ معمر وما حدث به بالعراق من حفظه وصحيح حديثه ما حدث باليمن من كتبه ثم ذكر البيهقي حديثاً عن الحارث بن قيس ثم ذكره من وجه آخر وفيه قيس ابن الحارث ثم ذكره (عن قيس بن عبد الله بن الحارث قال اسلم جدي) ثم قال (وهذا يؤكد رواية الجمهور عن هشيم حيث قالوا الحارث بن قيس) قلت * ظاهر هذا الكلام ترجيح انه الحارث بن قيس والصواب انه قيس بن الحارث كما حكاها ابو داود عن احمد بن ابراهيم وقد ذكره عنه البيهقي في هذا الباب وكذا قال صاحب التمهيد وصاحب الكمال وذكره

في حرف القاف في ترجمة نفس وكذا فعل ابن أبي خنيفة في تاريخه والمزى في اطرافه ثم مع الاضطراب فيه اضطرب في حمضة
 فقبل ابن السمر دل وفي سنن ابن ماجه بنت السمر دل وفي الضعفاء للذهبي حمضة لا يصح حديثه وقال البخاري فيه نظره
 ثم ذكر البيهقي (عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي وهب الجيثاني عن النخاع بن فيروز عن ابيه اسلمت وتحتي اختان)
 الحديث ثم ذكره من حديث اسحق بن عبد الله بن ابي فروة عن ابي وهب عن ابي خراش عن الدبلي او ابن الدبلي ثم قال
 (زاد اسحق بن ابي فروة باخر اش واسحق لا يحتاج به ورواية يزيد بن ابي حبيب اصح) * قلت * الكلام عليه من وجوه
 * احدها * ان الحديث غير مناسب للباب * الثاني * ان اسحق كما زاد باخر اش نقص من السند واحد اذ في رواية يزيد
 النخاع عن ابيه واسحق ذكر احدهما خاصة حيث قال عن الدبلي او عن ابن الدبلي ما لثالث * انه ابن امره فقال (لا يحتاج به)
 ولا يلزم من ذلك التضعيف وذلك لوقوعه في سند ينفعه فلما وقع في سند يحتاج به خصوصه شد الكلام فيه فقال في باب
 لا يسجد المستمع اذ لم يسجد القاري (ضعيف) وقال في باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (متروك لا يحتاج به)
 * الرابع * ان قوله (رواية يزيد اصح) كانه يريد به انها مثل من رواية ابن ابي فروة الا ان ظاهر كلامه يقتضي صحة الروايتين
 وليس شئ منهما صحيحا بل في اسناد هذا الحديث نظر كذا قال البخاري بل الحديث هذا الباب كما معلولة
 وليست اسانيد هاقوية كذا قال ابو عمر في التمهيد وعلى تقدير ثبوتها تحمل على ان ذلك كان قبل تحريم الجمع بين
 المحسر وبين الاختين فعلى هذا يكون العقد حين وقع صحيحا ثم طرأ التحريم بعد فيكون له الخيار كما نقول في رجل
 طلق احدى امرأته بغير عينا لا يفسد عقدها وله الخيار في تعيين الطلاق في أحدهما اذ لا عموم في لفظه عليه السلام
 فيحمل على ما ذكرناه * فان قيل * تركه عليه السلام الاستفصال يدل على شمول الحكم للحالين * قلنا * يجوز ان يترك
 عليه السلام لعله بحال وقوع العقد وقوله عليه السلام في الاختين طلق ايها اثنتان * يدل على ان العقد كان وقع في
 حال الاباحة فان قيل لو تزوج الحربي اربعا ثم سبي الجميع فسد نكاحهن وان عقد حال الاباحة * قلنا * عقد في حاله
 يحرم فيها على العبد الاربعة وهما الاباحة المطلقة ثم طرأ التحريم وبذهب ابي حنيفة وابي يوسف انه ان تزوج
 الحبس في عقدة بطل الكل وان تزوجهن في عقد بطل نكاح الخامسة لقوله عليه السلام في حديث بريدة فان
 اجابوك فاعلموا ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين * والمسلم لو تزوج اثنتين معا فارقهما ولو تزوجهما متعاقبا
 فارق الثانية خاصة فكذا من اسلم ولان تحريم جمعهما يستوى فيه الابتداء والبقاء اذ يحرم تزوجهما ولو تزوج
 صفيين فاربعتهما امرأة حرمتا واذ استوى فيه الابتداء والبقاء لا يغير بعد الاسلام لذوات المحارم *

* قال * **باب من قال لا يفسخ النكاح بينها باسلام احد ما حتى تنقضي العدة**

ذكر فيه (عن الشافعي) ان جماعة عن عده ان باسفيان اسلم وامرأته هند كافرة ثم اسلمت وفتنا على النكاح واسلمت امرأة عكرمة بن ابي جهل وامرأة صفوان بن امية ثم اسلا كل ذلك ونسأواهم مدخول بهن لم تنقض عدهن) قلت * اسلم ابو سفيان بمر الظهران وهي من توابع مكة ومكة لم تكن في ذلك الوقت فتحت فلم تصر مر الظهران دار اسلام بعد فلم يختلف بها الدار واذا نزل العسكر بموضع لم تصرد ار اسلام حتى يجري فيه احكام المسلمين ويكون بحيث لو ارادوا ان يقيموا فيه ويستوطنوا امكنهم ولم تكن مر الظهران بهذه الصفة واما امرأة عكرمة فخرجت عقب خروجه فادركته ببعض الطريق ولم يتيقن بان ذلك الموضع معدود من دار الكفر ولو كان من دار الكفر فلم يصل الى هناك حتى فارقت امرأته مكة واما صفوان فان عمير بن وهب ادركه وهو يريد ان يركب البحر فرجع به وذكر القدوري في التجريد عن الواقدي انه ادركه برفاء السفن لاهل مكة ومنه ركب المسلمون في الهجرة الى الحبشة ومنه احدث قريش السفينة التي سقفت بها الكعبة وهذا الموضع من توابع مكة وفي حكمها فلم يختلف به وبوجه الدار ثم ذكر البيهقي حديث البخاري (عن ابن جريج قال عطاء قال ابن عباس كان المشركون على منزلتين) قلت * في اطراف ابي مسعود الدمشقي حديث كان المشركون على منزلتين الحديث وكان اذا هاجرت امرأة من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض الى آخره ثم قال ابو مسعود ثبت هذا الحديث والذي قبله في تفسير ابن عطاء الخراساني عن ابن عباس والبخاري ظنه ابن ابي رباح وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني انما اخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه وذكر المزي في اطرافه عن ابن المديني قصة تدل على انه الخراساني ثم قال قال علي ابن المديني وانما كتبت هذه القصة لان محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس فظن الذين حملوها عنه انه عطاء بن ابي رباح انتهى كلامه والخراساني قال البيهقي في باب المحرم ينظر في المرأة (ليس بالقوي) وقال في باب الفسد بحجة لا يجد بدنة (لم يدرك ابن عباس) وقال في باب فدية النعام (لم يثبت له سماع من ابن عباس وتكلم فيه اهل العلم بالحديث) ثم لوسلنا ان عطاء هذا هو ابن ابي رباح كما ظنه البخاري فلم يصح ابن جريج بسماعه منه بل قال قال عطاء كما اورده البخاري وقد قل يحيى بن سعيد اذا قال ابن جريج حدثني فهو سماع واذا قال قال فهو شبه الريح وقل الاثرم قال لي ابو عبد الله اذا قال ابن جريج قال فلان جاء بنا كبر ثم ذكر البيهقي حديث ابن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رد صلى الله عليه وسلم ابنته على ابي العاص بالنكاح الاول بعد سنين ثم ذكره من وجه آخر ولفظه (بعد ست سنين) ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب (عن ابيه عن جده

ردها عليه السلام بمهر جديد ونكاح جديد ثم ذكر (عن الترمذي قال البخاري حديث ابن عباس اصح من حديث
 عمرو) قلت في حديث ابن عباس اشياء منها ان ابن اسحق فيه كلام وقد قال عبد الحق في الاحكام لم يروه معه
 فيما علم الامن هو دونه وداود بن الحصين ان كذا قال ابو ذرعة وقال ابن عيينة كذا نقي حديثه وقال ابن المديني
 ما رواه عن عكرمة فنكره وقال ابو داود احاديثه عن عكرمة مناكير ذكر ذلك الذهبي في الميزان ثم اخرج
 هذا الحديث ثم قال اخرجه الترمذي وقال لا يعرف وجهه لعله جاء من قبل حفظ داود وحكي في الاطراف
 عن الترمذي قال قال يزيد يعني ابن هارون حديث ابن عباس اجود اسناد او العمل على حديث عمرو بن شعيب
 وفي المالم للخطابي حديث ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة قد ضعف امرها علي بن المديني وغيره
 من علماء الحديث ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب ثم قال فقد تناقضت هذه الرواية رواية ابن الحصين وفيها زيادة
 ليست في رواية ابن الحصين والمثبت اولي من الثاني ثم قال ومعلوم ان زينب لم تنزل مسلمة وكان ابو العاص
 كافرا ووجه ذلك انه عليه السلام انما زوجها منه قبل نزول قوله تعالى ولا تتكفروا المشركين حتى يؤمنوا
 ثم اسلم ابو العاص فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعا في الاسلام والنكاح معا وقال ابن حزم اسلمت زينب
 اول ما بعث صلى الله عليه وسلم بلا خلاف ثم هاجرت وبين اسلامها و اسلام زوجها ازيد من ثمان عشرة سنة
 وولدت في خلال ذلك ابنا غاليا فين العدة وذكر صاحب التمهيد حديث ابن عباس ثم قال ان صح فهو متروك منسوخ
 عند الجميع لانهم لا يجيزون رجوعه اليها بعد العدة و اسلام زينب كان قبل ان ينزل كثير من الفرائض وعن قتادة
 كان قبل ان ينزل سورة براءة بقطع اليهوديين المشركين وقال الزهري كان هذا قبل ان ينزل الفرائض وروى عنه
 سفيان بن حسين ان اباه العاص اسريوم بدرفاتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد عليه امراته في هذا انه
 ردها عليه وهو كافر فمن هنا قال ابن شهاب كان هذا قبل ان تنزل الفرائض وقال آخرون قصة ابي العاص منسوخة
 بقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار ويدل على انها منسوخة اجماع العلماء على ان اباه العاص كان
 كافرا وان المسلمة لا يحل ان يكون زوجها كافرا قال الله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فلا يخلو اذ ردها
 عليه ان يكون كافرا او مسلما فان كان كافرا فهذا مالا شك فيه انه كان قبل نزول الفرائض والاحكام اذ القرآن والسنة
 والاجماع على تحريم فروج المسلمات على الكفار وان كان مسلما فلا يخلو ان تكون حاملا فتأدى حملها ولم تضعه
 حتى اسلم فردها عليه السلام اليه في عدتها وهذا لم ينقل في خبر او يكون خرجت من العدة فيكون ايضا منسوخا
 بالاجماع انه لا سبيل له عليها بعد العدة الا ما ذكر عن النخعي وبعض اهل الظاهر وكيف ما كان فخير ابن عباس متروك

لا يعمل به عند الجميع وحديث عبد الله بن عمرو في رد هاتين كاح جديد بهضده الاصول وذكر في الاستنكار رد هاتين كاح جديد ثم قال وكذا قال الشعبي مع علمه بالمغازي انه لم يرد هاتين كاح جديد قال ولا خلاف بين العلماء في الكافرة نسلم في ابني زوجها الاسلام حتى تنقض عداوته له لاسبيل له عليها الا بتكاح جديد وتبين هذا كله ان قول ابن عباس رد هاتين كاح السلام اليه على التكاح الاول ان صح اراد به على مثل الصداق الاول وحديث عمرو ابن شعيب عند ناصح وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال اذا املت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه * وهذا يقتضي ان الفرقه تقع بينهما باسلامها فكيف يخالف ابن عباس ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة زينب وذهب ابو حنيفة واصحابه الى العمل بحديث عمرو بن شعيب وان احد الحريين اذا اسلم وخرج البنا وبقي الآخر بد ار الحرب وقعت الفرقه باختلاف الدارين لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار * فلو كانت الزوجية باقية كما يقوله الشافعي كان هو اجب بها وقال تعالى لاهن حل لم الآية وقال تعالى واتوهم ما انفقوا * فامر برد المهر على الزوج فلو كانت الزوجية لما استحق البضع وبدله وقال تعالى ولا جناح عليكم ان تكسوهن * ولو كان التكاح الاول باقيا لما جاز لهما ان تنزج وقال تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر * فنهانا الله ان نمنع من نكاحها لاجل زوجها الحربي وفواعل قد تطلق على الرجال قال ابن عطية في تفسيره رأيت لابي على الفارسي انه قال سمعت الفقيه ابا الحسن الكرخي يقول في تفسير قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر * انه في الرجال والنساء فقلت له انخويون لا يرون هذا الا في النساء لان كوافر جمع كافرة فقال وايش يمنع هذا اليس الناس يقولون طائفة كافرة وفرقة كافرة فيهم وقلت هذا قائله انتهى ما ذكره ابن عطية وقال تعالى والمحصنات من النساء الان ما ملكت ايمانكم قال ابو سعيد الخدرى نزلت في سبايا او طاس وقال عليه السلام فيهن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة وانفق انفقوا على جواز وطئ المسبية بعد الاستبراء ولو كان لها ثم تزوج لم يسب معها ولان الفرقه اما ان تتعلق باسلامها او بمجد وث الملك او باختلاف الدار وانفقوا على انها لا تتعلق باسلامها وثبت ايضا انها لا تتعلق بمجد وث الملك فانه لو باع امته المزدوجة فلا فرق وكذا الوصيات عنها وانقلت للوارث فنعين انها تتعلق باختلاف الدار ومعنى الاختلاف ان يكون احدهما من اهل دارنا اما بالاسلام او ذمة والاخر حريان من اهل دارهم حتى لو دخل مسلم دارهم بامان او دخل حربي دارنا واسلمنا ثم خرج احدهما بالافلا فرقة *

باب اتيان الحائض *

* قال *

ذكر في آخره ان الشافعي قال نخافنا بعض الناس فقال قدر وبيان يخلف موضع الدم ثم ينال ماشاء وذكر

حدثنا لا يشته اهل العلم بالحدث) * قلت * الحديث صحيح اخرجه مسلم عن انس انه عليه السلام قال اصنعوا كل شئ غير النكاح * وقد ذكره البيهقي فيما تقدم في كتاب الحيض وبه اخذ الاوزاعي والثوري ومحمد بن الحسن واحمد ابن حنبل وغيرهم وقال النووي هو اقوى دليلا واقتصاره عليه السلام على ما فوق الازار محمول على الاستحباب * قال * ﴿باب الجنب يتوضأ كلما اراد اتيان واحدة او العود﴾

(قال الشافعي قد روي فيه حديث وان كان مما لا يثبت مثله) * قلت * هذا ايضا من منط ما تقدم الحديث فيه صحيح اخرجه مسلم وقد ذكره البيهقي واعذر عن الشافعي *

* قال * ﴿باب الجنب يريد ان ينام﴾

ذكر فيه قوله عليه السلام لعمر (توضأ و اغسل ذكرك ثم نم) وحديث عائشة (كان عليه السلام اذا كان جنبا فاراد ان ينام او يأكل توضأ) * قلت * اقتصار البيهقي هنا على هذا الباب وهذا الحديثين يوم وجوب الوضوء على الجنب اذا اراد النوم او الاكل وهو مذهب داود الظاهري وليس ذلك مذهب الشافعية بل مذهبهم استحباب الوضوء وقد قال البيهقي في ابواب الطهارة (باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام) ثم ذكر الحديثين ثم لم يقتصر على ذلك بل قال بعد ذلك (باب ذكر الخبر الذي روي في الجنب ينام ولا يمس ماء) ثم ذكر حديث ابي اسحق (عن الاسود عن عائشة كان عليه السلام ينام وهو جنب ولا يمس ماء) ثم صححه ثم حكي عن ابن العباس بن سريج الجمع بينه وبين الحديثين وقد تكلمنا مع البيهقي هناك وذكرنا وجه آخر في الجمع *

* قال * ﴿باب اتيان النساء في ادبارهن﴾

ذكر فيه حديثا عن عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة) ثم اخرجه (عن يزيد بن المهاد عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة) ثم قال (قصر ابن المهاد فلم يذكر عبد الملك) * قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابي يعلى ثنا ابو خيثمة ثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت ابي عن ابن المهاد ان عبيد الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه واخرجه احمد في مسنده عن يعقوب عن ابيه كذلك فصرح عبيد الله في هذين الطريقين الصحيحين ان هرميا حدثه فيعمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبد الملك وقد اخرجه الطحاوي من حديث الليث بن سعد عن عبيد الله عن هرمي فتابع الليث يزيد بن الهاد على اسقاط عبد الملك ثم اخرجه البيهقي من طريق ابن عيينة (عن ابن المهاد عن عمارة بن خزيمة عن ايعم) ثم قال (مدار الحديث على هرمي وليس لهارة فيه اصل الا من حديث ابن عيينة) * قلت * كيف يقول (مداره على هرمي) وقد رواه عن خزيمة غيره اخرجه

البيهقي فيما تقدم عن عمرو بن احيمة عن خزيمه واخرجه احمد في مسنده فقال ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان عن عبد الله بن شداد عن خزيمه ثم اخرجه البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هرمي عن خزيمه ثم قال (غلط حجاج فقلت اسمه اسم ابيه) * قلت * اخرجه الطحاوي كذلك من حديث عبد الله بن علي ابن السائب عن عبيد الله بن الحصين عن عبد الله بن هرمي فذكره وفي التجريد للقنوري قال الشافعي الوطى في الدبر يستقر به المهر وتجب به العدة وان اكره امرأة وجب عليه المهر واجراه مجرى الوطى في الفرج الا في الاحصان والاباحة للزوج الاول *

* باب الشغار *

* قال *

ذكر فيه حديثان نافع عن ابن عمرو في آخره (قال نافع الشغار ان ينكح ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق) ثم من حديث ابي هريرة وفي آخره (ما زاد ابن عمير والشغار ان يقول زوجني ابنتك وازوجك ابنتي) * قلت * مذهب الشافعي ان النكاح على هذه الصورة صحيح وكل منهما مهر المثل وانما الشغار عنده ان يريد على ذلك فيقول ويضع كل واحدة منهما مهر الاخرى *

* باب نكاح المحرم *

* قال *

ذكر فيه حديث (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح) * قلت * هو معمول على الوطى او الكراهة لكونه سببا لوقوع في الرفث لان عقده لنفسه او لغيره بامره ممتنع ولهذا قرنه بالخطبة ولا خلاف في جوازها وان كانت مكرهة فكذا النكاح والانتكاح وصار كالبيع وقت البداء ثم ذكر حديث ابن عباس (تزوج عليه السلام ميمونة وهو محرم) ثم حديث يزيد بن الاصم بخلافه ثم قال (ويزيد رواه عن ميمونة) ثم استدلى على ذلك * قلت * ذكر الترمذي وغيره انه عليه السلام تزوجها في طريق مكة وفي الاستذكار قال ابو عبيدة معمر بن المثنى تزوجها النبي عليه السلام وهو محرم وفي التمهيد ذكر الاثر من ابي عبيدة قال لما فرغ صلى الله عليه وسلم من خيرى توجه الى مكة معتمرا سنة سبع وقدم عليه جعفر بن ابي طالب من ارض الحبشة وخطب عليه ميمونة بنت الحارث وكانت اختها لها اسماء بنت عميس عنده واختها لا يهاو اماهم الفضل تحت العباس فاجابت جعفر او جعلت امرها الى العباس فانكحها النبي عليه السلام فلما رجع بنى بها سرف حللا وجعلها امرها الى العباس مشهور ذكره موسى بن عقبة ايضا وذكره ابن اسحق قال وقيل جعلت امرها الى ام الفضل فجعلت ام الفضل امرها الى العباس وفي الاستيعاب لابي عمر ذكر سنيد عن زيد بن الحباب عن ابي معشر عن شرحبيل بن سعد قال لقي العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالحفة حين اعتمر عمر العبة فقال يا رسول الله تأيت ميمونة هل لك ان تزوجها فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم فلما ان قد مككة اقام ثلاثا لحدث وفي آخره نخرج فبنى بها بسرف فلما جعلت امرها الى غيرها يحتمل ان يخفى عليها الوقت الذي عقد فيه العباس فلم تعلم به الا في الوقت الذي بنى بها فيه وعلم ابن عباس انه كان قبل ذلك فالرجوع اليه اولى كيف وقد تأيد برواية ابي هريرة وعائشة وذكر ابن اسحق في مغازيه والطحاوي عن ابن عباس انه عليه السلام تزوجها وهو حرام فاقام بمكة ثلاثا فافاه حويطب في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا قد انقضى اجلك فاخرج عنا فقال وما عليكم لو تركتموني فمرست بين اظهركم فصنعنا لكم طعاما فحضرتموه فقالوا لا حاجة لنا في طعامك فاخرج عنا فخرج وخرج بميمونة حتى عرس بها بسرف وهذا مخالف لحدث ميمونة وانه تزوج بها حلالا وانه كان بعد ان رجع من مكة ثم اخرج البيهقي حديث مطر عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن ابي رافع * قلت * ذكر ابو عمر في التمهيد ان رواية مطر غلط وانه لا يمكن سماع سليمان بن ابي رافع انتهى كلامه ومطر تكلم فيه بسيرا قال يحيى القطان مضطرب وكان يشبهه بابن ابي ليلى في سوء الحفظ وقد روي هذا الحديث عن ربيعة من هو اجل من مطر بلا شك وهو مالك فجعله عن سليمان مرسلًا وقال الترمذي ورواه ايضا سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلًا اسند البيهقي (عن عبد القدوس عن الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس تزوج عليه السلام ميمونة وهو محرم فقال سعيد وهل ابن عباس وان كانت خالته ما تزوجها الا بعد ما احل) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح) * قلت * ليس في صحيح البخاري قال سعيد وهل ابن عباس والمذهب من كلام البيهقي انه في صحيحه وذكر البيهقي فيما مضى في باب المحرم لا ينكح ولا ينكح من كتاب الحج وعزاه الى مسلم (عن عمرو بن دينار قلت لابن شهاب اخبرني ابو الشعثان عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم فقال ابن شهاب اخبرني يزيد بن الاصم انه عليه السلام نكح ميمونة وهو حلال وهي خالته قال فقلت لابن شهاب اتجعل امر ابا بوالا على عقبه الى ابن عباس وهي خالة ابن عباس ايضا) وهذا الكلام الذي قاله عمر بن دينار لابن شهاب ذكره ايضا عبد الرزاق في مصنفه وقال قال لي الثوري لا تلتفت الى قول اهل المدينة في ذلك ثم ذكر البيهقي حديث ابن ابي مليكة عن عائشة تزوج عليه السلام وهو محرم ثم قال (وقد روي من وجه آخر عن عائشة ولبس محفوظ) ثم اخرجها من حديث ابن عوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة * قلت * بل هو محفوظ اخرجها ابن حبان في صحيحه كذلك وقال الطحاوي روي عن عائشة ما يوافق ابن عباس روي ذلك عنها من لا يطعن احد فيه ثم ذكر هذا السند ثم قال (وكل هؤلاء ائمة ينجح برواياتهم) او قال في مشكل الحديث لم يختلف في ذلك عن عائشة

ثم قال البيهقي (وروى عن مسدد عن ابي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قال ابو عبد الله قال ابو علي الحافظ كلاهما خطأ والمخفوظ عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا رواه جرير عن مغيرة) قلت * رواية ابي عوانة عن مغيرة مسند اولى من رواية جرير بن عبد الحميد عنه مرسلان لوجهين * احدهما ان ابا عوانة اجل من جرير قال ابو حاتم ابو عوانة احب الي من جرير بن عبد الحميد * والثاني ان ابا عوانة زاد الاسناد وزاد الثقة مقبولة وقد جاء هذا الحديث من جهة ابي هريرة ايضا قال الطحاوي في كتاب مشكل الحديث ثنا سليمان بن شبيب الكيساني ثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني ثنا كامل ابو العلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرّم قال الطحاوي وهذا مما لا نعلم ايضا عن ابي هريرة فيه خلافا انتهى كلامه والكيساني وثقه ابو سعيد السمعاني وخالد وثقه كذا في التهذيب للزبي وكامل وثقه ابن معين والعلبي وذكره ابن شاهين في الثقات وخرج له الحاكم في المستدرك وقال الطحاوي ايضا ثار روح بن الفرز ثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابي فديك حدثني عبد الله بن محمد بن ابي بكر ثنا انس بن مالك عن نكاح الحرم فقال وما باس به هل هو الا كاليوم وروح وثقه الخطيب وخرج له صاحب المستدرك واجازة نكاح الحرم يروى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابي بكر وعن ابيه وعن جده وقال ابن حزم اجازة طائفة صح ذلك عن ابن عباس وروى عن ابن مسعود ومما زاد به قال عطاء والقاسم ابن محمد وعكرمة والنخعي وابو حنيفة وسفيان *

* قال * باب ما يرد به النكاح من العيوب *

ذكر فيه عن جميل بن زيد عن ابن عمر حديث المرأة التي رأت عليه السلام بكسهما وضخا فداها ثم ذكر عن ابن عدي (ان جميلاتا قد ردا به واضطربت روايته عنه) ثم ذكر البيهقي الاختلاف فيه ثم قال (قال البخاري لم يصح حديثه) قلت * في هذا الحديث اشياء منها ان جميلاتا قال فيه ابن معين ليس بثقة وقال ابن الجوزي كان يقول ما سمعت ابن عمر شيئا وقال ابن حبان المدنية لجمع احاديث ابن عمر بعد موته ثم رجع الى البصرة فرواها وفي تاريخ البخاري قال احمد عن ابي بكر بن عياش عن جميل ما سمعت من ابن عمر شيئا قالوا اكتب احاديثه فقدمت المدينة فكتبتها ومنها انه منع ضعفه وسوء حاله اختلف عليه في كايته البيهقي هنا وفيما بعد في باب من اغلق بابا وارضى سقرا ومنها انه على تقدير صحته ليس من هذا الباب فان البيهقي ذكر في ذلك الباب (انه عليه السلام قال لما لحقني باهلك * واكمل لما صدقها) وقد ذكر البيهقي هذه اللفظة في باب كنيات الطلاق وذكر (انه عليه السلام قال للمرأة التي استمذبت منه الحق باهلك) جعلها تطليقة فدل ان انه عليه السلام لم يرد هابل طلقها ونظرة الرذان صحت تحتل النسخ وتحتل

الطلاق فتعمل على الطلاق توفيقا بين الروايتين وفيه ايضا دليل على نقد بر صحته على ان الحلوة كالوطى
 فى تكيل الصداق ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب عن عمرو قال ايمار جل تزوج امرأة وبها جنون او جذام
 او برص ففسها فلها صداقها وذلك لزوجها غرم على وليها) * قلت * ذكر مالك ان ابن المسيب ولد لعمو
 ثلاث سنين مضت من خلافة عمر وانكر سماعه منه وقال ابن معين لم يثبت سماعه منه ثم ان الشافعية خالفوا هذا الاثر
 في مواضع منها * اوجب الصداق والصحيح المنصوص عندهم وجوب مهر المثل * ومنها * انه اوجب الرجوع على
 الولي والجديد الاظهر عندهم انه لا رجوع * ومنها * انه ساكت عما قبل المسيس وهم فسقوا قبله وبعده ثم ذكر البيهقي (عن
 جابر بن زبد اربع لا تجوز في نكاح ولا بيع الا ان يمس فان مس فقد جاز) * قلت * هم لا يقولون بذلك ثم ذكر
 عن علي بطلان الرد بالدخول من رواية الشعبي عنه ثم قال (فكانه ابطال خياره بالدخول بها) * قلت * هم لا يطلون
 خياره بالدخول على ان رواية الشعبي عن علي منقطعة قال الحاكم في علم الحديث رأى عليا ولم يسمع منه وقد جاء
 عن علي انه لا رد في شئ من العيوب قال ابن حزم روينا من طريق وكيع عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال
 قال علي ايمار جل تزوج بمجنونة او جذماء او برصاء او بها قرن فهن امرأة ان شاء طلق وان شاء امسك * وذكر
 مثل ذلك عن النخعي وعمر بن عبد العزيز وابي قلابه وذكر عن عطاء بن رباح تزوج فلادخل بها لها منه برص او جذام
 قال عطاء لا تنزع عنه قال وهو قول ابي الزناد وابي حنيفة وابي يوسف والثوري وابن ابي ليلى وداود واصحابنا *
 * قال *

باب الامة تعتق وزوجها عبد

ذكر فيه حديث شعبة (عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة وكان زوجها حرا قال شعبة ثم سأله بعد فقال
 لا ادري اخره وام عبد قال قد رواه سهاك بن حرب عن عبد الرحمن فا ثبت كونه عبدا) * قلت * شعبة امام
 جليل حافظ وقد روي عن عبد الرحمن انه كان حرا فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه على ما هو معروف عند
 اهل هذا العلم وقد ذكر البيهقي في كتاب المعرفة في باب لا نكاح الا بولي ان مذهب اهل العلم بالحديث وجوب
 قبول خبر الصادق وان نسيه من اخبره عنه وكيف يعارض شعبة بسهاك مع كونه متكلم فيه قال صاحب الكمال
 كان الثوري يضعفه بعض الضعف وقال ابن ابي خيثمة السند احاديث لا يسند ها غيره وقال احمد مضطرب
 الحديث وقال عبد الرحمن بن يوسف في حديثه لين وفي التهذيب للزي قال جزرة ضعيف وقال ابن المبارك ضعيف
 الحديث وكان شعبة يضعفه ثم ذكر البيهقي من حديث اسامة بن زيد عن القاسم عن عائشة وفيه (ان شئت ان تقرأ
 تحت هذا العبد) ثم قال (هذابوء كدرواية سهاك) * قلت * اسامة هذا هو ابن زيد بن اسلم ضعيف عند * قال البيهقي

مخالف للاصطلاح اذ الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى منقطعا ولا مرسلًا وقد تابع منصور الاعمش فرواه
 كذلك عن ابراهيم هكذا اخرج ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح ثم ذكر (البيهقي عن ابراهيم بن ابي طالب
 قال خالف الاسود الناس في زوج بريرة) * قلت * قد تقدم انه لم يخالف الناس بل وافقه على ذلك القاسم وعروة
 في رواية وابن المسيب * روى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال كان زوج
 بريرة حرا واذا اختلفت الآثار في زوجها وجب حملها على وجه لئلا تضاد فيه والحرية يعقب الرق ولا ينعكس فنبت
 انه كان حرا عند ما خبرت عبد اقبله ومن اخبر بعديته لم يعلم بحريته قبل ذلك وقال ابن حزم ما ملخصه انه لا خلاف
 ان من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق لان عنده زيادة علم ثم لو لم يختلف انه كانت عبد اهل جاء في شيء من
 الاخبار انه عليه السلام انما خبرها لانها تحت عبد هذا لا يجدونه ابد افلا فرق بين من يدعي انه خيرها لانه كان
 عبدا وبين من يدعي انه خيرها لانه كان اسود واسمه مغيث فالتقى اذ انه انما خبرها لكونها اعتقت فوجب تخيير
 كل معتق ولانه روي في بعض الآثار انه عليه السلام قال لها ملكك نفسك فاخاري * كذا في التمهيد فكل من ملكك
 نفسها يختار سواء كانت تحت حرا وعبدا ولي هذا ذهب ابن سيرين وطاوس والشعبي ذكر ذلك عبد الرزاق باسناد
 صحيحة واخرجه ابن ابي شيبة عن النخعي ومجاهد وحكمه الخطابي عن حماد والثوري واصحاب الرأي وفي التهذيب
 للطبري وبه قال مكحول وفي الاستذكار انه قول ابن المسيب ايضا *

* قال *

* باب اجل العنين *

ذكر فيه اثرا عن ابن المسيب عن عمر ثم قال (ورواها ابن ابي ليلى عن الشعبي عن عمر مرسل) * قلت * تخصيص هذا
 انه مرسل يوم ان الاول متصل وليس كذلك لان روايات ابن المسيب كلها منقطعة وقد ذكرنا ذلك غير
 مرة ثم ذكرنا (عن هاني بن هاني عن علي) ثم حكى عن الشافعي (ان هانئا لا يعرف وان اهل العلم لا يثبتون هذا
 الحديث لجهلهم بهاني) ثم قال (وروى ابن اسحق عن خالد بن كثير عن الضحاك عن علي قال يؤجل سنة) الى اخره
 * قلت * هاني معروف قال فيه النسائي ليس به باس واخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكره
 في الثقات من التابعين واخرج الترمذي من روايته قوله عليه السلام في عمار مريضا بالطيب * ثم قال حسن صحيح
 وقد ذكر ابن حزم اثره هذا من وجهين جيدين والاثر الثاني عن علي ليس سنده بطائل ابن اسحق متكلم فيه
 وخالد لا يحتج به والضحاك هو ابن مزاحم متكلم فيه ولهذا قال ابن حزم لم يصح ذلك عن علي *

* قال *

* باب الزوجين يختلفان في الاصابة *

ذكر فيه حديث (حتى يذوق من عسلتك) * قلت * مقصوده انه عليه السلام جعل القول قوله فافترها معه ولم يضرب له اجلا الا ان ذكر هذا الحديث في هذا الباب غفلة من البيهقي لانها امرأة رفاة كما نص في هذا الحديث وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب نكاح المطلقة ثلاثا من طريق ابن وهب (عن مالك عن المسور بن رفاعه عن الزبير ابن عبد الرحمن عن ابيه ان رفاعه طلق امرأته) الحديث وفيه (فتركها عبد الرحمن فاعترض عنها فطلقها ولم يمسها) وذكر فيه ايضا من حديث عائشة (ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت زوجها فطلقها قبل ان يمسها فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم اتحل للاول فقال لا حتى يذوق عسلتها كما ذاق الاول) وعزاه البيهقي الى الصحيحين فكيف يضرب الاجل لمن طلق قبل ان يس وهذا ايضا يظروهم من استدل به على انه لا يضرب للعنين اجل قال صاحب التمهيد قد شبه به على قوم منهم ابن علية ودانما فيه من قوله فاعترض عنها فظنوا انها انت شاكية لزومها فلم يستل عن ذلك ولا ضرب له اجلا وخلاها معه قالوا فلا يضرب للعنين اجل ولا يفرق بينه وبين امرأته وهو كمرض من الامراض يخالفوا جمهور سلف المسلمين من الصحابة والتابعين في تاجيل العنين لما توهموه في هذا الحديث وليس فيه موضع شبهة لان مالك وغيره قد ذكر واطلاق ابن الزبير للمرأة فكيف يضرب اجل لمن قد فارق امرأته وطلقها قبل ان يمسها *

باب العزل

* قال *

ذكر فيه حديث قرعة (عن الخدري ليست من نفس مخلوقة الا الله خالقها) ثم قال (رواه مسلم وقال البخاري وقال مجاهد) فذكره * قلت * لا ذكر لهذا الحديث في صحيح البخاري فيما عرفت وعزاه ابن ظاهر والمزني في اطرافها الى مسلم ولم يذكر البخاري اصلا *

باب ما يجوز ان يكون مبرا

* قال *

ذكر فيه تزوج عبد الرحمن على وزن نواة من ذهب * قلت * ذكر الخطابي ان النواة اسم لقد ر معروف عندهم وفسروها بخمسة دراهم من ذهب وقال عياض كذا فسرھا اكثر العلماء وقال النووي هو الصحيح وفي الاستذكار اكثر اهل العلم يقولون وزنها خمسة دراهم فظاهر هذا انه تزوج باكثر من ثلاثة مثاقيل من الذهب ثم ذكر البيهقي (عن حجاج عن قتادة عن انس قال قومت بني النواة بثلاثة دراهم وثلاث) * قلت * حجاج هو ابن اربعة ضعيف وقادة مدلس وقد عنعن ولهذا قال ابو عمر هذا حديث لا تقوم به حجة لضعف اسناده وعن احمد بن حنبل قال وزن النواة ثلاثة دراهم وثلاث فلي هذا كان الحديث ثابتا يحتمل ان يراد قطعة ذهب من ثلثها ثلاثة دراهم وثلاث وقال النووي

انكر القاضي عياض على من احتج به على اقل المهر قال لا نه قال من ذهب وذلك يزيد على دينارين وحكي المهرى
عن ابي عبيدانه انكر على من يقول لم يكن ثم ذهب ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر ولفظه (وزن نواة من ذهب
قومت خمسة دراهم) * قلت * في سنده سعيد بن بشير قال يحيى ليس بشئ وضعف احمد مره وقال ابن غير منكر الحديث
ليس بشئ يروى عن قتادة المنكرات وضعفه النسائي وقال ابن حبان ردي الحفظ فا حش الخطاء يروى عن قتادة
مالا يتابع عليه وعن عمرو بن دينار مالا يعرف من حديثه ثم على تقدير ثبوته فالمراد منه كما تقدم قطعة ذهب زنتها
خمسة دراهم فتلخص من هذا انه تزوج على قطعة ذهب زنتها عند الاكثرين خمسة دراهم وعند بعضهم ثلاثة دراهم
وثلاث وان من استدل بهذا الحديث على اقل المهر فقد وهم ثم ذكر البيهقي حديث جابر (كانت كنج على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقبضة من الطعام) وفي سنده يعقوب بن عطاء (فقال غير محتج به) * قلت * ضعفه احمد ويحيى
وذكره صاحب الميزان وذكره حديثين منكرين هذا احدهما ثم ذكر البيهقي حديث صالح بن رومان (عن ابي
الزبير عن جابر لوان رجلا تزوج) الحديث ثم أخرجه من طريق موسى بن مسلم بن رومان عن ابي الزبير عن جابر
* قلت * هذا الخبر منكر كذا في الميزان وابو الزبير فيه كلام يسير وهو يدلس في حديث جابر ولا يؤخذ من حديثه
عنه الا ما صرح فيه بالسماع او كان من رواية الليث بن سعد عنه كذا قال عبد الحق وغيره وصالح هو ابن مسلم
ابن رومان نسب الى جده وهو ضعيف قاله ابن معين وموسى المذكور ثانيا قال ابن القطان لا يعرف وضعفه
الازدي ولعله هو صالح المذكور اولا ولهذا قال الذهبي في الكاشف موسى بن مسلم ويقال صالح ومع هذا قد
اضطرب هذا الحديث في سنده ومتنه فرواه ابن مهدي عن صالح عن ابي الزبير عن جابر موقوفا وقال الطحاوى
اهل الرواية يذكرون ان اصله موقوف على جابر وقال عبد الحق في احكامه لا يعمل على من اسنده ورواه ابو عاصم
عن صالح عن ابي الزبير عن جابر كنعان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نستمتع بالقبضة من الطعام * وهذا من
باب النعمة لا من باب الصدق وقد ذكر البيهقي قريبا وعزاه الى مسلم (ان ابن جريح روى الحديث عن ابي الزبير عن جابر
كرواية ابي عاصم) وهذا الاختلاف ذكره ابو داود في سننه ثم ذكر البيهقي حديث يحيى بن عبد الرحمن بن ابي لبيبة
عن ابيه عن جده ثم قال (ورواه ابن ابي شيبة عن وكيع عن ابن ابي لبيبة عن جده) * قلت * مع هذا الاختلاف اختلف في
اسم ابن عبد الرحمن فقال البيهقي وغيره يحيى وقال ابن مندة في معرفة الصحابة الحسن وكذا قال صاحب الاستيعاب وذكر
الطحاوى في احكام القرآن هذا الحديث ثم قال هذا الاسناد لا يقطع به اهل الرواية ثم ذكر البيهقي (ان رجلا
تزوج امرأة على ثلعتين فاجاز عليه السلام نكاحه) وفي سنده عاصم بن عبيد الله فقال (نككوه فيه ومع ضعفه روى

عنه الائمة * قلت * انكر عليه هذا الحديث قال ابو حاتم الرازي منكر الحديث يقال ليس له حديث يعتمد عليه فقال له ابنه ما انكروا عليه فذكر ابو حاتم هذا الحديث قال وهو منكر ثم ذكر البيهقي **يثاغ** عن الحدري مستشهدا به هو ما اصطلح عليه اهلوم * وفي سنده ابو هارون العبدى فقال (غير محتج به) * قلت * لان القول به واهل هذا الشأن اغلظوا فيه فقال حماد بن زيد كذاب وقال السعدي كذاب مفتر وقال احمد ليس بشئ وقال هو والنسائي متروك وقال يحيى ضعيف عندهم لا يصدق في حديثه وقال شعبة لان اقدم فيضرب عنق احب الي من ان احدث عنه وقال ابن حبان لا يميل كتب حديثه الا على جهة التعجب ومثل هذا كيف يستشهد به ثم ذكر البيهقي (ان الثوري سئل عن حديث داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا مهر اقل من عشرة دراهم * فقال داود ما زال هذا ينكر عليه فقال السائل ان شعبة روى عنه فضرب جبهته وقال داود) ثم ذكر البيهقي عن ابن عدي انا الساجي سمعت ابن المني يقول ما سمعت القطان ولا ابن مهدي حدثا عن سفبان عن داود بن يزيد شيئا ثم قال البيهقي (وبمعناه قال عمرو بن علي) * قلت * مما حكاها عن الثوري لا اعرف حال سنده وكلام عمرو ابن علي ذكر ابن عدي في الكامل وفي آخره وكان شعبة وسفيان يحدثن عنه ورأيت في كتاب الصريفي بخطه وكان شعبة وسفيان يحدثن عنه ثم قال البيهقي (وقد روي عن علي بخلافه) ثم اخرجهم من طريق محمد بن علي عنه) * قلت * قد ذكر البيهقي في باب الاعواز من المهدي وفي غيره (ان روايته عنه منقطعة) وفي سنده ايضا ابو شيبة هو العباسي متروك وقال السعدي ساقط *

* قال * باب النكاح على تعليم القرآن *

ذكر فيه حديثا عن عسل عن عطاء عن ابي هريرة ثم قال (ورواه شعبة عن عسل فارسله) * قلت * وكذلك رواه محمد بن فضيل عن حجاج بن ارطاة عن عطاء فارسله ذكره المزني في اطرافه وفيه علة اخرى وهي ان عسلا ضعفه ابن معين وقال الرازي منكر الحديث ثم ذكر في آخره حديثا في سنده عتبة بن السكن (فقال منسوب الى الوضع) وصحى عن الدارقطني (انه قال متروك الحديث) * قلت * طالعت كثير من كتب اهل هذا الشأن فاكثرهم لم يذكر عتبة هذا وبعض المتأخرين ذكره وفيه كلام الله ارفطى خاصة وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطي ويغالط لم يزد على هذا فلا ادري من اين للبيهقي انه منسوب الى الوضع وفي التمهيد قال مالك وابو حنيفة واصحابها واللبث لا يكون القرآن ولا تعليمه مهرا هو اولى ما قبل به في هذا الباب لان القروج لا تستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبثوا باموالكم * ولذكره تعالى في النكاح الطول وهو المال والقرآن ليس بمال ولان التعليم

من العلم والمتعلم يختلف ولا يكاد يضبط فاشبهه المجهول ومعنى التمكن كما بما معك من القرآن اى لكونه من اهل القرآن على جهة التعظيم للقرآن كما روى انس انه عليه السلام زوج ام سليم اباطمة على اسلامه وسكت عن المهر لانه مملوم انه لا بد منه وجوز الشافعي واصحابه ان يكون تعليم القرآن وسورة منه مهرا فان طلق قبل الدخول يرجع بنصف اجر التعليم في رواية المزني وقال الربيع والبويطي بنصف مهر مثلها لان تعليم النصف لا يوقف على حده فان وقف عليه جعل امرأة تعلمها واكثر اهل العلم لا يجيزون ما قال الشافعي ودعوى التعليم على الحديث دعوى باطل لا تصح *

* قال * باب احد الزوجين يموت ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها *

ثم حكى عن الشافعي (انه قال في قضية بروع لم يحفظه بعد من وجه ثبت مثله هومرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض اشجع لا يسمى) ثم اخرجه البيهقي من وجه ثم قال (هذا الاختلاف لا يوهنه فان جميع هذه الروايات اسانيدھا صحاح وفي بعضها ما دل على ان جماعة من اشجع شهدوا ذلك فكان بعض الرواة سمي منهم واحدا وبعضهم سمي آخروا وبعضهم سمي اثنين وبعضهم أطلق ولم يسم وبمثله لا يرد الحديث ولولا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لفرح ابن مسعود في روايته معنى) * قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وكذلك اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وحكى الحاكم في المستدرک عن شيخه ابي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الشافعي اقمته على رؤس اصحابه وقلت وقد صح الحديث فقل به ثم قال الحاكم انما حكم شيخنا بصحته لان الثقة قد سعى فيه رجال من اصحابه وهو معقل بن سنان الاشجعي ثم اخرج الحديث من طريق فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله ثم قال فصار الحديث صحيحا على شرط الشيخين *

* قال * باب من قال لا صداق لها *

ذكر في آخره (عن ابي اسحق الكوفي عن مزينة بن جابر ان عليا قال لا يقبل قول اعرابي من اشجع على كتابته) * قلت * الكلام عليه من ثلاثة اوجه * الاول * ان ابا اسحق هذا هو عبد الله بن مسيرة وهو ضعيف جدا قال يحيى ليس بشئ وقل مرة ليس بثقة وكذا قال النسائي وقال ابو زرعة واخي الحديث وقال ابن حبان لا يعمل الاحتجاج بخبره * والثاني * ان مزينة هذا قال فيه ابو زرعة ليس بشئ ذكره ابن ابي حاتم في كتابه * والثالث * ان البخاري ذكر في تاريخه انه بروى عن ابيه عن علي فظاهر هذا الكلام ان روايته عن علي منقطعة ولهذا الوجه او بعضها قال المذري لم يصح هذا الاثر عن علي والعجب من البيهقي يصحح روايات حديث معقل ثم يعترض عليه بمثل هذا الاثر المنكر

ويستكت عنه ولا يبين ضعفه *

* قال * **باب الشروط في النكاح**

ذكر فيه حديث (المسلمون عند شروطهم) من وجهين ثم قال (ويروي من وجه ثالث ضعيف) * قلت * هذا يوم ان الوجهين الاولين ليسا بضعيفين وليس كذلك بل في الوجه الاول كثير بن عبد الله واه وقال الشافعي ركن من ار كان الكذب وفي الثالث كثير بن زيد ضعفه النسائي وغيره ثم ذكر (ان رجلا تزوج امرأة وشرط ان لا يخرجهما فابطله عمر وقال المرأة مع زوجها) ثم ذكر عنه خلاف ذلك ثم قال (الرواية الاولى اشبه بالكتاب والسنة وقول غيره من الصحابة) ثم استدل على ذلك بقول علي (شرط الله قبل شرطها) ثم ذكر (عن ابي الشعثاء قال هو بما استحل من فرجها) * قلت * فهم من كلام ابي الشعثاء انه موافق لكلام علي وان الشرط غير معتبر ولهذا اعقبه بقوله عليه السلام من شرط شرط ليس في كتاب الله تعالى فليس له ذلك * والظاهر من كلام ابي الشعثاء ان الشرط معتبر وان لها دارها كما قاله عمر ثانيا وهكذا فهم ابن ابي شيبة في المصنف فذكر كلام ابي الشعثاء في باب اعتبار الشرط مع كلام عمر الثاني ومع كلام عمرو بن العاص الذي يذكره البيهقي في هذا الباب قريبا وكذا فعل ابو عمر في الاستذكار وقال فيه ذكر وكيع عن شريك عن عاصم عن عيسى بن حطان عن مجاهد وسعيد بن جبيرة قال يخرجهما فقال يحيى بن الجزار فباي شئ يستحل فرجها فباي كذا فباي كذا فرجعا *

* قال * **باب المرأة ترضى بالدخول قبل ان يعطيها شيئا**

ذكر فيه من وجهين (عن خثمة ان رجلا تزوج امرأة على عهده عليه السلام فجهرها اليه قبل ان ينقذها شيئا) ثم اخرجه عن شريك عن منصور عن طلحة عن خثمة عن عائشة ثم قال (وصله شريك وارسله غيره) * قلت * ذكر ابن عدي ان هذا من مناكير شريك *

* قال * **باب من لغلق بابا**

ذكر فيه (عن زيد بن ثابت قال اذا دخل الرجل بامرأة ته فارخيت عليهما الستور فقد وجب الصدق) ثم ذكر عنه في رجل يغلو بامرأة ته فيقول لم امسها ونقول قد مسني فالقول قولها * ثم قال اظهر الرواية عن زيد انه لا يوجب بنفس الخلوة ويجعل القول قولها في الاصابة * قلت * بل الظاهر المشهور عنه انه يجب كل الصدق بنفس الخلوة وهو المذكور في الموطأ وشروحه وذكره ابن المنذر في الاشراف وهذا الذي زعم البيهقي انه ظاهر الرواية عنه استند فيه الى رواية عبد الرحمن بن ابي الزناد وعبد الرحمن هذا ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء

وقال قال احمد مضطرب الحديث وقال النسائي ضعيف وقال يحيى والرازي لا ينجح به ثم ذكر البيهقي حديث (من كشف امرأة) باسناد فيه ارسال ثم قال (ورواه ابن لهيعة عن ابي الاسود عن ابن ثوبان وهو منقطع وبعض رواه غير محتج به) قلت * اخرجه ابو داود في مراسيله عن قتيبة عن الليث السدي المذکور اولاً وهو سند على شرط الصحيح ليس فيه الا الارسال *

* قال * باب المستحب ان وجد سعة ان يولم بشاة *

ذكر فيه قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف (اولم ولو بشاة) قلت * ظاهر الامر الوجوب فهو غير مطابق للتبويب وقد اوجب اهل الظاهر وعبيد الله بن الحسن اجابة الدعوة استدلالاً بهذا الحديث بقوله عليه السلام في الصحيح اذا دعى احدكم الى الوليمة فليجب * وبقوله عليه السلام في الصحيح من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله * وقد ذكر البيهقي فيما بعد ولم يذكر لاي شيء ترك ظواهر هذه الاحاديث *

* قال * باب من لم يدع ثم جاء فاكل *

ذكر فيه حديث درست بن زياد (عن ابان بن طارق عن نافع عن ابن عمر من رخل على غير دعوة) الحديث ثم ذكره من وجهين مدارهما على مجهول ثم قال (وفي حديث ابن عمر كفاية) * قلت * كيف يكون فيه كفاية و درست قال فيه يحيى ليس بشيء وقال ابو زرعة واه وقال ابن حبان لا يجل الاحتياج بروايته وقال الدارقطني ضعيف وابان ابن طارق قال ابو زرعة مجهول وقال ابن عدي له حديث منكراً لا يعرف الا به وذكر هذا الحديث *

* قال * باب المدعو يرى صوراً منصوبة ذوات ارواح *

* قلت * الصواب ان يقال صور ذوات ارواح *

* قال * باب الرخصة في الرقم في التوب *

ذكر فيه من حديث مالك (عن ابي النضر عن عبيد الله بن عبد الله انه دخل على ابي طلحة فعوده فوجد عنده سهل بن حنيف) قلت * اخرجه النسائي من حديث الوليد عن الاوزاعي عن الزهري عن عبيد الله حدثني ابو طلحة فذكر نحوه ثم اخرجه من حديث هقل عن الاوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ابي طلحة ثم قال هذا هو الصواب وحديث الوليد خطأ وذكر صاحب الاستذكار حديث مالك كما ذكره البيهقي ثم قال (الحديث منقطع لان عبيد الله لم يدرك سهلاً ولا ابا طلحة ولا حفظ له عنهما ولا عن احد هاسماع ولا له سن يدر كهابه والصحيح ان بينهما وبينه ابن عباس كذا رواه الزهري *

❦ قال ❦ ❦ باب غسل اليد قبل الطعام وبعد ❦

ذكر فيه حديث (بركة الطعام الوضوء قبله) وفي سنده قيس بن الربيع فقال (غير قوي) ❦ قلت ❦ كذا اقال هنا وضعفه في باب من زرع ارض غيره بغير امره وضعفه ايضا ابن المديني والدارقطني وغيرهما وقال النسائي متروك وقال ابن معين ليس بشئ وقال السعدى ساقط وذكر ابن الفتح الازدي ان ابا جعفر استعمله على المدائن فكان يعلق النساء بائناهم ويرسل عليهم الزنا بئر ثم قال البيهقي (ولم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديث) ❦ قلت ❦ في كتاب الطهارة من سنن النسائي انا محمد بن عبيد ثابن المبارك عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ واذا اراد ان ياكل غسل يديه ❦ ثم روى النسائي الحديث بمعناه عن سويد بن نصر عن ابن المبارك بسنده وسويد ثقة كذا في الكاشف للذهبي ومحمد بن عبيد هو ابو جعفر البخاري قال النسائي لا باس به وباقي السند على شرط الصحيحين ❦

❦ قال ❦ ❦ باب الاكل والشرب باليمين ❦

ذكر فيه (انه عليه السلام ابصر بشر بن راعي العير) وذكر (انه في رواية بعضهم بسر بضم الباء والسين غير محجمة) ❦ ثم قال (والصحيح بشر يخفض الباء والسين محجمة كذا ذكره ابن مندة وغيره من الحفاظ) ❦ قلت ❦ ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة في باب بسر بضم الباء والسين المهملة فقال بسر بن راعي العير ويقال بشرو قال النووي في شرح مسلم بضم الباء والسين المهملة كذا ذكره ابن مندة وابو نعيم الاصبهاني وابن ماكولا وآخرون وابن نقطة ايضا ذكره في باب بسر بالباء المضومة والسين المهملة ❦

❦ قال ❦ ❦ باب الطعام الحار ❦

ذكر فيه (عن ابي هريرة اتي عليه السلام بطعام سخن) الحديث ثم قال (وهذان صحح فيجتمعا معنى الاول) ❦ قلت ❦ اخرجه ابن ماجه عن سويد بسنده وهذا السند على شرط معلوم ❦

❦ قال ❦ ❦ باب تفشيس التمر عند الاكل ❦

ذكر في آخره (عن انس انه كان يكره ان يضع التمر على الطبق) ❦ قلت ❦ هو غير مناسب للباب ❦

❦ قال ❦ ❦ باب الاكل والشرب قائما ❦

ذكر النهي عن ذلك ثم قال (اما ان يكون نهي تنزيه او نهي تحريم ثم صار منسوخا) ثم ذكر احاديث في جواز ذلك ❦ قلت ❦ النسخ يحتاج الى التارخ ولم يبين ذلك قال النووي من ادعى النسخ فقد غلط غلطا فاحشا وكيف بصار الى

النسخ وانى له بذلك يعنى التاريخ *

* قال *

باب الاكل متكئا *

حكى فيه (عن الخطابي ان المنكى هو المعتمد على الوطأ) الى آخره * قلت * اقتصاره على كلام الخطابي دليل على رضاه به والمشهور ان المراد بالانكاء في الحديث هو الاعتماد على احد الجانبين وهذه الهيئة هي التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتجبرين والتكبرين ويدل عليه قوله عليه السلام بعد ذلك * انا عبد آكل كما ياكل العبد * وقوله عليه السلام ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عصيا * وما قاله الخطابي فيه بعد كذا قال ابن الجوزي وما درى لاتي معنى عدل عن المعنى الاول مع شهرته وصحة معناه *

* قال *

باب الشرب بثلاثة انفاس *

ذكر في آخره حديث (اذا شرب احدكم فليص مصا) * قلت * هو غير مناسب للباب *

* قال *

باب بلبل النار في الفرح *

ذكر في آخره حديث (من شاء اقتطع) ثم قال (استاده حسن الا انه يفارق النار في المعنى) * قلت * بل هو مثله في المعنى لانه اباحة وكل احد لا يعلم مقدار ما يبلغ له قال ابن المنذر قال الشافعي اذا شرع على الناس اكرهه لمن باخذه ثم قال اعني ابن المنذر لا يكره اخذه لانه مباح استدلالا بحديث عبد الله بن قريط وذكر الخطابي الحديث في المعالم ثم قال فيه دلالة على جواز اخذ النار في عقد الاملاك وانه ليس من باب النهي وانما هو من باب الاباحة وقد كره ذلك بعض العلماء خوفا ان يدخل فيما نهى عنه من النهي *

* قال *

باب بيان حقه عليها يعنى الزوج *

ذكر فيه حديث (ما انفقت من كسبه) ثم حمله على انفاقها مما اعطاها * قلت * تقدم الكلام على هذا الحديث في او اخر كتاب الزكوة *

* قال *

باب كراهية كفرانها معروف وزوجها *

ذكر فيه (عن عمر بن ابراهيم عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو قال عليه السلام لا ينظر الله الى امرأة لا تشكر لزوجها وهي لا تستغنى عنه) ثم قال (الصحيح انه قول عبد الله بن عمرو) * قلت * اخرجه النسائي من طريق شعبة عن قتادة موقوفا واخرجه ايضا اعني النسائي من وجه آخر عن عمرو بن منصور عن محمد بن محبوب عن سوار ابن محشر بن قبيصة ثقة عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة بسنده مرفوعا كذا ذكر المزني في اطرافه ورجال هذا

السند ثقات وابن ابي عروبة احدا لا غلام اخرج له الجماعة وقد زاد الرفع فوجب قبول زيادته والحكم له كيف وقد تابعه على ذلك عمرو بن ابراهيم كما اخرج به البيهقي وعمر هذا وثقه ابن حنبل وابن معين وقال عبد الصمد بن عبد الوارث ثقة وفوق الثقة ذكر صاحب الكمال *

* قال * ❦ باب لا تطيع زوجها في معصية ❦

ذكر فيه (ان امرأة زوجت ابنة لها فسقط شعرها فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان زوجها امرني ان اصل في شعرها فقال لا) الحديث قلت * ذكر النووي في شرح مسلم انها ان وصلت بشعر طاهر من غير آدمي فان لم يكن لها زوج ولا سيد خرام وان كان فثقلته فيه واجه اصحابها عندهم ان فعلته باذن الزوج او السيد جاز والاحرام وكذا الوازني في تحميم الوجنة والحضاب بالسواد وتطريف الاصابع جاز على الصحيح هذا للخص كلام اصحابنا *

* قال * ❦ باب قوله تعالى وان تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ❦

ذكر فيه (عن الشافعي قال سمعت بعض اهل العلم يقول الى آخره) ثم قال الشافعي وما شبه ما قالوا عندى بما قالوا) قلت * حكى البيهقي هذا اللفظ عن الشافعي في مواضع وحكاه عن الربيع وغيره وفيه التبع من شبهه الشيء بنفسه ومراده وما شبه ما قالوا بالحق او نحوه *

* قال * ❦ باب الحال التي يختلف فيها النساء ❦

ذكر فيه الاقامة عند البكر والثيب مرفوعا عن انس * قلت * في الاستدكار لم يرفع حديث خالد الحذاء عن ابي قلابه عن انس في هذا غير ابي عاصم فيما زعموا او اخطأ فيه *

* قال * ❦ باب ما جاء في ضربها يعني المرأة ❦

ذكر فيه حديث اياس بن عبد الله بن ابي ذياب ثم ذكر (عن البخاري انه قال لا يعرف له صحبة) * قلت * ذكر ابن ابي حاتم في كتابه عن ابي حاتم وابي زرعة قال لا له صحبة وكذا قال ابو عمر في الاستيعاب ذكره ابن حبان والمزى وغيرهما في الصحابة *

* قال * ❦ باب المختامة لا يلحقها الطلاق ❦

ذكره من قول ابن عباس وابن الزبير ثم ذكر (انه روي خلافا عن مجهول عن الضمك بن مزاحم عن ابن مسعود من قوله وهو منقطع ضعيف) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثاو كيع عن علي بن مبارك عن يحيى بن ابي كثير قال كان عمران بن حصين وابن مسعود يقولان في التي تنثدي من زوجها المطلقا ما كانت في عدتها ورجال هذا السند

على شرط الجماعة وفي الاستدكار هو قول أبي حنيفة والثوري والاوزاعي وابن المسيب وشريح وطاوس والزهري وظاهر الكتاب يشهد لهذا القول لانه تعالى قال الطلاق مرتان * ثم قال فلاجتاح عليهما نكاحا فتدت به * ثم قال فان طلقها فلا تحل له * وهذا يقتضي وقوع الطلاق بعد الخلع وان من طلق ثنتين فان اخذ فدا له ان يطلق الثالثة وعند الشافعي اذا اخذ فدا لا يطلق الثالثة *

باب الطلاق قبل النكاح *

* قال *

ذكر فيه حديث (الطلاق قبل النكاح) * قلت * ذكر صاحب الاستدكار ان هذا الحديث روي من وجوه الا انها عند اهل الحديث معلولة وقال البخاري اصح ما في هذا الباب حديث عمرو بن شعيب وقال الترمذي هو احسن شيء روي في هذا الباب والكلام في عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده معروف وقد ذكر البيهقي (ان حماد بن سلمة رواه عن حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو) ثم ذكر البيهقي (ان بعضهم رواه كذلك) ولم يعين ذلك الغير لينظر فيه وحماد بن سلمة تكلم فيه اعني البيهقي في مواضع وقد ساق الدارقطني وغيره طرق هذا الحديث ولفظهم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ولم يذكر عبد الله بن عمرو وقد ذكر البيهقي في باب من قال يرث قاتل الخطأ حديثا من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ثم قال (قال الشافعي كالتوقف في روايات عمرو اذا لم ينضم اليها ما يؤكدها) وفي الاستدكار قيل لا بن شهاب اليس قد جاء لاطلاق قبل نكاح ولا عتق قبل الملك * فقال انما ذلك اذا قال فلانة طالق ولا يقول ان تزوجتها واما ان قال ان تزوجتها فهي طالق فهو كما قال اذا وقع النكاح وقع الطلاق وهذا قال مكحول وابو حنيفة واصحابه وعثمان البتي (١) وروي عن الاوزاعي والثوري وفي موضع ما لك بلغه ان عمرو بن عبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل ان ينكحها ثم ان ذلك لازم له اذا نكحها وقال صاحب الاستدكار لا اعلم انه روي عن عمر في الطلاق قبل النكاح شيء صحيح وانما روي عنه فيمن ظاهر من امرأة ان تزوجها انه لا يقربها ان تزوجها حتى يكفروا جزا ان يقاس على هذا الطلاق وحكي ابو بكر الرازي هذا القول عن عمرو بن النخعي والشعبي ومجاهد وعمر بن عبد العزيز قال واتفق الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك وان من قال ان رزقني الله الفاقته علي ان اتصدق بمائة منها انه ناذر في ملك حيث اضافته اليه وان لم يكن ما لكا في الحال ولو قال لامته ان ولدت ولد افهو حر فولدت عتق وان لم يكن ما لكا حال القول لانه اضاف العتق الى الملك وان لم يكن ما لكا في الحال وفي مشكل الحديث للطحطاوي وقال عليه السلام لعمر حبيب الاصل وسبل الثمرة * فدل على جواز العقود فيما لم يملكه وقت

العقد بل فيها يستأنف واجمعوا على انه اوصى بثلاث ماله انه يعتبر وقت الموت لا وقت الوصية وقال الله تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن * فهذا نظيران تزوجت فلانة فهي طالق وفي الاستدكار لم يختلف عن مالك انه ان عم لم يلزمه وان سعى امرأة وارضا وقبيلة لزمه وبه قال ابن ابي ليلى والحسن بن صالح والنخعي والشعبي والاوزاعي والليث وروي عن الثوري وخرج وكيع عن الاسود انه طلق امرأة ان تزوجها فسال ابن مسعود فقال اعلمها بالطلاق ثم تزوجها يعني انه كان قد تزوجها ذ سأل ابن مسعود فاجابه بهذا ويكون عنده على اثنين ان تزوجها وروي عنه فيمن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق انه كما قال وقال ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن نمير وابو اسامة عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم وسالم وعمر بن عبد العزيز وبن الطلاق جائزا عليه اذا عين قال وثنا ابو اسامة عن عمر بن حمزة انه سأل القاسم بن محمد وسالم وابا بكر بن عبد الرحمن وابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال يوم تزوج فلانة فهي طالق الجثة فقالوا اكهم لا يتزوجها وقال ايضا ثنا حفص ابن غياث عن عبيد الله بن عمر قال سألت للقاسم عن رجل قال يوم تزوج فلانة فهي طالق قال فهي طالق وقال ايضا ثنا اسمعيل بن علي عن عبد الله قلت لسالم بن عبد الله رجل قال وكل امرأة يتزوجها فهي طالق وكل جارية يشتريها فهي حرة فقال اما ان افلوكنت لم انكح ولم اشتر ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه استدل على عدم الوقوع بقوله تعالى اذا انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) * قلت * الآية دلت على انه اذا وجد النكاح ثم طلق قبل المسيس فلا عدة ولم تعرض الآية لصورة النزاع اصلا *

❦ باب كراهية الطلاق ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (ابن الفضل الى الله الطلاق) من طريق محمد بن خالد عن معروف عن معارب عن ابن عمر ثم ذكره من طريق محمد بن عثمان بن ابي شيبة وابي داود كلاهما عن احمد بن يونس عن معروف عن معارب مرسلان قال (وفي رواية ابن ابي شيبة عن ابن عمر موصولا ولا باراء حفظه) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرك من طريق ابن ابي شيبة موصولا ثم قال صحيح الاسناد وقد ايدته رواية محمد بن خالد الموصولة كما تقدم واخرجه ابن ماجه من طريق عبد الله بن الوليد الرصافي عن معارب موصولا وقد ذكره البيهقي بعده فهذا يقتضي ترجيح الوصل لانه زيادة وقد جاء من وجوه *

❦ باب الاختيار ان لا يطلق الا واحدة ❦

* قال *

(قال الشافعي ولا يحرم ان يطلق ثنتين او ثلاثا واستدل على ذلك بانه عليه السلام علم ابن عمر موضع الطلاق

ولو كان في عدده مباح او محظور عليه اياه * قلت * حديث ابن عمر انما سبق لي بان موضع الطلاق كما ذكر الشافعي
ولم يسبق لي بان عدده على انه قد جاء في بعض طرق هذا الحديث انه عليه السلام قال مرة فليراجع ثم ليتركها
حتى تطهر ثم تحبض ثم نظهر ذكره البيهقي فيما مضى في باب طلاق السنة والبدعة وعزاه الى الصحيحين وذلك ليكون
بين كل تطليقتين حيضة ففيه دليل على انه لا يوقع اكثر من واحدة قال الخطابي فيه مستدل لمن ذهب الى ان
السنة ان لا تطلق اكثر من واحدة لانه لما امره ان لا يطلق في الطهر الذي يلي الحيض علم انه ليس له ان يطلقها
بعد الاولى حتى يستبرئها فخرج من هذا انه ليس له ان يوقع تطليقتين في قزو واحد ثم ان عمر راوي الحديث قد
ذكر عنه في الصحيحين في اخر الحديث انه قال ان كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك
وعصيت فيما امرتك من طلاق امرأتك * وقد ذكر البيهقي في هذا الباب كلام ابن عمر هذا ثم اوله (بانه عصى حين طلقها
في حال الحيض) فيكون راجعا الى اصل المسئلة وهذا تاويل بعيد جدا ومن نظري في كلام ابن عمر علم باول وهلة انه
لم يرد هذا بل اراد انه عصى بايقاع الثلاث جملة وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر
قال من طلق امرأته ثلاثا طلقت وعصى ربه وفيه بضائع الثوري عن ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر مثله وقال
ابن ابي شيبه ثنا اسباط بن محمد عن اشعث عن نافع قال قال ابن عمر من طلق امرأته ثلاثا فقد عصى ربه
وبانت منه امرأته وذكر القاضي اسمعيل في احكام القرآن معنى ما ذكرنا ثم قال وقد ذكرنا ما روي عن غيره واحد
من الصحابة نحو قول ابن عمر وهو الذي لم يزل عليه جماعة اهل العلم وظاهر كتاب الله عز وجل يدل عليه قال الله
تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الى قوله لعل الله يبدل بعد ذلك امرا * فقبل في التفسير انها المراجعة والمرجمة
لا تكون لمن طلق ثلاثا ثم ذكر بسند صحيح عن عكرمة لعل الله يبدل بعد ذلك امرا * قال فاي امر يبدل بعد الثلاث
ثم ذكر باسانيد نحو ذلك عن الشعبي والضحاك وعطاء وقنادة ثم قال قال الله تعالى فاذا بلغن اجلهن
فامسكوهن بمعروف او فارقوهن * هو الذي طلق ثلاثا ليس له من الامساك ولا من الفراق شئ وفي الاشراف لابن
المنذر قال اكثر اهل العلم الطلاق الذي يكون مطلقه مصيبا للسنة ان يطلقها اذا كانت مدخولا بها طلاقا يملك فيه
الرجعة واحتجوا بظاهر قوله تعالى لا تدري لعل الله يبدل بعد ذلك امرا واي امر يبدل بعد الثلاث ومن طلق ثلاثا
فاجعل الله له مخرجا ولا من امره يسرا وهو طلاق السنة الذي اجمع عليه اهل العلم والارجمة لمطلقه وليس للسنة ومن
فعل ذلك فقد خالف ما امر الله به وما سنه عليه السلام وقد امر الله ان يطلق للعدة فمن طلق ثلاثا فاي مدة تحصى واي امر
يبدل وقد روينا عن عمرو بن علي وابن سعد وابن عباس وابن عمر ما يدل على ما قلناه ولم يخالفهم مثلهم ولو لم يكن في

ذلك الاما قالوه لكن فيه كفاية وفي الاستدكار اكثر السلف على ان جمع الثلاث مكروه وليس بسنة وذكر الكراهة
 عن عمرو وابنه وابن عباس وعمران بن حصين ثم قال لا اعلم لمولاه مما لقامن الصعابة الا ما قد مناذ كره عن ابن عباس
 وهو شئ لم يروه عنه الا طائوس وسائر اصحابه وروا عنه خلافة يريد بذلك جعل الثلاث واحدا وسنتكلم عليه قريبا
 ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي استدل ايضا بحديث عويمر وقال فقد طلق ثلاثا ولو كان محرما لنهاه عليه السلام
 عنه) * قلت * مذهبهم ان الفرقة تقع بنفس اللعان فطلق في غير موضع الطلاق فلم يصادف نقاذا ولا محلا يملوكا لانه طلقها
 وهي بائن منه والشافعي لا يلحق البائن بالبائن فلذلك استغنى عليه السلام عن الانتكار عليه وحكى البيهقي في آخر
 باب سنة اللعان عن الشافعي (انه اوله بان طلقها ثلاثا جاهلا بان اللعان فرقة فكان كمن طاق عليه بغير طلاقه) وظاهر هذا الكلام
 انه عليه السلام لم يوقع الثلاث عليه وقال الخطابي اجمعوا على انها لا تحل له بعد زوج آخر وانما ليست في حكم المطلقات
 ثلاثا فدل على ان الفرقة وقعت بنفس اللعان ثم قال البيهقي (واخرج الشافعي ايضا بحديث فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص
 طلقها البتة يعني والله اعلم ثلاثا فلم يبلغنا انه عليه السلام نهى عن ذلك) * قلت * قد جاء مصرحا انه طلقها ثلاثا ذكره البيهقي بعد
 فلا حاجة للشافعي الى الاستدلال بالبتة وتفسيرها بالثلاث فان ذلك دعوى ثم انه لم يرسل الثلاث جملة في الصحيح
 انه طلقها آخر ثلاث تطليقات وروي طلقها طلقة بقيت من طلاقها ذكره البيهقي فيما بعد في باب المبتوتة لافقة لها وعزاه
 الى مسلم وجمع النووي بين هذه الروايات بانه طلقها قبل هذه طلقين ثم طلقها هذه الثالثة فنروي ثلاثا ارا تمام
 الثلاث ثم ان المطاق لم يكن حاضرا حتى ينهاه عليه السلام عن ذلك * قلت * ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال طلق
 ركانة امرأته البتة فسا له عليه السلام عن نيتي ولم تعلم نهى ان يطلق البتة يريد بها ثلاثا) * قلت * هذا الحديث
 ضعفه كذا قال صاحب التمهيد وعلى تقدير صحته لان لم ما اذا كان عليه السلام يريد ان يقول له لو قال اردت
 الثلاث ثم قال الشافعي وطلق عید الرحمن امرأته ثلاثا ثم اخرجه البيهقي بسند فيه محمد بن راشد وسكت عنه
 وضمفه فيما بعد في باب اللعان على الحل وقال في باب الدية ارباع (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) وذكر صاحب
 الموطأ بسند جيد انه طلقها البتة * ولم يذكر الثلاث وذكر ايضا عن ربيعة انه بلغه انها سألته ان يطلقها فطلقها البتة
 او تطليقة لم يكن بقي عليها من الطلاق غيرها وذكر البيهقي فيما بعد في باب توريث المبتوتة في المرض تطليقة من
 طرق في بعضها البتة وفي بعضها فبت طلاقها وفي بعضها تطليقة لم يكن بقي عليها من الطلاق غيرها ولم يذكر
 الثلاث الا من كلام الشافعي بغير اسناد كما فعل هنا وقال ابن حزم صح انه يعني عثمان ورث امرأة عبد الوحمن بن
 موف الكلبية وقد طلقها وهو مريض اخر ثلاث تطليقات واخرج ابن عساكر في تاريخه في ترجمة تناضر من حديث

ابي العباس السراج ثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن طلحة بن عبيد الله عن عثمان وورث تناخر من عبد الرحمن بن عوف
وكان طلقها تطليقة وهي آخر تطليقاتها الثلاث في مرضه واخرج ايضا من حديث الاموي عن الزهري عن طلحة
ان عثمان وورث تناخر وكان عبد الرحمن طلقها تطليقة وهي آخر طلاقها في مرضه واخرج ايضا بسنده الى ابن سعد
صاحب الطبقات ان يزيد بن هارون انا ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده قال كان في تناخر سوء خلق وكانت على
تطليقتين فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء فقال والله لان سألني الطلاق لا طلقك فقالت والله لا سألني
فقال اعليني اذا حضت وطهرت فلما حضت وطهرت ارسلت اليه فاعلته فطلقها واخرج ايضا بسنده عن ابن اخي
ابن شهاب عن عمه عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن امه ام كلثوم بنت عقبة قالت كان عبد الرحمن قد طلق تناخر
تطليقتين فكانت عنده على تطليقة فلما اشدني شكواه الذي توفي فيه نازعته يوما في بعض الامر فذكره وفيه انه
قال ان آذنتي بطهرتك لا طلقك فقالت والله لا وذكنتك بطهرتي فلما طهرت ارسلت اليه جاريته فاذنته بطهرها
فطلقها تطليقة هي آخر طلاقها ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي اخرج ايضا ما رواه عن ابن عباس وابي هريرة وعبد الله
ابن عمرو فبين طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها لا ينكحها حتى تنكح زوجا غيره وانهم لم يعتبوا عليه حين طلق
ثلاثا) قلت وذكر ابن ابی شيبة بسند رجاله ثقات عن طاووس وعطاء وجابر بن زيد انهم قالوا اذا طلقها ثلاثا قبل
ان يدخل بها فهي واحدة وذكر البيهقي فيما بعد في باب طلاق التي لم يدخل بها عن ابن عباس مثل ذلك فيما ذكر عن
ابن عباس وابي هريرة وابن عمرو وسبق لبيان في القول بالواحدة وليان انها تحرم عليه ولم يسق لبيان وصف
الثلاث اذا وقعت هل يعيب بصفة الكراهة او بصفة الاباحة ثم ذكر البيهقي (ان رجلا طلق ثلاثا فقال له ابن عباس
عصبت ربك) الى آخره ثم ذكر من وجه آخر (انه طلق الفأ) ومن وجه آخر (مائة) ثم حكى (عن الشافعي انه قال فعاب
ابن عباس كلما زاد على الثلاث ولم يعب الثلاث) قلت بل عاب الثلاث ايضا لصحة السند الاول والوارد بذلك
وقد اخرجه القاضي اسمعيل في احكام القرآن عن سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب فذكره بسنده
واخرجه ابن ابی شيبة من وجه آخر صحيح ايضا فقال ثنا ابن نمير عن الاعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس اتاه
رجل فقال ان عمي طلق امرأته ثلاثا فقال ان عمك عصي الله فاندمه الله فلم يجعل له مفرجا ورواه عبد الرزاق في مصنفه
عن الثوري ومعر عن الاعمش وذكره البيهقي من هذا الطريق فيما بعد في باب من جمل الثلاث واحدة وهذا
شاهد المروى عن ابن عباس في الوجه الاول ثم ذكر البيهقي من طريق حميد (عن رافع ان عمران بن حصين سئل عن
رجل طلق ثلاثا في مجلس فقال اثم بربه) الى آخره قلت وما رواه ايضا ابن ابی شيبة عن سهل بن يوسف عن حميد بسنده

وهو مخالف لرأي امامه فلا ادري لاي شيء ذكره هنا وذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب (ان رجلا اتى
عمر فقال طلق امرأتى البتة وهي حائض فقال عمر عصيت ربك وفارقت امرأتك فقال الرجل وان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر ابن عمر حين فارق امرأته ان يراجعها فقال عمر امره ان يراجع امرأته لطلاق بقى له وانه
لم يبق لك ما ترجع به امرأتك) وذكر هناك ايضا (ان عمر كان اذا اتى بن طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل او جمعه) وقال
ابن ابي شيبة ثنا علي بن مسهر عن شقيق بن ابي عبيد الله عن انس قال كان عمر اذا اتى برجل قد طلق امرأته ثلاثا
في مجلس واحد اوجعه ضربا وافرقت بينهما وصح عن علي انه قال ما طلق رجل طلاق السنة فندم ومن طلق ثلاثا
ندم ولا يبق له مخرج كما مر من كلام ابن عباس وقد ورد في هذا الباب حديث صحيح صريح فاخرج النسائي في
باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ بسند صحيح عن محمود بن لبيد قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقيات جميعا فقام غضبان فقال اقلع بكتاب الله وانا بين اظهركم فقام رجل
فقال يا رسول الله الاقلعه *

* قال * *باب امضاء الثلاث وان كن مجموعات*

ذكر فيه (ان الشافعي اخرج بحديث البخاري وفاطمة بنت قيس) *قلت* تقدم الكلام عليهم في الباب الذي قبل هذا *
* قال * *باب من جعل الثلاث واحدة*

ذكر فيه حديث طاووس عن ابن عباس ثم ذكره عن طاووس ان ابا الصهباء قال لا بن عباس الحديث ثم قال (اخرجه
مسلم وترك البخاري اظنه لخلافته سائر الروايات عن ابن عباس) *قلت* ذكر البيهقي في باب القراءة في العيد بن
حديث عبيد الله بن عبد الله (ان عمر سأل ابا واقد) ثم قال البيهقي (عبيد الله لم يدرك ايام عمر ومساءله اياه وبهذه العلة
ترك البخاري اخراج هذا الحديث) انتهى كلامه وعبيد الله ادرك ابا واقد ولكنه لما قال ان عمر جعل البيهقي ذلك
رواية عن عمر ولم يدر كجهله بذلك منقطعاً فقتضى هذا ان قول طاووس ان ابا الصهباء دليل على ان ابا الصهباء
له مدخل في رواية هذا الحديث عند البيهقي واما الصهباء ممن روى عنهم مسلم دون البخاري وتكلموا فيه قال
الذهبي في الكاشف قال النسائي ضعيف فعلى هذا يحتمل ان البخاري ترك هذا الحديث لاجل ابي الصهباء وذكر
صاحب الاستذكار ان هذه الرواية وهم وغلط لم يرج عليها احد من العلماء وقد قبل ابو الصهباء لا يعرف في موالى
ابن عباس وطاووس بقول ان ابا الصهباء مولاً لاسأله عن ذلك ولا يصح ذلك عن ابن عباس لرواية الثقات عنه خلافة
ولو صح عنه ما كان قوله حجة على من هو من الصحابة اجل واعلم منه وهم ابن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر و

وغيرهم ثم ذكر البيهقي عن الساجي (انه اول حديث ابن عباس بان معناه اذا قال للبكر انت طالق انت طالق كانت واحدة فلفظ عليهم عمر فعملها ثلاثا) ثم قال البيهقي (رواية ايوب السخيتاني تدل على صحة هذا التاويل) ثم اخرج الرواية المذكورة من حديث ايوب (عن غير واحد عن طاووس ان ابا الصهباء قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة) الى آخره * قلت * اراد الساجي بالبكر غير المدخول بها وتاويله هذا الذي استحسنه البيهقي صرح فيه بان الذي استقر عليه الحال في زمن عمر انه اذا قال لغير المدخول بها ثلاث مرات انت طالق تطلق ثلاثا وليس ذلك مذهب الشافعي بل مذهب ائمتين بالاولى ولا حكم لما بعد ها وهو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري واحمد واسحق ذكره الخطابي ورواية ايوب ضعيفة فكيف يستدل بها البيهقي على صحة هذا التاويل الذي خالفه هو وامامه واكثر الفقهاء ثم ظاهر رواية ايوب انها جاءت في ارسال الثلاث جملة على غير المدخول بها قال الخطابي وقد ذهب الى هذا الرأي جماعة من اصحاب ابن عباس منهم سعيد بن جبير وطاووس وابو الشعثاء وعطاء وعمر بن دينار وقالوا من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة وعامة اهل العلم على خلاف قولهم *

* قال * **باب ما جاء في موضع الظلقة الثالثة من كتاب الله تعالى** *

ذكر فيه حديثا عن انس ثم قال (وروي عن قتادة عن انس ولبس بشي) * قلت * رواه الدارقطني في سننه فقال الحسين بن اسمعيل ثنا عبيد الله بن جريير بن جبلة ثنا عبيد الله بن عائشة ثنا حماد بن سلمة ثنا قتادة عن انس ان رجلا قال يا رسول الله اليس يقول الله الطلاق مرتان * الحديث قال ابن القطان صحيح عبيد الله بن محمد بن جعفر يعرف بابن عائشة ثقة احد الاجواد وعبيد الله بن جريير بن جبلة بن ابي رواد قال الخطيب كان ثقة *

* قال * **باب ما جاء في التخيير** *

ذكر فيه (عن حماد عن ابراهيم بن عمرو ابن مسعود كانا بقولان) الى آخره ثم ذكر (عن الشعبي عن علي اذا خير) الى آخره قال (وكان ابن مسعود يقول) الى آخره ثم ذكر (انه يقول يقول ابن مسعود لموافقة معنى السنة المشهورة عن ركانة) ثم قال (الصحيح عن ابن مسعود ما روي) * قلت * الذي رواه عنه في سننه الاول حماد هو ابن ابي سليمان ضعفه البيهقي فيما مضى في باب الزنا لا يحرم الحلال والتخيير عن عمرو ابن مسعود منقطع وقال البيهقي في الباب المذكور (الشعبي عن ابن مسعود منقطع) وقال في باب من اشترى جارية فاصابها فوجد بها عيبا (لم يدرك عمر) واذا كان هذا حال السند بن فكيف يصح ذلك عن ابن مسعود على انه قد جاء عنه خلاف ذلك اخرج ابن ابي شيبة بسند صحيح الى الشعبي قال قال ابن مسعود اذا خير الرجل امرأته فاخترت نفسها فواحدة بائنة وان اختارت زوجها فلا شيء * وقد تقدم ان

حديث ركانة ضعفه فكيف يسمى سنة مشهورة ثم ذكر البيهقي عن شعبة عن ابي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله اذ قال استغلي املك او امرك لك او وهبها لاهلها الى آخره ثم قال (الصحيح انه من قول مسروق) ثم استدل على ذلك بما أخرجه من طريق اسرائيل عن ابي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق انه قال الى آخره قلت * (الصحيح انه من قول عبد الله لان شعبة اجل من اسرائيل بلا شك وقد زاد في السند عبد الله فيعمل على ان مسروق رواه عن عبد الله مرة وانه مرة اخرى افتى بذلك ويؤيد ذلك ان عبد الرزاق روى عن قيس بن الربيع عن ابي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال ان قبلوها فهي واحدة بائنة * فوافق قيس شعبة في ذكر عبد الله وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن اشعث عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال يعني في الموهوبة ان قبلوها فواحدة بائنة وان لم قبلوها فليس بشئ * فوافق الشعبي في هذا الطريق يحيى بن وثاب على ذكر عبد الله في الموهوبة ثم قال البيهقي (وقد روي عن شريك عن ابي حصين مرفوعا الى عبد الله في الهبة فقبلوها فهي تطليقة وهو احق بها) * قلت * لم يذكر سنده الى شريك وقد قال ابن ابي شيبة ثنا شريك عن ابي حصين عن يحيى بن وثاب قال اصحابنا هو عن مسروق عن عبد الله اذ قال الرجل استغلي بامرك او اختاري او قد وهبتك لاهلك فهي تطليقة * وليس فيه وهو احق بها وفي سنده هذا الجوهول وشريك متكلم فيه فلا تعارض هذه الرواية رواية شعبة لصحة سندها ولتابعة رواية الشعبي لها *

باب ما جاء في التملك *

* قال *

ذكر فيه عن الشافعي حكاية عن عبيد الله بن موسى عن ابن ابي ليلى عن طلحة عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن الا خلع او ايلام * قلت * فيه اشياء * اولها * ان الشافعي لم يذكر سنده * الثاني * ان ابن ابي ليلى متكلم فيه * الثالث * ان ابن ابي شيبة رواه عن وكيع وابن عينة عن ابن ابي ليلى عن طلحة عن ابراهيم عن عبد الله ولم يذكر علقمة وكذلك رواه عبد الرزاق عن الثوري عن ابن ابي ليلى والثوري وكيع وابن عينة ائمة اكا بر كل منهم اجل من عبيد الله * الرابع * انه تقدم قريبا عن ابن مسعود بسند صحيح انه جعل استغلي بامرك او امرك لك او وهبها لاهلها تطليقة بائنة فهذه اشياء زائدة عن الخلع والايلاء ثم ذكر البيهقي بسند * عن عبد الله بن الوليد ثنا سفيان عن اشعث عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال ان قبلوها فواحدة وهو احق بها (ب) قلت * ابن الوليد هو العبد في متكلم فيه يسيرا قال احمد لا يحتج به ولم يرفعه ابن معين وعلى كل حال عبد الرزاق اجل منه وقد تقدم ما نراه عن الثوري بالسند المذكور ولفظه ان قبلوها فواحدة بائنة * ثم ذكر البيهقي عن الشافعي حكاية عن شريك عن ابي حصين الى آخره

* قال * قد تكلمنا عليه في باب السابق ثم ذكر حديث كثير مولى عبد الرحمن بن سبرة ثم قال (لم يثبت من معرفته ما يوجب قبول روايته وقول العامة بخلافه) * قلت * هو كثير بن أبي كثير معروف روى عنه أيوب وقتادة ومنصور وغيرهم وقال أحمد بن عبد الله بصري تابعي ثقة وروى له أصحاب السنن الأربعة وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال وروى عنه قتادة والبصريون وخرج الحاكم في المستدرک حديثه وقال غريب صحيح وقد ذكرنا في النكاح جماعة من الصحابة والتابعين وغيرهم حدثوا بالحدث ثم نسبوه *

* قال * ❁ باب من قال لا مراة انت علي حرام ❁

قال فيه (وروينا في ماضى على انها ثلاث اذا نوى الانهار واية ضعيفه) * قلت * اراد بذلك ما ذكره في باب من قال في الكنايات انها ثلاث وذكر هنا كعن علي روايتين * الاولى * (انه جعل الخلية والبرية والبتة والحرام ثلاثا) * والثانية * (اذ نوى فهي بمنزلة الثلاث) ثم قال (الرواية الاولى اصح اسنادا) وظاهر هذا يقتضى صحة الثانية وهو مخالف لقوله في هذا الباب الانها ضعيفة وقال صاحب الاستذكار الصحيح عن علي انها ثلاث وكذا مذهب زيد وذهب الشافعي رحمه الله الى انه اذا قال لزوجه او امته انت علي حرام ونوى تحريم عنها تلزمه كفارة يمين بنفس اللفظ ولا يكون يميناً وان قال ذلك لطعام او لشراب او نحوها فهو لغو ولا شيء عليه بتنا وله وقال القاضي عياض اختلف في سبب نزول قوله تعالى لم تحرم ما احل الله * فقالت عائشة في قصة العسل وعن زيد بن اسلم في تحريم مارية والصحيح انه في العسل لا في قصة مارية التي لم تات من طريق صحيح انتهى كلامه وظهر منه ان تحريم العسل يمين بظاهر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم * فان صحت قصة مارية يحمّل ان الآية نزلت في الامرين ففيها دليل على ان تحريم الامة ايضا يمين بخلاف ما قاله الشافعي وليس في النص الا التحريم فقط فمن ادعى انه عليه السلام حرم وحلف فقد زاد على النص وذكر البيهقي في هذا الباب عن جماعة من الصحابة وغيرهم (قالوا الحرام يمين بكفرها) وهذا برد قول الشافعي ولا يكون يميناً واذ كان الحرام يميناً فاليمين لا يكفر الا بعد الحنث وكلام هؤلاء مجهول على ما اذا اطلق التحريم ولم يكن له نية وكلام علي وغيره ممن جعله طلاقاً محمول على ما اذا نوى الطلاق *

* قال * ❁ باب طلاق التي لم يدخل بها ❁

ذكر فيه في آخره حديث طلاق التي لم يدخل بها واحدة ثم قال (يحتمل ان صح ان يكون اراد ان طلقها وطلاق المدخول بها واحد كما قال ابن مسعود) * قلت * لفظ ابن مسعود المطلقة ثلاثاً قبل ان يدخل بها بمنزلة التي قد دخل بها وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب امضاء الثلاث وهذا الحديث لا ذكر فيه للمدخول بها فتاويل البيهقي له ضعيف وفيه علتان وهو

ابعد ما يكون من الصحة فكان الوجه رده كافله او لا ولا حاجة الى تاويله *

* قال * باب طلاق المكره *

ذكر فيه عن الشافعي في قوله تعالى الامن اكراه وقلبه مطمئن بالايمان * (قال الاعظم اذ اسقط عن الناس سقط ما هو اصغر منه) * قالت * الكفر يعتمد الاعتقاد بدليل انه لو نوى الكفر بقلبه بكفر والاكراه يمنع الحكم بالاعتقاد في الظاهر والطلاق يعتمد ارسال اللفظ مع التكلف وهذا موجود في طلاق المكره ولهذا لو نوى الطلاق لم يقع ثم ذكر البيهقي حديث التجاوز عن الخطأ والسيان والاكراه من حديث ابي العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا بشر بن بكر ثنا الاوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس ثم قال (ورواه الوليد بن مسلم عن الاوزاعي فلم يذكر عبيد بن عمير) * قالت * وايضا اختلف فيه على الربيع قال صاحب المستدرک وثنا ابو العباس غير مرة يعني محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا ابوبن سويد ثنا الاوزاعي عن عطاء عن عبيد فذكره ثم ذكر البيهقي حديث (وضع الله عن امتي الخطأ) الى آخره * قالت * نفس الفعل ليس بموضوع فالمراد وضع الاثم والخطأ في الحديث السابق يدل على ذلك * فان قالوا * المراد رفع الحكم قلنا * حكم الخطأ ليس بموضوع بالاجماع بدليل وجوب الدية وضمان الاموال ثم ذكر البيهقي حديث الاطلاق ولا اتفاق في اغلاق) من حديث محمد بن اسحق عن ثور بن يزيد عن محمد بن عبيد عن صفية * قالت * اختلف فيه عن ثور فاخرجه ابن ماجه في سننه من طريق محمد بن اسحق عنه عن عبيد بن ابي صالح عن صفية وفيه علة اخرى وهي ان عبد الله بن سعيد الاموي رواه عن ثور فاسقط من الاسناد محمد بن عبيد ذكره صاحب المستدرک وفي الاستذكار كان الشعبي والنخعي والزهري وابن المسيب وابوقلابه وشرح في رواية وروى طلاق المكره جائزا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وكذا ذكرهم ابن المنذر في الاشراف الا انه ابدل شريحا بقتادة ويدل لهذا المذهب ما رواه ابوهريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة * صحيح الحاكم اسناذه وقال الترمذي حسن غريب والعمل عليه عند اهل العلم والصحابة وغيرهم وذكره البيهقي فيما مضى في باب صرائح الفاظ الطلاق واحتج الطحاوي بقوله عليه السلام لحذيفة ولايه حين حلفها المشركون نفى لهم بهمهم ونستعين الله عليهم * قال وكما ثبت حكم الوطى في الاكراه فيعبر به على الواطئ ابنة المرأة وامها فكذا لا يمنع الاكراه وقوع ما حلف عليه *

* قال * باب طلاق العبد بغير اذن سيده *

ذكر فيه حديثان أبي الحجاج المهرى عن موسى بن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (خالفه ابن لميعة فرواه عن موسى بن أيوب عن عكرمة مر سلا) * قلت * أخرجه ابن ماجه في سننه من طريق ابن خزيمة موصولا كرواية المهرى فقال ثنا محمد بن يحيى ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ثنا ابن لميعة عن موسى بن أيوب الفافقي عن عكرمة عن ابن عباس فذكره *

* قال * **باب الاستثناء في الطلاق والعقاق والتذر**

ذكر فيه حديث ابن عمر (إذا حلف الرجل) الحديث ثم قال (وروي فيه حديث ضعيف عن معاذ) * قلت * ظاهر هذا الكلام مع قوله في آخر هذا الباب (وفي حديث ابن عمر كفاية) انه صحيح وقد اعاده البيهقي في كتاب الايمان وذكر فيه علتين * احدهما * ان أيوب كان يرفعه ثم تركه * والثانية * ان رواية الجماعة من اوجه صحيحة عن نافع عن ابن عمر من قوله غير مر فوع ثم ذكر البيهقي حديثا في سنده حميد بن مالك فقال (مجهول) * قلت * روى عنه ابنه الربيع واسماعيل بن عياش ومعاوية بن حفص والمسيب بن شريك كذا ذكر ابن عدى فليس هو بمجهول لكنه ضعيف *

* قال * **باب توريث المبتوتة في المرض**

ذكر فيه (عن عبد الله بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف طلق تماضر فبثها ثم مات وهي في عدتها فورثها عثمان) ثم ذكر عن (ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف وابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عثمان ورثها بعد انقضاء عدتها) ثم قال (قال الشافعي حديث ابن الزبير متصل وحديث ابن شهاب مقطوع) * قلت * الظاهر ان حديث ابن شهاب ايضا متصل ويدل عليه ما حكاه البيهقي بعد عن الشافعي انه قال في الاملاء ورثها عثمان بعد انقضاء العدة وهو فيا يخيل الى اثبت الحديثين ثم قال البيهقي (والذي يؤكد رواية ابن شهاب عن طلحة وابي سلمة ما نا به الحسين) فذكر بسنده (عن يونس عن ابن شهاب قال سمعت معاوية بن عبد الله بن جعفر يقول هذا السائب بن يزيد يشهد على قضاء عثمان في تماضر ورثها من عبد الرحمن بعد ما حلت) الى آخره ثم قال البيهقي (وتابعه ابن اخي ابن شهاب عن صه) وفي الاستذكار اخلف عن عثمان هل ورثت زوجة عبد الرحمن في العدة او بعدها واصح الروايات انه ورثها بعد انقضاء العدة ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي حكى عن بعضهم انها رثت ما لم تنقض العدة) قال (ورواه عن عمر بن اسناد لا يثبت مثله) ثم ذكر البيهقي (عن ابراهيم عن عمر) ثم قال (منقطع) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا جرير بن عبد الحميد عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال اتاني عروة البارقي من عند عمر في الرجل يطلق امرأته ثلاثا في مؤنه انها رثته مادامت في العدة ولا يرثها قال ابن حزم وانما يصح من هذا الطريق وقال ابن ابي شيبة ثنا يزيد بن هارون اناسع بن ابي عروبة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قال في المطلقة ثلاثا وهو

مريض ترثه مادامت في العدة * وقال ايضا ثنا عباد بن العوام عن اشعث عن الشعبي ان ام البنين ابنة عيينة بن حصين كانت تحت عثمان بن عفان فلما حصر طلقها وقد كان ارسل اليها يشتري منها ثمنها فابت فلما قتل اتت عليها فذكرت ذلك له فقال تركها حتى اذا اشرف على الموت طلقها فورثها * وهذا السند رجاله على شرط مسلم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال لا ترث قال الربيع وهو قول ابن الزبير وعبد الرحمن طلقها على انها لا ترثه) * قلت * وقد روي عن ابن الزبير ما ظاهره انه وافق الجماعة على التوريث فذكر ابن حزم بسنده عن الحجاج بن ارطاة عن ابن ابي مليكة عن ابن الزبير انه قال لو لا ان عثمان ورثها لم ار المصلحة ميراثا * وروي ايضا عن عبد الرحمن بن عوف ما يدل ظاهره على موافقته لعثمان في ذلك وهو ان عساكر اخرج في تاريخه من حديث هشام بن عروة عن عبد الرحمن انه طلق امرأته في مرضه فقال له عثمان امانك ان مت ورثتها فقال له عبد الرحمن اما اني لا اجعل ذلك ولكني كانت علي مائة فوات فورثها منه عثمان * قال ابن حزم وروينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلثا في مرضه فقال له عثمان لئن مت لا ورثتها منك فقال قد علمت فوات في عدتها فورثها عثمان * وفي الاستذكار روي عن عمرو بن علي في المطلق ثلثا وهو مريض انها ترثه ان مات في مرضه ذلك * وروي مثله عن عائشة ولا علم لهم بخالف من الصحابة وجه ورعلاء المسلمين وافقوا الصحابة الا طائفة فانهم وافقوا ابن الزبير في ان لا ترث مبتوتة بحال وعدا بن حنبل ترثه بعد العدة مالم يتزوج وعن مالك ترثه بعد العدة ولو تزوجت ازواج *

* باب الشك في الطلاق *

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس في رجل له أربع نسوة فطلق احداهن ولم يدريهن الى آخره) * قلت * الطلاق لا شك فيه بل في المطلقة فهو غير مناسب للباب *

* باب ما يهدم الزوج من الطلاق *

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عمرو بن عباس انها تكون على طلاق مستقبل) * قلت * وبه قال عطاء وشرح وابراهيم وميمون ابن مهران وابو حنيفة وابو يوسف كذا في الاستذكار ثم ذكر البيهقي اثرا عن عبد الاعلى عن ابن الحنفية عن علي ثم قال (روايات عبد الاعلى عن ابن الحنفية ضعيفة عند اهل الحديث) * قلت * هذا يروى عن رواياته عن غير ابن الحنفية ليست بضعيفة وعند الاعلى هذا ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال ضعفه احمد وابوزرعة وقال البيهقي في باب اخراج زكاة الفطر (هو غير قوي) *

قال *

باب عد طلاق العبد *

ذكر فيه حديث القاسم عن عائشة ثم ذكر كلاما عن القاسم وفي سنده هشام بن سعد * قلت * مستحكم على هذا الحديث في كتاب العدة ان شاء الله تعالى وهشام هذا ضعفه النسائي وغيره وقال يحيى ليس بشئ ثم ذكر البيهقي (من علي الطلاق اراده قال بالرجال والعدة بالنساء) * قلت * هذا لا يصح بل صحح ابن حزم عن علي انه قال السنة بالنساء يعني الطلاق والعدة وفي الاستذكار قال الكوفيون ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن وابن سيرين ومجاهد ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس في مملوك تحته مملوكة فطلقها اثنين ثم اعتقله ان يخطبها * وفي سنده عمر بن معتب عن ابي الحسن فذكر عن ابن المبارك انه قال من ابوا الحسن هذا القدر تحمل صخرة عظيمة يريد به انكار ما جاء به من هذا الحديث ثم ذكر (عن ابن المديني ان عمر بن معتب مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن ابي كثير) * قلت * ذكر ابن ابي حاتم في كتابه عن ابي عبد الله بن ابي عمر الطالقاني قال سمعت عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال قال لنا احمد بن حنبل اما ابو الحسن فعندي معروف وابن معتب ذكره ابن حبان في الثقات من الباعين والتابعين وذكر صاحب الكمال عن ابن حنبل انه روى عنه محمد بن ابي يحيى ايضا ثم ذكر البيهقي ان عامة الفقهاء على خلافه يعني حديث ابن عباس وانه روي عن ابن مسعود وجابر من قولهما بخلافه) ثم ذكر اثر ابن مسعود في مملوك طلق امرأته تطليقتين ثم اعتقت (قال لا يتزوجها حتى تلحق زوجها غيره) وذكر (عن جابر قال اذا اعتقت في عدتها فانه يتزوجها ولو تكون عنده على واحدة) * قلت * ليس في اثر ابن مسعود انه اعتق واذا كان رقه باقيا قلنا العبرة بما له فانه لا يتزوجها في حديث ابن عباس الرجل ايضا اعتق فلا يلزم من منع ابن مسعود النكاح في اعتاقها خاصة ان يمنعه في اعتاقها فلم يتحقق مخالفته لحديث ابن عباس وكلام جابر ايضا لم يتعرض لاعتاقه فيحمل على ان مراده اذا اعتق هو ايضا فكلامه حينئذ موافق لحديث ابن عباس لا مخالف ولا يحمل على ما اذا اعتقت هي خاصة وهو مملوك لانه لا يجوز ان يتزوجها اذا كان العبرة بما له ولئن جوز جابر النكاح في هذه الصورة فانه يجوز فيما اذا اعتقا بالطريق الاولى فثبت انه ايضا على كل حال غير مخالف لحديث ابن عباس *

قال *

باب الرجعية محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها *

ذكر فيه (ان ابن عمر طلق امرأته فكان يسلك الطريق الآخر كراهية ان يستاذن عليها) وذكر عن عطاء وعمر بن دينار قال لا يحل له مناشئي) * قلت * رجع امام الحرمين ان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك واستدل على ذلك

النوى في الروضة بوقوع الطلاق وعدم الحد وصحة الايلاء والظهار واللعان وثبوت الارث وصحة الخلع وعدم
 الاشهاد على الاظهر فيهما واشتهر لفظ الشافعي ان الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى واراد
 الآيات المشتبهة على هذه الاحكام وقال ابن حزم واذا هي زوجته جازان بنظر منها الى ما كان يشتر قبل ان يطلقها
 وان بطأها اذ لم يات نص يمنع من شيء من ذلك وقد سماه الله تعالى بعلان فقال وبعلتهن احق بردهن * وروى بنا
 عن الحكم بن عتيبة وسعيد بن المسيب ان الوطى رجعة وصح هذا عن النخعي وطاوس والحسن والزهرى وعطاء وروى بنا
 عن الشعبي وروى عن ابن سيرين وهو قول الاوزاعي وابن ابي ليلى وقال مالك وابن راهويه ان نوى بالنكاح الرجعة
 فهو رجعة انتهى كلامه وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان الجماع في العدة رجعة الا الشافعي قال ليست
 رجعة وروى الطحاوي بسنده عن ابراهيم النخعي والشعبي قال اذا جامع ولم يشهد فهي رجعة وعن النخعي غشيانها في العدة
 مراجعة وعن الحكم وعطاء مثله * قال الطحاوي ولا نعلم لمخالف هذا القول اما ما كاحد من هؤلاء وحكي صاحب
 الاستذكار عن الشافعي انه ان جماعها فليس برجعة ولما عليه مهر المثل قال ولا علم احد الاوجب عليه مهر المثل غيره وليس
 قوله بالقوي لانها في حكم الزوجات و ترثه ويرثها فكيف يجب مهر بوطئه امرأة في حكم الزوجة وروى عن علي
 انه قال لتتشاف له وكان جماعة من فقهاء التابعين يأمر من الرجعية ان تتزين وتعرض لزوجها انتهى كلامه ولم يكن
 لابن عمر مقصود في الاستئذان عليها ولو اراده لجازله فكالا يلزم من تركه الاستئذان امتناعه فكذلك الا يلزم
 امتناع الوطى لو اراده وقد روى عبدالرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع ان ابن عمر طلق امرأته تطلبه
 فكان يستأذن عليها اذا اراد ان يمر * وروى ابن ابي شيبة عن عتبة عن عبيد الله نحوه وذكره البيهقي بعد هذا
 قريبا وقد تركه هو وامامه ما دل عليه ظاهر القرآن من بقاء الملك استدلالا بما تقدم مع ان الصحيح الجديد عندهم
 عدم الاحتياج بآثار الصحابة فكيف من دونهم *

* باب الاشهاد على الرجعة *

* قال *

ذكر فيه (عن عمران بن حصين انه سئل عن رجل طلق ولم يشهد وراجع ولم يشهد فقال طلق في غير عدة
 وراجع في غير سنة فليشهد الآن) * قلت * ظاهره ان الاشهاد ليس بواجب لانه جعله مراجعا وان ترك السنة
 قال الطحاوي ولا نعلم له مخالف من الصحابة وروى بسنده عن ابراهيم والشعبي قال اذا جامع ولم يشهد فهي رجعة
 ومعنى قوله تعالى فامسكوهن * اي راجعوهن * بمعروف وافر قوهن * اي خلوا عنهن حتى بين منكم * بمعروف * فيمكن
 من بدلها ثم قال تعالى واشهدوا * اي على هذين الفعلين قال ابن عباس اراد الرجعة والطلاق ذكره ابن عطية

في تفسيره والأشهاد على الطلاق ليس بواجب فكذلك الرجعة والأمر بالأشهاد دللت على كونه تعالى واشهدوا
إذا تابعتم * فإذا دفعتم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم *

* قال * باب نكاح المطلقة ثلاثا *

ذكر فيه حديث سفيان عن علقمة عن رزين عن ابن عمر ثم ذكر (عن شعبة أنه خالف سفيان) ثم قال (ورواية سفيان
اصح) واستدل عليه (بان قيس بن الربيع رواه عن علقمة كذلك) * قلت * قد رواه عن علقمة كرواية سفيان غيلان بن
جامع كذا ذكر المزي في أطرافه وغيلان خرج له في الصحيح فهذا هو المرجح لرواية سفيان لارواية قيس فانه ضعيف
عند أهل العلم بالحدوث كذا ذكره البيهقي في باب من زرع أرض غيره بغير إذنه *

* قال * باب من قال بوقف المولى *

ذكره عن جماعة وذكر أنرا عن هشيم عن الشيباني عن بكير إلى آخره ثم قال (إسناد صحيح موصول) * قلت * سند ذكر
في الباب التالي لهذا الباب عن جماعة ممن ذكرهم في هذا الباب بخلاف ذلك وهشيم مدلس وقد عرف أن
عنقة المدلس قاذرة في الصحة *

* قال * باب من قال عزم الطلاق انقضاء الأشهر *

ذكر فيه (عن علي بن بذيمة عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله) إلى آخره ثم قال (قال الشافعي إمامنا وميت فيه عن ابن
مسعود فمرسل وحديث ابن بذيمة لم يسنده غيره يعني لم يوصله ولو ثبت لكان قول بضعة عشر من الصحابة أولى
من قول واحد أو اثنين) * قلت * رواية ابن بذيمة سندها جيد لانه ثقة عندهم وثقة ابن معين وأبو زرعة
وابن سعد والعملي والنسائي وغيرهم وأخرج له الجماعة وقد روي معنى هذا عن ابن مسعود بسندين آخرين
صحيحين قال ابن أبي شيبة ثابن عينة عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال آلي ابن أنس من أمراة فلبثت
سنة أشهر فبينما هو جالس في المجلس إذ ذكر فأتى ابن مسعود فقال أعلمها أنها قد ملكت أمرها إلى آخره وقال أيضا
ثنا ابن غلية عن أيوب عن أبي قلابة أن النعمان بن بشير آلي من أمراة فقال ابن مسعود إذا مضت أربعة أشهر
فاعترفت بتطليقه وقد روي أيضا عنه من وجهين مرسلين * أحدهما * رواه أبو حنيفة في مسنده عن عمرو بن مرة
عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال إذ آلي الرجل من أمراة أنه فضت أربعة أشهر بانت بتطليقه وكان خا طبا
في العدة لا يخطبها في العدة غيره * والثاني * رواه ابن أبي شيبة عن جرير عن المنيرة عن النخعي وقد ذكر البيهقي في هذا
الكتاب عن ابن معين أن مراسلات النخعي صحيحة الأحاديثين ليس هذا منها وقد بسطنا الكلام على صحة مراسل النخعي

في باب نفقة المبتوتة وظهر بهذا كله ان ابن مسعود يرى وقوع الطلاق بمضي المدة ولهذا قال صاحب الاستذكار
هو مذموم المخطوط عنه وقال ابن ابي شيبة ثنا حفص بن هارون عن سعيد بن قتادة عن الحسن بن علي
قال اذا مضت اربعة اشهر فهي تطليقة بائنة وقال ابن حزم روي عن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن
عمرو ان عليا قال اذا مضت الاربعة الاشهر فقد بانت عنه ولا يخطبها غيره وقال الطحاوي في أحكام القرآن
ثنا ابراهيم بن مروق ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن سماك بن حرب عن عطية بن جبير عن ابيه عن علي انها تطلق
بمضي المدة وعطية هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن الاعمش عن حبيب بن ابي
ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمرو عن ابن عباس قال اذا آلى فلم ينفى حتى يمضي الاربعة الاشهر فهي تطليقة
بائنة وقال ايضا ثنا ابن فضيل عن الاعمش فذكر بسنده بمعنى ما تقدم وقال ايضا ثنا وكيع عن شعبة عن الحكم بن
مقسم عن ابن عباس قال عزيمة الطلاق انقضاء الاربعة الاشهر والتي الجماع وهذه الاسانيد الثلاثة صحيحة فظهر بهذا
ان هذا القول قد صح عن اكثر من واحد واثنين من الصحابة وفي الاشراف لابن المنذر كذا قال ابن عباس وابن مسعود
وروي ذلك عن عثمان بن عفان وعلي بن زيد بن ثابت وابن عمر وقال صاحب الاستذكار هو قول ابن عباس وابن
مسعود وزيد بن ثابت ورواية عن عثمان وابن عمر وهو قول ابي بكر بن عبد الرحمن وهو الصحيح عن ابن المسيب
ولم يختلف فيه عن ابن مسعود وقاله الاوزاعي ومكحول والكوفيون ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن
ابن صالح وبه قال عطاء وجابر بن زيد ومحمد بن الحنفية وابن سيرين وعكرمة ومبرق وفيصة بن ذؤيب
والحسن والنخعي وذكره مالك عن مروان بن الحكم واخرج ابن ابي شيبة عن ابي سلمة وسالم اذا مضت المدة فهي
تطليقة ثم حكى البيهقي (عن الشافعي) انه قال في احتجاجهم بقول ابن عباس انت تخالفه في الابلاء ثم ذكر الشافعي
بسنده ان ابن عباس قال المولي الذي يحلف لا يقرب امرأته ابدا * قلت * ان اراد ابن عباس ان هذه صورة
من صور الابلاء فابو حنيفة واصحابه لا يخالفونه بل يقولون بهذا اللفظ بصير موليا وبصير بغيره ايضا وان اراد ابن عباس
الحصر وان من لا يحلف على الابد لا يكون موليا فالحنفية لم يخالفوه وحمد بن يونس الشافعي وعامة العلماء خالفوه
ولم يقصروا الابلاء على الحلف على الابد فلا يلزم من مخالفة ابن عباس في هذا ان يخالف في غيره وقد
ذكر البيهقي بعد هذا في باب الرجل يحلف لا يبطأ امرأته اقل من اربعة اشهر (عن ابن عباس) انه قال وقت انعقاد
اشهر فان كان اقل من اربعة اشهر فليس بابلاء وهذا ظاهره * مخالف لما ذكره ههنا عن ابن عباس *

قلت • في احكام القرآن لابي بكر الرازي قال مالك والشافعي اذا حلف على اربعة اشهر فليس بمول حتى يحلف على اكثر • قال الرازي هذا قول يدفعه ظاهر قوله تعالى تربص اربعة اشهر • فجعل هذه المدة تربصا للتي فيها ولم يجعل تربصا اكثر منها فن حلف على هذه المدة السنه ذلك حكم الايلاء ولا فرق بين الاربعة وبين اكثر منها اذ ليس له تربص اكثر منها وكرالبيهقي في هذا الباب (عن ابن عباس قال كل بين منعت جماعا فهي ايلاء) • قلت • هذا عام يشمل اربعة اشهر واقل واكثر فهو غير مطابق للباب •

قال • ﴿باب المظاهر الذي تلزمه الكفارة﴾

ذكر فيه (عن الشافعي قال والذي حفظت في يعودون لما قالوا ان المظاهر اذا اتت عليه مدة بعد الظهار ولم يجرها بالطلاق ولا بغيره فقد وجب الكفارة كأنهم يذهبون الى انه اذا أمسك ما حرم على نفسه فقد عاد لما قال بخالفه فاحل ما حرم ولا اعلم له معنى اولى به من هذا ولا اعلم مخالفا ان عليه الكفارة وان لم يعد بتظاها آخر فلم يجوز ان يقال ما لم اعلم مخالفا في انه ليس بمعنى الآية) • قلت • وقد خالف في ذلك بعضهم فزعم انه لا كفارة حتى يكرر لفظ الظهار مرة ثانية قال ابن حزم وروي ذلك عن بكير بن الاشج ومجيب بن زباد القراء وروي نحوه عن عطاء انتهى كلامه ثم في تفسير العود اقوال اخر غير ذلك مذكورة في بعضها فقيل هو الوطى والمشهور عن مالك انه العزم على الوطى وهو مذهب ابي حنيفة واحمد وذكر النووي ان اباحاتم الغزوين حكاه قولان عن القديم للشافعي وقال القاضي اسمعيل اذ قصد الوطى فقد قصد ابطال ما كان منه من التحريم فقد عاد في ذلك القول كما يقال عاد في هبته اى رجع عنها وما ذهب اليه الشافعي من تفسيره بالامساك استضعفه اسمعيل وغيره وردوه باشياء منها ان المظاهر لم يفارق زوجته وامساكه لها موجود حال الظهار وقبضه وبعده وانما فارق المسيس فهو يريد ان يعود • ومنها ان الامساك وترك الطلاق متصل بالظهار وقوله ثم يعودون • يقتضى تراخي العود • ومنها ان العود يقتضى احداث معنى يكون به عامدا والا فامساك بقاء على الحالة الاولى وبقاء الانسان على حاله لا يسمى عودا اليها فيقال للشافعي قد علم ان • ثم مخالفا يقول بان العود هو التكرير ثم لو لم يقل بذلك احد في تفسير العود اقوال اخر فلم يتعين انه الامساك كما اخترته انت مع ما فيه وحكي الطحاوى في احكام القرآن عن الشافعي قال لو انزع الظهار طلاقا يجر معها عليه ثم رجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعة نكحها لان مراجعتها اياها اكثر من حبسها بعد الظهار ثم قال قال المزني هذا اخلاف لاصله وهو ان كل نكاح جديد لا يعمل فيه بطلاق ولا ظهار الا جدي ثم ان البيهقي اقتصر في هذا الباب على حديث مرسلا لابي العالاية الراعى وقد قال الشافعي حديث الراعى رباح وحكي البيهقي في باب ترك الوضوء

من القصة في الصلوة عن ابن سيرين انه كان لا يبالي عمن اخذ حديثه وفي سنده ايضا علي بن عاصم قال ابن معين ليس بشي وقال النسائي متروك وقال يزيد بن هارون ما زلنا نعرفه بالكذب وفيه ايضامن يحتاج الى النظر في حاله فان كان اقتصار البيهقي على هذا الحديث من اجل ان الرجل صرح فيه بلفظ الظهار فقال للراة انت علي كظهر امي فللبيهقي عنه مندوحة فان هذا اللفظ قد ورد في حديث مرفوع وسنده اجود من سند هذا الحديث بلا شك اخرجه ابو داود وسكت عنه من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلد بنت ثعلبة و ذكر البيهقي بعد في من ياب له الكفارة بالصيام

*** قال ***

باب عتق المومنة في الظهر *

ذكر فيه (ان الشافعي شرطي هذه الكفارة الاسلام قياسا على كفارة القتل) * قلت * الزم صاحب المحلى فقال
فقيسوها عليها في تعويض الاطعام منها وقال غيره قيد الله تعالى الصيام في الظهار والقتل بالتتابع ولم يقس عليه يعني
الشافعي قوله تعالى في كفارة الاذى * فقد يمين صيام * وقوله تعالى في كفارة الصيد * او عدل ذلك * صياما وقوله تعالى
في التمتع * فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وبعده اذار جتمع * فلم يشترط التتابع في هذه المواضع واشباهها وقال
ابن المنذر في الاشراف اجازت طائفة اعتاق اليهودى او النصراني عن الظهار على ظاهر الكتاب هذا قول عطاء
والنخعي والثوري وابي ثور واصحاب الرأي وبه اقول لانهم لم يجعلوا حكم امهات النساء حكم الربائب وقالوا الكل
آية حكمهما من منع ان يقاس على اصل ثم ذكر البيهقي حديثا (عن مالك عن هلال بن اسامة عن عطاء بن يسار عن
عمر بن الحكم اثم قال) كذا رواه جماعة عن مالك ورواه يحيى بن يحيى عن مالك مجود افعال معاوية بن الحكم اثم
ذكره بسنده عن يحيى بن مالك عن هلال بن اسامة عن عطاء بن معاوية * قلت * الذي في مؤطا يحيى بن يحيى بهذا السند
عمر بن الحكم لامعاوية وهكذا الوردة ابو عمر في التمهيد ثم قال هكذا قال مالك في هذا الحديث عن هلال بن
عطاء عن عمر بن الحكم لم يختلف الرواة عنه في ذلك وهو م عند جميع اهل العلم بالحدوث *

*** قال ***

باب اعتناق الجارية اذا اشارت بالايمان *

ذكر فيه حديث (اعتقها فانها مؤمنة) * قلت * ذكر صاحب المحلى انها لم تكن كفارة بيمين ولاظهار ولا وطي في رمضان
 وهم يميزون الكافرة في الرقبة المذورة فقد خالفوا هذا الخبر وايضا فمن لا تنكر عتق المؤمنة وليس في الخبر انه
 لا يجوز الكافرة *

باب وصف الاسلام

قال *

ذكر في آخره حديث الشريد (قلت يا رسول الله ان امي اوصت ان اعتق مئة رقبة) وفي آخره (اعتقها فانها مؤمنة) * قلت * ذكر صاحب المحلى انه عنهم لاهم لانهم يعيزون في رقبة الوصبة كافرة *

قال *

* باب لا يجوز ان يطعم اقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا *

ذكر فيه (انه عليه السلام اعطى سلمة بن صحفر عرقا فيه خمسة عشر وستة عشر صاعا) الى آخره ثم ذكره من حديث سليمان بن يسار عن سلمة وفيه (انطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك فاطم منها وسقاستين مسكينا واستغن بسائرهما عيالك) الى آخره * قلت * صحح صاحب المستدرک هذا الحديث وقال على شرط مسلم واخرجه ابو داود وقال الخطابي فيه حجة لابي حنيفة في ان خمسة عشر صاعا لا يجوز به من كفارة الظهار ثم ذكر ان الشافعي قدر ما بخمسة عشر صاعا وان الثوري واصحاب الرأي ذهبوا الى حديث سلمة وهو احوط الامرين وقد يحتمل ان يكون الواجب ستين صاعا ثم توفى بخمسة عشر فيقول تصدق بها ولا يدل على انها يجوز به عن الجميع ولكن يتصدق بها في الوقت والباقي دين عليه كما يكون للرجل على صاحبه ثمنون صاعا او درهم فيجيء بخمسة عشر فانه ياخذها منه ويطالبه بخمسة واربعين انتهى كلامه ويؤيده ما اخرجه الدارقطني عن انس ان اوسا قال ما وجد الا ان تعينني منك بعون وصلة فاعانه صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر صاعا قال وكانوا يرون ان عنده مثلها وذلك لستين مسكينا واستدل الطحاوي على هذا بما اخرجه بسند جيد من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة انه عليه السلام اعان زوجها حين ظاهر منها بعرق من تمر واعانته في بعرق آخر وذلك ستون صاعا وهذا الحديث ذكره البيهقي في هذا الباب وفي باب من له الكفارة بالصيام بلفظ آخر واستدل الطحاوي ايضا بما في الصحيحين انه عليه السلام قال لكم بن عجرة في فدية الاذن او اطعم مئة ساكن كل مسكين نصف صاع وانهم اجمعوا على العمل بذلك ثم ذكر البيهقي حديث سلمة من وجه آخر ولفظه (فليدفع اليك وسق من تمر فاطم ستين مسكينا وكل بقية) ثم اوله (بانه يعطى من الوسق ستين مسكينا ثم يأكل بقية اى بقية الوسق) * قلت * يحمل على ان كل بقية التمر اى بقية ما عند صاحب الصدقة من التمر وهذا يتفق هذه الرواية مع الرواية الاولى ثم ذكر البيهقي حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة ولفظه (فاني بعرق من تمر قلت وانا اعينه بعرق آخر قال والعرق ستون صاعا) ثم ذكره من طريق ابي داود نحوه ولفظه (قال والعرق مكمل تسع ثلاثين صاعا) ثم قال ابو داود هذا اصح * قلت * فالعرقان اذ استون صاعا من التمر فهو حجة عليهم لابي حنيفة لان عنده يكفي من البر ثلاثون صاعا لكل مسكين نصف صاع ومن التمر ستون صاعا لكل مسكين صاع *

* قال * **باب الزوج يقذف امرأته فيخرج من موجب قذفه** بان ياتي باربعة يشهدون عليها بالزنا او يلتنن *
 * قلت * عطف قوله او يلتنن على قوله فيخرج من موجب قذفه بان ياتي باربعة دليل على انه اذا اتى بالشهود لا يلتنن وقد قال صاحب التمهيد قال مالك والشافعي بلا عن كان له شهود او لم يكن لان الشهود ليس لهم عمل في غير درء الحد واما رفع الفراش ونفي الوله فلا بد فيه من اللعان وقال ابو حنيفة واصحابه انما جعل اللعان للزوج اذا لم يكن له شهداء غير نفسه زاد في الاستدكار وهو قول داود *

* قال * **باب من يلاعن من الازواج**

(قال الشافعي لما ذكرناه اللعان على الازواج كان اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزومه الفرض) الى آخره * قلت * قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم واستثناء الزوج من الشهداء قد لانه منهم لان المستثنى من جنس المستثنى منه والكفر والعبد ليسا من اهل الشهادة فلم يتناولهما الآية وقال الله تعالى والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والكافر لا يشترط في استحقاقه اللعنة كذبه في القذف وانما يختص هذا بالمسلم ثبت ان الآية لم تتناول الكافر ثم قال البيهقي قال الشافعي قالوا * روى عمرو بن شعيب عن عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع لالمان يثنن الحديث * قلنا * روى بتم هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وعمرو ابن شعيب عن عبدالله بن عمرو منقطع ثم ذكر البيهقي للحديث طرفا وضعمها ثم قال (لعله نقل الى الشافعي كما حكاه عمرو بن شعيب عن عبدالله بن عمرو وذلك منقطع ولكن من رواه مرفوعا او موقوفانا رواه عن عمرو بن ابيه عن جده وذلك موصول عند اهل الحديث فقد سئى بعضهم جده فقال عبدالله بن عمرو وسامع شعيب صحيح من عبدالله لكن لم تصح اسانيد الحديث الى عمرو) * قلت * لم يسم الشافعي المجهول ولا الذي غلط ولا ينهما البيهقي وقد روى هذا الحديث عبد الباقي بن قانع وعيسى بن ابان من حديث حماد بن خالد الحياطي عن معاوية بن صالح عن صدقة الجري توبة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عنه عليه السلام وحماد ومعاوية من رجال مسلم وصدقة ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال روى عنه معاوية بن صالح وذكره ابن ابي حاتم في كتابه وقال روى عنه ابو الوليد وعبيد الله بن موسى وهذا يخرج عن جهالة العين والحال وقول الشافعي ورجل غلط اظنه اراد به عمرو بن شعيب وقد ذكرنا في باب من قال المصدق ركاز انه ثقة وقد عمل العلماء باحاديثه وعمل بها الشافعي في مواضع وعمل بها ايضا خصومه فلا نسلم انه غلط ثم من جملة طرق البيهقي لهذا الحديث انه اخرجه من حديث عثمان بن عطاء الخراساني عن ابيه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم حكى (عن الدارقطني انه ضعف عثمان) ثم قال البيهقي

(وعطاء) ايضا غير قوي (انتهى كلامه وعطاء وثقه ابن معين و ابو حاتم وغيرهما واحتج به مسلم في صحيحه وابنه عثمان ذكره ابن ابي حاتم في كتابه وقال سألت عنه ابي فقال يكتب حديثه ثم ذكر عن ابيه قال سألت دحيما عنه فقال لا بأس به فقلت ان اصحابنا يضعفونه فقال واى شئ حدث عثمان من الحديث واستحسن حديثه فعلى هذا اقل الاحوال ان يكون روايته هذه متبعة لرواية صدقة والبيهقي قد خالف الشافعي في قوله ان الحديث منقطع واثبت اتصاله واعتذر عن الشافعي وقد تبين بما قلنا ان سند هذا الحديث جيد فلا نسلم قول البيهقي (لم تصح اسانيده الى عمرو)

* قال *

* باب اللعان على الحمل *

ذكر فيه حديثان سهل واحد يثابن ابن مسعود * قلت * كان اللعان فيها بالقذف لاتبني الحمل ثم ذكر حديث ابن مسعود (لا عن عليه السلام بالحمل) * قلت * اصله حديثه المتقدم وكان اللعان فيه بالقذف كما تقدم ثم ذكر من حديث سليمان ابن بلال (عن يحيى بن سعيد اخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس) الحديث وفيه (فوضعت شبيها بالذي ذكر زوجها انه وجدته عندها فلا عن عليه السلام بينهما) ثم قال البيهقي (هذه الرواية توهم انه لا عن بينهما بعد الوضع) * قلت * ليست بموهمة لذلك بل هي صريحة فيه وقد وافق سليمان على هذا الحديث بهذا اللفظ الليث فاخرجه البخاري ومسلم من حديثه عن يحيى بن سعيد بسنده فان كان اللعان فيه بالقذف فلا خلاف فيه وان كان بالحمل فبعد ان وضع وبانت حقيقة فلا حجة فيه وقال الطحاوي مذهب ابي حنيفة انما اذا نفي حملها لا يلاع لانه يجوز ان لا يكون حملا ولهذا لو كانت امته حاملا فقال لعبدته ان كانت امي حاملا فانت حر فمات ابو ابيد قبل ان تضع لا يرثه العبد في قول جميعهم فقد لا يكون حملا فلا يستحق العتق وانما نفي النبي عليه السلام الولد لا علم بالوحي وجوده ولهذا قال ان جاءت به كذا فهو لفلان الحديث * فان قيل * اوجب الله تعالى النفقة للمطلقة الحامل بقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يرضن من حملهن * فكيف ينفي عليها ما يشتد به ولدها قبل وضعه فكذلك اللعان * قلنا * النفقة عليها بسبب العدة اذ لو كانت للحمل لسقطت اذا كان للحمل مال بارث او غيره ولو اوصى للعمل بمال لا ينفي على المطلقة من ذلك المال ولو كانت المطلقة آتية من الحمل يجب النفقة وقوله تعالى حتى يضع حملهن * غايته لو جوب النفقة به يقتضي وجوبها عليه وبعد الوضع يعلم حقيقة انها كانت حاملا وذكر ابن رشد في القواعد وجها آخر وهو ان الا ان اذ مضى لا يمكن رده والنفقة يمكن ردها وعن مالك لا نفقة للمطلقة الحامل حتى تضع فيقضى لها نفقة ما مضى وهو قياس القول بان اللعان لا يكون الا بعد وضعه الا انه مخالف لظاهر قوله تعالى وان كن اولات حمل الآية * فان قيل * فضاؤه عليه السلام في دية شبه العمد بالخلفات

التي في بطونها اولادها دليل على ان الحمل يدرك * قلنا * من حوامل بطلبة الظن ظاهر التحقيق فان تبين ذلك الظاهر
يوضح من مضي الامر والاردن وطالب بالحوامل ولا يمكن ذلك في اللعان اذا امضى وقال ابو بكر الرازي وانما
ترد الجارية بعيب الحمل اذا قال النساء هي حبل لان الرد بالعيب ثبت مع الشبهة كسائر الحقوق التي لا يسقطها
الشبهة والحد لا يجوز اثباته بالشبهة *

* قال * **باب ما يكون بعد اللعان الزوج من القرعة**

ذكر فيه حديث ابن عمر (ان رجلا لاعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما) * قلت * لاعن
فاعل والمفاعلة من الطرفين والفاء في قوله ففرق يقتضي التعقيب فظاهر هذا الحديث ان التفريق وقع بعد اللعانة
ولو وقعت القرعة بلعان الزوج لاستحال قول عويمر كذبت عليها ان امسكتها لانه في تلك الحال غير مسك لما
فدل ذلك على ان القرعة لم تقع بعد وقرره عليه السلام على ذلك وقال تعالى والقين يرمون ازواجهم * فوجب
تعالى اللعان بين الزوجين ثم قال تعالى ويدرأ عنها البذاب * يعني الزوجة فلو وقعت القرعة بلعان الزوج للاعت
وهي اجنبية وذلك خلاف ظاهر الآية وعلى هذا الوجه فها هم طلقها ثلاثا فكثر الحنفية انه لا يلاعن وقال الشافعي
يلاعن * قال الطحاوي اوجب تعالى اللعان بين الزوجين فاذا زالت الزوجية سقط اللعان كما لو شهدوا بالزنا حكم
القاضي بشهادتهم ثم رجعوا كان ذلك شبهة في سقوط الحد كذلك القرعة مسقطه للعان اذ في غير النكاح لا لعان بحال
وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان الزوج اذا لاعن لم يقع القرعة الا الشافعي فانه قال يقع القرعة
بلعانه وقال الطحاوي لم نجد هذا القول عن احد تقدمه من اهل العلم وفي تطليق عويمر لما دلى على ان النكاح عنده
قائم الى الآن ولم ينكر النبي عليه السلام ذلك عليه ولم يقل له طلاقك لا يقع عليها وقال ابو بكر الرازي لو كانت القرعة
وقعت قبل ذلك لاستحال قوله لما يحضرته عليه السلام كذبت عليها ان امسكتها * وهو غير مسك لها وليس في الاحاديث
التي ذكرها البيهقي في هذا الباب دلالة على مدعاه *

* قال * **باب لا لعان ولا حد في التعريض**

ذكر فيه حديث (لعله نزع عرق) * قلت * سباني الكلام على هذا في الحدود ان شاء الله تعالى *

* قال * **باب الولد للفراش بملك الميمن والنكاح**

ذكر فيه حديث ابن امة زمة * قلت * هذا حديث مشكل خارج عن الاصول المجمع عليها لان الامة مجمعة على
ان احد الايدي عن احد عوى الابن وكيل من المدعي ولم يذكروا وكيل عتبة لاخته سعد باكثر من دعواه وهو

غير مقبول عند الجميع ولان عبد بن زمة لم يات ينة بشهد على اقرار ابيه ولا خلاف ان دعواه لا يقبل على ايه
ولادعوى احد على غيره قال الله تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها * وعندما لك رجه الله لا يستحق احد غير الاب
والمشهور من مذهب الشافعي ان الاخ لا يستحق ولا يثبت بقوله نسب ولا يلزم المقر باخ ان يعطيه ميراثا وقال في
غير موضع من كتبه لو قبل استحقاق غير الاب كان فيه حقوق على الاب من غير اقراره ولا ينة عليه واختلف في
قوله هو لك يا عبد * قال بعضهم معناه هو اخوك قضاء منه عليه السلام بعله لا باستحقاق عبد له لان زمة كان صهره
عليه السلام وسودة ابنته كانت زوجته عليه السلام فيمكن ان يكون له عليه السلام علم ان زمة كان يمسه وقال ابن جرير
الطبري معناه هو لك يا عبد ملكا لانه ابن وليدة ابيك وكل امة تلد من غير سيد لها فولدها عبد ولم يقر زمة ولا شهد
عليه والاصول تدفع قبول قول ابنه فلم يبق الا انه عبد لبعاله * وقال الطحاوي لا يجوز ان يجعله عليه السلام ابنا لزمة
ثم يامر اخته ان تحتجب منه هذا محال لا يجوز ان يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستذكار عند الكوفيين
ولد الامة لا يلحق الا بدعوى السيد سواء اقر بوطيئهم ام لا * سلفهم في ذلك ابن عباس وزيد بن ثابت * روى شعبة
عن عمارة بن ابي حفصة عن عكرمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية له فحملت فقال ليس مني اني اتيتها اثنا لا يريده
لله بل يعني العزل وروى سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ان اباها كان يعزل عن جارية
فارسية فجاءت بحمل فأنكره وقال اني لم اكن اريد ولدك * وروى شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال ولدت
جارية لزيد بن ثابت فقال انه ليس مني واني كنت اعزل عنها *

* قال * باب من قال الاقراء الحيض *

ذكر فيه من حديث ابن علية (عن ايوب عن سليمان بن يسار ان فاطمة بنت ابي حبيش سألت النبي صلى الله عليه وسلم
فامرها ان تدع الصلوة ايام اقرائها) ثم قال (وكذا رواه عبد الوارث وحماد بن زيد عن ايوب الانه اذا ذكر ان ام سلمة
استفتت لما وزعم ابراهيم بن اسمعيل بن علية ان ابن عيينة رواه من ايوب هكذا قال الشافعي ما حدث سفيان بهذا
قطوا انما قال عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة انه عليه السلام قال تدع الصلوة عدد الايام واليالي التي كانت
تحيض * او قال ايام اقرائها * الثلث من ايوب ونافع اخفط عن سليمان بن يسار من ايوب وهو يقول مثل احد معني
ايوب) قال البيهقي (الاحاديث التي فيها هذا اللفظ مختلف فيها فبعض الرواة يقول ايام اقرائها وبعضهم ايام حيضها وكل
ذلك من الرواة كل يعبر بما يقع له والاحاديث الصحيحة متفقة على العبارة بايام الحيض دون الاقراء) * قلت * ان
وقع في رواية ابن عيينة عن ايوب شك فروا بانه ابن علية وعبد الوارث وحماد بن زيد عن ايوب لاشك فيها فمهما

كفاية وحدث نافع اختلف عليه في اسناده فرواه مالك وغيره عنه عن سليمان عن ام سلمة واخرجه ابو داود من طريق عبيد الله بن عمر بن عثمان عن رجل من الانصار ان امرأة كانت تهراق الدماء فاستفتت لها ام سلمة * ومن طريق الليث عنه عن سليمان عن رجل اخبره عن ام سلمة واختلف على نافع في لفظه ايضا فروى عنه كالثقدي ومروى عنه بلفظ الاقراء قال ابن ابي شبة في مسنده ثنا يزيد بن هارون انا حجاج عن نافع عن سليمان بن يزار ان امرأة اتت ام سلمة تسأل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال تدع الصلوة ايام اقراءها * وقد وقع لفظ الاقراء في رواية اخرى لابن عيينة بسند جيد قال النسائي انا محمد بن المثنى ثنا سفيان عن الزهري عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة كانت تستحاض فسالته النبي عليه السلام فامرها ان تترك الصلوة قدر اقراءها وحيضها وهذا من باب العطف اذا تفاعرت الالفاظ كقوله موالي قولها كذبوا ميناء واخرج النسائي ايضا بسند رجاله ثقات عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة استحيضت فذكرت شأنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر قدر قرئها التي كانت تحيض لها الحديث ووقع ايضا لفظ الاقراء من غير وجه من رواية عروة عن عائشة واخرج ايضا النسائي وابوداؤد بسند رجاله ثقات ان فاطمة بنت ابي حبيش شكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم فقال ان اناك قروك فلا تصلي فاذا مرقوك فتطهري ثم صلى ما بين القراء الى القراء * فظهر بهذا ان الاحاديث الصحيحة وقعت بلفظ الاقراء ايضا وفي بعضها تصريح بانها من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن حزم ثبت انه عليه السلام قال للمستحاضة اذا اناك قروك فلا تصلي وانه امرها ان تترك الصلوة قدر اقراءها وحيضها انتهى كلامه واذ ثبت اطلاقه عليه السلام القراء على الحيض يعني حمل الآية على ذلك *
 * قال *

باب الحيض على الحمل

ذكر في آخره (عن عطاء في الحامل ترى الدم فانها تتوضأ وتصلى ولا تنسل) * قلت * الى هذا ذهب عامة اهل العلم ان الحامل لا تحيض وبه قال عطاء وابن المسيب والحسن وعكرمة وجابر بن زيد ومكحول ومحمد بن المنكدر وسليمان بن يسار والزهري والثوري والنخعي والثوري والاوزاعي والحكم وحامد وابو حنيفة واصحابه واحمد وداود وابو ثور وابو عبيد وابن المنذر واحتجوا بحديث لا توطن حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحضة * وسنذكره في الباب الذي يلي هذا الباب وبما اخرجه احمد بن حنبل من حديث روي عنه بن ثابت قال عليه السلام لا يحل لاحد ان يستقي ماء زرع غيره ولا يقع على امه حتى تحيض او تبين حملها فجعل عليه السلام وجود الحيض علما على تعرف براءة الرحم من الحمل في الحسد يثنى فلو جاز اجتماعها لم يكن دليلا على انتفائه ولو احتمل الحمل بعد الاستبراء بحضة لم يحل وطئها للاحتياط في امر الابضاع وعن علي قال ان الله رفع الحيض عن الحبل

وجعل الدم بما تنقيض الارحام وعن ابن عباس قال ان افترغ الدم عن الحبل وجعله زقا للولد وهو اهل ابان شاهين وقد
اجمعوا على ان طلاق الحامل ليس ببدعة في زمن الدم وغيره فلو كانت نجاسة لكان طلاقها فيه بدعة

* قال * **باب عدة الامة**

ذكر في آخره حديثا فيه مظاهر فقال (مجهول والصحيح عن القاسم انه سئل عن عدة الامة فقال الناس يقولون حيضتان)
* قلت * مظاهر معروف روى عنه ابن جريح والثوري وابو عاصم النبيل وذكره ابن حبان في الثقات ممن اتبع التابعين
وقال الحاكم في المستدرک لم يذكره احد من مقدس مشائخنا يجرح فالحديث اذا صحيح وروى ابن ماجة بسند جيد
عن عائشة قالت امرت بريرة ان تمتد بثلاث حيض * وذكر الطحاوي في احكام القرآن عمر جعل عدة الامة حيضتين
وذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وفي المحلى مذهب جمهور السلف من الصحابة والتابعين ان عدة الامة حيضتان
ومح عن عمرو وابنه وزيد ثم لامنافة بين حديث القاسم هذا وبين قوله القاسم يقولون حيضتان وقد ورد عنه
انه قال مضى الناس الى هذا ذكره ابن حزم وغيره وذكره البيهقي فيما مضى في باب عدد طلاق البعد عن زيد بن اسلم
قال سئل القاسم عن الامة كم تطلق قال طلاقها اثنان وعدتها حيضتان فقيل له الملك عن النبي صلى الله عليه وسلم
في هذا قال لا ومذهب الشافعي واصحابه ان عدة الامة طهران وانها اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة خرجت
من عدتها فانها والسلف والخلف وما في هذا الباب من الحديث والآثار فزعوا ان عدتها طهران ولم يسئروا الحيضتين
مع النص عليهما واذا ثبت ان عدة الامة حيضتان كانت عدة الحرة ثلاث حيض وثبت ان الاقراء في الحيض مع ما يبد من
حديث المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرانها وقوله عليه السلام في سبايا او طاس (لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير
ذات حمل حتى تنجس حيضة) * اخرجه البيهقي فيما بعد في باب استبراء من ملك الامة من حديث ثابتي داود السجستاني
وقال ابو بكر الرازي معلوم ان اصل العدة موضوع للاستبراء ومعرفة براءة الرحم من الحبل وقال تعالى واللائي
يئن من الحيض من نساكن ان اربتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن فعدتهن ثلثة اشهر فاقام تعالى الاشهر مقام الحيض لعل ان
الحيض في الاصل ولانه تعالى حصر الاقراء في ثلاثة فوجب استيفاء ما ومن فسرهابا لا طهارا لا يستوفيا لان طلاق
السنة ان يقع في طهر لم يحكمها فيه فلا بد ان يعاد ف طهر امض بمضته ثم تعتد بعده بطهرين فصارت طهرين وبعض
طهرين وليس هذا كقوله تعالى الحج اشهر معلومات لانه لم يحصر بعدد دونها عنت الثلاث فلا بد من استيفائها ولهذا
كان الاكابر من الصحابة يقولون الاقراء في الحيض وفي الاستدكار قال الا واعي الجماعة من اهل العلم على ان
الاقراء في الحيض حكم الطحاوي وابو عمر انه مذهب عمرو وعلي وابن مسعود وابي موسى وابي الدرداء ومعاذ

وزاد الطحاوي زيد بن ثابت وابن عمر وزاد ابو عمر عبادة وابن عباس قال وهو من ذهب الثوري والاوزاعي وابي حنيفة واصحابه وابن ابي ليلى وابن شبرمة والحسن بن صالح واسحاق وابي عبيد وسائر الكوفيين واكثر العراقيين وحكام الاثرم عن احمد بن حنبل وذكر الحرابي انه الذي استقر عليه *

باب عدة الحامل

* قال *

ذكر فيه (عن ابي عطية مالك بن الحارث عن عبد الله يعني ابن مسعود انه قال انزلت سورة النساء القصصى بمسد الطولي) قال (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال سليمان بن حرب وابو النعمان) فذكره * قلت * الكلام عليه من وجهين * احدهما ان البخاري اخرجه في الصحيح من تفسير سورة البقرة متصلا فقال حدثني حبان ثنا عبد الله انا عبد الله بن عون فاغفل البيهقي هذا وجعله من تعليقات البخاري والثاني ان النسائي اخرج هذا الحديث وسمى ابا عطية مالك بن عامر وكنى فعل البخاري في تفسير سورة النساء وخرجه في تفسير سورة البقرة وقال مالك ابن عامر او مالك بن عوف على الشك وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال مالك بن عامر وقيل مالك بن زيد وذكره ابن ابي حاتم في كتابه فقال مالك بن عامر ويقال مالك بن زيد ولم يقل احد فيما علمت ابن الحارث كما قال البيهقي *

باب قوله تعالى الا ان يأتين بفاحشة مبينة

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس ان الفاحشة المبينة ان يفش المرأة على اهل الرجل ونودهم) ثم ذكر (عن الشافعي ان سنته عليه السلام في حديث فاطمة تدل على ان الآية كما تأول ابن عباس) * قلت * حديث فاطمة منهم من رده كما ذكر البيهقي في هذا الباب وكما سنده في باب المبتوتة لاتفقة لها ان شاء الله تعالى وفي بعض طرقه الصحيحة فقال عليه السلام لاتفقة لك ولاسكتي * وقال صاحب التمهيد ومنهم من زعم ان المبتوتة لا سكتي لها ولا تفقة وقالوا لو كان لها السكتي لما امرها عليه السلام ان تخرج من بيت زوجها وبه قال ابن حنبل وابن راهويه وابو ثور وداد وروي عن علي وابن عباس وجابر ثم ذكر التاويلين في خروجها احدهما ما ذكره الشافعي وغيره وهو البذاء والاستطالة بلسانها والثاني الخوف عليها ثم قال (ولكن من طريق الحجة وما يلزم عنها قول ابن حنبل ومن تابعه اصح واجم لانه لو وجب السكتي عليها وكانت عبادة تعبدها الله لالزمها عليه السلام ولم يخرجها من بيت زوجها) وقد اجمعوا على ان المرأة التي تبذو على احبابها بلسانها تؤدب وتقص على السكتي في المنزل الذي طلقت فيه وتنع من اذى الناس فدل ذلك على ان من اعتل بمثل هذه العلة في اتفقالها اعتل بغير صحيح ولا متفق عليه من الخبر وفي شرح العمدة من قال لها السكتي بمنج الى الاعتذار عن حديث فاطمة فقيل انها كانت استطالت وقيل خافت في ذلك المنزل وسبق الحديث على خلاف

هذه التأويلات فانه يقتضى ان سبب اختلا فهمهم الوكل بسبب سخطها الشعير وانه ذكر لا نفقة لها فسألت النبي عليه السلام فالتعليل هو الاختلاف في النفقة لا هذه الامور فان قام دليل اقوى من هذا الظاهر عمل به *

* باب الاحداد *

* قال *

ذكر في آخره حديثا (عن محمد بن طلحة عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن اسماء) ثم قال لم يثبت مباح عبد الله من اسماء وقد قيل ان اسماء فهو مرسل ومحمد بن طلحة ليس بالقوى * قلت * ابن شداد لم يذكر من المدلسين والعنعنة من غير المدلس معمولة على الاتصال اذ ثبت اللقاء او امكن على الاختلاف المعروف بين البخارى ومسلم ولا يشترط ثبوت السماع وحكى ابن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان عن وان سواء قال واجمعوا على ان قول الصحابي عن رسول الله او ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال او سمعت سواء ومحمد بن طلحة هو ابن مصرف اتفق الشيخان عليه وقد جاء لحديثه هذا متابعة وشاهد اخرجه قاسم من طريق شعبة ثنا الحكم عن عبد الله بن شداد انه عليه السلام قال لامرأة جعفر اذا كان ثلاثة ايام او من بعد ثلاثة البسي ماشئت * وروي ايضا من طريق الحجاج بن ارملة عن الحسن بن سعد عن عبد الله بن شداد ان اسماء استاذنت النبي عليه السلام ان يبكي على جعفر فاذا لم يأتها فاباها ثم بعث اليها ان تطهرى بما كتلى * ذكر ذلك صاحب المحلى وذكر رواية الحسن بن سعد ابن مندة ايضا في معرفة الصحابة *

* باب اقل الحمل *

* قال *

ذكر فيه (ان عليا انكر على عمر حين هم برجم امرأة ولدت لسته اشهر) ثم ذكره من وجه آخر (انه انكر ذلك على عثمان) * قلت * ذكره ابو عمر في الاستدكار من وجهين آخرين * احدهما ان ابن عباس هو الذى انكره على عمر * والثاني ان ابن عباس انكره على عثمان *

* باب استبراء ام الولد *

* قال *

ذكر فيه (عن يزيد بن زريع عن سعيد بن ابى عروة عن قتادة ومطر عن رجاء عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن اغاص قال لا تلبسوا علينا نسنة نينا صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم ذكر (عن الدارقطني قال لم يسمع قبيصة من عمرو) * قلت * قد قد مر ان هذا على مذهب من يشترط ثبوت السماع وان مسلما انكر ذلك انكارا شديدا وزعم ان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء وقبيصة ولد عام الفتح وسمع عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابا الدرداء فلا شك في امكان سماعه من عمرو وقال صاحب التمهيد ادرك ابا بكر الصديق وله سنن لا ينكر معها سماعه منه وقد اخرج صاحب المستدرک هذا الحديث وقال صحيح على شرط الشيخين واخرجه ابن حبان في

صححه عن ابي يعلى عن ابي بكر بن ابي شيبة عن عبد الاعلى عن سعيد عن مطر فذكره ثم قال سمع ابن ابي عروبة من قتادة ومطر مرة يحدث عن هذا واخرى عن ذلك ثم ذكر البيهقي آخر الباب اثرا عن خلاص عن علي ثم ضعف روايته * قلت * وذكر عبد الزاق في مصنفه عن ابن المبارك عن الحجاج عن الحكم بن عتيبة عن علي قال عدة السرية ثلاث حيض وقال الطحاوي في اختلاف العلماء لا يختلفون انها لا يجوز لها التزويج مدة الحيض فدل على انها عدة لاستبراء لان الاستبراء لا يمنع التزويج كالامة المستبرأة واذا ثبت انها عدة ولم تجد في العدد حيضة واحدة وجب ان تكون ثلاث حيض *

* باب استبراء من ملك الامة *

* قال *

ذكر فيه حديثان طريق ابي داود ثم ذكره من وجه آخر من طريقه قال ثاسعيد بن منصور ثنا ابو معاوية عن ابن اسحاق بهذا الحديث قال حتى يستبرئها بحيضة قال ابو داود الحيضة ليست بحفوفة قال البيهقي (يعني في حديث رويتم) * قلت * الذي في سنن ابي داود رواه ابن داسمة انه ذكر حديث ابي معاوية ثم قال زاد فيه بحيضة وهو هم من ابي معاوية وهو صحيح من حديث ابي سعيد وهذا ينبغي لا يحتاج الى تفسير البيهقي بقوله (يعني في حديث رويتم) ثم ذكر البيهقي حديث ابي الدرداء كيف (تورثه كيف تسرقه) ثم قال (وهذا لانه قد يرى ان بها حمل ولا يحل فباتها فتحمل منه فيراه حملها وليس بمملوك * قلت * هذا التاويل يدفعه قوله كيف تورثه وانما معنى الحديث انه قد يثاخر ولا تأنها فيشبهه هل ابول من الاول ام من الثاني فيبتعد يرانه من الثاني يكون ولده ويتوارثان وبتقدير كونه من الاول لا يتوارث مع الثاني بل يستخدمه لانه مملوك فمعنى الحديث انه قد يستحقه مع انه لا يحل لتورثه ومزاحمة بقية الورثة وقد يستخدمه ويملكه مع انه لا يحل له لاحتمال انه منه ذكره النووي بمعناه في شرح مسلم ثم ذكر البيهقي من حديث ابن عباس عن الحجاج بن ارطاة عن الزهري عن انس استبرا عليه السلام صفة بحيضة) ثم قال (في اسناده ضعف) * قلت * ذكره عبد الرزاق في مصنفه عن ابراهيم بن محمد بن مسدد بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس فيقوي الحديث بهذه المتابعة *

* باب من قال لا يحرم من الرضاع الا خمس رضعات *

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة (ثم النسخ بخمس معلومات فتوفي عليه السلام وهي فيما تقرأ من القرآن) * قلت * قد ثبت ان هذا ليس من القرآن الثابت ولا تحمل القراءة به ولا اثباته في المصنف ومثل هذا عند الشافعي ليس بقرآن ولا خبر وقد ذكرنا ذلك غير مرة فيما مضى وفي مؤطا مالك من نافع ان سالم بن عبد الله حدثه ان عائشة ارسلت به الى اختها ام كلثوم بنت ابي بكر فقالت ارضعيه عشر رضعات حتى يدخل علي فارضعتني ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث

مرات فلم اكن ادخل على عائشة من اجل ان ام كلثوم لم تتم لي عشر رضعات * و ذكره البيهقي في آخر هذا الباب و ذكره
ايضا صاحب التمهيد ثم قال فلاجل هذا الحديث قال اصحابنا انها تركت حديثها و فعلها هذا يدل على و هن ذلك القول
لانه يستحيل ان تدع الناسخ و تاخذ بالنسوخ و اسند ابن حزم عن ابراهيم بن عقبة سألت عروة عن الرضاع فقال
كانت عائشة لا ترى شيئا و ن عشر رضعات فصاعد اثم ذكر عنها قالت انما تحرم من الرضاع سبع رضعات *
قال ابن حزم الاول عنها اصح و هذا كله يدل على ان مذهبها مخالف لهذا الخبر و انها لا تعتبر في التحريم
خمس رضعات ثم ذكر البيهقي حديث ابن الزبير (لا تحرم المصة ولا المصتان) ثم قال انما اخذه ابن الزبير من عائشة
* قلت * رده محمد بن جرير الطبري في تهذيب الآثار بانه حديث مضطرب روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
و عنه عن ابيه مرفوعا و عنه عن عائشة مرفوعا و موقوف و رده ايضا ابن عبد البر وغيره ان مد ار هذا الحديث على
عروة و قد صح عنه انه يحرم بقليل الرضاع و كثيره كذا ذكر ابن حزم عنه و في موطن مالك عن ابراهيم بن عقبة انه سأل
سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال كل ما كان في الحولين و ان كانت قطرة واحدة فهو محرم و ما كان بعد الحولين فانما
هو طعام ياكله قال ابراهيم ثم سألت عروة فقال مثل ما قال سعيد * قال الطحاوي فلم يخالف عروة و ما روافي ذلك الاثبات
نسخه عنه ثم ذكر البيهقي حديث ام الفضل (لا يحرم الاملاجة ولا الا ملاجئان) * قلت * رد صاحب التمهيد حديث
عائشة باضطرابه كما تقدم ثم قال (و حديث ام الفضل في ذلك اضعف) و قال ابن جرير حديث ام الفضل مضطرب الاسناد
رواه ابن ابي عمير و عن قتادة عن صالح ابي الحليل عن عبد الله بن الحارث عن مسبكة عن عائشة موقوفا عليها ثم هذا الحديث
و حديث ابن الزبير غير مطابقين للباب اذ لا يلزم من عدم تحريم المصة و المصتين لتحديد بخمس اذ بينهما واسطة
قال ابو عمر و قال ابو ثور و ابو عبيدة و داود لا يحرم الا ثلاث رضعات و احتجوا بحديث المصة و المصتين و الاملاجة
و الا ملاجئين قالوا قل زيادة على الرضعتين تحرم وهي الثلاث و ذكر في الاستذكار انه مذهب احمد و اسحق ايضا ثم ذكر
البيهقي امر النبي عليه السلام امر اتي حذيفة ان ترضع سالما * حدث * هو خاص بسلام كما بينه البيهقي بعد في باب رضاع
الكبير و ايضا فان راويه و هو عروة خالفه كما تقدم على انه حديث مضطرب الاسناد و المتن كما بين صاحب التمهيد
و قد ورد انه عليه السلام قال لها ارضعيه عشر رضعات ثم ايدخل عليك * قال ابن حزم اسناده صحيح ثم ذكر
البيهقي (عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت لا تحرم دون خمس رضعات) * قلت * قد اضطرب مذهبها في ذلك
كما تقدم و قال ابن جرير الرواية عنها في ذلك مضطربة فروي انها كانت لا تحرم الا بعشروى بخمس و المعروف عنها بنقل
الثقات انها كانت لا تحرم الا سبع مع اختلاف في ذلك عنها انتهى كلامه ثم ان عروة خالف عائشة في ذلك كما تقدم و كذا

الزهرى قال مالك عن ابن شهاب انه كان يقول الرضاعة قبلها وكثيرها اذا كان في الحولين تحرم ثم ذكر البيهقي حديث
 (فانما الرضاعة من المجاعة) قلت * لاجحة فيه لانه لم يذكر عدد او الجوعة تسد باقل من الخمس ثم ذكر البيهقي عن ابي هريرة
 موقوفا ومرفوعا (لا تحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء) قلت * قال في الخلافات الصحيح عن ابي هريرة موقوف وذكر
 ابو عمر انه لا يصح مرفوعا انه لاجحة فيه ايضا قال المازري هذا لم يسلمه اصحابنا وزعموا ان اللصة الواحدة
 قسطا في فتق الامعاء ونشر العظم ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن يحيى (ثنا اسمعيل بن ابي خالد عن قيس عن المغيرة
 قال عليه السلام لا تحرم العيفة قلنا وما العيفة قال المرأة تلد فتحصر اللبن في ثديها فتضع لها جارتها المرة
 والمرتين) قلت * رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن اسمعيل بسنده موقوفا على المغيرة وكذا رواه ابن
 جرير الطبري في تهذيب الآثار عن نعيم بن المنتصر عن يزيد بن هارون عن اسمعيل بن عيسى هذا وثقه النسائي
 وذكره ابن حبان في الثقات وخرج له في صحيحه وسعيد بن يحيى يعرف بسعدان قال فيه الدارقطني ليس
 بذلك ولا شك ان كلاما بن وكيع ويزيد بن هارون اجل منه وقل ابن جرير العيفة من قولهم عاف الشيء اذا كرهه
 واحسب ان المغيرة ذهب في ذلك الى ان الصبي اذا عاق ثدي امه فلم يقبله فارضته اخرى المصة فلم يصل
 ذلك الى جوفه لم يحرمها ذلك عليه وكان بعضهم يقول لا تعرف العيفة في الرضاع وانما هي العفة وهي البقية من
 اللبن في ثدي المرأة ثم ذكر البيهقي ارسال عائشة سالما الى ام كلثوم ثم حكى (عن الشافعي قال ولم يتم له خمس
 فلم يدخل عليها) قلت * هذا تاويل بعيد مخالف لقول سالم فلم اكن ادخل على عائشة من اجل ان ام كلثوم لم تكمل
 لي عشر رضعات لان ظاهر هذا الكلام انها لو ارضته خمسا لم يدخل عليها حتى تكمل عشرين قد جاء ذلك
 مصرحاً في عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى ان عائشة امرت ام كلثوم ان ترضع سالما فارضته خمس
 رضعات ثم مرضت فلم يكن يدخل سالم على عائشة ثم ذكر البيهقي (عن حفصة انها ارسلت بعاصم الى اختها فاطمة
 ترضعه بعشر رضعات) قلت * هذا غير مطابق لما جاء *

* قال * **باب من قال يحرم قليل الرضاع وكثيره**

قلت * ذكر صاحب الاستذكار انه قول علي بن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن المسيب والحسن ومجاهد
 وعروة وعطاء وطاوس ومكحول والزهرى وفتادة والحكم وحامد وابي حنيفة ومالك واصحابه ما والثوري
 واللبث والاوزاعي والطبري وقال الليث اجمع المسلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المدة قال ابو عمر
 لم يقف الليث على الخلاف في ذلك وذكر البيهقي في هذا الباب (عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس كان يقول

قليل الرضاع وكثيره محرم ثم ذكر (عن ابراهيم بن عتبة عن عروة ان عائشة كانت لانحرم الا عشر افصاعا قال فابت ابن المسيب فسا لته فقال لا اقول كما قال ابن الزبير وابن عباس كانا يقولان لا يحرم المصاة ولا المصتان ولا يحرم دون عشر وضعت فصاعدا) قال البيهقي (ورواية الزهري عن عروة اصح في مذهب عائشة ورواية عروة عن ابن عباس في مذهبه اصح) قلت * ردق رواية الزهري عن عروة مذهب عائشة بان كلامها خالفها في ذلك كما تقدم وقد ذكرنا عن الطبري انه قال المعروف عنها ينقل الثقات انها كانت لا تحرم الا بسبع وذكرنا بهضاع ابن حزم ان رواية العشر اصح من رواية السبع ولم يذكر البيهقي في هذا الباب ولا الذي قبله رواية عروة عن ابن عباس في مذهبه فانه تجوز ذلك عما ذكره من رواية عروة عن ابن المسيب عن ابن عباس فالمشهور عن ابن عباس خلاف ذلك فقد ذكر مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان كانت مصاة واحدة فهي تحرم وقال ابن ابي شيبة ثنا ابو خالد الاحمر عن حجاج عن جبيب عن طاووس قال سألت ابن عباس فقال المرة الواحدة تحرم وقال الطبراني روى المسور بن مخزومة عن ابن عباس في المصاة والمصتين فقال قال الله تعالى واما انكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة وقد تقدمت رواية البيهقي عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس كان يقول الى آخره فهو لاء جماعة وروا عن ابن عباس بخلاف رواية عروة التي ذكرها البيهقي فروايتهم اصح وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الدارودي عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ان قليل الرضاعة وكثيره يحرم في المهد وروي عن ابن عباس بخلاف ذلك في التليل قال والاول اصح وهذا الذي قاله في كتاب المعرفة مخالف لما ذكره هنا *

* قال * باب رضاع الكبير *

ذكر فيه حديث (انما الرضاعة من الجماعة) قلت * في الاسد لال به نظر لان للكبير من طرد الجماعة نحو ما للصغير فهو عموم لكل رضاع *

* قال * باب ما جاء في تحديد ذلك بالحولين *

ذكر فيه من حديث سعيد بن منصور (ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لا رضاع الا ما كان في الحولين) ثم قال (هذا هو الصحيح موقوف) ثم ذكر من حديث الهيثم بن جميل ثنا سفيان فذكره بسنده عن ابن عباس مر فوجا * قلت * الهيثم هذا وثقه ابن حنبل وغيره وقال الدارقطني حافظ فلي هذا الحكم له على ما هو الاصح عدم لانه ثقة وقد زاد الرفع *

❖ باب وجوب النفقة للزوجة ❖

* قال *

(قال تعالى ذلك ادنى ان لاتعملوا قال الشافعي لا تكثروا من تولوا) ❖ قلت ❖ قد انكر واذلك على الشافعي وقالوا لو كان كذلك لقال ان لا يعملوا لانه يقال في كثرة العيال اعال الرجل والذي ذكره المفسرون ان معناه ان لا تجوروا ولا تهملوا قال الزجاج فاما من قال ان لاتعملوا ان لا يكثروا عليكم فزعم اهل اللغة ان هذا خطأ انتهى كلامه وفيه نظر فان ذلك محكي عن الكسائي وغيره وقد اعتذر الزمخشري للشافعي باعتذار حسن مذكور في الكشف وقال ابن حبان في صحيحه ذكر الخبر المدحض قول من زعم ان قوله تعالى ذلك ادنى ان لاتعملوا اراد به كثرة العيال ثم ذكر بسنده عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ذلك ادنى ان لاتعملوا قال ان لا تجوروا ❖ وقال الطحاوي ما ملخصه سياتي الآفة يدل على هذا لانه تعالى اباح اربعا ثم قال فان خفتن ان لاتعدلوا فواحدة ❖ اي لاثمانية معها بذلك يأمن اثم الميل او ما ملكت ايمانكم ❖ اذ لا قسم لمن فلان يفضل بعضهم فذلك ابعد من الجور وليس المراد النفقة اذ الاماء ايضا يجب نفقتهن وقول الشافعي لم يقله بخيره ولا نعم له اصلا من المتقدمين انتهى كلامه ولو كان الانتصار على واحدة لكراهة كثرة العيال لما اباح تعالى السري باكثر من واحدة وكيف يظن ذلك بالله تعالى وهو يقول ان الله هو الرزاق ❖ وما نفقتم من شيء فهو يخلفه ❖ وعنه عليه السلام تاسلوا فاني مكاتبكم الامم يوم القيامة ❖

❖ قال ❖ ❖ باب لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ❖

(قال الشافعي في نفقة المقترا انها مدبمة صلى الله عليه وسلم) ❖ قلت ❖ الآفة تدل على عدم التقدير لقوله فلينفق مما آتاه الله ❖ فهو مخالف لدعي الشافعي وكذا قوله عليه السلام لامرأة ابي سفيان خذي من ماله ما يكفيك وولده بالحروف ❖ قال النووي في شرح مسلم في هذا الحديث فوائد منها ❖ ان النفقة مقدرة بالكفاية لا بالامداد وهو مذهب اصحابنا ❖ ان نفقة التريب مقدرة بالكفاية كما هو ظاهر هذا الحديث ❖ نفقة الزوجة مقدرة بالامداد على الموسر كل يوم مدان وعلى المسرم مد وعلى المتوسط مد ونصف وهذا الحديث يرد على اصحابنا انتهى كلامه وايضا فقد انفقوا على ان الكسوة خير مقدرة ❖

❖ باب الرجل لا يجد نفقة امرأته ❖

* قال *

ذكر فيه (ان عمر كتب الى امراء الاجناد في رجال غابوا عن نساءهم فامرهم ان تاخذوا فان ينفقوا او يطلقوا) ❖ قلت ❖ ذكر ابن حزم انه لا حاجة لم فيه لانه لم يطلب بذلك الا غيباء قارين على النفقة وليس فيه ذكر حكم المعسر بل قد صح عن عمر اسقاط طالب المرأة للنفقة اذا عسر بها الزوج ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد سألت ابن المسيب عن

الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال قلت سنة فقال سعيد سنة * قلت * ذكره ابن حزم ثم قال
روينا من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى الانصاري عن ابن المسيب قال اذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته
اجبر على طلاقها * ثم قال لم نجد لاهل هذه المقالة حجة اصلا الا نعلمهم بقول ابن المسيب انه سنة وقد صح عنه قولان
* احدهما * يجبر على مفارقتها والافرق بينهما وهما مختلفان ولم يقل انه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو قال ذلك كان مرسلوا ولعله اراد سنة عمر كما روينا من فعله ثم قال روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن
جريح سألت عطاء عن من لم يجد ما يصلح امرأته من النفقة قال ليس لها الا ما وجدت ليس لها ان يطلقها * ومن طريق حماد
ابن سلمة عن غير واحد عن الحسن في الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال تواسيه وتثق بالله عز وجل وتصبر وينفق عليها
ما استطاع * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته ايفرق بينهما قال
تستافى به ولا يفرق بينهما وتلا لا يكلف الله نفسا الا وسعها * سيجعل الله بعد عسر يسرا * قال معمر وبلغني عن عمر بن
عبد العزيز مثل قول الزهري سواء ومن طريق عبد الرزاق عن الثوري في المرأة يعسر زوجها النفقة قال هي امرأة
ابتليت فلتصبر ولا تأخذ بقول من يفرق بينهما وهو قول ابن شبرمة وابي حنيفة وابي سليمان واصحابها و يؤيد
قولنا قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الى قوله بعد عسر يسرا * وذكر ايضا حديث مسلم عن جابر ان ابا بكر قال
يا رسول الله لو رأيت ابنة خاتمة سألني النفقة فقمت اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
هن حولي كما ترى سألتني النفقة فقام ابو بكر الى عائشة بجأ عنقها وقام عمر الى حفصة بجأ عنقها كلاهما يقول تسالن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده الحديث ومن الحال المتيقن ان يضرا طالبة حتى انتهى كلام ابن حزم وجعله صاحب
الاستدكار قول الشعبي ايضا ثم ذكر البيهقي من طريق الدارقطني (عن حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب
في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال وثنا ابن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * ذكر الدارقطني في سننه من طريق شيان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن ابي صالح
عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها الحديث ثم ذكر عن شيان ان حماد احدثهم بكلام
ابن المسيب ثم ذكر الدارقطني سنده بذلك الى حماد ثم ذكر بسنده الى حماد عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله فقوله بمثابة راجع الى حديث ابي هريرة الذي ذكره الدارقطني ولا ثم ذكر بعده كلام
ابن المسيب ثم انعطف على الحديث الاول فذكره من وجه آخر عن حماد بسنده الاول والبيهقي لم يذكر الحديث الاول
بل ذكر كلام ابن المسيب من طريق الدارقطني ثم ذكر السند الذي بعده وآخره عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ففهم

عن الدارقطني ان المراد بقوله مثله كلام ابن المسيب وان ذلك من هذا الوجه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وصرح البيهقي بذلك في الاختلافات فذكر كلام ابن المسيب ثم قال وروي عن ابي هريرة مرفوعاً في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما وليس الامر كما فهم البيهقي ولا يعرف هذا مرفوعاً في شيء من كتب الحديث بل قوله مثله راجع الى الحديث الاول كما ذكرنا والسند من حماد الى آخره سند واحد وايضاً يبعد في العادة ان يذكر كلام تابعي ثم يستشهد عليه بحديث مرفوع ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة وفيه امرأتك تقول اطعمني والافارقي ثم ذكره البيهقي من وجه آخر وقد جعل آخره وهو هذا الكلام من قول ابي هريرة * قلت * على تقدير تسليم انه مرفوع فليس فيه الامطال بهالة بالفراق ولانه فيمن لا ينفق ومعه النفقة ولا خلاف ان الفرقه هنا غير مسحقة * قال *

باب المبتوتة لانفقة لها الا ان تكون حاملاً *

(قال الله تعالى وان كن اولات حمل فانهقوا عليهن فجعل لمن نفقة نصفه) * قلت * قوله تعالى في اول السورة اذا طلقت النساء * يشمل المبتوتة وغيره فافكده اما عطف عليه وهو قوله تعالى وان كن اولات حمل * فوجب على قول البيهقي واصحابه ان غير المبتوتة ايضاً لا تستحق النفقة الا اذا كانت حاملاً وهم لا يقولون ذلك فلما لم يكن الحمل شرطاً في استحقاقها في غير المبتوتة فكذلك المبتوتة وكل منهما يستحقها لكونها معتدة من طلاق وخصم البيهقي لا يقول بالمفهوم بالتخصيص بشرط الحمل لا يدل عنده على ان غير الحامل لا يستحقها * فان قلت * فما فائدة هذا الشرط حينئذ قلنا * ذكرناه في فائدتين * احدها * ان مدة الحمل تطول في الغالب فربما ظن ان النفقة تسقط اذا مضى مقدار مدة ثلاث حيض فازال الله تعالى ذلك وافاد ان نفقة الحامل مستحقة على الزوج مع بقاء العدة وان طال المدة ذكر ذلك ابو بكر الرازي والزمخشري * والثانية * ان الحمل قد يكون له مال فيشبه علينا النفقة في ماله او على الزوج فافادنا الله تعالى انها على الزوج لافي مال الحمل * فان قلت * قوله تعالى اذا طلقت النساء * اريد به الرجعي قبل قوله تعالى بعد ذلك فاذا بلغت اهلن فامسكوهن بمعروف الآية * قلنا * هذا ذكر لبعض ما انتظمه الكلام ولا كقوله نعم انا والمطلقات يتربصن بانفسن ثلاثة قرو * فذلك يشمل الرجعي والبائن ثم قوله بعد ذلك وبولتهن احق بردهن * خاص في الرجعي ولو كان قوله نعم انا اذا طلقت النساء * للرجعي ثم باقي الكلام معطوف عليه لكان المراد بقوله تعالى وان كن اولات حمل * الرجعي فيبطل حينئذ استدلال البيهقي به على المبتوتة ثم ذكر البيهقي حديث فاطمة بنت قيس من طريق زهير (ثنا هشيم ثنا سيار وحصين ومغيرة واشعث ومجالد وداود واسماعيل كلهم عن الشعبي) الحديث وفي رواية بمالده (انما السكني والنفقة على من كانت له) الرجعة

* قلت * قال الدارقطني ثنا ابن ساعد ثنا يعقوب بن ابراهيم ثنا هشيم فذكره بسنده المذكور وجعل قوله انما السكني والنفقة من روايته هؤلاء الجماعة كلهم عن الشعبي ثم ذكر البيهقي الزيادة المذكورة من رواية فراس ايضا عن الشعبي ثم ذكر الاختلاف في الحديث في نفي النفقة دون السكني او نفيهما ثم قال (والاشبه بشأن الحديث انه عليه السلام نفي النفقة واذن في الانتقال لعله لعلها استجيت من ذكرها وقد ذكرها غير هاولم يردنفي السكني اصلا واما قوله انما السكني والنفقة لمن كانت عليه رجعة فليس بمعروف ولم يرو من وجه يثبت مثله واما انكار من انكر على فاطمة فانما هو لكتماها السبب في نقلها) * قلت * ذكر مسلم وغيره من طرق عديدة زيادة نفي السكني على نفي النفقة وهي زيادة ثقة فوجب قبولها ولهذا روي عن علي وجابر وابن عباس رضي الله عنهم انه لانفقة لها ولا سكني واليه ذهب ابن حنبل وابن راهويه وابو ثور وداود وغيرهم وقال ابو عمر هذا القول من طريق الحجة اصح واجم لانه لو وجب السكني عليها وكانت عبادة تعبد الله بها لالزمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخرجها عن بيت زوجها الى بيت ام شريك ولا الى بيت ابن ام مكتوم وقد اجمعوا ان المرأة التي تذب وعلى اختائها بلسانها تؤدب وتقصّر على السكني في المنزل الذي طلقت فيه وتمنع من اذى الناس فدل ذلك على ان من اعتل بمثل هذه العلة في انتقالها اعتل بنير صحيح ولا متفق عليه من الخبر واذ ثبت قوله عليه السلام لا سكني لك ولا نفقة وانما السكني والنفقة لمن عليها الرجعة فائى شيء يعارض به هذا هل يعارض الا بمثله ولا شيء عنه عليه السلام يدفع ذلك انتهى كلامه وفي دعواه الاجماع على ذلك نظرو في صحيح ابن حبان من حديث سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة قال عليه السلام المطلقة ثلاثا ليس لها سكني ولا نفقة وقوله عليه السلام انما السكني والنفقة زيادة في الحديث من ثقة وقد ذكرها البيهقي فيما تقدم من رواية اثنين عن الشعبي واخرجها الدارقطني من رواية اولئك الجماعة كلهم كما تقدم واخرجها النسائي من وجه آخر بسند لا بأس به من حديث سعيد بن يزيد الاحمسي عن الشعبي فوجب ان يكون معروفا تابوا من نظري الحديث وتامله عرف انهم انما انكروا عليها امر السكني وخالفوها في ذلك *

* قال * **باب من قال لها النفقة**

ذكر فيه قول عمر (لا ندع كتاب ربنا) ثم قال (ورواه اشعث عن الحكم وحماد عن ابراهيم عن الاسود عن عمر قال فيه وسنة نبينا) ثم ذكره من حديث ابي احمد الزيري (ثنا عبد بن زريق عن ابي اسحق كنت مع الاسود فذكر عن الشعبي انه حدث بمديث فاطمة فاخذ الاسود كفامن حمص فحصبه ثم قال ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر رضي الله عنه لا تترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة الى آخره ثم قال (رواه يحيى بن آدم عن عمار ولم يقل فيه وسنة نبينا) ثم حكى عن الدارقطني (ان يحيى

ابن آدم احفظ من الزيري واثبت منه (قال الشافعي ما نعلم في كتاب الله ذكر نفقة النما في كتاب الله ذكر السكني)
 قلت قوله تعالى ولا تفخروا عليهم ايضا بالنفقة لانها اذا حبست لحقه ولم ينفق عليها فقد صارها وضيق
 عليها فان قيل المراد به ايجاب السكني اذا التصيق انما هو في المكان قلنا هذا حمل للكلام على التكرار اذا السكني مذكور
 او لا بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وفيما قلنا اثبات فائدة اخرى ولان منع النفقة تضيق ومنع السكني ليس
 بتضييق اذ الواجب ان يقيم في مكان واحد فاذا منعها منه تقيم حيث شاءت وذلك توسعة ذكر ذلك القدوري في التجريد
 ولا تضار بين رواية الزيري ورواية يحيى حتى يرجح يحيى عليه لان الزيري ما خالفه بل وافقه وزاد عليه قوله سنة نبينا
 وهو امام حافظ قال محمد بن بشار ما رايت رجلا احفظ من الزيري فهذه زيادة من ثقة فوجب ان يقبل وقال مسلم عقب
 حديث الزيري ثنا احمد بن عبد الله ابو داود وداود سليمان بن معاذ عن ابي اسحق بهذا الاسناد نحو حديث ابي احمد عن عمار بن زريق
 بقصته فهذا شاهد لحديث الزيري ورواية اشعث يشهد له ايضا وهو يصلح للتابع لان الجلي وثقه ووثقه ابن معين في رواية
 وروى له مسلم في المتابعات واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في مستدركه ويشهد له ايضا ثلاثة اوجه وجهان
 اخرجهما ابن ابي شيبة فقال ثنا وكيع ثنا جعفر بن برقان عن سمون بن مهران قال قال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا
 لقول امرأة وقال ايضا ثاجير عن معيرة ذكرت لابراهيم حديث فاطمة فقال قال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة رسوله
 لقول امرأة لا ندري حفظت او نسيت وكان عمر يجعل لها السكني والنفقة والوجه الثالث في مصنف عبد الرزاق
 عن الثوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثا فبعت النبي صلى الله عليه وسلم
 فساأته فقال لاشقة لك ولا سكني قال فذكرت ذلك لابراهيم فقال قال عمر بن الخطاب لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا
 لها النفقة والسكني وفي صحيح ابن حبان انا ابو خليفة ثنا محمد بن كثير العبدى انا الثوري فذكره واذا ثبت
 هذه الزيادة وهي قوله وسنة نبينا وهي حديث مرفوع عندهم فالظاهر انه اراد بسنة نبينا النفقة واراد بالكتاب السكني
 وقوله اخراهما النفقة والسكني اي في الكتاب والسنة كما بينا وابد ذلك ما اخرجه القاضي اسمعيل فقال ثنا حجاج
 ابن سنهال ثنا حماد بن سلمة عن الشعبي ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها طلاقا بائنا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا همة لك ولا سكني قال فاخبرت بذلك النخعي فقال ان عمر اخبره فقال لسنا بتاركي آية من كتاب الله
 وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأه لعلها وهمت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكني
 والنفقة وذكره ابن حزم ايضا الا انه ادخل بين حماد بن سلمة والشعبي حماد بن ابي سليمان وكذا اخرجه الطحاوي
 ايضا والنخعي وان كان لم يدرك عمر الا ان مر اسبيله صحيحة الاحد يثبت كذا قال ابن معين وليس هذا الحديث

منهما وقال صاحب التمهيد في اوائله مراسيل النخعي صحيحة ثم ذكر بسنده عن الاعمش قلت للنخعي اذا حدثني
 حديثا فاسنده فقال اذا قلت عن عبد الله فاعلم انه عن غير واحد واذا سميت لك احدا فهو الذي سميت
 قال ابو عمر في هذا ما يدل على ان مراسيله اقوى من اسانيدہ وقال في موضع آخر مراسيله عن ابن مسعود
 وعمر صحاح كلها وما رسل منها اقوى من الذي اسند حكاه يحيى القطان وغيره وفي سنن ابى داود ان عائشة عابت
 على فاطمة اشد العيب وروى الطحاوي وغيره ان فاطمة كانت اذا ذكرت شيئا من ذلك رماها اسامة بن زيد بما
 كان في يده وقال ابن المسيب تلك امرأة فتنت الناس وقال الطحاوي لم يبلغنا عن احد من الصحابة غير المنكرين
 لحديثها قبله ولا عمل به غير شي يروى عن ابن عباس ومدايره على الحجاج بن اوطاة ومذهبهم فيما لم يذكر سماعه
 فيه لا خفاء وحكى الطحاوي عن الشافعي قال قوله لانفقة لك اى لانك غير حامل ثم قال الطحاوي هذا ناويل
 لم نجد منصوصا وقد تأوله غيره بانها منعت النفقة لبدائها الذي اخرجت به فالخروج اللازم لها بفعل صدر منها
 لنشوز فخرت لاجله النفقة واخرج الدارقطني من حديث حرب بن ابى العالية عن ابى الزبير عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال المطلقة ثلاثا لها السكى والنفقة فان قيل * حرب ضعفه ابن معين * قلنا * اختلف قوله فيه كذا
 ذكر المزي وغيره فيرجع فيه الى غيره وقد وثقه عبيد الله بن عمر القواريري وقلبه ان مسلما اخرج له في صحيحه
 واخرج له ايضا الحاكم في المستدرک وذكر صاحب التمهيد عن عمرو بن مسعود قال المطلقة ثلاثا لها السكى والنفقة *
 وروى ذلك الطحاوي بسنده ايضا وروى بسنده ايضا عن ابن المسيب مثله وما ذكره البيهقي في الباب السابق وعزاه
 الى مسلم من قول مروان سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها ليل على ان العمل كان عندهم على خلاف حديث
 فاطمة وقال القاضي اسمعيل واذا كان هذا الانكار كله وقع في حديث فاطمة فكيف يحمل اصلا *

* باب النفقة على الاولاد *

* قال *

(قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الى قوله بالمعروف * وقال * فان ارضعن لكم فآتهن اجورهن) * قلت *
 لا ذكر للنفقة على الاولاد في الآية الثانية وكذا الاولى والضمير في قوله رزقهن وكسوتهن * يعود على والديات *

* باب قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك *

* قال *

ذكر فيه (عن الشعبي عن ابن عباس اى لا يضار) * قلت * في سنده اشعث هو ابن سوار فسكت عنه وضعفه قريبا في باب
 من قال لها النفقة اى للبتوة وقد فسر الشعبي قوله تعالى مثل ذلك بانه رضاه الرضع ذكره القاضي اسمعيل بسند جيد
 وذكره ابن ابي شيبة ايضا ثم ذكر البيهقي (عن مجاهد وعلى الوارث مثل ذلك قال يعنى الولي من كان) * قلت * في سنده

عبد الرحمن بن الحسن القاضي نسب الى الكذب ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء على ان مجاهد لم يتعرض لقوله تعالى
 مثل ذلك * هل المراد به نفى المضارة كما مضى عن ابن عباس او وجوب الرضاع كما تقدم عن الشعبي وقد جاء عن مجاهد
 مصرح ان المراد المعنى الثاني قال ابن ابي شيبة حدثننا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال على الوارث مثل
 ما على ابيه ان يسترضع له وهذا سند صحيح واخرجه القاضي اسمعيل عن علي بن الدني عن ابن عيينة ثم ذكر البيهقي (عن ابن
 المسيب عن عمر جبر عصبه صبي الى آخره وذكر (عن الزهري عن عمر اغرم ثلاثة الى آخره وذكر (ان كلامه منقطع)
 * قلت * مرسل ابن المسيب قد ارسل من رواية الزهري ايضا كما ذكره البيهقي وارسل ايضا من وجه ثالث قال ابن ابي
 شيبة ثنا حفص هو ابن غياث عن اسمعيل يعني ابن ابي خالد عن الحسن ان عمر جبر رجلا على نفقة ابن اخيه والحاج يحتاج
 بمثل هذا المرسل كما عرف وذكر ابن ابي شيبة بسنده عن زيد بن ثابت قال اذا كان عم وام فلي الام تقدير ميراثها وعلى
 العم تقدير ميراثه * وذكر ابن ابي شيبة ايضا عن جماعة من التابعين وغيرهم ان المراد بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
 وجوب النفقة والرضاع وذكر عبد الرزاق وعبد بن حميد والقاضي اسمعيل وغيرهم باسانيدهم عن جماعة من السلف
 مثل ذلك حكى ذلك عنهم ابن حزم ثم قال فهو لا عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة
 ومن التابعين عبد الله بن عتبة بن مسعود وقيصة بن ذؤيب والحسن البصري وعطاء بن ابي رباح و ابراهيم
 النخعي واصحاب ابن مسعود وقادة والشعبي ومجاهد وشرح زيد بن اسلم وهو قول الضحاك بن مزاحم وسفيان
 الثوري وعبد الرزاق انتهى كلامه ونفي المضارة مع قلة من قال به وضعف سنده لا يختص بالوارث فلا فائدة
 حينئذ في تخصيصه به فظهر ان تفسير الآية بوجوب النفقة والرضاع اولى منه لصحة معناه وكثرة القائلين به ويمكن حمل
 الآية على الامرين جميعا وليس التفسير بنفي المضارة منافيا للتفسير الآخر بل هو موافق له في المعنى اذا لمضارة فوق
 موت موثر به جوعا وعطشا وبردا وهو غني فلا يرجمه *

باب نفقة الابوين

قال *

ذكر فيه حديث محمد بن المنكدر (ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا منقطع وقد روي موصولا
 من اوجه لا يثبت مثلها) * قلت * قد روي موصولا من وجه صحيح قال ابو بكر البزار ومن صحيح هذا الباب
 حديث ذكره بقي بن مخلد فقال ثنا هشام بن عمار ثنا عيسى بن يونس ثنا يوسف بن اسحق بن ابي اسحق عن محمد بن
 المنكدر عن جابر بن رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا وولدا وان ابي يبردان يبتاع مالي قال انت وما لك لا يملك
 واخرجه ايضا ابن ماجة في سننه عن هشام بن عمار بسنده المذكور والطحاوي من حديث عبد الله بن يوسف ثنا عيسى

ابن يونس فذكره بسنده *

* قال *

* باب من احق منها بحسن الصحبة *

ذكر فيه حديث (اي الناس احق بحسن الصحبة) من رواية عبد الله بن شبرمة عن ابي زرعة عن ابي هريرة ثم قال (اخرجاه في الصحيح من حديث ابن شبرمة) * قلت * اراد به عبد الله المذكور اولا وهو لم يعج به البخاري وانما اخرج الحديث من جهة عمارة بن القعقاع عن ابي زرعة عن ابي هريرة ثم قال عقيبه وقال ابن شبرمة يعني عبد الله ويحيى بن ايوب ثنا ابو زرعة فالصواب ان يقال اخرجاه من حديث عمارة بن القعقاع * فان قلت * فلعله مراد البيهقي فان جده شبرمة فيحوز ان يقال له ابن شبرمة نسبا الى جده * قلنا * لم يتقدم لعمارة ذكر في السند فان اراده مع انه في غاية البعد فقد خالف الاصطلاح و احال الطالب على علم الغيب *

* قال * باب الابوين اذا افتروا وها في قرية فالام احق بولد ساما لم تتزوج فاذا المني سبع سنين او ثمان سنين خير * ذكر فيه حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن رافع بن سنان ثم قال (رافع جد عبد الحميد) * قلت * هو جد جده لانه عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع كذا ساق نسبه ابن عبد البر وصاحب الكمال وغيرهما واخرج الدارقطني هذا الحديث ولفظه عن عبد الحميد حدثني ابي عن جدي رافع وفي هذا الحديث اشياء * اولها * ان عبد الحميد متكلم فيه كان يحيى القطان يضعفه وكان الثوري يحمل عليه ويضعفه كذا في الضعفاء لابن الجوزي * ثانيها * انه مضطرب الاستناد والمتن قال ابن القطان ورويت القصة من طريق عثمان البتي عن عبد الحميد بن سلمة عن ابيه عن جده ان ابويه اختصما فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم احدهما مسلم والاخر كافر فخير فوجه الى الكفر فقال اللهم اهد فوجه الى المؤمن ففضى له به * هكذا ذكره ابو بكر بن ابي شيبة عن اسمعيل بن ابراهيم هو ابن علي بن عثمان البتي وكذا رواه يعقوب الدورقي عن اسمعيل ايضا واه يزيد بن زريع عن عثمان البتي فقال فيه عبد الحميد بن يزيد بن سلمة ان جده اسلم وابنت امرأته ان تسلم وينهما ولد صغير فذكر مثله رواه عن يزيد بن زريع يحيى بن عبد الحميد الحماني من رواية ابن ابي خيثمة عنه نقلت جميعها من كتاب قاسم بن الاصبغ الا ان هذه القصة هكذا يحمل الخير غلاما وجد عبد الحميد بن يزيد بن سلمة وعبد الحميد وابوه وجد له لا يعرفون انتهى كلامه وفي مصنف عبد الرزاق انا الثوري عن عثمان البتي عن عبد الحميد الانصاري عن ابيه عن جده ان جده اسلم وابنت امرأته ان تسلم فخاء بان له صغير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهد فذهب الى ابيه وكذا في مسند احمد وسنن النسائي انه جاء بابن صغير وذكر ابن الجوزي في جامع المسانيد ان رواية مروى انه كان غلاما اصم وذكر الطحاوي هذا الحديث

من وجه آخر وفيه انه عليه السلام قال لما اهل لكان تخيرا فقلنا نعم فبقي ان التخيير كان باختيارهما ثالثهما ان الشافعي وغيره من العلماء لم يقولوا بظاهر هذا الحديث فان العظيم لا يطلق على من بلغ سبعا لانهم كانوا يقطعون لغيره حولين فلا حجة في الحديث في محل النزاع وايضا لا يصح اثبات التخيير بهذا الحديث على مذهب الشافعي لان التخيير انما يكون بين شخصين من اهل الحضنة والام ليست من اهل الحضنة عنده لانها كفره والاب مسلم فكيف يعجز البيهقي بمحدث لا يقول امامه بوجه *

* قال * باب ما ورد في الشد يدي ضرب المالك *

ذكر فيه من طريق ابي داود حديث ثعالب عن عباس الحجري عن ابن عمر ثم قال (وقال اصبح عن ابن وهب باسناده سمع عبدالله بن عمرو بن العاص وابن عمر اصح) * قلت * ذكره الحافظ المزي في اطرافه في مسند عبدالله بن عمرو وعزاه الى ابي داود وفي تاريخ البخاري عباس الحجري عنه بعد في المصربين سمع عبدالله بن عمرو بن العاص قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم كم اعفون الخادم الحديث . . .

* قال * باب طلب الماشية *

ذكر فيه (دع داعي اللبن عن جماعة عن الاعمش عن يعقوب بن بجير عن ضرار) ثم قال (وخافهم ابو معاوية فرواه عن الاعمش عن عبدالله بن سنان عن يعقوب بن ضرار) * قلت * ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة ان الثوري رواه عن الاعمش عن عبدالله بن سنان عن ضرار ولم يدخل بينهما يعقوب وكذا ذكر صاحب الميزان عن ابي حاتم وكذا اخرجه الطحاوي والحاكم في مستدركه *

* قال * باب التفليظ على من قتل نفسه *

ذكر في آخره حديث جرير (عن الحسن عن جندب قال عليه السلام كان فيمن قبلكم رجل) الحديث ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال حجاج بن منهال عن جرير) * قلت * اخرجه البخاري في ذكر بني اسرائيل متصلا عن محمد بن حجاج بسنده *

* قال * باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف اللهين *

(قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص الى قوله فمن عفي له من اخيه شي) * قلت * هذه الآية حجة لخصمه لان عموم القتل يشمل المؤمن والكافر خو طرب المؤمنون بوجود القصاص في عموم القتل وكذا قوله الحر بالحر يشملها بعمومها والمراد بقوله تعالى فمن عفي له من اخيه الاخوة في الجنسية كقوله تعالى كذبت عاد المرسلين اذ قال لهم اخوهم

هود * لم يرد الاخوة في الدين ولو سلطان المراد بالآية الاولى الاخوة في الدين نقول يجوز ان يتقدم لفظ عام ثم يعطف عليه خاص كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه * يع والدين المسلمين والكافرين ثم قوله تعالى وان جاهدك لشركي * خاص في الكافرين وقد تقدم مثل هذا للبحث قريبا في باب لافقة للمبتوتة *

* قال * ﴿ باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر ﴾

ذكر فيه حديث ربيعة عن ابن اليلاني مرسل ثم ذكر (عن ابي عبيد قال بلغني عن ابن ابي يحيى انه قال انحدثت ربيعة به فانما ارعلى ابن ابي يحيى عن ابن اليلاني) * قلت * خرج ابو داود في كتاب المراسيل بسند رحاله ثقات عن ربيعة عن عبد الرحمن بن اليلاني حدثه انه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه الرواية بان ابن اليلاني حدث ربيعة وخرج ابن ابي يحيى من الوسط ولم يدر الحديث عليه وما ذكره ابو عبيد بلاغ لم يذكر من بلغه لينظر في امره وقد روي الحديث مرسل من وجه آخر اخرجه ابو داود في الراسيل بسند عن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمي قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين مسلما بكافرا واخرجه الطحاوي من وجه آخر مرسل من حديث محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حزم ولم يعه بغير الارسال ثم ذكر البيهقي (ان رجلا من بكر قتل رجلا من اهل الحيرة فكذب عمران يدفع الى اولياء المقتول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا عفوا فدفع الى رجل يقال له حنين فقتله فكذب عمر بعد ذلك ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فراوان عمر اراد ان يرضيهم من الدية * قال الشافعي الذي رجع اليه ولي ولعله اراد ان يضيغه بالقتل ولا يقتله) * قلت * ارضاؤهم من الدية لا ينافي وجوب القتل اذ مع وجوبه للولي ان يعفو وياخذ الدية كما حكى البيهقي فيما تقدم في باب ايجاب القصاص في العمد عن ابى العالية في قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم * يقول حبن اطعمتم الدين ولم تحل لاهل التوراة انما هو قصاص او عفو وكان اهل الانجيل انما هو عفو ليس غيره فجعل لهذه الامة القود والدية والعفو واذا افهموا من قول عمر لا تقتلوه لهم يرصون بالدية لم يكن ذلك رجوعا منه عن وجوب القتل وكيف يظن بعمر انه يخبرهم في قتله او العفو ثم لا يريد القتل بل التخويف ومن ابن يفهم الاولياء هذا المراد من قول عمر فان شاؤوا قتلوا بل الذي يفهموا منه اباحة القتل ولذا قتل وكيف يحل له ارادة التخويف فيتلطف بلفظ يفهم منه القتل لا التخويف به هذا لا يظن به ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي قيل له ثبت عندكم عن عمر من هذا شيء فقال ولا حرف وهذه الاحاديث منقطعات او ضعاف او يجمع الانقطاع والضمف) * قلت * المنقطع اذا روي من وجه آخر متطعا كان حجة عند الشافعي وقد روي عن التزالي بن سبرة ان رجلا مسلما قتل رجلا من اهل الجزيرة فكذب عمر بان يقاربه ثم كتب كتابا بعده ان لا تقتلوه ولكن اعقلوه ذكره

ابن ابي شيبة وصححه ابن حزم ثم ذكر البيهقي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر الى آخره
ثم قال (موصول) * قلت * ذكره عبد الرزاق في مصنفه وزاد في آخره قال الزهري وقتل خالد بن المهاجر هو ابن
خالد بن الوليد رجلا ذميا في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الديانة الفديانة * ثم ذكره عن ابن جريج اخبرني
ابن شهاب عن عثمان ومعاوية مثله قال ابن حزم هذا في غاية الصحة عن عثمان ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن احد
من الصحابة الا ما ذكرنا عن عمر من طريق النزال ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انا محمد بن الحسن انا محمد بن يزيد
اناسيان عن حسين عن الزهري ان ابن ساس قتل رجلا من انباط الشام فرفع الى عثمان) الى آخره ثم قال
(قال الشافعي هذا حديث من يجهل) * قلت * ابن يزيد هو الكلاعي الواسطي وثقه ابن معين وابوداود وقال ابن
حنبل كان ثباتا في الحديث فلا دري من الذي يجهل من هؤلاء وكان الوجه ان يرد الشافعي بالاقتطاع بين
الزهري وعثمان وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب دية اهل الذمة اثر ابن عثمان ثم قال (وقد روي عن عثمان خلاف
هذا باسنادين) * احدهما * غير محفوظ * والآخر * منقطع وقد ذكرنا هاتين باب لا يقتل مومن بكافر انتهى كلامه
وكانه يشير بالمنقطع الى هذا الاثر الذي روى الزهري ثم ذكر البيهقي اثرا عن علي فضصف سنده * قلت *
روي عن الحكم بن عتيبة ان علي بن ابي طالب وابن مسعود قالان قتل يهوديا ونصرانيا قتل به * قال ابن حزم هو مرسل
وصح عن عمر بن عبد العزيز كما روي بنان من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن ميمون قال شهدت كتاب عمر
ابن عبد العزيز الى بعض امرائه في مسلم قتل ذميا فامر ان يدفعه الى وليه فان شاء قتله وان شاء عفا عنه قال عمرو
فدفع اليه فضرب عنقه وانا انظر وصح ايضا عن ابراهيم النخعي قال يقتل المسلم الحر باليهودي والنصراني وروي
عن الشعبي مثله وهو قول ابن ابي ليلى وعثمان بن عيسى انتهى كلامه وروي ابن ابي شيبة بسند صحيح ان رجلا من النبط
عدا عليه رجل من اهل المدينة فقتله قتل غيلة فاقبح به ابان بن عثمان وهو اذ ذلك على المدينة فامر بالمسلم الذي قتل
الذمي ان يقتل * وابان معدود من فقهاء المدينة قال عمرو بن شعيب ما رأيت احدا اعلم بحديث ولا فقه منه *

* باب لا يقتل حر بعبد *

* قال *

ذكر فيه حديث علي (من السنة لا يقتل حر بعبد) * قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان جابر الجعفي تفرده
وفي باب النهي عن الامامة جالسا في هذا الكتاب (عن الدارقطني انه متروك) وفي الاستذكار اتفق ابو حنيفة واصحابه
والثوري وابن ابي ليلى وداود على ان الحر يقتل بالعبد وروي ذلك عن علي وابن مسعود به قال ابن المسيب
والنخعي وقتادة والحكم *

❦ باب ما روي فيمن قتل عبده ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا عن الحسن عن سمرة ثم قال (ذهب بعضهم الى انه لم يسمع منه غير حديث العقيقة) * قلت * وذكر في باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان (ان اكثر الحفاظ لا يشتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة) وفي الاستذكار قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال كان ابن المديني يقول به وانا اذهب اليه وسماع الحسن من سمرة عندي صحيح ثم ذكر البيهقي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده من وجوه ثم قال (اسانيد هذه الاحاديث ضعيفة) * قلت * قد جاء حديث عمرو بن شعيب عن جده عبد الله بن عمرو بن زبعا وجده غلاما له مع جاريته فقطع ذكره وجده الله فأتى العبد النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حملك على ما فعلت قال فعل كذا وكذا فقال صلى الله عليه وسلم اذهب فانت حر قال عبد الرزاق وسمعت ابا محمد بن عبيد الله العرزمي يحدث به عن عمرو بن شعيب *

❦ باب العبد يقتل فيه قيمته ❦

* قال *

ذكر فيه اثرا عن عمرو بن علي ثم قال (اسناد صحيح) * قلت * في سنده هشيم وهو مدلس وقد قال عن سعيد بن ابي عروة وسعيد قد اختلط آخره *

❦ باب القود بين الرجال والنساء ❦

* قال *

(قال البخاري في الترجمة يذكر عن عمر يقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فادونها وبه قال عمر بن عبد العزيز) ثم قال البيهقي (اما الرواية في ذلك عن العمرين فقد مضت عن عبد العزيز بن عمران في كتاب لعمر بن عبد العزيز ان عمر قال يقاد المملوك من المملوك في كل عمد يبلغ نفسه فادون ذلك) * قلت * هما امران مختلفان الذي كاه البخاري عن عمر في القود بين الرجل والمرأة والذي ذكره عمر بن عبد العزيز في القود بين العبيد فكيف يقول البيهقي اما الرواية في ذلك عن العمرين ثم ذكر البيهقي حديث انس في كسر الثانية من رواية ثابت عن انس ثم قال (خالفه حميد عن انس) ثم قال (وثابت احفظ ويحتمل انها قصتان وهو الاظهر) * قلت * كونهما قصتين في غاية البعد والصواب الترجيح ومقصود البيهقي بتوله (وثابت احفظ) ترجيح روايته على رواية حميد وكيف يترجح روايته والراوي عنه حماد هو ابن سلة ولم ينجح به البخاري وتكليفه قال البيهقي في باب من مربحائط انسان (ليس بالقوى) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلة مختلف في عدالته) وقال في ابواب زكوة الابل (ساء حفظه في آخر عمره) فالحفاظ لا يستجوبون بما

يخالف فيه) فظهر من هذا ان رواية حميدار صحيح من رواية ثابت ولذا اخرجها البخاري دون رواية ثابت وفي شرح مسلم
 للنووي قال العلماء المعروف في الروايات رواية البخاري ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد عن الفقهاء السبعة انهم
 كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل) الى آخره ثم قال البيهقي (وروي عنه عن الزهري وغيره) * قلت * قد جاء عن
 الزهري خلاف ذلك قال لا يقص للمرأة من زوجها ذكره ابن ابي شيبة بسند صحيح وفي موطأ مالك سمع ابن
 شهاب يقول مضت السنة ان الرجل اذا اصاب امرأته يجرح ان عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه والمراد بذلك
 ما دون النفس اذ لو قتلها قتل اجماعا حكاه غير واحد من العلماء ولا يابن ابي شيبة بسند صحيح عن الحسن في رجل اطم
 امرأته فابت بطلب القصاص فجعل النبي صلى الله عليه وسلم بينهما القصاص فانزل الله تعالى ولا تعجل بالقرآن من قبل
 ان يلقى اليك وحيه * ونزلت الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض * وله ايضا بسند صحيح عن محمد
 ابن زياد هو الهماني قال كانت جدي ام ولد عثمان بن مظعون فلما مات جرحها ابن له فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب
 فقال له عمر اعطها ارشاً بما صنعت بها * وذكر البيهقي هذا الخبر بعد في باب عتق امهات الاولاد *

* باب عمد القتل بالحجر *

* قال *

ذكر فيه حديث حمل من طريق ابن عباس (ان عمر سأل الناس) الى آخره ثم قال (اسناد صحيح) ثم قال (الا ان فيه
 زيادة لم اجد لها في شيء من طرق هذا الحديث وهي قتل المرأة بالمرأة وفي حديث عكرمة عن ابن عباس موصولا وحديث
 ابن طاووس عن ابيه مرسل وحديث جابر وابي هريرة موصولا ثانيا انه قضى بديتها على العاقلة) * قلت *
 لهذا الحديث سند صحيح ذكره البيهقي فيما بعد في باب دية الجنين واما السند المذكور في هذا الباب ففي صحته
 نظر لان فيه عبد الملك ابو قلابة الرقاشي متكلم فيه قال الدارقطني كثير الخطأ في الاسانيد والمتون كان يحدث من حفظه
 فكثيرت الاوهام منه انتهى كلامه ولهذا لم يخرج له في الصحيحين شيء واذا كان الصواب في هذه القضية القضاء
 بالدية لا القود كما هو المفهوم من كلام البيهقي وقد قتلها بجراوعمو فسطاط كما ثبت في الصحيح والظاهر ان مثل
 هذا القتل انما يكون بألة قاتلة ذلت هذا الحديث على ان القتل بما يقتل غالباً ولا يقاس منه شبه عمد ولا عمد فهو حجة
 على البيهقي وامامه ومخالف لمقصود البيهقي *

* باب شبه العمد *

* قال *

ذكر فيه حديث علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر ثم ذكر (ان المزني احتج به فقال عراقي لا يمتنع
 بابن جدعان فقال محمد بن اسحق بن خزيمة قد روى هذا الحديث غيره وهو ايوب السختياني وخالد الحذاء) * قلت *

ظاهر كلامه انه روى من الوجه الذي رواه ابن جده عان وليس كذلك لانه رواه عن القاسم عن ابن عمر وابوب
رواه عنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص وخالد رواه نارة عنه عن عقبة بن اوس عن رجل من الصحابة وتارة رواه
عنه عن عقبة بن اوس عن عبد الله بن عمرو كما بينه البيهقي بعد في هذا الباب ثم ذكر البيهقي حديث (من ضرب بسوط ظلما
اقتص منه يوم القيامة) قلت * هذا الحديث غير مناسب للباب وايضا فان احكام الدنيا لا تؤخذ من احوال الآخرة *

* قال * **باب الحال التي اذ قتل الرجل اقيده منه** *

ذكر فيه حديث مقتل عمر رضي الله عنه * قلت * في هذا الحديث ان ابا لؤلؤة نحر نفسه وليس فيه انه اقيده منه فلا
ادري ما مناسبه للتبويب *

* قال * **باب الرجل ينجس الرجل للآخر فيقتله** *

ذكر فيه حديثان اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر ثم قال (غير محفوظ) ثم ذكره عن اسمعيل بن مسعود ذكر (انه
الصواب) * قلت * صحح ابن القطان رفعه وقال اسمعيل بن التقات فلا بعد رفعه مرة وارسله اخرى اضطرابا
اذ يجوز للحفاظ ان يرسل الحديث عند المذاكرة فاذا اراد التحميل اسند *

* قال * **باب الخيار في القصاص** *

ذكر فيه عن جماعة في قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم * (انه رخص لامة محمد صلى الله عليه وسلم ان شاء قتل وان
شاء اخذ الدية وان شاء عفا) ثم ذكر حديث ابي شريح (فهو بالخيار بين ان يقتص ابو يعقوب او ياخذ القتل) ثم ذكر
قوله عليه السلام لولي المقتول (اتعفو قال لا قال فتاخذ الدية قال لا) * قلت * في هذا اكله ان العفو قسم لا ياخذ الدية
فدل على انهم اذا عفو الا ياخذون الدية الا بالا اشتراط وحكي الطحاوي في احكام القرآن عن الشافعي قال
بالعفو يستحق اخذ الدية اشتراط ذلك في عفو أم لا *

* قال * **باب من قال موجب العمد القود** *

ذكر فيه حديث ابن عباس (من قتل في عمية) * قلت * قد ذكر البيهقي فيما مضى في باب شبه العمد (ان هذا الحديث
ارسله بعضهم ووصله بعضهم) فكان الوجه الاستدلال بما في الصحيحين من قوله عليه السلام في قصة الربيع كتاب الله
القصاص * قال صاحب الاستذكار واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه والثوري وابن شبرمة والحسن بن حي
وهو الاظهر من مذهب مالك *

* قال *

باب الترغيب في العفو

ذكر في آخره حديثا (عن أبي السفر قال أبو الدرداء) الحديث ثم ذكر حديثا (عن الشعبي قال عبادة بن الصامت سمعت عليه السلام يقول من أصيب بجسده بقدر نصف دبه فعفا) الحديث ثم قال (كلاهما منقطع) قلت عبادة توفي سنة أربع وثلاثين والشعبي ولد سنة تسع عشرة فلما وُلِدَ لعبادة ممكن وقد أخرج للنسائي هذا الحديث عن الشعبي عن عبادة فتحمل عنتمته على الاتصال على رأي مسلم وغيره.

* قال *

باب من قال يقتل الكبار قبل بلوغ الصغار

ذكر فيه قتل الحسن بن علي لابن ملجم قال (قال بعض أصحابنا انما استبد بقتله قبل بلوغ الصغار من ولد علي لانه قتله حدا لكفره لا قصاصا) قلت ذكر اليه في باب بعد في باب الرجل يقتل واحدا من المسلمين على التاويل (عن الشافعي قال انما ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا قال في ابن ملجم بعد ما ضرب به اطعموه واسقوه واحسنوا اساره فان عشت فانا ولي دمي اعفوان شئت وان شئت استقدت وان مت فقتلتموه فلا تمتلوه) وقال القدوري في التجريد لو كان مرئدا لجازت المثلثة وايضا ما كان علي يقف بقتله على شرط الموت ولو قتل لسعيه في الارض بالفساد لم يجز العفو عنه وقال محمد بن جرير الطبري في التهذيب اهل السيرة لا تدافع عنهم ان عليا امر بقتل قتاله قصاصا ونهى ان يثمل به ولا خلاف بين احد من الامة ان ابن ملجم قتل عليا متا ولا محتد امقدرا على انه على صواب وفي ذلك يقول عمر ابن

ابن حطان *

شعر

يا ضربة من نقي ما اراد بها الا • ليبلغ من ذي العرش رضوانا

اني لا فكر فيه ثم احسبه • اوفى البرية عند الله ميزانا

وذكر صاحب الاستيعاب ان ابن ملجم قال الشيب الاشعبي هل لك ان تساعدني على قتل علي فقال وليك انه ذوسابقة في الاسلام فقال ابن ملجم انه حكم الرجال في دين الله وقتل اخواننا الصالحين وانه ضربه على راسه وقال الحكم لله يا علي لالك ولا اصحابك انتهى كلامه وهذا ايضا يدل على انه كان مسلما متا ولا وذكر ابن قتيبة في كتاب السياسة ان ابن ملجم دخل المسجد في فروع الفجر الاول فدخل في الصلوة تطوعا ثم افتتح القراءة فجعل يكرر هذه الآية ومن الناس يشرى نفسه ابتغاء • فاقبل علي ويده محسور يوقظ الناس للصلوة فربا بن ملجم وهو يردد الآية فظن انه تعي فيها ففتح له واه رؤف بالباد • ثم انصرف علي فتبعه فضربه على قرنه فقال علي احبسوه ثلاثا واطعموه واسقوه فان اعش اري فيه رأيي وان امت فاقبلوه ولا تمتلوه به فأتوا واخذوا عبد الله بن جعفر فقطع يده ورجليه فلم يجزع

وارادوا قطع لسانه فخرع فقبل له ما هذا الجزع على لسانك وحده قال اني اكره ان يبري ساعة من نهار
لاذكر الله فيها ثم قطعوا لسانه وضربوا عنقه *

* قال * باب عفوبعض الاولياء *

ذكر فيه حديث (على المقتلين ان ينجزوا الاول فالاول وان كانت امرأة) ثم ذكر (عن ابي عبيد قال وذلك ان
يقتل القتل وله ورثة رجال ونساء فايهم عفا عن دمه من رجل وامرأة فعفوه جائز لان قوله ينجزوا يعني
يكنفوا عن القود) * قلت * ذكر الطحاوي انه سأل عن تفسير هذا الخبر احمد بن ابي عمران والمزني فقال ابن ابي عمران
هذا يخرج منه جواز عفو النساء عن الدم وقال المزني معناه القتال في غير الحق ورد ابن حزم قول ابن ابي
عمران وقال لا يفهم احد من هذا انه يجوز عفو النساء عن الدم او لا وقال كلام المزني صحيح لا يجوز لاحد ان
يقول غيره وهو مقتضى الخبر ومفهومه وهو انه يجب على المقتلين ان ينحجز بعضهم عن بعض فلا يقتلون وان
يبدأ بالانجهاز الاول فالاول لان الاولين يصادمون قبل من خلفهم فلا ينجحوا فرض على الاول فالاول
ولو انه امرأة لحزمة القتال *

* قال * باب ما روي في ان لا قود الا بحد يدة *

ذكر فيه حديث قيس (عن جابر الجعفي عن ابي عازب عن النعمان بن بشير عنه عليه السلام قال لا قود الا بحد يدة) ثم قال
(كذا اتى به قيس بن الربيع ورواه الثوري عن جابر على اللفظ الذي مضى في باب شبه العمدة) ثم ذكره من وجوه
ثم قال في آخر الباب (لم يثبت له اسناد جابر بن يزيد الجعفي مطعون) * قلت * الجعفي وان طعن فيه قال وكيع معهما
شككتم في شيء فلا تشكوا في ان جابرا ثقة وقال شعبة هو صدوق في الحديث وقال الثوري لشعبة لئن تكلمت في
جابر لا تكلم فيك وفي الكاشف للذهبي ان ابن جابر اخبر له في صحيحه وبقى في السند قيس بن الربيع سكت عنه
البيهقي هنا وقال في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) انتهى كلامه وفيه نظر
فقد قال عفان كان قيس ثقة يوثقه الثوري وشعبة وقال شعبة سمعت ابا حصين يثنى عليه وقال ابوداود سمعت
شعبة يقول عليك به وقال ابوداود الطيالسي هو ثقة حسن الحديث وقال معاذ النبري قال لي عبد الله بن
عثمان حيث لقيت قيسا لا تبال ان لا تلتقي سفيان وقال سفيان بن عيينة ما دركت بالكوفة احسن حديثا منه وقال
ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وانه لا بأس به وقد اخرج ابن ماجه في سننه عن ابراهيم
ابن المستر عن ابي عاصم النبيل عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن ابي عازب عن النعمان بن بشير عنه عليه السلام

قال لا تود الا بالسيف فقد تابع الثوري قيس بن الربيع على رواية هذا الحديث وقول البيهقي ورواه الثوري عن جابر على اللفظ الذي مضى في باب شبه العمدة فيه نظرم وجهين احدهما ان هذا اللفظ لم يذكره البيهقي في باب شبه العمدة وانما ذكره قبله بياين فقال (جامع ابواب صفة قتل العمدة وشبه العمدة باب عمدة القتل بالسيف) ثم ذكر الرواية المذكورة الثاني ان لفظها كل شيء خطأ الا بالسيف ولكل خطأ ارش وهذا اللفظ مخالف لحديث هذا الباب في اللفظ والمعنى فكيف يقول البيهقي (ورواه الثوري) ولو ذكر اللفظ الذي ذكره ابن ماجه من رواية الثوري عن جابر لكان هو الوجه وقال ابن ماجه ايضا ثنا ابراهيم بن المستر ثنا الحر بن مالك العبدي ثنا مبارك بن فضالة عن الحسن عن ابي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تود الا بالسيف وهذا شاهد لحديث الثمان وسنده جيد ابن المستر صدوق كذا قال النسائي والحرقل ابن ابي حاتم في كتابه سألت ابي عنه فقال صدوق لا بأس والمبارك وان تكلم فيه فقد اخرج له البخاري في المتابعات في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله عباده بالكسوف واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وثقة وقال عتبان كان ثقة وكان ووثقه ابن معين مرة وضمه اخرى وكان يحمي القطان يحسن الثناء عليه فهذا الحديث قد روي من وجوه كثيرة يشهد بعضها لبعض فاقول احواله ان يكون حسنا وبه قال النخعي والشعبي والحسن وابو حنيفة واصحابه *

* قال * **باب القصاص فيما دون النفس**

ذكر في آخره حديث كسر التهمة قلت * بعض الكلام عليه في باب القودين الرجال والنساء *

* قال * **باب ما لاقصاص فيه**

ذكر فيه من حديث ابي بطل بن ابي كريب ثنا رشدين بن سعد عن معاذ بن محمد الى آخره قلت * ذكر ابو بطل الموصلي هذا الحديث في مسنده وادخل بين رشدين ومعاذ معاوية وكذا اخرج ابن ماجه في سننه ومحمد بن جرير الطبري في التهذيب الا انها قالوا معاوية بن صالح ثم ذكر حديثا من رواية ابي بكر بن عياش عن دهم حدثني غمران ابن جارية عن ابيه الى آخره قلت * اخرج ابن ماجه في سننه عن غمار بن خالد الواسطي عن ابي عياش بسنده وعمار قال ابن ابي حاتم كتبت عنه مع ابي بواسط وكان ثقة صدوقا ودهم متكلم فيه وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف للذهبي غمران وثق *

* قال * **باب ما جاء في الاستثناء بالقتل**

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر وعثمان بن ابي شيبة عن ابن علية عن ايوب عن عمرو عن جابر ثم ذكر) عن ابي رافط انه

قال خطأ ابنا ابي شيبة فيه وخالفهما احمد وغيره فرووه عن ابن عليه من سلام من حديث عمرو) قلت ابنا ابي شيبة امامان حافظان وقد زاد الرفع فوجب قبوله علي ما عرف قال عمرو بن علي ما رأيت احفظ من ابي بكر بن ابي شيبة وكذا قال ابو زرعة وقال ابن عدي سمعت ابن عرفة يقول سمعت ابن خراش يقول سمعت ابا زرعة للرازي يقول ما رأيت احفظ من ابي بكر بن ابي شيبة فقلت يا ابا زرعة فاصحابنا البغداديون فقال اصحابك اصحاب مخاريق ما رأيت احفظ من ابي بكر بن ابي شيبة وقال ابن معين ابنا ابي شيبة ليس فيهما شك ولهذا صحح ابن حزم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تقدير تسليم ان الحديث مرسل فقد روي مرسلًا ومُسندًا من وجوه قال الحازمي قد روي هذا الحديث عن جابر من غير وجه واذا اجتمعت هذه الطرق قوي الاحتجاج بها ثم ذكر البيهقي الحديث من جهة محمد بن حمران عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (وكذلك رواه مسلم بن خالد عن ابن جريج) قلت محمد بن حمران لا بأس به كذا قال ابن عدي ومسلم بن خالد وان تكلموا فيه فقد وثقه ابي معين وغيره واخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكر الحازمي حديث ابن ركانة الذي ذكره البيهقي في هذا الباب ثم قال في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ما يدل على ان هذا الحكم منسوخ وانما افاد النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القضية حسب ولم يقدر بعد ذلك ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب المذکور ثم قال روي عن ابن جريج من غير وجه فان سمع ابن جريج من عمرو بن شعيب فهو حديث حسن يقوى الاحتجاج به لمن يرى الحكم الاول منسوخا واخرج الطحاوي بسند جيد عن الشعبي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستفاد من الجرح حتى يبرأ وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن حميد الاعرج ان رجلا وجأ رجلا بقرن في فخذة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم بطلب اليه ان يقيد فقال صلى الله عليه وسلم حتى يبرأ فابى الا ان يقيد فاقاد فسلت رجله بعد فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما ارى لك شيئا قد اخذت حقك وفي الاستذكار روي الثوري عن عيسى بن الخيرة عن يديل بن وهب عن ابن عمر بن عبد العزيز كتب الى طريف بن ربيعة وكان قاضيا بالشام ان صفوان بن المعطل ضرب حسان بالسيف فجاءت الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود فقال تنتظرون فان يبرأ صاحبكم تقتصوا وان يميت فقدتم فموني حسان فقال الانصار قد علمت ان هو النبي صلى الله عليه وسلم في العفو فغفوا فهذا امر قد روي من عدة طرق بشد بعضها بعضا قال الطحاوي من خالف هذا الحديث فقد خالف كل من تقدم من العلماء وفي الاستذكار اكثر اهل العلم مالك وابو حنيفة واصحابها وسائر الكوفيين والمدنيين على انه لا يقتص من جرح ولا يؤذي حتى يبرأ *

* قال * **باب وجوب الدية في شبه العمد على العاقلة**

ذكر فيه حديث المرأة التي رمت أخرى بحجر * قلت * وفي الصحيح أيضاً أنها رمتها بعمود فسطاط ولا ظهر أن مثل هذا القتل إنما يكون بآلة قاتلة لا يعاش من مثلها ومثل هذا عند البيهقي عمداً شبه عمداً على ما تقدم في باب عمد القتل بالحجر وغيره مما لا غلب أنه لا يعاش من مثله وتقدم البحث معه هناك *

* قال * **باب تليظ الدية في الخطأ في الشهر الحرام والبلد الحرام وذی الرحم**

* قلت * في الاستذكار قال مالك وأبو حنيفة وأصحابها وابن أبي ليلى القتل في الحل والحرم والشهر الحرام وغيره سواء وهو قول ابن المسيب وعروة وسليمان بن يسار وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة وعبيد الله بن عبد الله لأنه عليه السلام لم يوقت في الديات شيئاً من ذلك واجمعوا أن الكفارة على من قتل في الشهر الحرام وغيره سواء فالقيا من أن تكون الدية كذلك * ١٠

* قال * **باب من قاتل في أخماس**

ذكر فيه من طريق أبي داود حديث خشف ثم قال (قال أبو داود وهو قول عبد الله) ثم قال البيهقي (يعني الثاروي من قول عبد الله موقوفاً غير مرفوع) * قلت * لا يفهم هذا من كلام أبي داود بل المفهوم من كلامه أنه أخرج الحديث وسكت عنه ثم أفاد أنه قول عبد الله أيضاً وفي الاستذكار هو قول أبي حنيفة وأصحابه وابن حنبل وفي أحكام القرآن للرازي لم يرو عن أحد من الصحابة ممن قال بالأخماس خلافة وقول الشافعي لم يرو عن أحد من الصحابة ثم حكى البيهقي (عن الدارقطني أنه قال خشف مجهول) * قلت * وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات من التابعين *

* قال * **باب اعواز الأبل**

ذكر في آخره (عن الشافعي قال الدية لا تقوم إلا بالذئب والثور والدرهم كما لا تقوم غيرها إلا بهما) قال البيهقي (ويحتمل أن عمر قومه بغير الدرهم والله ثانياً يرضى الجاني وولي الجناية) وعلى هذا حمل البيهقي قضاء عليه السلام على أهل الأبل مائة وعلى أهل البقر مائة بقرة وعلى أهل الشاة ألف شاة * قلت * وذكر البيهقي في الخلافيات أن القول الجدي للشافعي أن الأصل في الدية الأبل وحدها ولا يجوز المدول عنها مع وجودها إلى غيرها وفي الاستذكار قال الشافعي بمصر لا يؤخذ من الذهب والورق إلا قيمة الأبل بالغاً ما بلغت وقال مالك وأبو حنيفة والليث لا يؤخذ في الدية إلا الأبل أو الذهب والورق وهو قول الشافعي بالعراق وقال أبو يوسف ومحمد يؤخذ أيضاً البقر والشاة والحمل *

* قال * باب تقدير البدل باثني عشر الف درهم او الف دينار *

ذكر فيه حديث محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس * قلت * محمد هو الطائفي ضعفه ابن حنبل وقد رواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عنه عليه السلام لم يذكر ابن عباس كذا قال ابو داود وقال ابن معين ابن عيينة اثبت من الطائفي في عمرو بن دينار واثق منه ولهذا قال عبد الحق المرسل احق من المسند ثم ذكره البيهقي من طريق محمد بن ميمون عن ابن عيينة بسنده المذكور بذكر ابن عباس ثم ذكر (انه قال كذلك مرة واحدة واكثر ذلك كان يقول عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * اخرجه النسائي عن ابن ميمون بسنده عن عكرمة سمعناه مرة يقول عن ابن عباس انه عليه السلام قضى باثني عشر الف يعني في الدية ثم قال النسائي بن ميمون ليس بالقوي والصواب مرسل وقال ابن حزم قوله يعني في الدية ليس من كلامه عليه السلام ولا في الخبرين انه من قول ابن عباس وقد بنى عليه السلام بذلك في دين اودية بالتراضي ورواه مشاهير اصحاب ابن عيينة لم يذكروا فيه ابن عباس كبار وناه من طريق عبد الرزاق عن ابن عيينة فذكره عن عكرمة مرسلًا واخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة بسنده ولم يذكر ابن عباس ثم قال لا نعلم احدا يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم ثم ذكر البيهقي كتابه عليه السلام في الديات * قلت * قد تكلمنا عليه في الزكوة ثم ذكر حديثا في سند موسى بن خلف * قلت * ذكره ابن حبان فقال كثرت روايته للمناكير فاستحق الترك *

* قال * باب ما روي فيه عن عمرو عثمان سوى ماضي *

ذكر فيه اختلافان عن عمر ثم قال (الرواية فيه عن عمر منقطعة) * قلت * روى وكيع عن ابن ابي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع عمر بن الخطاب على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم وفي المحلى رويان من طريق حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم وقال ابن المنذر هو قول ابي حنيفة واصحابه والثوري وابي ثور وفي التجريد للقندوري لا خلاف في ان الدية الف دينار وكل دينار عشرة دراهم ولهذا جعل نصاب الذهب عشرين دينارا ونصاب الورق مائتي درهم *

* قال * باب ما دون الموضحة *

ذكر فيه اثران مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ثم ذكر (ان عبد الرزاق قال لما لك حديثي به فابى وقال العمل عندنا على غيره ورجله عندنا ليس هناك يعني ابن قسيط) * قلت * في كونه هو المراد نظروا ذكر الطحاوي في كتابه الراد على الكرايسي ان المراد غيره فاخرج في الكتاب المذكور عن النسائي قال فرى على الحارث بن مسكين وانا اسمع

عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الرحمن بن اشرس عن مالك عن رجل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط فذكره ثم قال الطحاوي ما ملخصه فعلمنا بذلك ان مالك لم يسمع من ابن قسيط وان مبلّغه عنه الذي لم يسميه ليس هناك اي ليس موضوعاً للقبول روايته لانه اراد بقوله ليس هناك ابن قسيط انتهى كلامه وهذا اولي لان ابن قسيط من الثقات الذين اخرج لهم الشيخان وغيرهما وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وقال صاحب التمهيد كان من سكان المدينة ومعدودا في علمائها وثقاتها وفقهاها زادني الاستدكار ممن لقي ابن عمرو اباه برة وابارافع وروى عنهم وما كان مالك يقول فيه ما ظن عبد الرزاق لانه قد احتج به في مواضع من كتابه وانما قال مالك ذلك في الرجل الذي كتم اسمه الذي حدث به عن ابن قسيط ثم ذكر البيهقي اثرافيه محمد بن راشد فقال فيه (وان كنا نروي حديثه لرواية الكبار عنه فليس ممن يقوم الحجة بما ينفراد به) * قلت * الان القول فيه جدا كما ترى واطلق عليه الضعف في باب الحيف على الحمل وقال فيما مضى قريبا في باب الديار باع (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) *

* قال * . * باب دية اشفار العين *

* قلت * الاشفار حروف الاجفان التي ينبت عليها الشعر واراد بها البيهقي نفس الاجفان وكذا فعل الشافعي في الام وقال العيني تذهب العامة في اشفار العين انها الشعر وذلك غلط وقال المطرزي في المغرب لم يذكر احد من الثقات ان الاشفار الا هاهنا *

* قال * * باب دية الاصابع *

ذكر فيه حديث ابن عليه عن غالب عن مسروق بن اوس ثم ذكره من حديث سعيد بن ابي عروبة عن غالب عن حميد بن هلال عن مسروق ثم قال (وكذلك رواه محمد بن جعفر عن ابن ابي عروبة) ثم قال (ورواه شعبة عن غالب فذكره سمع غالب من مسروق) * قلت * خالفه ابو داود فاخرجه من طريق شعبة عن غالب عن مسروق ثم قال رواه محمد بن جعفر عن شعبة عن غالب قال سمعت مسروقا *

* قال * * باب الصمغ يصيب عين الاغور *

ذكر فيه (عن ابي مجلز سألت ابن عمر عن الاغور فقال عبد الله بن صفوان قضى عمر فيه بالدية فقلت انما اسأل ابن عمر فقال اوليس يحسدكم عن عمر) ثم قال البيهقي (ظاهرا ان ابن عمر كان لا يقول فيها بوجوب جميع الدية) * قلت * ظاهرا انه وافق عمر في ذلك اذ لو خالفه لما سكنت هذا الظاهر من دينه وورعه وبقي هذا ان ذلك جاء عنه مصرحا قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الله عن سمرة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا فقيت عين

الاغور فنيها دية كاملة *

* قال *

* باب ماجاء في دية المرأة *

ذكر فيه حديثان عن عباد بن نسي عن ابن غنم عن معاذ ثم قال (وروي ذلك من وجه آخر عن عباد بن نسي وفيه ضعف) * قلت * ظاهره ان قوله وفيه ضعف يعود الى الوجه الاخير وقال في الباب الذي يلي هذا الباب (وروي عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد لا يثبت مثله) وظاهر هذا يشمل الحديث بوجهه *

* قال *

* باب ماجاء في جراح المرأة *

ذكر فيه (عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال كان فياجاء به عروة البارقي الى شريح من عند عمر) الى آخره * قلت * اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن جابر عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال اتاني عروة البارقي من عند عمران جراحات الرجال والنساء تستوي في السن والموتحة وما فوق ذلك فلان المرأة على النصف من دية الرجل *

* قال *

* باب دية اهل الذمة *

ذكر فيه حديث (في النفس المؤمنة مائة من الابل) * قلت * خصمه لا يقول بالمفهوم ومن قاعدته حمل المطلق على اطلاقه فيجزي ما ورد في نفيه الروايات من قوله عليه السلام في النفس مائة من الابل ونحوه على اطلاقه وحديث في النفس المؤمنة على تقيده ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب ان عمر قضى) الى آخره * قلت * ذكر مالك وابن معين ان ابن المسيب لم يسمع من عمرو وقد ذكرنا ذلك غير مرة وقد جاء عن عمر خلاف هذا قال عبد الرزاق في مصنفه ثنا رباح بن عبيد الله اخبرني حميد الطويل انه سمع انس بن مالك يحدث ان يهوديا قتل غيلة فقضى فيه عمر بن الخطاب باثني عشر الف درهم * قال الطحاوي ثنا ابراهيم بن منقذ ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن ابي ايوب حدثني يزيد بن ابي حبيب ان جعفر بن عبد الله بن الحكم اخبره ان رفاعه بن السمؤل اليهودي قتل بالشام فجعل دية عمر الف دينار * وهذا السند رجاله على شرط مسلم خلا ابن منقذ وهو ثقة اخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه ثم ذكر البيهقي (عن صدقة بن يسار قال ارسلنا الى ابن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان باربعة آلاف فلنا فمن قتله فخصنا قال الشافعي ثم الذين سألوه آخره) * قلت * وفي الخلافات للبيهقي انما عني الشافعي بقوله هذا انه روي عنه بخلافه وهذا آخر ما قضى به فلا خذبه اولى وقال في كتاب المعرفة وانما اراد والله اعلم ان ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع الى هذا * قلت * السياق يدل على ان مراد الشافعي بالمستول هو ابن المسيب كما فهمه البيهقي في كتاب المعرفة وكلامه في الخلافات

ظاهره يدل على انه فهم من كلام الشافعي ان حراجه بالمسئول هو عثمان لانه قال وهذا آخر ما قضى به وابن المسيب
فيما علمنا ما كان تولى او عثمان لم يستل في تلك القضية بل المسئول هو ابن المسيب فظهر ان كلام البيهقي في الخلافيات
ليس بجيد ثم انه كيف ما اراد الشافعي فكلامه دعوى وليس في القضية ما يدل على ان ذلك كان آخر او سبيل عن
عثمان ايضا بخلاف هذا وذكر ابو عمر في التعميد عن جماعة منهم ابن المسيب انهم قالوا بآية المعاهد كدية المسلم
و روي الطحاوي بسنده عنه قال دية كل معاهد في عهد الف دينار ثم ذكر البيهقي (انه روي عن عثمان بخلاف
هذا بسند ابن ابي شيبة منقطع والاخر غير محفوظ وانه ذكره في باب لا يقتل مؤمن بكافر) قلت: كانه يشير بالسند
الذي هو غير محفوظ الى رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر وقد ذكرنا في ذلك الباب ان عبد الرزاق اخبره عن
الزهري من وجهين وان ابن حزم قال هو في غاية الصحة عن عثمان فلا ادري ما معنى قول البيهقي (غير محفوظ) وما
ذكره البيهقي في آخر هذا الباب عن الزهري (كانت دية اليهودي والنصراني في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر
وعثمان مثل دية المسلم) يقوي ما روي عن عثمان بالسند المذكور في فصار هذا الاثر عن عثمان مرويا من ثلاثة اوجه
* احدها متصل صحيح * والاخران منقطعان عند الشافعي يقوي بمنقطع مثله فكيف بهذا ثم ذكر البيهقي
حديث دية الجوعى ثمانمائة درهم وسكت عنه قلت: قال الطحاوي لا يعلم روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في دية
الجوعى غير هذا الحديث الذي لا يشبه اهل الحديث لاجل ابن الحبة ولا سيما من رواية عبد الله بن صالح عنه ثم ذكر البيهقي
حديث (جعل النبي صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم) وفي سنده ابو سعيد البقال فتكلم فيه ثم قال
(ثم ظاهره بوجوب ان يكون حديث عمرو بن شعيب) قلت: حديث عمرو وعقل الكافر نصف عقل المؤمن فكان البيهقي
يجعل الدية في قوله دية الحر المسلم مقسومة على العامرين فيحصل لكل واحد النصف ورواية الحسن بن عارة
تنفي هذا التاويل وتصرح بان دية كل واحد منهما دية مسلم الا ان البيهقي تكلم في الحسن وقد اخرج الترمذي وابن
جرير الطبري هذا الحديث من رواية يحيى بن آدم عن ابي بكر بن عياش ولفظه ما روي العامرين بدية * وهذا يقوي
رواية الحسن ويحيى تاويل البيهقي ثم ذكر البيهقي من حديث ابن جريج (عن الزهري كانت دية اليهودي والنصراني)
الحديث ثم ذكر (ان الشافعي رده بكونه مرسلا وان الزهري في قبح المرسل وقد روينا عن عمرو وعثمان ما هو اصح منه)
* قلت: ذكر عبد الرزاق هذا الحديث في مصنفه عن معمر عن الزهري وزاد في آخره قال الزهري ولم يقض لي
ان اذا عمر بن عبد العزيز فاخبره ان قد كانت الدية تامة لاهل الدمة قلت للزهري بلغني ان ابن المسيب
قال قال دية اربعة آلاف قال ان خير الامور ما عرض على كتاب الله قال الله تعالى قد دية مسلمة الى اهله * وذكر ابو داود

في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن قال كان عقل الذمي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن ابي بكر وزمن عمرو ومن عثمان حتى كان صدر امن خلافة معاوية فقال معاوية ان كان اهل اصبوا به فقد اصيب به بيت مال المسلمين فاجعلوا البيت مال المسلمين النصف ولا هله النصف خسمائة دينار ثم قتل رجل آخر من اهل الذمة فقال معاوية لو اننا نظرنا الى هذا الذي يدخل بيت المال فجعلنا وضعا عن المسلمين وعوانهم قال لمن هناك وضع عقلم الى خسمائة قال ابو داود رواه ابن اسحق ومعر عن الزهري نحو هذا واحد ابن اسحق اتم واخرج ايضا في مراسيله بسند رجاله ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد الف دينار وقد تأيد هذا المرسل برسلين صحيحين وبعده احاديث مسندة وان كان فيها كلام وبمذهب جماعة كثيرة من الصحابة ومن بعدهم فوجب ان يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه وفي التمهيد روى ابن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قضية بني قريظة والضبير انه عليه السلام جعل ديتهم سواء دية كاملة وعمر وعثمان قد اختلف عنها وقد تقدم عن عثمان على موافقة هذه الاحاديث من وجوه عديدة بعضها في غاية الصحة كما قد مناع ابن حزم وهو الذي دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لانه تعالى قال ومن قبل مؤنا خطأ فقرر رقة مؤمنة ودية مسلمة الى اهلهم ثم قال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة والظاهر ان هذه الدية هي الدية الاولى وكذا فهم جماعة من السلف قال ابن ابي شيبة ثابعت الرحيم هو ابن سليمان عن اشعث هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم ومحمد عن ابراهيم قال دية اليهودي والنصراني والحربي المهاد مثل دية المسلم وسأولهم على النصف من دية الرجال وكان عامر بن لو هذه الآية وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهلهم واشعث وان اكلفوا فيه يسيرا فقد تقدم ان مسمار وى له متابعة واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال ابن ابي شيبة ايضا ثابعت سمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن الزهري سمعته يقول دية المهاد دية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فلو كانت مذهب عمرو وعثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الادلة لقولها فكيف وقد اختلف عنهما ثم ذكر البيهقي عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من كان له عهد او ذمة فديته دية المسلم ثم قال (منقطع موقوف) قلت هذا هو مذهب ابن مسعود مشهور عنه وان كان منقطعاً وقد اخرج عبد الرزاق عن معمر عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المهاد مثل دية المسلم وقال ذلك علي ايضاً وهو ايضا منقطع الا ان كلا منهما يقصد الآخر ويقويه وذكر عبد الرزاق عن ابي عتيبة عن الحكم بن عتيبة ان علياً قال دية اليهودي والنصراني وكل ذي مثل دية المسلم وذكر ايضا بسند بن صحيحين عن

النخعي والمثعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم وذكر ايضا عن ابن جريج عن يعقوب بن عتبة واسمعي بن محمد وصالح قالوا اعتقل كل معاهد من اهل الكفر وساعده كقتل المسلمين ذكر انهم وانا لهم جرت بذلك الستة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال عطاء ومجاهد وعلقمة والنخعي ذكره عنهم ابن ابي شيبة باسائده وفي التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان الكفارة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقة فكذلك الدية ورد على من اوجب مالا شك فيه وهو الاقل وذلك اربعة آلاف لليهودي وثمان مائة للجوسي فقال هذه علة غير صحيحة والحكم بالافل على غير اصل من كتاب وسنة وكل فائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله وفي الاستذكار وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري وعثمان بن عيسى والحسن بن حي دية المسلم والذمي والجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين وروى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان ابو بكر وعمر وعثمان يجعلون دية اليهودي والنصراني الذميين مثل المسلم *

* قال * **باب من في الديوان ومن ليس فيه العاقلة سواء**

ذكر فيه حديث (على كل بطن عقله) * قلت * الشافعي يعتبر في العاقلة الاقرب فالاقرب وظاهر الحديث الوجوب على البطن من غير اعتبار الاقرب وكذا حديث فضي بالدية على العاقلة وكذا ما ذكره البيهقي في آخر الباب السابق ان عمر بنى جنازة فقال لعل عذمت عليك لما قسمت الدية على بني ابيك قال فقسما على قريش وذكر الطحاوي ان سلمة بن نصيم قتل يوم البعثة مسلما خطأ فقال له عمر عليك وعلى قومك الدية *

* قال * **باب ما تحمل العاقلة**

ذكر فيه (ان الشافعي ذهب الى انها تحمل كل ما كثر وقل لانه عليه السلام لما حملها الاكثر دلت على تحملها الايسر) * قلت * القياس ان لا يلزم مهاجناة كما اذا جنى على حال وعموم قوله تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى * بنى اللزوم عليها وكذا قوله عليه السلام لا يجني عليك ولا تجني عليه فاذا حملها النبي عليه السلام سا كان ذلك ثابتا على خلاف القياس فيقتصر عليه ولا يقاس ومذهب مالك واصحابه ان العاقلة لا تحمل من دية الخطأ الا الثلث فصاعدا وهو قول الفقهاء السبعة وعبد العزيز بن ابي سلمة وابن ابي ذئب وقال ابو حنيفة واصحابه لا تحمل الا النصف عشر الدية فصاعدا وهو قول الثوري وابن شبرمة *

* قال * **باب تعيين الدية على العاقلة**

ذكر فيه (من الشافعي قال وجدنا عاما في اهل العلم انه عليه السلام قضى في جنازة الحر المسلم على الحر خطأ بمائة

الابل على عاقلة الجاني واما ما فهم انها في نفس الثلاث متبعت في كل عصمة ثلثها قلت * ذكر ابن الرضا في شرح الوسيط ان الشافعي قال في المختصر لا أعلم مخالفا انه عليه السلام قضى بالدية على العاقلة ولا اختلاف بين احد علمه في انه عليه السلام قضى بها في ثلاث سنين ثم ذكر عن ابن المذرف قال ما ذكره الشافعي لا يعرف له اصل من كتاب ولا سنة وان ابن حنبل مثل عنه فقال لا اعرف فيه شيئا فقبل له ان ابا عبد الله رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعله سمعه من ذلك المدي فانه كان حسن الظن فيه يعني ابن ابي يحيى قال ابن داود الشافعي في شرح المختصر كان الشافعي يروي هذا الحديث ويقول حدثني من هو ثقة في الحديث غير ثقة في دية *

* قال *

باب ما ورد في البيز جبار *

ذكر فيه (عن ساءك عن خدش عن علي في الذين سقطوا في الزبية ثم تكلم عليه ثم قال) اصحابنا يقولون ينبغي ان يكون في الاول ثلثا الدية الى قوله (فان صح الحديث ترك له القياس) قلت * اخرج احمد هذا الحديث في مسنده من طريق اسرائيل عن ساءك ولفظه فيينا ثم بد افنوز اذ سقط رجل قطة باخر الى اخره ومناه اخرجه ابن ابي شيبة عن ابي الاحوص عن ساءك ولفظه فاصبح الناس يد افنوز على راس البيز واخرجه الطحاوي ايضا من حديث ابي الاحوص ثم وجهه بما لم يخصه ان اهل الزبية جانون على الساقطين فيها بد افنوز ويحمل امرهم على اهم كانوا متشابكين فالساقط الاول يحرق الذي يليه جارا لآخرين لثنا بكهم فوته من دفع اهل الزبية ومن سقطوا الباقيين عليه بجور اياهم على نفسه فوجب الربع وسقط ثلاثة الارباع اذ هو سبب سقوط الثلاثة عليه وموت الساقط الثاني من الدفعة المجهول فاعطاه من جره الآخرين فله الثلث بالدفعه وما بقي هدر اذ هو سببها وموت الساقط الثالث من الدفعة ومن جر التابع فله النصف والنصف هدر اذ جنى على نفسه وموت الرابع من الدفعة خاصة فله الجميع وانما اخذت منهم وان لم يعين المتدافعون لانهم في حكم نفر اقتلوا فاحلوا عن قتل لم يدرفاته فذهب عليهم جميعا وجرح الاربعة هدر اذ شبيه الدفع كره دفع رجلا على سكين او حمر فوات انتهى كلامه وتبين بهذا ان الحديث موافق للقياس غير مخالف له كما ادعى التبعي ثم في القياس المفهوم من كلامه نظرو كيف يجب للاول على الثاني والثالث وهو الذي جرهما ولحق وجب له عليهما شي * وجب ان يجب له على الرابع ايضا لانه مات من فعله ايضا وهذا الكلام بعينه يقال في الثاني والثالث *

* قال *

باب جئين الامة *

(فيه عشر فقرة) امة لا فرق بين ان يكون ذكرا او انثى رواه الشافعي عن ابن المسيب والحسن والنسفي قال الشافعي لما لم يسئل عليه السلام عن الجنين في الحرة اذ ذكره هو وانثى فكذلك جنين الامة قلت * كان يعني ان يقول باب جئين الامة

من غير سبها لان العلماء على ان جنينها من سبها حكمه حكم جنين الحرة ذكره صاحب الاستذكار ويقال للشافعي ولم يسئل عليه السلام اجنين حرة ام جنين امة فوجب استواءهما في وجوب الفرة وقد اختلف في ذلك عن ابن المسيب والنخعي فروي ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج قال معمر عن الزهري وقال ابن جريج عن اسمعيل بن امية كلاهما عن سعيد بن المسيب قال في جنين الامة عشرة دنانير ومن طريق قاسم بن اصبح ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان كلاهما عن الثوري عن المغيرة بن قاسم عن ابراهيم النخعي قال في جنين الامة نصف عشر ثمن امة *

باب اصل القسامة

* قال *

ذكر فيه (عن الشافعي عن مالك عن ابن ابي ليلى عن سهل انه اخبره هو ورجال من كبراء قومه) وذكره من طريق ابن بكير عن مالك ولفظه (انه اخبره رجل من كبراء قومه) ثم ذكر (ان ابن وهب قاله عن مالك كرواية الشافعي) قلت * ذكره يحيى بن يحيى عن مالك كرواية ابن بكير ولفظه انه اخبره رجال من كبراء قومه * وذكر صاحب التمهيد ان ابن وهب تابع يحيى على ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب ثم ذكر البيهقي حديث سهل من طريق وفيها البداءة بايمان المدعين ثم قال (ورواه ابن عيينة عن يحيى فخالف الجماعة في لفظه) ثم اسنده من رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيه البداءة بايمان المدعي عليهم وهم اليهود) قلت * رويناه في مسند الحميدي عن ابن عيينة فبدأ بايمان المدعين موافقا للجماعة وكذا اخرجه السأى عن محمد بن منصور عن ابن عيينة ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار عن سهل وفيه (انه عليه السلام قال لم نأتون بالبينة على من قتل قالوا ما لنا بينة قال فيقولون لكم) الحديث ثم قال (رواه البخاري واخرجه مسلم دون سياق منه) ثم ذكر (عن مسلم ان يحيى بن سعيد احفظ من سعيد ابن عبيد) ثم قال البيهقي (وان صححت رواية سعيد فهي لا تخالف رواية يحيى لانه قد يريد بالبينة الايمان مع الاوث) الى آخر ما ناو له به قلت * لوجه التشكيك البيهقي بقوله وان صححت رواية سعيد مع بقيته واخراج البخاري حديثه هذا واخرجه مسلم ايضا ولم يشك في صحته وانما رجح يحيى على سعيد وقد جاءت احاديث تعضد رواية سعيد وتقويها منها * ما سبذ كره البيهقي * ومنها * ما اخرجه ابو داود بسند حسن عن رافع بن خديج قال اصبح رجل من الانصار مقتولا بخير فانطلق اولياؤه الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فقال الكم شاهدان يشهدان على قاتل صاحبكم قاتوا يا رسول الله لم يكن به احد من المسلمين وانما هم يهود وقد يجتروا ن على اعظم من هذا قال فاخترنا منهم خمسين فاستلهم فابوا فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده * وقد ذكر البيهقي هذا الحديث بعد في باب

الشهادة على الجناية وروى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم بن عبد الرحمن المذلي الكوفي قال انطلق رجلان من اهل الكوفة الى عمر بن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فقالا ان ابن عم لنا قتل ونحن اليه شرع سواء في الدم وهو ساكت عنهما فقال شاهد ان ذوا عدل يثبثان به على من قتله فتعبدكم منه وهذا هو الذي تشهد له الاصول الشرعية من ان البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه فكان الوجه ترجيح هذه الادلة على ما يارضها وتاويل البيهقي لرواية سعيد قسيف ومخالفة لظاهره وحين قالوا اما انية عقوب عليه السلام ذلك بقوله فيحلفون لكم فكيف يقول البيهقي وقد يظالمهم بالبينة ثم يعرض عليهم الايمان ثم يرد ما على المدعى عليهم ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن يزيد وانكاره على سهل ثم حكى عن الشافعي انه قال لا اعلم ابن يزيد سمع النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يكن سمع منه فهو مرسل ولنا ولا اياك ثبت المرسل وسهل صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه فاخذت بحديثه * فأتاه ابن يزيد ادراك النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حبان وغيره في المحابة وقال العسكري اثبت له صحة وصحح الترمذي من روايته حديث رد المسائل ولربط لفظ محرق * وقد تقدم غير مرة ان سلما انكر في اشتراط الاتصال بثبوت اللقاء والسماع واكتفى بما كان اللقاء فلي هذا الا يكون الحديث مرسلًا وان لم يثبت سماعه وقول الشافعي ولنا ولا اياك صحابه ان يقال ولانك ثبت الظاهر ان كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الحنفية ان مذهبه ومذهب اصحابه قبول المرسل وكذا مذهب مالك وقد حكى ابن جرير الطبري ان ذلك مذهب السلف وان رد المرسل لم يحدث الا بعد المائتين وسهل وان سمع من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسله لانه كان صغيرا في ذلك الوقت وذلك انه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزو غير كانت سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيرة صلحا لانه ورد في بعض طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم امان يد واصاحبكم واما ان يردوا بحديث * وهذا اللفظ لا يقال الا ان كان في صلح وامن وقد صرح سهل في رواية مالك انه اخبره رجال من كبراء قومه فهايكف لك انه اخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهد هاتين ان روايته لهذا الحديث مرسله ثم ان حديثه مضطرب اسنادا ومتنا اسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله اخبره رجال من كبراء قومه او هو ورجال كما تقدم واما المتن فمن جهة اختلاف رواية يحيى ورواية سعيد ومخالفة ابن عيينة كما مر ومع ارماله واضطرابه خالف الاصول الشرعية وحديث ابن مجاهد سلم من ذلك كله وروي معناه من وجوه تقدم بعضها وسبق البعض وهو الاول برسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يامر احدا بالخلف على ما لا علم له وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحبصة وعبد الرحمن التحفون وتستحقون

د م صاحبكم وعند الشافعي الميمن يجب على عبد الرحمن وحده لانه اخي المقول وحرصة ومحبة عماء ولايين
 عليهما ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي قيل له ما منعك ان تاخذ بحديث ابن شهاب فقال مرسل والقتيل انصاري والانصاريون
 بالنسبة الاولى بالعلم به من غيرهم) قال البيهقي (كانه عني حديث الزهري عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من
 الانصار انه عليه السلام قال ليهود بدأ بهم الحديث قال * (وهو يخالف الحديث المتصل في البداءة بالتسامة
 وفي اعطاء الدينار الثابت انه عليه السلام رداه من عنده وخالفه ابن جريج وغيره في لفظه) * قلت * في مصنف
 عبد الرزاق ان عمر عن الزهري عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من
 الانصار انه عليه السلام قال ليهود بدأ بهم يحلفون منكم خمسون رجلا فابوا فقال للانصار اتحلون فقالوا لا تخلف
 على النبي فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لانه وجد بين اظهريهم هذه حجة قاطعة للثوري
 وابي حنيفة وسائر اهل الكوفة كذا في الاستذكار و قال في التعميد هو حديث ثابت وغد قد سنا في باب النبي عن
 فضل الحديث من كلام البيهقي وغيره ان هذا الحديث واشباهه مستند متصل ولو سلمنا انه مرسل فقد تقدم
 ان حديث سهل ايضا غير متصل وقرئ الشافعي والانصار يرون ازل بالعلم به * قلنا * ابن مجيد ايضا منهم وحديث
 ابن شهاب اخرجه ابو داود وهو ايضا عنهم وهو ان خالف حديث سهل في البداءة بالتسامة فقد تأيد بعدة احاديث
 تقدم بعضها سابق بعضها تأيد ايضا بدلالة الاصول ولان رواته ائمة فقهاء حفاظ لا يعدل بهم غيرهم وما فيه
 من جعل الله بة عليهم يؤيده ما في حديث ابن مجيد انه عليه السلام كتب اليهم انه قد وجد فيكم قاتل بين اثنائكم
 فذوه * وما في الصحيحين من قوله عليه السلام اما ان يدوا صاحبكم واما ان يؤذونا فحرب من الله ورسوله * وجه التوفيق
 بين هذه الاحاديث وبين ما في حديث سهل انه عليه السلام او جيبا عليهم ثم تبرع بها عنهم قال النووي في شرح
 مسلم المختار قال جمهور اصحابنا وغيرهم ان معناه انه عليه السلام اشتراها من اهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها
 تبرعا الى اهل القاتل انتهى كلامه وهذا يزول الاختلاف وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب وجوب الكفارة (ان
 قوما استعضمو ابا السجود فقتلهم المسلمون فقال عليه السلام اعطوهم نصف المقل) ثم ذكر (عن الشافعي انه كان نطوعا)
 ثم ذكره من وجه آخر وفيه (فوداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الدية) ثم قال البيهقي (قوله فوداهم اظهر
 في انه اعطاه متطوعا) واخرج النسائي بسند جيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان ابن محبة الاصغر وجد قتيلا
 على ابواب خيبر الحديث وفي آخره فنقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دية عليهم واعانهم بنصفها * وحديث معمر عن الزهري
 مفسر وحديث ابن جريج وغيره مجمل فيرد الى المفسر ولا يكون بينهما اختلاف ثم ان لفظ حديث ابن جريج انه

عليه السلام اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية فقتل بها بين اناس من الانصار في قتل ادعوه على اليهود فصرح في هذا الحديث الصحيح انه قضى بها في قتل الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري (عن ابن عباس ان اباطال بدأ بايمان المدعي عليهم) فدل ذلك على انه عليه السلام بدأ ايضا في قتل الانصار بالمدعي عليهم وذكر ايضا فيما بعد في باب ترك القود بالقسامة حد ثعازة الى البخاري وفيه ايضا (انه عليه السلام بدأ بايمان اليهود وان عمر فعل ذلك) ثم ان لفظ مسلم عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة * واخرجه عبد الرزاق في مصنفه ولفظه عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان الجميع حديث واحد فلا نسلم ان الحديث مرسل كما زعم الشافعي ولو كان مرسلًا لما اخرجه مسلم في صحيحه وقد قد مناع صاحب التمهيد انه حديث ثابت ثم ذكر البيهقي حديث الزنجي (عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه عليه السلام قال البيعة على المدعي واليمين على من انكر الا في القسامة) * قلت * في اسناده لبن كذا في التمهيد وذلك ان الزنجي ضعيف كذا قال البيهقي في باب من زعم ان التراويج بالجماعة افضل وقال ابن المديني ليس بشيء وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وابن جريج لم يسمع من عمرو وحكاه البيهقي في باب وجوب القطر على اهل البادية عن البخاري والكلام في عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده معروف ومع ضعف الزنجي خالفه عبد الرزاق وحجاج وقتادة فرووه عن ابن جريج عن عمرو ومرسلًا كذا ذكره الدارقطني في سننه واختلف فيه ايضا على الزنجي وقال صاحب الميزان عثان بن محمد بن عثمان الرازي ثنا مسلم الزنجي عن ابن جريج عن عطاء عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من انكر الا في القسامة * ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي ان عمر كتب في قتل وجد بين خيوان ووادة) الى آخره ثم ذكر (ان الشافعي اجاب عنه بما يخالفون عمر في هذه القضية من الاحكام) * قلت * انما خالفوه في تلك الاحكام لانه قامت عندهم فيها ادلة اقوى من قول عمر رضي الله عنه وقد ذكر عيسى بن ابان في كتاب الحج ان مخالفه قال قد تركتم من حديث عمر اشياء لانه كتب الى عامله باليمن ابث بهم الى يكة وانتم تقولون تدفع الى اقرب القضاء وفيه انه استخلفهم في الحجر وانتم تذكرون ان يستخلف الا في مجلس الحكم حيث كان وفيه انه قال لعامله ابث الي بخمسين رجلا وعندكم الخبار للمدعي وفيه حقنتم بآيمانكم دماءكم وعندكم ان لم يخلفوا لم يقتلوا ثم اجاب ابن ابان عن ذلك بما تلخصه انه اراد ان يتولى الحكم وان عامله لا يقوم فيه مقامه ليتشرف في البلاد ويعمل به من بعده ولهذا فعله في اشهر المواضع وهو الحجر ليراه اهل الموسم وينقلوه الى الآفاق ولا شك ان نوابه كانوا يقضون في البلاد النائية ولو وجب حمل كل احد اليه لم يكتب

الى ابي موسى وغيره في الاحكام ولهذا لم يستخلف عمرو الائمة بعده احدا في الجعر وانما كتب عمر
ان لا يقتل نفس دونه احتياطا واستظاما للدم ولم يقل ابث الى يغمسين تغيرهم انت ولم يكن بولي جاهلا
فانما كتب الى من يعلم ان الخيار للدين لانه لهم يستخلف فكيف يستخلف من لا يريدونه وانما قل حقنتم باليمانكم
دماءكم لانهم لو لم يحلفوا حبسوا حتى يقرؤا فبقولوا او يحلفوا فاني انهم حقن دماءهم اذ تخلصوا بهما من القتل او الحبس
كقوله تعالى ويدرونها العذاب ان تشهدوا قلوبكم فلاعن حبست حتى للاعن فتجبروا وتقرقرجهم ثم ذكر البيهقي
(ان الشافعي قبل له اثباته عندك اي قضية عمر فقال لا انما رواه الشعبي عن الحارث الاعور والحارث مجبول
ونحن نروي بالاسناد الثابت انه بدأ بالمدعين فلما لم يحلفوا قال فتبرئتمكم يهود بخمسين يمينا واذ قال فتبرئتمكم فلا يكون
عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصار بيمينهم ودا عليه السلام ولم يجعل على يهود شيئا) فأتى بذكر احد فبا علمنا
ان الشعبي رواه عن الحارث الاعور غير الشافعي ولم يذكر سنده في ذلك وقد رواه الطحاوي بسنده عن الشعبي
عن الحارث الوادعي هو ابن الازمع وسياتي ان مجالد رواه عن الشعبي كذلك ورواية ابي اسحق لهذا الاثر عن
الحارث هذا عن عمر اماره على انه هو الواسطة لا الحارث الاعور كما زعم الشافعي ورواه ايضا عبد الرزاق عن
الثوري عن منصور عن الحكم عن الحارث بن الازمع والحارث هذا ذكره ابو عمر وغيره في الصحابة وذكره
ابن حبان في النقات من التابعين ثم ان الحارث الاعور وان تكلموا فيه فليس بمجبول كما زعم الشافعي بل هو معروف
روي عنه الضحاك والشعبي والسيبي وغيرهم وهذا الاثر وان كان منقطعاً فقد عضده ما تقدم من الاحاديث وفي
التمهيد روى مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب بدأ المدعى عليهم
بالايمان في القسامة والبيهقي ايضا ذكر هذا في آخر هذا الباب وسأقي ان شاء الله تعالى في باب النكول ورد اليمين
من رواية الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان عمر بدأ بايمان المدعى عليهم وقال ابن ابي شيبة
ثعا شيا به و ابومما وبة عن ابن ابي ذئب عن الزهري انه عليه السلام قضى في القسامة ان اليمين على المدعى عليهم
وقال ايضا ثعا ابومما وبة عن بطيع عن فضيل بن عمرو عن ابن عباس انه قضى بالقسامة على المدعى عليهم وثنا
ابو معاوية ومعمربن عيسى عن ابن ابي ذئب عن الزهري عن عبيد بن المسيب انه كان يرى القسامة على المدعى عليهم
واخرج ايضا بسنده عن عمر بن عبد العزيز انه بدأ بالمدعى عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل وقد جرح في هذا ابن اليمين
والغرامة وكذا فعل عمرو دل عليه ما في الحديث الصحيح اما ان يدوا صاحبكم الى آخره فالزمهم احدا لا يمين
اما ان يدفوها واما ان يمتنعوا فينقض عهدهم ويصبروا وحر باولم ينص في حديث سهل انهم يبرؤنهم من الغرامة

فيحتل ان يراد تبرئكم عن دعوى القتل او عن الحبس والتود ان اقر او قول الشافعي لم يجعل على يهود شيا
قد تقدم خلافه وانه عليه السلام جعلها على يهود لانه وجد بين اظهروهم وتقدم ايضا ما يؤيد به ثم قال البيهقي (وروي
عن مجاهد عن الشعبي عن مسروق عن عمرو ومجاهد غير محتج به) قلت * اخرج له مسلم في صحيحه ثم قال البيهقي (قال
الشافعي ويروي عن عمر انه بدأ بالمدعى عليهم ثم رد الايمان على المدعين) ثم استدل البيهقي ولفظه ان رجلا من
بنى سعد اجرى فرسا فوطى على اصبع رجل من جهينة فبرئ منها فمات فقال عمر للذين ادعى عليهم اتحلون
بانه خمسين ينما مات منها فابوا فقال للآخرين احلفوا انتم فابوا فنقض عمر بشرط الدية على السعديين * قلت * هذا
الاثر عرف فيه الجاني لكن لم يدر مات من جنائنه او من غيرها فاما ان يجعل في حال قتيل فنجب الدية وفي حال غير
قتيل فنقض بالنصف وليس هذا الحديث سهل لانه ورد في قتيل وجد في محله ولم يدر من قتله ومذهب الشافعي انه
لو ابى المدعى عليه والمدعى ان يحلفا لا يقضى بنصف الحق ولا يقضى بشئ حتى يحلف المدعى فترك هذا الاثر في نكول
الفريقين فلم يقض بالنصف بل ابطال الحق كله وانما ترك خصم الشافعي هذا الاثر في رد اليمين لانه جاء مخالفا
للاحكام الظاهرة والسنن القائمة كحديث البينة على المدعى واليمين على من انكره فكما يقضى للمدعى اذا اقام
البينة فكذلك يقضى على المدعى عليه اذا ابى اليمين ولا ترد على المدعى ولا يكلف بالمدعى عليه السلام وقد قضى
عثمان بن عفان وابو موسى الاشعري وغيرهما من الصحابة باباء اليمين فان احتج الشافعي في رد ما يحدث القسامة
يقال انت تزعم ان القسامة مخالفة لغيرها وقد رد عليه السلام فيما من المدعين الى المدعى عليهم وعندك في غيرها
لا يحلف المدعى الا اذا ابى المدعى عليه فكيف احتجبت بها فيما لا يشبهها بزعمك وكالا يجوز ان يقضى للمدعى بلا بينة
اذا حلف خمسين يمينا قبلنا على القسامة فكذلك في رد اليمين وهذا المنص من كلام عيسى بن ابيان في كتاب الحجج *

* قال * * باب ما جاء في فدانة الجاهلية *

ذكر فيه (انه عليه السلام اقر القسامة على ما كانت عليه ثم قال لتاقراد به في عدد الايمان) * قلت * هذا دعوى
وتخصيص من خبر دليل بل اراد في العدد وفي البداءة بالمدعى عليه كما سبق تقريره *

* قال * * باب الكفارة في قتل العمد *

(قال الشافعي اذا وجب الكفارة في قتل المؤمن في دار الحرب وفي الخطأ الذي وضع الله عز وجل خيه الا لم كان
العمد اولى وقاسه على قتل الصيد) * قلت * نعم الله تعالى على ان حكم العمد القود لا الكفارة كما نص على ان حكم
الخطأ الدية والكفارة والمصوم عليه لا يقاس على غيره ثم هذا القياس ينتقض بسجود السهو فان الصدخه

لا يقياس على السهو والخطأ في قتل الصيد غير منصوص على حكمه فإذ ان يحمل على السهو وعن الزهري نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ ذكره الزمخشري فعلى هذا لا يقياس وقال ابن المنذر في الاشراف كان مالك والشافعي يريان على قاتل العمدة الكفارة وقال الثوري وابو ثور واصحاب الرأي لا تجب الكفارة الا حيث اوجبها الله جل ذكره قال ابن المنذر وكذلك نقول لان الكفارات عبادات فلا يجوز التمثيل عليها وليس لاحد ان يلزم عباد الله الا بكتاب او سنة او اجماع وليس مع من فرض على القاتل عمدة اكفارة حجة من حيث حجة ذكرت ثم ذكر البيهقي حديث ضمرة (عن ابن ابي عتبة عن العريف عن واثلة اثنتان رسول الله صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد اوجب فقال اعنقوا عنه) الحديث * قلت في هذا الحديث الحوض على العنق ليحصل له ثوابه ولم يكن ذلك من كفارة القتل وقد ذكر ابو داود والنسائي هذا الحديث في باب ثواب العنق ويدل على ذلك انه عليه السلام اطلق ولم يقيد بالايان ولو كان عن كفارة القتل لقيد بذلك وايضا قلتم يسألهم اميت هو ام حي فيكون هو المأمور بذلك ولم يستلهم ايضاً هل اعتق عن نفسه ام لا وهل عفوا عنه ام لا ولو كانوا لم يعفوا عنه واعتق عن نفسه او اعتقوا عنه لم يكن ذلك مجزئاً ولا مكفراً حتى يسلم اليهم نفسه ليقبلوه او يعفوا عنه ثم ذكر البيهقي من وجه آخر عن ضمرة نحوه الا انه قال (قد اوجب النار بالقتل) قال (ورواه ابن المبارك عن ابن ابي عمير) * قلت هذا للفظ يوم ان ابن المبارك رواه مقيد بالقتل وليس كذلك بل لفظه قد اوجب له ولم يقل بالقتل كذلك اخرجه ابن ابي شيبة في مسنده من طريقه وكذلك اخرجه النسائي والطحاوي *

باب الباقية والطيرة

* قال *

ذكر فيه حديثا عن عبد الله بن شداد ان امرأة من الانصار قالت يا رسول الله الحديث ثم قال (مرسل) * قلت هذه المرأة صحابية وابن شداد سمع جماعة من قدماء الصحابة كهمزة علي ومعاذ رضي الله عنهم وقولهم ان فلانا قال كذا كما تضمنته عند جماهير اهل الحديث فالحديث اذا مرفوع *

باب المقتول من اهل البني يفضل ويصلى عليه

* قال *

ذكر فيه حديث مكحول * قلت سكت عنه هنا وذكره في كتاب الجنائز في باب الصلوة على من قتل نفسه وذكر فيه عن الدارقطني (ان مكحولاً لم يسمع من ابي هريرة) وتقدم البحث معه هناك *

باب المقتول من اهل العدل بسيف اهل البني

* قال *

قال فيه (وقد روي في كتاب الجنائز عن الشعبي ان علياً صلى على عمار وهاشم بن عتبة) * قلت ذكره هناك في باب

ماورد في المقتول بسيف اهل البني قد تكلمنا عليه هناك *

* قال *

* باب العادل يقتل الباغي والباغي يقتل العادل لم ير ثمه *

* قلت * في اختلاف العلماء للطحاوي لانهم خلافاً للقاتل بقود مجب له يرث المقتول وكذا المرحوم الزناير ثمه من رجه لانه قتله بحق فكذلك عادل قتل الباغي واذا ثبت هذا فيرث باغ قتل عادل لانه في حكم قتل مستحق اذ لا قود فيه ولا دية فكانه قتله بحق *

* قال *

* باب من قتل من ارتد عن الاسلام رجلاً او امرأة *

ذكر فيه حديث ابن المنكدر (عن جابر ارتدت امرأة) الى آخره ثم قال (في هذا الاسناد بعض من يجهل) * قلت * هذا يوم انه ليس في الاسناد الا هذا وفيه مع من يجهل آخر متكلم فيه وهو عبد الله بن عطار د بن اذينة نسب الى جده قال ابن عدي منكر الحديث وساق له احاديث منكورة منها هذا الحديث ثم ذكر البيهقي (عن الحماني عن ابي حنيفة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس لا يقتل النساء اذا ارتدن) ثم حكى (عن الثوري انه سئل عنه فقال اما من ثقة فلا) وعن الشافعي (انه سئل جماعة من اهل العلم عنه فقالوا خطأ والذي رواه ليس ممن ثبت اهل الحديث حديثه) * قلت * ابو رزين صحابي وعاصم وان تكلم فيه بعضهم قال الدارقطني في حنظله شئ وقال ابن سعد ثقة الا انه كثير الخطأ في حديثه فان ضعفوا هذا الاثر لاجله فالامر فيه قريب فقد وثقه جماعة خرج له في الصحيحين مقروناً بغيره وخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وان ضعف لاجل ابي حنيفة فهو وان تكلم فيه بعضهم فقد وثقه كثيرون واخرج له ابن حبان في صحيحه واستشهد به الحاكم في المستدرک ومثله في دينه وورعه وعلمه لا يقدح فيه كلام اولئك وقد ذكر جماعة من السلف انه كان محسوداً حتى ابوعمر في كتاب الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء عن حاتم بن داود قال قلت للفضل بن موسى البنا في ما تقول في هؤلاء الذين يقعون في حق ابي حنيفة فقال ان اباحنيفة جاءهم بما يعقلونه من العلم وما لا يعقلونه ولم يترك لهم شيئاً فحسدوه وذكر ابو عمر في التمهيد ان اباحنيفة والثوري رويا هذا الاثر عن عاصم وكذا اخرجه الدارقطني في سننه بسند جيد عنهما عن عاصم واخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عنه فقد تابع الثوري اباحنيفة وان ضعف لاجل الرواي عن ابي حنيفة فقد رواه عنه الثوري ووکیع ومحمد بن الحسن وغيرهم وفي التمهيد وروى قتادة عن خلاص عن علي مثله وهو قول الحسن وعطاء ومن حجتهم انه عليه الصلوة والسلام نهى عن قتل النساء والولدان وحكى الترمذی وابن عبد البر وغيرهما ان مذهب الثوري ان المرأة تحبس ولا تقتل فيبعد ان يكون هذا مذهبه ثم يقول

اما من ثقة فلا ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال لمخالفة قدر وي بعضهم ان ابا بكر قتل نسوة ارتد عن الاسلام فكيف لم تصر اليه) ثم ذكر البيهقي ذلك ثم حكى (عن الشافعي انه قال فما كان نانا نتجج اذ كان ضميغا عند اهل الحديث) * قلت * فلذلك لم يصر اليه مخالفه وايضا فقد خالف ما هو المشهور في كتب السير ان ابا بكر قتل اهل الردة وسبى نساءهم ولم يقتل * .

* قال * .

باب من قال يستتاب

ذكر فيه حديث (من بدل دينه فاقتلوه) ثم قوله عليه السلام في الاربعة (اقتلوه وان وجد عقوم متعلقين باستار الكعبة) * قلت * ليس فيها للاستتابة ذكر وقال صاحب الاستذكار لا اعلم بين الصحابة خلافا في استتابة المرتد فكانهم فهموا من قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه * اي بعد ان يستتاب * .

* قال * .

باب من قال يجبس ثلاثة ايام

ذكر فيه اثر (عن مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري عن ابيه قال قدم على عمر رجل الى آخره ثم ذكر ان الشافعي قال من لم يتان به زعم ان الذي روي عن عمر ليس ثابت لانه لا يعلم متصلا) * قلت * اخرج هذا الاثر عبد الرزاق عن ممره وخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عينة كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن ابيه فلي هذا هو متصل لان عبد الرحمن بن عبد سمع عمر * .

* قال * .

باب مال المرئد

ذكر فيه حديث الذي نكح امرأة ابيه * قلت * قد تكلمنا عليه فيما مضى في باب الخس في التبعة والتي * .

* قال * .

باب من قال من اشرك بالله فليس بمحصن

ذكر فيه الحديث عن ابن عمر من وجهين وحكى في الاول عن الدارقطني (قال لم ير فمه غير اسمعق الحنظلي ويقال انه رجع عنهم) * قلت * موقوف وحكى في الثاني عن الدارقطني ايضا قال وهم فيه عفيف بن سالم والصواب موقوف) * قلت * اسمعق حجة حافظ وعفيف ثقة قاله ابن معين وابو حاتم ذكره ابن القطان وقال صاحب الميزان محدث مشهور صالح الحديث وقال محمد بن عبد الله بن عمار كان احفظهم من المعاني بن عمران وفي الخلافيات للبيهقي ان المعاني تابعه اعنى عفيفا فرواه عن الثوري كذلك واذا رفع الثقة حد يثالا يضره وقف من وقفه فظهر ان الصواب في الحديثين الرفع * .

* قال * .

باب من اعتبر حضور الامام والشهود

ذكر فيه (ان عليا جلد شرابية ورجمها) ثم قال (اذا كان اعتراف فالامام اول من يرمي وانماها الشهود فالشهود

اول من يرحم) ثم قال البيهقي (قد ذكرنا ان جلد الشيب صار منسوخا وان الامر صار الى الرجم فقط) * قلت * اذ نسخ هذا لا يلزم نسخ ما فيه من اعتبار بداية الامام او الشهود *

قال * باب ماجاء في حد اللوطي *

ذكر في آخره حديث ابي موسى (اذا اتى الرجل الرجل الى آخره وفي سنده محمد بن عبد الرحمن عن خالد الحذاء فقال (لا اعرفه اى محمدا) * قلت * هو معروف يقال له المقدسي القشيري روى عن جعفر بن حميد وحميد الطويل وخالد الحذاء وعبيد الله بن عمرو وفطر بن خليفة روى عنه ابو ضمرة وبقية وابو بدر وسليمان بن شرحبيل ذكره ابن ابي حاتم في كتابه وقال ذكره البخاري قال وسألت ابي عنه فقال متروك الحديث كان يكذب ويفعل الحديث *

قال * باب نفي البكر *

* قلت * ما ورد في هذا الباب من النفي محمول على انه كان ناديا لرفع الفساد لاحدا كما بيني الامام اهل الدعة وكنية عليه السلام وقد ذكر البيهقي في باب من قتل عبده (انه عليه السلام نفي الذي قتل عبده سنة) وروى عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى عن ابن المسيب ان عمر غر ب ربيعة بن امية في الحر الى خير فلحق بهرقل فلما بلغ ذلك عمر قال والله لا اغرب بعدها ابدا وروى ايضا عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قال عبد الله في البكر بن نفي بالبكر بجلدان مائة وينفيان سنة قال وقال علي حسيهما من الفتنة ان ينفيهما ولما لم يكن في حد القذف والحر تقرب دل على انه نادى به له لدة عارته *

قال * باب من قال لا يقيم الحد حتى يعترف اربع مرات *

ذكر فيه حديث ما عزم قال (قال الشافعي انما كان ذلك في اول الاسلام لجهالة الناس بما عليهم الا ترى انه عليه السلام يقول في المعتز اسكر ابيه جنة الا ترى ان احدا استراه عليه بقر بذنبه الا وهو يجهل حده اولا لا ترى انه عليه السلام قال اغديا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولم يذكر عددا لاعترافه) * قلت * لو وجب الحد بالاقرار مرة لما اخر عليه السلام الواجب الى الرابعة وفي قول الراوى فلما نهى عن نفسه اربع شهادات دعاه النبي عليه السلام الى آخره اشعار بان الشهادة اربع هي العلة في الحكم وقد اخرج ابو داود حديث ما عزم من طريق انيس بن هزال وفي آخره انه عليه السلام قال له انك قلتما اربع مرات فبين ويدل على انه عليه السلام انما اخر اقامة الحد الى تمام الاربع لانه لا يجب قبل ذلك الا ما ذكره الشافعي ما اخرجه احمد في مسنده والطحاوي بسند صحيح عن بريدة كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل يقال له ما عزم الحديث وفي آخره قال بريدة وكنا نتحدث اصحاب نبي الله صلى الله عليه

وسلم ان ما عزن مالك لو جلس في رحله بعد اعترافه ثلاث مرات لم يطلبه وانما رحمه عند الرابعة واخرجه ابو داود ولفظه كنا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نتحدث ان الغامدية وما عزن مالك لو رجعا الحديث ولفظ النسائي لو لم يجافي الرابعة لم يطلبهما النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ابو عمر في التمهيد بسند عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رد ما عزا حتى شهدوا اقرارا بع مرار ثم امر برجمه وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع وقال احمد ثنا اسود بن عامر كلاهما عن اسرائيل عن جابر عن عامر عن عبد الرحمن بن ابي بكر رضى الله عنه قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فجا ما عزن مالك فاستترف عنده مرة فرده ثم جاء فاعترف الثانية فرده ثم جاء فاعترف الثالثة فرده فقلت له ان اعترفت الرابعة رجمك فاعترف الرابعة فحبسه ثم سأل عنه فمأوا انهم الاخير انما رجموه وهذا لفظ ابن ابي شيبة وجابر هو الجمعي تكلموا فيه واخرج له ابن حبان في صحيحه وقال صاحب التمهيد اجمعه واعلى انه كتب حديثه واختلفوا في الاحتجاج بهوشه له بالصدق والحفظ الثوري وشعبة ووكيع وزهير بن معاوية وقال وكيع مما شككتم في شئ فلا تشكوا في ان جابر الجمعي ثقة زاد في الاستذكار كان شعبة والثوري يشهدان له بالحفظ والاتقان وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثقانه ويثبتان عليه والاحاديث الصحيحة تدل على انه عليه السلام ما سأل عنه الا بعد الرابعة ثم حديث ما عزن ان آخر عن قوله عليه السلام فان اعترفت فهو ناسخ له وان تقدمه تقوله عليه السلام فان اعترفت محمول عليه كانه عليه السلام يقول فان اعترفت الاعتراف المعروف في حديث ما عزو وغيره ثم من اصل الشافعي حمل المطلق على المقيد في قضيتين وقوله فان اعترفت مطلق وقضية ما عزمقيدة بالاربع فوجب تقييد ذلك المطابق بها والغضبة واحدة وفي الاستذكار قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وابن ابي ليلى والحسن بن حي والحكم بن عتيق واهموا حتى لا يحد حتى يقراربع مرات ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال قوله فلعلك دليل على انه لم يكن فسر اقراره فيما مضى بما لا يمتثل غير الزنا) قلت قول ابي بكر ان اعترفت الرابعة وقول الراوي يشهد على نفسه اربع شهادات وقوله عليه السلام انك قلتم اربع مرات دليل على ان الافوار المماضية معتبرة مفسرة بالزنا وانما قال عليه السلام فلعلك تلقيناه ليرجم *

باب الضرر في خلقته لامن مرض يصيب الحد *

* قال *

ذكر فيه (عريحي بن سعيد وابي الزناد عن ابي امامة نرجلا قال احدهما خبر وقال الآخر مقعدا صابا) الحديث ثم ذكر (انه روي عن ابي امامة من وجوه) قلت واختلف فيه على ابي امامة من وجه آخر ذكره البيهقي في كتاب الابان في باب من حلف ليضرب عبده مائة سوطا من طريق ابي داود من حديث ابي امامة عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم من الانصار انه اشكى رجل منهم حتى اضنى فعا دجلده على عظم الى آخره ثم ان الاخبر من به استسقاء وذلك من المرض وكذلك المقعد والذي اشكى حتى اضنى فظهر انه كان ضريرا من مرض فالحدث غير مطابق للباب *
 * قال *

ذكر فيه حديث عكرمة (عن ابن عباس اقلوه واقتلوا البيهمة) ثم ذكر (عربي رزين عن ابن عباس لاحد عليه) ثم قال عكرمة عند اكثر الائمة من الثقات الاثبات * قلت * ابو رزين ثقة لانهم احدثوا فيه واما عكرمة فقد نكلوا فيه قال ابن عمر لانهم لا تكذب على * كما كذب عكرمة على ابن عباس وكذلك قال سعيد بن المسيب لمولا * وكذبه مجاهد وابن سيرين ويحيى بن سعيد ومالك وعن ابن ابي ذئب انه قال كان غير ثقة وقد ذكر الترمذي حديث عكرمة ثم حديث ابي رزين ثم قال وهذا اصح من الحديث الاول والعمل على هذا عند اهل العلم وهو قول احمد واسحق وذكر ابو داود ايضا الحديثين ثم قال وحديث عاصم يصف حديث عمرو بن ابي عمرو * قال الخطابي يريد ان ابن عباس لو كان عنده في هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لما يخالفه وقال ابن معين عمرو بن ابي عمرو وابس به باس وليس بالقوى وقال محمد بن اسمعيل صدوق ولكن روى عن عكرمة فاكثر ولم يذكر في شيء من حديثه انه سمع عكرمة وقد عارض هذا الحديث نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان المأكلة ثم ذكر الخطابي الاختلاف في هذا الفعل ثم قال واكثر الفقهاء يعمرونه وكذلك قال عطاء والنخعي وبه قال مالك والثوري واحمد واصحاب الرأي وهو احدث في الشافعي وفي الاحكام لعبد الحق عمرو بن ابي عمرو ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام قال اقلوا الفاعل والمنفعل به *

* قال * باب من وقع على ذات محرم له او ذات زوج او معتدة بنكاح او بغيره مع العلم بالتحريم *
 ذكر فيه حديث البراء (ان ركباهم لم يواءموا الى آخره) ثم اخرجه عن البراء عن خاله * قلت * هذا حديث مضطرب كما ترى وفي سنده ومتنه اضطراب غير ذلك ذكرناه في باب الخمس في النسيئة والفي * وعلينا قد يرضى له يستل النبي صلى الله عليه وسلم هل هو محصن ام لا وكان محصنا خذد الرجل فلما بال امر عليه السلام بذلك بل بالقتل ثبت انه ليس بمحدث الزنا بل لانه استعمل ذلك فصا رمر تد او يدل عليه ان البيهقي ذكر هذا الحديث في ما مضى في كتاب الفرائض في باب ميراث المرتد وذكره ايضا في ما مضى قريبا في باب مال المرتد اذ اقامت او قتل على الردة ونظفه (فصرب عنه وخمس ماله) وقال في ذلك الباب (قال اصحابنا ضرب الرقبة وتيمس المال لا يكون الا على المرتد فكانه استعمله مع علمه بغيره) انتهى كلامه وعقد اللواء يدل على الحاربة لا لا تعقد الا لم امرها والمبعوث لاقامة حد الزنا لا بومرهما

وقال الطحاوي ونخمس ماله بدل على انه صار مآربا اذا جمعوا على ان المرتد الذي لم يحارب لا ينقسم ماله فنهى
من يقول ماله في لا خمس فيه لانه لم يوجف عليه بخبل ولا ركاب وابو حنيفة واصحابه يجعلونه لورثته المسلمين
واسم التزويج يسقط الحد وان لم يثبت بخلاف من رمى بمجرمه وقد اخرج الطحاوي بسند صحيح عن ابن المسيب ان
رجلا تزوج امرأة في عدتها نزع الى عمر فضر بهما دون الحد وجعل لها الصداق وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن
هشام عن قتادة عن ابن المسيب ان امرأة تزوجت في عدتها فضر بهما عمر لم يردون الحد ولم يكونا جاهلين
بالتحريم لانه كان اعرف بالله من ان يعاقب عليها الحجة ثبتت انهما كانا عالمين بالتحريم ولم يقر عليهما الحد وذلك
بمضرة الصحابة ولم يخالفوه فدل على ان عقد النكاح وان لم يثبت له حكم النكاح في وجوب المهر بالدخول وفي
العدة وثبوت النسب ونحوها لا يوجب الحد لان الذي يوجب الحد هو الزنا والزنا لا يوجب شيئا من ذلك فان
قلت * ان لم يكن زنا فهو اعظم منه * قلنا * الحد امر توقيفي يجب في الزنا لا في ما هو اعظم منه الا ترى انه لا يجب
في الكفر الذي هو اعظم من الزنا ثم ذكر البيهقي (عن ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيبة عن داود بن الحصين عن
عكرمة عن ابن عباس حديث من وقع على ذات محرم فاقتلوه) ثم قال (وقدر وبناء من حديث عباد بن منصور عن
عكرمة) * قلت * ابن ابي حبيبة متكلم فيه وروي عن ابن معين ليس بشئ وقال الدارقطني متروك حكاه الذهبي
وداود بن الحصين ايضا متكلم فيه قال ابن المديني ما روى عن عكرمة منكرو وقال ابو حاتم ليس بالقوي وقال ابن عينة كنا
نتنقح حديثه وقال ابن عدى اذ روى عنه ثقة فصالح الا ان بروي عنه ضعيف فيكون البلاء منه مثل ابن ابي حبيبة وابن
ابي يحيى وعباد بن منصور ايضا ضعفه جماعة قال ابن معين ليس بشئ وقال ابن الجبند متروك *

باب ما جاء في حد الذميين

* قال *

ذكر فيه اثرا عن ساهك عن قابوس بن مارق * قلت * كذا في غير نسخة من هذا الكتاب وكذا في المعرفة للبيهقي
والذي رأيته في كتب تاريخ الحديث كنارنج البخاري والثقات لابن نجبان والكمال لعبد الفتي والميزان والكاشف للذهبي
قابوس بن ابي الخارق ثم ذكر البيهقي (انه غير معج به) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين وفي الميزان
للذهبي قال النسائي لا باس به و ذكر البيهقي (ان الشافعي عورض بحديث بجالة وقال كنت كاتباً لحر بن معاوية
فانا كتابت عرق قبل موته بسنة فقال الشافعي بجالة مجهول ولا نعرف ابن حرا كان كاتباً لعمر قال البيهقي كذا قال
الشافعي في كتاب الحد وروى في كتاب الجزية حديث بجالة متصل ثابت لانه ادركه عمر وكان رجلا في
زمانه كاتباً لعماله وكان الشافعي لم يقف على حاله حين صنف كتاب الحد وروى وقف عليه حين صنف كتاب

الجزية ان كان صنعه وحديث بجالة اخرجه البخاري دون مسلم قلت فثبت بهذا ان بجالة معروف وقدرى عنه عمرو بن دينار ويسير بن عمرو وغيرهما وثقه ابو زرعة وغيره وذكر البيهقي (عن الشافعي قال وسماك بن حرب عن علي بن ابي اوفى قولنا) قلت كذا في غير نسخة من هذا الكتاب وسماك لم يروه عن علي بن ابي بكر بن محمد بن ابي بكر كتب الى علي يسأله الى آخره كما ذكره البيهقي في هذا الباب وفي الاستذكار عن الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه قال كتب محمد بن ابي بكر الى علي فذكره *

* قال * باب من قال لاحد الا في القذف الصريح *

ذكر فيه قوله عليه السلام للاعرابي (قال انك تزني عرق) قلت زوجة الاعرابي لم تطلب وقد ذكر صاحب الاستذكار حديث عويمر قال زعم بعض المتأخرين من اصحاب الشافعي ان في هذا الحديث دليلا على ان الحد لا يجب بالعرض في القذف لقول عويمر ايت رجلا وجد مع امرأته رجلا ولا حجة فيه لان المرض به غير معين ولا جاء طالبا وانما يجب الحد على من عرض بفذف رجل يشبه اليه او يسميه في مشاعة او مازعة فطلب المرض به حده اذا علم انه قصد به القذف *

* قال * باب ما يجب فيه القطع *

ذكر فيه (عن الزهري عن عروة عن عائشة قال عليه السلام قطع اليد في ربع دينار فصاعدا) ثم اخرجه من طريق جمعه في بعضها من لفظ عائشة (قالت لم تقطع يد سارق في عهده عليه السلام في اقل من ثمن من حنيفة وارس وكلاهما ذو ثمن) ثم عزاه الى الصحيحين وفي بعضها عن عروة وسلا ان يد السارق لم تقطع في عهده عليه السلام الى آخره * قلت اخرجه النسائي من حديث ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة موقوفا عليها واخرج ايضا عن الحارث بن مسكين عن ابن القاسم حدثني مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن عروة قالت عائشة انقطع في ربع دينار فصاعدا وروى ياقوت مسند الحميدي ثاسفان واحد ثمانية اربعة عن عروة عن عائشة لم يرفعه عبد الله بن ابي بكر وروى ابن حكيم الا بلى ويحيى بن سعيد وعبد بن سعيد واه مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة موقوفا فقد اتفق ابن عيينة ومالك على روايته عن يحيى بن سعيد وقونا قال الطحاوي حدثني غير واحد من اصحابنا من اهل العلم عن احمد بن شيبان الرمي ثامو مل بن اسمعيل الرمي عن حماد بن زيد عن ابي بكر عن عبد الرحمن بن القاسم عن عروة عن عائشة قالت تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا قال ابي بكر وحدث يحيى بن عروة عن عائشة ورفعه فقال له عبد الرحمن انها كانت لا ترفعه فترك يحيى رفعه واخرجه النسائي من حديث القاسم بن مبرور عن يونس قال ابن شهاب اخبرني عروة عن عائشة انه

عليه السلام قال لا تقطع اليد الا في معنى ثمن المجن ثلث دينار ونصف دينار فصاعداً فظهر بهذا كله ان هذا الحديث اضطرب في متنه واضطرب ايضا في سنده مسند او مرسل او موقوف.

• قال • **باب اختلاف الناقلين في ثمن المجن**

ذكر فيه حديثا (عن ايوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال كان ثمن المجن في عهد علي عليه السلام يقوم بمشقة دراهم) ثم قال (خالقه الحكم فرواه عن عطاء ومجاهد عن ابي الحبشي اثم اسنده) (عن ابي قال كان يقال لا يقطع السارق الا في ثمن المجن واكثر وكان ثمن المجن يومئذ ديناراً ثم حكى البيهقي (عن البخاري قال ابي الحبشي من اهل مكة مولى ابن ابي عمرة المكي سمع عائشة روى عنه ابنه عبد الواحد) ثم قال البيهقي (رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعة) قلت هذا ان حديثا رواهما عطاء احدهما عن ابن عباس والآخر عن ابي فلان لم يلل احدهما بالآخر ولهذا اخرج الحاكم في المستدرك حديث ابن عباس وقال صحيح على شرط مسلم وشاهده حديث ابي ثم اخرج من طريق سفيان عن منصور عن مجاهد عن ابي الحديث وذكر عبدالرزاق عن ابراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال ثمن المجن الذي يقطع فيه دينار قال واخبرنا داود بن الحصين عن ابن المسيب مثله وابراهيم هو ابن ابي يحيى والشافعي حسن الظن فيه وقال صاحب التمهيد ثنا عبد الوارث ثنا ناسم ثنا محمد ثنا يوسف ثنا ابن ادريس ثنا محمد بن اسحق عن عطاء عن ابن عباس قال قوم المجن الذي قطع فيه النبي صلى الله عليه وسلم عشر دراهم وقال النسائي ثنا عبيد الله بن سعد انا عبي ثنا عبي عن ابن اسحق حديث عمر بن شبيب عن عطاء بن ابي رباح حديثه ان عبد الله بن عباس كان يقول ثمة عشرة دراهم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي قال ابي الذي رواه عنه عطاء رجل حدث لعله اصغر من عطاء روى عنه عطاء حديثا عن نبيع عن كعب فهذا منقطع فقال خصمه روى شريك عن مجاهد عن ابي بن ابي فقال له الشافعي اخو اسامة قتل يوم حنين قبل ان يولد مجاهد ولم يبق بعده عليه السلام فيحدث عنه) ثم ذكر البيهقي حديث عطاء عن ابي مولى ابن الزبير عن نبيع عن كعب ثم قال وقد اشار اليه البخاري في التاريخ واستدل هو وغيره بذلك على ان حديثه في المجن منقطع قلت كلام الشافعي يعطى ان ابي الذي روى عنه عطاء غير ابي اخي اسامة وانهار جلان وقد حكاها صاحب المستدرك عن الشافعي باصرح من هذا فذكر ما حكى عنه من حديث الحكم عن مجاهد عن ابي ثم قال سمعت ابا اللباس يقول سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول يقول ابي هذا هو ابن امرأة كعب وليس بابن ابي لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الحاكم والدليل على صحة قول الشافعي ما حدثنا ابو بكر بن اسحق ثنا اسمعيل بن قتيبة ثنا يحيى بن يحيى انا جرير عن منصور عن عطاء ومجاهد عن ابي قال وكان ابي رجلا يذكر منه خير قال لا تقطع يد السارق

في اقل من ثمن المجن وكانت ثمن المجن يومئذ دينار افاين بن ام ايمى الصحابي اخو اسامة لاه اجل
وانبل من ان ينسب الى الجباله فيقال كان رجلا يذكر منه خبرا يقال مثل هذه اللفظة لمجهول لا يعرف
بالصحة انتهى كلامه وظاهر كلام الهيثمي انها رجل واحد وقد صرح بذلك جماعة فقال ابو حاتم بن حبان في الثقات
ايمى بن عبيد الحبشي هو الذي يقال له ايمى بن ام ايمى مولى النبي صلى الله عليه وسلم نسب الى امه وكان اخا اسامة
لامه ومن زعم ان له صحبة فقد وهم وحديثه في القطع مرسل وفي معرفة الصحابة لابي عبد الله بن مندة ايمى بن ام
ايمى وهو ابن عبيد بن عمرو واخو اسامة لاه امها ام ايمى حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر ابن مندة عن ابن
اسحق قال ومن شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ اهل بيته ايمى بن عبيد وكانت امه ام ايمى مولاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اخا اسامة لاه وفي كتاب ابن ابى حاتم ايمى الحبشى مولى ابن عمرو وروى
عن عائشة وجابر ونبيع روى عنه مجاهد وابنه بهد الواحد قال (خ) روى منصور عن مجاهد وعطاء عن ايمى بن
ام ايمى قال (خ) وايمى رجل من التابعين لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ابن ابى حاتم في ترجمة واحدة
فهو تصريح بانها واحد وفي الاستيعاب لابي عمرو بن عبد البر ايمى بن عبيد الحبشى وهو ايمى بن ام ايمى مولاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم واخو اسامة لاه كان من بقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ولم ينهزم وذكره ابن
اسحق فيمن استشهد يوم حنين وذكر الطحاوى انه صحابي معروف بالصحة وقال في احكام القرآن ولد في عهد عليه السلام
وعاش بعد وفاته صلى الله عليه وسلم واذا ثبت انها واحد وان ايمى بن ام ايمى من الصحابة كما عده جماعة منهم
وانه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر الطحاوى تحمل رواية مجاهد عنه على الاتصال وان قتل بحنين
كما زعم الشافعي وغيره فرواية مجاهد عنه مرسله وان كان من التابعين كما زعم البخاري وغيره فروايته مرسله والقاتل
بهذا المذهب يمتنع بالمرسل كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذي صححه صاحب المستدرک واخرجه عبد الرزاق
من وجه ثان وصاحب التهذيب من وجه ثالث والنسائي من وجه رابع وتايدنا بما ساقى من حديث عبد الله
ابن عمرو وابن المسيب ثم ذكر البيهقي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان ثمن المجن على عهد عليه السلام
عشرة دراهم ثم حكى عن الثاقبي انه قال هذا رأي من عبد الله بن عمرو قال قلت ما ذا انكر الصحابي شيئا وانما انه الى زعمه
صلى الله عليه وسلم كانت مرفوعة عندهم فليس هذا ابرأى بل هو خبر اخبر به وهو معمول عندهم على انه سمعه
وقد اخرج الدارقطني من حديث الحاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم وفي كتاب الحج ايمى بن ابان شاموسى بن داود ثابان طيبة

عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة ان لا تقطع يد السارق الا في دينار او عشرة دراهم ومضت السنة بان قيمة الجن دينار او عشرة دراهم وفي الصحيح ايضا ثلثي من المثلث من الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال كان يقول لا تقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم وذكر الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن جريج قال كان قول عطاء على قول عمرو بن شعيب لا تقطع البدن اقل من عشرة دراهم وفي كتاب الصحيح عن مصعب بن سلام ويعل بن عبيد قال لا تاخذ الملك عن عطاء انه مثل ما يقطع فيه السارق قال ثن الجن وكان في زمانهم يقوم دينار او عشرة دراهم وقال النساى انا حميد بن مسعدة عن سفيان عن العزمي عن عطاء قال ادى ما يقطع فيه ثمن الجن وثن الجن عشرة دراهم ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال الخصم ما نزع ان عمرو بن شعيب ليس ممن يقبل روايته) قلت * الحنفية يعملون بروايتهم ولا يردون شيئا منها اذ الم بارضه ما هو اقوى منه وقد قال البيهقي في باب من قال يرث قال الخطأ (الشافعي كالتوفيق في روايات عمرو بن شعيب اذ الم ينضم اليها ما يؤكدها) *

باب ما جاء عن الصحابة فيما يجب به القطع *

* قال *

ذكر فيه (عن الشافعي) قال بعض الناس روينا قولنا عن علي قلت رواية الزعافري عن الشعبي عن علي قال البيهقي رواية داود الاودى الزعافري لم اقف عليها وقد روي من وجه آخر مظلم) ثم ذكره ثم قال (استناد تجمع مجملين وضمان) قلت * قد جاء من وجه آخر ضعيف الا انه اجود من الرواية التي ذكرها البيهقي بلا شك فروى عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتبة عن يحيى بن الجزار عن علي قال لا يقطع الكف في اقل من دينار او عشرة دراهم * فدل البيهقي عن هذه الرواية الى تلك لزيادة التشنيع ثم قال (قال الشافعي فقال يعني خصمه قد رويانا عن ابن مسعود قال لا يقطع الا في عشرة دراهم قلنا روى الثوري عن عيسى بن ابي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود انه عليه السلام قطع سارقا في خمسة دراهم وهذا اقرب ان يكون صحيحا عن عبد الله من حديث المسعودي عن القاسم عن عبد الله) قال البيهقي (حديث ابن مسعود منقطع يعني حديث المسعودي قال وروي عن ابي حنيفة عن القاسم عن ابيه عن ابن مسعود ورواه المسعودي مرسل والذي في معارضته ليس باضعف منه يعني حديث ابن ابي عزة) * قلت * حديث المسعودي رواه عنه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم والمسعودي ثقة روى له اصحاب السنن الاربعة واستشهد به البخاري وهو وان اختلف فقد ذكر ابن حنبل ان سماع وكيع منه قديم وان من سمع

منه بالكوفة والبصرة فساء جسد ذكره صاحب الكمال فان حكمتا كرواية ابي حنيفة باعتبار الزيادة زال انقطاع هذا الاثر والافلاحة فيه الا لاقطاع وحديث ابن ابي عزة فيه ثلاث على الثوري مدلس وقد عمن * وابن ابي عزة ضمنه القطان * ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء * والشعبي عن ابن مسعود منقطع * ذكره البيهقي في باب الزنا لا يحرم الحلال وسكت عنه هنا وظهر بهذا ان هذا السند اضعف من سند روايته للمسعودي خلافا لقول البيهقي (والذي روي في معارضته ليس بأضعف منه) وان سندر رواية المسعودي اقرب ان يكون صحيحا خلافا لما قاله الشافعي *

• قال • باب القطع في كل ماله ثمن اذا سرق من حرز وبلغت قيمته ربع دينار *

ذكر فيه حديث (لا قطع في ثرو ولاكثر) ثم قال (قال الشافعي وبهذا نقول لا قطع في ثمر معلق لانه غير محرز وهو شبه حديث عمرو بن شعيب) ثم ذكر البيهقي حديث عمرو عن ابيه عن جده ولفظه (لا يقطع يعني اليد في ثمر معلق فاذا اواه الجربن قطعت) * قلت * ذكر الطحاوي ان الحديث الاول تلقت العلماء منته بالقبول واحتجوا بهو الحديث الثاني لا يمتحنون به ويطعنون في استناده ولا سيما ما فيه مما يدفعه الاجماع من غرم المثاليين وقد ذكر البيهقي الحديث بما فيه من زيادة غرم المثاليين فيما بعد في باب تضعيف الزمانة وذكر فيما مضى في باب من قال يرث قاتل الخطأ (ان الشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذا لم ينضم اليها ما يوثقها) فكيف خصص بمحدثه عموم حديث لا قطع في ثرو ولاكثر ثم ذكر البيهقي (عن عثمان لا قطع في طبروعن ابي الدرداء ليس على سارق الحمام قطع) ثم قال (اراد الطاهر والحمام المرسل في غير حرز) * قلت * فيه امران احدهما اراد الحمام بالشديد قال ابن ابي شيبة في مصنفه الرجل يدخل الحمام فيسرق ثيابا ثانيا يدين حجاب حدثني معاوية بن صالح حدثني ابو الزاهرية عن جابر بن نعيم عن ابي الدرداء سئل عن سارق الحمام فقال لا قطع عليه وقال الطحاوي السارق من الحمام المأذون في دخوله لا قطع عليه اذا كان غير حرز ثانيا الربيع الجيزي ثنا عبدالله بن يوسف ثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن بلال بن سعدان ابا الدرداء اني سارق سرق من الحمام فلم يقطعه واخرجه ابن حزم في السرقة من الحمام من حديث وكيع عن سعيد التنوخي ثم قال لا يعرف لابي الدرداء مخالف من الصحابة * والثاني * انه اخرج اثر ابي الدرداء من طريق فرج بن فضالة عن لقمان بن عامر عن ابي الدرداء وقد ضعف هو اعني البيهقي فرج بن فضالة في غير موضع وهذا الاثر قد اخرج به ابن ابي شيبة والطحاوي وابن حزم بسندين جيدين ليس فيها فرج بن فضالة كما تقدم *

• قال • باب ما يكون حرزا *

ذكر فيه عن مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله ان صفوان بن امية الى آخره ثم اخرج من طريق ابن عيينة

عن عمرو بن طاووس مرسل ثم قال (روي عن ابن كاسب عن ابن هينة باسناده موصولا بذكر ابن عباس فيه وليس بصحيح) * قلت * ذكر صاحب التمهيد ان البزار اخرجه من حديث زكريا بن اسحق عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس عنه عليه السلام وذكر الزبي في اطرافه ان السائي اخرجه عن محمد بن داود عن الحلبي بن اسد عن وهيب عن عبد الله بن طاووس عن ابيه عن صفوان بن امية قلت يارسول الله ان هذا سارق خبيث لي الحديث ثم ذكر البيهقي في آخر الباب حديث ابن ابي حسين (قال عليه السلام لا قطع في ثمر معلق) الى آخره (وقد روينا هذا موصولا من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه) * قلت * ذكره فيما بعد في باب تضعيف الفرائد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو *^٢

* قال * **باب السارق توهب له السرقة**

ذكر فيه حديث سرقة رداء صفوان وقوله (انا اهبه له) وقوله عليه السلام (فملا قبل ان تاتي به) * قلت * مذهب الشافعي انه لو توهب له قبل الزفع الى الامام يقطع وهذا الحديث حجة عليه لانه يدل على انه لو توهب السارق رداء قيل ان ياتيه به لما قطعه وقال ابو يوسف لا قطع عليه محتجا بهذا الحديث ذكره صاحب التمهيد واختاره في الاستبصار وعزاه الى ابي حنيفة وصاحبيه وفي الملالم الخطابي احتج به من رأى انه لا يقطع اذ ملكه قبل ان يرفع الى الامام لانه يدل على انه لو توهب منه او ابرأه قبل ان يرفعه الى الامام سقط عنه القطع *

* قال * **باب من سرق عبد اصغيرا**

قال فيه (روي عن عمر انه لم ير عليه النطق قال هو لا مخلصون) ثم قال قال (اصحابنا معنا اذا كان العبد ماعلا فقد روي عن عمر انه قطع رجلا في غلام سرقة) * قلت * الاول * اخرجه ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن ابي ايوب عن معروف بن سويده ان قوما كانوا يسترقون رقيق الناس بافرقية فقال علي بن رباح ليس عليهم قطع قد كان هذا على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فلم يعلهم قطعوا قال هو لا مخلصون وهذا السند رجاله ثقات والثاني * رواه عبد الرزاق عن ابن جريج ورواه ابن ابي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال اخبرني ان عمر بن الخطاب قطع رجلا في غلام سرقة وهو منقطع كما ترى *

* قال * **باب النباش يقطع اذا اخرج الكفن من القبر**

(قال الشافعي لان هذا حر مثله) * قلت * القبر ليس بمحرز لا تقام الحميم على انه لو دفن فيه درهم فسرقت لم يقطع فكذا الكفن وهذا لان القبر انما حفر لدفن الميت فيه لا لحرز الكفن لانه للحي والملاك ولانه لا مال له فصار كالسرقة

من بيت المال وكالات الأشياء المباحة وهذا لأنه من جميع المال ومقدم على الدين فلا يملك الورثة كما لا يملكون ما يصرف
 ويستحيل ان يملكه الميت فثبت انه ليس في ملك احد ومطالبة الورثة بالكفن لا يدل على ان يملكهم كما يطالب بما سرق من
 بيت المال وان لم يملكه وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عيسى بن هونس عن معمر بن الزهري قال اتي مروان بن الحكم
 بقوم يحتفرون القبور يعني ينشئون قفصهم وتقام واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وهذا
 سند صحيح وفيه ايضا ان انا حصص عن اشعث عن الزهري قال اخذ نابش في زمن معاوية وكان مروان على المدينة
 فسأل من كان بحضوره من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والفقهاء فلم يجدوا احدا قطعه فاجمع
 رايهم على ان يضربوه ويطاف به وفي الاستذكار كان الثوري وابو حنيفة واصحابه لا يرون عليه قطعا وروي ذلك عن
 يزيد بن ثابت ومروان بن الحكم واقفي به الزهري ثم ذكر البيهقي حديث ابي ذر (يكون الميت بالوصف يعني القبر)
 قلت ولوسلمان تسمية القبر بيتا هو على سبيل الحقيقة فلا يقطع بالسرقة فمن البيت الا اذا كان حرزا وقد تقدم ان القبر
 ليس بمحرز الا ترى ان المساجد تسمى بيوتا قال الله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه وسئل من الله لولا
 ان كان من كان حافظا وقال صاحب الاستذكار اجمع من قطعه بقوله تعالى الم يخجل الارض كفا تاحياء وامواتا فانه
 عليه السلام ساء بيتا وليس في هذا كله ما يوجب التسليم له ثم ذكر البيهقي حديث لعن المتنفين عن مالك عن ابي الرجال
 عن عمرة مرسلاتهم رواه من حديث يحيى بن صالح وابي قتيبة عن مالك عن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة موصولا
 ثم قال (الصحيح مرسل) قلت وفيه امران احدهما ان يحيى بن صالح ثقة اخرج اياه الشيخان وغيرهما وابو قتيبة سلم بن
 قتيبة اخرج له البخاري في صحيحه وهذا ثقتان زاد الوصل قبل منها وتابعهما عبد الله بن عبد الوهاب فرواه عن مالك
 كذلك كذا اخرجه صاحب التمهيد من حديثه فظهر بهذا ان الصحيح في هذا الحديث انه موصول الامر الثاني انه لا يلزم
 من لعن المتنفين انه يقطع كالفاسد والظالم فلا دلالة فيه على مدعاه

باب السارق بمود فيسرق

قال

ذكر فيه حديث مصعب بن ثابت عن ابن المنكر عن جابر قلت في الاستذكار قال النسائي مصعب ليس بالقوي
 وان كان القطن روى عنه وهذا الحديث ليس بصحيح ولا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا عنه عليه السلام وفي حديث
 مصعب قتل السارق في الخامسة ولا اعلم احدا من اهل العلم قال به الا ما ذكره ابو مصعب صاحب مالك في
 مختصره عن اهل المدينة مالك وغيره قال فان سرق الخامسة قتل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان وعمر
 ابن عبد العزيز قال وكان مالك يقول لا يقتل قال ابو عمر حديث القتل منكرا لا اصل له وقد ثبت عنه عليه السلام

لا يحمل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث الحد يث ولم يذكرونها السارق وقال عليه السلام في السرقة فاحشة وفيها عقوبة * ولم يذكرو قتلوا على هذا جمهور اهل العلم في آفاق المسلمين ثم ذكر البيهقي حديثا عن عبد الله بن ابي امية عن عبد الله بن الحارث ثم قال (مرسل حسن باسناد صحيح) * قلت * اضطرب في اسناده وفي اسم ابن ابي امية فقيل عبد الله وفي مراسيل ابي داود عبد ربه وكذا ذكره غيره واختلف ايضا في عبد الله بن الحارث فقيل هكذا وقيل الحارث ابن عبد الله وقد ذكر البيهقي الاختلاف فيهما فيما بعد ومع هذا الاضطراب لم انف على حال ابن ابي امية بعد الكشف ولهذا قال عبد الحق في الاحكام هذا الحديث لا يصح للارسال وضعف الاسناد ثم ذكر البيهقي من حديث القاسم وصفية (ان رجلا اقطع البدن والرجل سرق عند ابي بكر فقطع يده اليسرى) * قلت * كلاهما لم يسمعا ابا بكر وقد روي عنه وعن غيره من الصحابة خلاف هذا قال صاحب الاستذكار اختلف في هذا الحديث فروي انه انما قطع رجله وكان مقطوع اليد اليمنى فقط ذكر عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم وغيره قال انما قطع ابو بكر رجل الاقطع وكان مقطوع اليد اليمنى فقط وقال الزهري ولم يبلغني في السنة في القطع البدن والرجل لا يزداد على ذلك قال وانا معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال انما قطع ابو بكر رجل الذي قطعه يعلى بن امية كان مقطوع اليد قبل ذلك * وذكر عبدالرزاق ثمامة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رجل اسوداني ابا بكر فنيده ويقرؤه القرآن حتى بث ساعبا فقال ارسلني معه فارسله معه واستوصى به خيرا فلم يعبر منه الا قليلا حتى جاء قد قطعت يده فلما رآه ابو بكر فاضت عيناه قال ماشائك قال ما زدت على انه كان يولني شيئا من عمله فخنفته فربضة واحدة فقطع يدي فقال ابو بكر يجدون الذي قطع هذا يخون عشرين فربضة ان كنت صادقا لا فتدبئك منه ثم اذناه فكان الرجل يقوم الليل فيقرؤ فاذا سمع ابو بكر صوته قال تالله لرجل قطع هذا القدا جتراً على الله فلم يعبر الا قليلا حتى فقد آل ابي بكر حلياهم ومتاعا فقام الاقطع فاستقبل القبلة ورفع يده الضميمة والاخرى التي قطعت فقال اللهم اظهر على من سرقهم وكان معمر بما قال اللهم اظهر على من سرق اهل هذا البيت الصالحين فما انتصف النهار حتى غثروا على المتاع عنده فقال ابو بكر وملك انك لقليل العلم بالله فامر به فقطعت رجله وقال ابن ابي شبة ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن الزهري قال انتهى ابو بكر في قطع السارق الى البدن والرجل ثم ذكر البيهقي (عن عمر القطع في الثالثة والرابعة) * قلت * قد جاء عنه خلاف ذلك قال ابن ابي شبة ثنا ابواسامة عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن مكحول ان عمر قال اذا سرق السارق فاقطعوا يده ثم اذا عاد فاقطعوا رجله ولا تقطعوا ايده الاخرى وذروا ياكل بها الطعام ويستنجي بهامن الفائط ولكن احبسوه عن المسلمين * ثم ذكر البيهقي

عن علي عدم القطع في الثالثة والرابعة من وجهين * قلت * وقد جاء ذلك عنه من وجهين آخرين قال ابن أبي شيبة ثنا جريز عن منصور عن أبي الضحى وعن مغيرة عن الشعبي قال كان علي يقول اذ سرق السارق مراراً قطعت يده ورجله ثم ان عادستوه عنه السجن * وقال ايضا ثنا حاتم بن اسميل عن جعفر عن ابيه قال كان علي لا يريد على ان يقطع السارق يد اورجلان اذا اتى به بعد ذلك قال لي لا ينبغي ان لا يظهر لصلوته ولكن امسكو اكله عن المسلمين واتفقوا عليه من بيت المال * وقال ايضا ثنا ابو خالد عن العجاج عن عمرو بن دينار ان نجدة كتب الى ابن عباس يسأله عن السارق فكاتب اليه بنقل قول علي قال وثنا ابو خالد عن حجاج عن سالك عن بعض اصحابه ان عمر استشارهم في سارق فاجمعوا على مثل قول علي وبه قال الثوري وابو حنيفة وصاحبه انه لا قطع بعد الثانية وانما فيه القرم وهو قول الزهري والنفخ والشعبي والاوزاعي ومحمد واحمد وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم *

* باب غرم السارق *

* قال *

ذكر فيه حديثان سعد بن ابراهيم عن اخيه المسور عن عبد الرحمن بن عوف ثم قال (ان كان سعد هذا ابن ابراهيم ابن عبد الرحمن فلان عرف في التواريخ له اخا معروفا يقال له المسور) الى آخره * قلت * في كتاب ابن ابي حاتم مسور بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف اخو سعد وصالح ابني ابراهيم روى عن عبد الرحمن بن عوف مرسل * روى عنه اخوه سعد بن ابراهيم سمعت ابي يقول ذلك وذكر ذلك صاحب الكمال وزاد مات سنة سبع ومائتين روى له النسائي فظهر بهذا ان سعد هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وانه لا وجه لترديد البيهقي وان له اخا يقال له المسور فان لم يثبت للمسور بيع من عبد الرحمن والحد يث مرسل فالقائلون به يحقون بالمرسل على ان ابن جريز الطبري اخرج هذا الحديث في تهذيب الآثار موصولا فقال ثنا احمد بن الحسن الترمذي ثنا سعيد بن كثير بن غفير ثنا المنفل بن فضالة عن يونس بن يزيد عن سعد بن ابراهيم حدثني اخي المسور بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قيم الحد على السارق فلا غرم عليه واخرجه ابو عمر بن عبد البر من طريق ابن جرير وهذا السند ما خلا المسور واباه على شرط البخاري وابوه ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ثم قال ابن جرير ما لخصه فيه البيان عن صحة قول من لم يضمن السارق بعد الحد وفساد قول من ضمنه ثم حكى عدم التضمن عن ابن سيرين والشعبي والنفخى وعطاء والحسن وقبادة قال وعلمتهم مع الاثر القياس على اجماعهم على ان اهل العدل اذا ظهر واعلى الجوارح لم يغرموا ما استهلكوه وكذا افعال الطريق ولو كان السارق في التضمن كالا صلب لتعد به لوجب الضمان على هؤلاء لم يدرهم وظلمهم وكذا لو استهلك حربي ما لا مسلم فليس عليه ثم اسلم لم ينع به اجماعا قال وهذا

هو الصواب لقوله تعالى فاقطعوا ايديها جزاء بما كسبا * فلم يأمر بالتعزيم ولو كان لازماً لعرفهم به كما عرفهم بالقطع ثم قال البيهقي (وابراهيم بن عبد الرحمن لم يثبت له سماع من عمري قوله ولا نعرف اخاه) * قلت * كذا في نسختنا من هذا الكتاب ولا تعلق لهذا الكلام بما قبله ثم ذكر البيهقي بسنده (عن هشيم ثنا بعض اصحابنا عن الحسن كان يقول هو ضامن للسرقة مع القطع) * قلت * في سنده هذا المجهول وقد جاء عن الحسن بخلاف هذا قال عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني اسمعيل بن مسلم عن الحسن قال حسبه القطع ثم ذكر البيهقي (عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يقول بضمن السرقة استهلكها ولم يستهلكها وعليه القطع) * قلت * قد تقدم عنه وعن غيره عدم التضمن وحكا ابن المنذر في الاشراف عن مكحول والثوري وقال ابن عبد البر هو قول سائر الكوفيين وروى ابن ابي شيبة بسنده عن الشعبي قال ان وجدت السرقة بعينها عنده اخذت منه وقطعت يده وان كان قد استهلكها قطعت يده ولا ضمان عليه * ثم قال ثناهشيم عن مغيرة عن ابراهيم واشعث عن ابن سيرين مثله وروى بسنده * عن عطاء * نحو ذلك وروى بسنده * عن سعيد بن جبير سئل عن الرجل يسرق فيقطع يده ايقرم السرقة قال كفى بالقطع غرماً *

• قال • ﴿باب ما جاء في تضعيف الفرامة﴾

ذكر في آخره (عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب اصاب غلمان لحاطب ناقة لرجل الى آخره) * قلت * في الاستذكار ما ملخصه ان العلماء تركوه للقرآن والسنة اما القرآن فقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم * فمأقروا بمثل ما عوقبتم به * ولم يقل ببليته واما السنة فانه عليه السلام قضى على من اعنق شقصاً من عبد بقيمة حصه شره بكة وضمن الصفة التي كسر ما بعض اهله بصحفة مثلها وانه خبر يدفعه الاصول فقد اجمع العلماء على ان من استهلك شيئاً لا يقرم الا مثله او قيمته وانه لا يعطى احد بدعواه لقوله عليه السلام لو اعطي قوم بدعواهم لادعى قوم ما عوقبوا واما الهم ولكن البينة على المدعى * وفي هذا الحديث تصديق المزي فيما ذكر من ثبوت باقية وفيه ايضاً انه فرمه باعتراف عبيد * وقد اجمعوا على ان اقرار العبد على سيده في ماله لا يلزمه وايضاً كان يحيى بن عبد الرحمن لم يلق عمرو ولا سمع منه فهذه اربعة اوجه علل بها هذا الحديث وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب عن الشافعي ما ملخصه انه استدل على ترك تضعيف الفرامة بوجهين من هذه الاربعة وذكر ابن وهب في موطأه الحديث بمناه من طريقين من رواية يحيى بن عبد الرحمن عن ابيه وابوه عبد الرحمن سمع عمرو يروي عنه وليس عند جمهور رواد الموطأ عن ابيه قال ابو عمر اظن ابن وهب وهم فيه وذكر ايضاً ان القصة كانت بعد موت حاطب وهو غلط لان حاطب مات سنة ثلاثين في خلافة عثمان *

* قال *

* باب لاقطع على مختلس *

ذكر فيه حديثا عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر ثم ذكر (ان ابا داود قال لم يسمعه ابن جريج من ابي الزبير وباقى عن ابن حنبل قال انما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات) * قلت * اخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال قال لي ابو الزبير قال جابر الحديث وهذا صحيح في انه سمعه منه وكذلك اخرجه النسائي فقال انا محمد بن حاتم انا سويد هو ابن نصر انا عبد الله هو ابن المبارك عن ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير فذكره وهذا سند صحيح وبهذا اللفظ ايضا اخرجه الطحاوي فقال ثابتي بن عثمان ثنا نعيم هو ابن حماد ثنا ابن المبارك فذكره ويحيى اخرج له الحاكم في مستدركه وابن جبان في صحيحه ونعيم اخرج له البخاري في صحيحه فهو ايضا سند صحيح وقد صرح فيه ايضا بالسماع فيحمل على انه سمعه منه مرة بلا واسطة ومرة بواسطة ياسين ويدل على ذلك ان الترمذي اخرجه من حديث ابن جريج عن ابي الزبير ثم قال حسن صحيح ثم ذكر البيهقي حديث التي كانت تستعير ثم رجع رواية السرة * قلت * الروايتان صحيحتان فالعمل بهما كما روي عن ابن حنبل وغيره اولى من ترجيح احدهما *

* قال *

* باب ما جاء في تفسير الخمر *

ذكر فيه قول عمر (نزل تحريمها يوم نزل وهي خمسة من العنب والتمر والبر والشمير والعسل والخمر ما خامر العقل) وفي آخره (فقلت ما ترى في السادسة نصنع بالسند قال لم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان لنهي عنه الا ترى انه قد عم الاشارة كلها فقال الخمر ما خامر العقل قال ابو بكر يعني الاسماعيل فيه دلالة على ان قوله والخمر ما خامر العقل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري في الصحيح عن احمد بن ابي رجا الا انه لم يذكر ولو كان لنهي عنه فانه مما قيل للشعبي وهو الذي اجاب به) * قلت * هذا الكلام يقتضي انه في البخاري كما ساقه الى قوله ولو كان لنهي عنه وليس هو كذلك في صحيح البخاري لالفاظا ولا معنى بل لفظه فقلت يا ابا عمرو فشيء يصنع بالسند من الرز قال ذلك لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم او قال على عهد عمر كذا ذكره بالشك وكيف يسوق الشعبي هذا اللفظ من كلام عمر ثم يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ترى انه قد عم الاشارة كلها فقال الخمر ما خامر العقل هذا لا يستقيم وقد صرح البيهقي في آخر الباب الذي يلي هذا الباب (ان هذا قول عمر) ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء) * قلت * قد كان بالمدينة سائر الانبذة غير الخمر لانها كانت تجلب اليها فلما نفي اسم الخمر عن بقية الانبذة دل على ان هذا الاسم عنده حقيقة لشراب العنب النبي المشتد وان ماسواها غير مسمى بهذا الاسم وان سمي به كان مجازا ولهذا نفي اسم الخمر

عنه مع وجوده عندهم بالمدينة وهذا علامة المجازفة ثبت ان تسميته باسم الخمر على جهة التشبيه بها عند وجود السكر فوجب ان يعمل حد يث الخمر من خمسة اشياء ونحوه على الحال التي يتولد منها السكر لانها حينئذ تعمل عمله في توليد السكر واستحقاق الحد وعليه يحمل قول عمر الخمر ما خامر العقل لان الخامرة النفطية والقليل من الانبذة لا يخامر العقل وقد نفى ابو الاسود اسم الخمر عن الطلاء بقوله *

دع الخمر تشربها العواة فانتى * رأيت اخاها مغنيا لكانها

فان لا يكنها او تكنه فانه * اخوها غذته امه بليلها

جعل الطلاء اخل للخمر واخوالشي غير اراد انها معا من الكرم *

* قال * باب الدليل على ان الطبخ لا يخرج هذه الاشربة من دخولها في الاسم والتحرير *

ثم ذكر فيه (عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال كل مسكر خمر) الى آخره ثم قال (كذا رواه سائر اصحاب مالك عن مالك موقوفا غير روح فانه رفعه) قلت * ذكر ابو عمر هذا الحديث في التهديد ثم قال موقوف في الموطأ لم يختلف فيه الرواة عن مالك الا عبد الملك بن الماجشون فانه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام فرفعه وذكر المزني في اطرافه ان النسائي رواه في الاشربة عن الحارث بن مسكين عن ابن القاسم عن مالك مرفوعا كذلك ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه سئل عن الطلاء فقال ان النار لا تحل منها شيئا ولا تحرمه) قلت * استدل البيهقي بهذا الاثر على التحريم وابن ابي شيبة ذكره في مصنفه في باب جواز شرب الطلاء اثناء آثارة على الاباحة فقال ثنا ابن فضيل عن الاعمش فذكره وفي لفظه ان النار لا تحل شيئا ولا تحرمه لان اوله كان حلالا *

* قال * باب من رخص فيالم يسكر *

ذكر فيه قول لابن عباس (والسكر من كل شراب) * قلت * خرج قاسم بن اصف ثنا احمد بن زهير ثنا ابو نعيم الفضل ابن دكين عن مسعر عن ابي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب * قال ابن حزم صحيح وتابع ابانعم جعفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك وتابع مسعر الثوري فرواه عن ابي عون كذلك وفي التهذيب للطبري ثنا محمد بن موسى الحرشي ثنا عبد الله بن عيسى ثنا داود بن ابي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب * وروى ابو حنيفة في مسنده عن عون بن ابي حنيفة قال قال ابن عباس حرمت الخمر بعينها القليلها وكثيرها والسكر من كل شراب *

• قال •

• باب ماجاء في صفة نبيذ •

ذكر فيه (عن ابي خيثمة يعني زهير عن ابي اسحق عن عمرو بن ميمون قال ان الشرب من النبيذ ينذر لقطع لحوم الابل) • قلت •
 اخرج الطحاوي هذا الاثر عن روح بن القرج عن عمرو بن خالد عن زهير وفي آخره قال وشربت من نبيذه فكان كاشد
 النبيذ وروح وثقه الخطيب وعمرو بن خالد ثقة ثبت كذا قال احمد بن عبد الله واخرجه الدارقطني من حديث شريك
 عن ابي اسحق ولفظه اني شربت هذا النبيذ الشديد بقطع ما في بطوننا من لحوم الابل وقال ابن ابي شيبة ثنا
 الاحوص عن ابي اسحق عن عمرو بن ميمون قال قال عمر اننا شرب هذا الشراب الشديد لنقطع به لحوم الابل في
 بطوننا ان تؤذي بافن رايه من شرابه شي فليجزه بالماء • وقال ايضا ثنا واكيم ثنا اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن
 ابي حازم حدثني عتبة بن فرقد قال قدمت على عمر فدعا بعس من نبيذ قد كان يصير خلا فقال اشرب فاخذته
 فشر به فماكدت ان اسيغه ثم اخذه فشر به ثم قال يا عتبة اننا شرب هذا النبيذ انشد يد لنقطع به لحوم الابل في
 بطوننا ان تؤذي بنا • ثم قال البيهقي (واما الصفة ففيها انا ابو بكر) فذكر قول الحبشية (كنت انبذله في سقاء من الليل
 فاذا اصبح شرب منه) ثم ذكر بمعنى ذلك من وجوه ثم قال (وعلى مثل هذه الصفة كان نبيذ عمرو وغيره من الصحابة
 الاتري ان عمر انما احل الطلاء حين ذهب سكره وشره وحظ شيطانه وذلك فيما انا ابو بكر يا) فذكر بسنده (ان عمر لما قدم
 الشام شكوا له وباء الارض الى ان قالوا اهل لك ان نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر قال نعم فطبخوه حتى ذهب منه
 الثلثان وبقي الثلث الى ان قال فامرهم عمران يشربوه) ثم ذكر (ان عمر كتب ان اطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان
 منه فان للشيطان اثنين ولكم واحد) • قلت • قدور دمثل هذا عن عمرو وغيره من السلف قال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر
 عن ايوب عن ابن سيرين قال كتب لنوح من كل شي زوجان وفيه ان الملك قال له وتطبخه حتى يذهب ثلثاه ويبقي الثلث •
 قال ابن سيرين فوافق ذلك كتاب عمر بن الخطاب وعن معمر عن عاصم عن الشعبي قال كتب عمر الى عمار ما بعد فانه جاء
 بنا اثر به من الشام كانوا طلاء الابل قد طبخ حتى ذهب ثلثاه الذي فيه خبث الشيطان وزبح جنونه وبقي ثلثه فاصطنعوا ما
 من قبلك ان يصطنعوه • ومن ابن التيمي عن منصور عن ابراهيم عن سويد بن غفلة قال كتب عمر الى عماله ان يرزقوا
 الناس الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه • وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن داود بن ابي هند سألت
 سعيد بن المسيب عن الشراب الذي كان عمر اجازه للناس قال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه •
 ثنا علي بن مسهر عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن انس ان ابا عبيدة ومعاذ بن جبل واباطمعة كانوا يشربون من
 الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه • ثنا واكيم عن الاعمش عن سميون هو ابن مهران عن ام الدرداء قال كنت اطيع

لأبي الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لشربه وعن علي أنه كان يوزق الناس من الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم ثابن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي يوزقنا الطلاء فقلت له ما هيئته قال أسود يأخذُه أحدنا بأصبعه ثمنا وكيع عن سعد بن أوس عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فأمرني أن أطبخ له طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فكان يشرب منه الشربة على أثر الطعام ثم ثابن ثابن سمع من عن مغيرة عن شرحبيل بن خالد بن الوليد كان يشرب الطلاء بالشام وقد تقدم في آخر باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الاشربة من دخولها في الاسم والتحريم ما أخرجه ابن أبي شيبة من قول ابن عباس أن النار لا تحمل شيئا إلى آخره وهذا كله يقتضي جواز شرب هذا المطبوخ وقد قال صاحب الاستذكار لا أعلم خلافا بين الفقهاء في جواز شرب العصير إذا طبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه وقد تقدم من كلام البيهقي خلاف هذا فقال باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الاشربة إلى آخره وذكر هناك قول أبي عبيد (قد جاء في الاشربة آثار كثيرة بأسماء مختلفة) فذكر الحمر والسكر والبيع والجمعة والمزر والسكركة والفضيخ والحليطين والمنصف وهوان يطبخ عصير العنب قبل أن يغلي حتى يذهب نصفه وان طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو الطلاء سمي بذلك لأنه يشبه بطلاء الابل في نجته وسواده ثم قال (وهذه الاشربة كلها كناية عن اسم الحمر ولا أحسبها الا دخلة في قوله عليه السلام أن ناسا من امتي يشربون الحمر باسم يسومونها به وما يبينه قول عمر الحمر ما خامر العقل) وقال في الخلافيات ما سكر كثيره فقليله حرام من أي الاجناس كانت من مطبوخ وفي *

باب ما جاء في الكسر بالما

* قال *

ذكر فيه حديثان أحد الوفاء الذين وفدوا إلى النبي الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس ثم قال (الروايات الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الاسناد من يجهل حاله) قلت * رواه أبو داود وفي سننه بأسناد درجته ثقات مرفون ليس فيهم مجهول الا هذا الصحابي الذي هو من جملة وفد عبد القيس والصعابة عندهم عدول لا تضرم الجملته وكذا قال البيهقي في غير موضع وإذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فهي مقبولة ثم ذكر البيهقي هذا الحديث من جهة أبي هريرة وفي آخره (فان خشي شربه فلهب عليه الماء) ثم قال (رواه جماعة لم يذكر في هذه اللفظة في شبه ان تكون من قول بعض الرواة) قلت * هذا دعوى والمراد إذا كان ثقة قبلت زيادته كما تقدم ثم ذكر حديثان إسرائيل هو ابن يونس عن علي بن بذينة عن قيس بن جبير عن ابن عباس قلت * هذا سند جيد وأخرجه أبو داود وسند جيد أيضا عن سفيان هو

الثوري عن ابن بذيمة بسنده والرفع زيادة من ثقة فوجب قبوله ثم ذكر حد يثا عن عائشة في سنده ثمانية بن كلاب فقال (مجهول) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين ثم ذكر رواية وفيها عكرمة بن عمار * قلت * تقدم الكلام عليه في باب مس الفرج بظهر الكف ثم ذكر حد يثا في سنده عبد الملك بن نافع فقال (مجهول) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين ثم ذكر اثر اعرن عمر في كسر الشراب المشند بالماء ثم قال (انما كان اشتداده بالحموضة او بالحلاوة) * قلت * في مصنف عبد الرزاق ثلثان جريح اخبرني اسمعيل ان رجلا لعب في شراب نبذ لعمر بطريق المدينة فسكر فتركه عمر حتى افاق فجد * ثم اوجعه عمر بالماء فشرب منه قال ونبذ نافع بن عبد الحارث لعمر ابن الخطاب في المزاد وهو عامل له فاستاخر عمر حتى عدا الشراب طوره فدعا به عمر فوجده شديدا فاجعه بالماء ثم شرب وسقى الناس * فقوله فسكر يضعف تاويل البيهقي *

* قال * ❦ باب الرخصة في الاوعية بعد النهي ❦

* قلت * في الاستدكار كان الشافعي يكره الانتباه في هذه الاوعية وقال ابن القاسم كره مالك الانتباه في الدباء والمزفت قال ابو عمر اظنهم احتاطوا فبقوا على اصل النهي ولم يقبلوا الرخصة النسخ *

* قال * ❦ باب من اقيم عليه الحد اربعا ثم عاد ❦

ذكر فيه حديث رفع القتل في الرابعة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عنه عليه السلام * قلت * سكت عن الحديث وهو مرسل وقبيصة معدود من التابعين وفيه علة اخرى وهي ان الزهري لم يسمعه من قبيصة ذكرها الطحاوي في الرد على الكرايسي وقال مستدلا على ذلك ثنائونس هو ابن عبيد ثنائش بن بكر ثنائس الاوزاعي عن ابن شهاب انه بلغه عن قبيصة بن ذؤيب فذكر الحديث وسنده على شرط مسلم *

* قال * ❦ باب من وجد منه ريح شراب ❦

ذكر فيه حديث في سنده محمد بن علي بن ركانة فذكر بسنده (عن ابن المدني قال مجهول) * قلت * هو معروف وهو ابن علي بن يزيد بن ركانة روى عنه ابن جريح وابن اسحق وخرج له ابو داود في سننه وثقه ابن حبان *

* قال * ❦ باب ما جاء في اقامة الحد حال السكر او حتى يذهب ❦

ذكر فيه (ان مطيع بن الاسود ضرب شار باضر باشد فقال عمر كم ضربته فقال ستين فقال فقلته اقص عنه بعشرين قال ابو عبيد يقول اجعل شدة الضرب قصا صا بالعشرين التي بقيت) قال البيهقي فيه (ان الزيادة على الاربعين تعزير وليس بجحد) * قلت * بل هي حد لما في الصحيح ان النبي عليه السلام وابطا بكر اجلد في الخمر اربعين وجلد عمر

ثمانين ذكره البيهقي قبل هذا الباب وبعده.

* قال * باب ما جاء في عدد حد الحر *

ذكر في آخره (عن علي أنه جلد في الحر أربعين جلدة بسوط له طرفان) ثم قال (وكانه أراد صار أربعين بالطرفين فقد روينا في الحديث الموصول أنه أمره بجلدة أربعين) * قلت * إذا جلد بسوط له طرفان أربعين صار الكل ثمانين وتاويل البيهقي بعيد جد المخالف لمقتضى اللفظ وقال القاضي عياض المعروف من مذهب علي الجلد في الحر ثمانين ومنه قوله في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة * وروي عنه أنه جلد المعروف بالنجاشي ثمانين والمشهور أنه هو الذي أشار على عمر بإقامة الحد ثمانين وروي أنه جلد أربعين بسوط له راسان فتكون جملته ثمانين. وذهب الطبري في التهذيب إلى أن حد الحر ثمانون وأول ضربه عليه السلام أربعين بأن المضروب كان عبدًا وإنه ضربه كذلك بسوطين واستدل على ذلك بحديث أنس أنه عليه السلام ضربه بمجردين نحوًا من أربعين *

* قال * باب السلطان يكره على الاختنان وما ورد في الختان *

ذكر فيه حديث الفطرة * قلت * مذهبنا أن الختان واجب ومقصوده من هذا الحديث الاستدلال على ذلك ودلالته على أنه سنة أظهر قال الخطابي ذهب أكثر العلماء إلى أن الفطرة هي السنة قال النووي. وكذا ذكره جماعة غير الخطابي قالوا ومعناه أنها من سنن الأنبياء عليهم السلام ثم إن معظم هذه الخصال سنة وليست بواجبة عند العلماء وفي بعضها خلاف في وجوبه انتهى كلامه والاستدلال بهذا الحديث على سنية الختان من وجهين * أحدهما * أن الفطرة هي السنة كما تقدم والسنة تذكروا في مقابلة الواجب * والثاني * أن الأشياء التي ذكرت في الحديث مع الختان ليست بواجبة وفي شرح العمدة الاستدلال بالقرآن في هذا المكان قوي لأن لفظ الفطرة لفظة واحدة استعملت في هذه الأشياء الخمسة فلو فرقت في الحكم أعني أن يستعمل في بعض هذه الأشياء لإفادة الوجوب وفي بعضها لإفادة الندب لزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين وفيه ما عرفت في علم الأصول وإنما يضعف دلالة الاقتران إذا استعملت الجمل في الكلام ولم يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معنيين كما جاء في الحديث لا يقولن أحدكم في الماء الدائم ولا يتسل فيه من الخباية * فاستدل به بعض الفقهاء على استحسان الغسل الجنب في الماء بقسده لكونه مقروبا للنهي عن البول فيه ثم ذكر البيهقي حديث عيثم بن كليب (عن أبيه عن جده قال عليه السلام له التي عنك وشعر الكفر واختن) * قلت * هو عيثم بن كثير بن كليب ومع ضعف الوسطة بين ابن جرير وعيثم يحمل الحديث على الاستحباب بقربة أنه ذكر معه القاء شعر الكفر وليس بواجب

ثم ذكر عن ابن عباس حديث (الختان سنة للرجال مكرمة للنساء) ثم قال (استاذ ضيف والصحيح موقوف) ثم ذكر عن رجل عن ابن عباس كره ذبيحة الازغل وقال لا يقبل له ولوجه ولا يجوز شهادته) قلت فيه هذا المجهول ثم ذكر عنه (قال لا تقبل صلوة رجل لم يختتن) قلت في سنده ابن ابي يحيى وحاله معروف ثم قال (وهذا يدل على انه كان يوجب له وان قوله سنة للرجال اراد به سنة النبي عليه السلام الموجبة) قلت كيف يستدل بهذا وهو من طريقه ضيف ثم ذكر حديث (اختتن ابراهيم عليه السلام) وقال (قال الله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وذكر (ان هذا احسن ما يستدل به) قلت النبي عليه السلام مأمور باتباعه في التوحيد بقريته قوله بعسد ذلك حنيفا وما كان من المشركين * ولوسلما انه امر باتباعه في الختان لسنا نعلم ان ابراهيم عليه السلام امر بالختان وجوبا او كانت مستحبا في حقه وفي الاستدكار من ملة ابراهيم سنة وفريضة وكل يتبع على وجهه ثم ذكر الكلمات التي ابتلي بها ابراهيم (وانها عشر ومنها الختان) ثم قال (قال اصحابنا الابتلاء لما يقع في الغالب بما يكون واجبا) قلت لو كان كذلك لكنت هذه الاشياء كلها واجبة لان ابراهيم عليه السلام ابتلي بها والنبي عليه السلام امر باتباعه على ما قرره البيهقي وليس الامر كذلك بل الاشياء التي قرئت بالختان في هذا الاثر ليست بواجبة والنزاع في الختان وقال ابن المنذر ليس في الختان خبر يرجع اليه ولا سنة يتبع والاشياء على الاباحة *

قال * باب الحدود وكفارات

ذكر فيه الحديث ثم ذكر حديث (لا ادرى الحدود كفارة) من وجهين مرفوعا ومن وجه واحد مرسلا ثم قال (ان صحيح يحتمل) الى آخره قلت صحيح بلا شك لانه لوروي من وجه مرسلا ومن وجه مرفوعا رجم الرفع لانه زيادة فكيف وقد روي مرفوعا من وجهين وقد رواه ابو داود بسند صحيح من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عنه عليه السلام وكذلك رواه الحاكم ثم قال صحيح على شرط الشيخين *

قال * باب السر على اهل الحدود

ذكر فيه حديثا عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكر عن ابن هزال عن ابيه ثم قال (كذارواه جماعة عن شعبة) ثم ذكره (عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (هذا صحيح مما قبله) قلت الاول رواه عن شعبة جماعة كما ذكر البيهقي وشعبة اجل من ابن بلال فروايتهم صحيح من روايتهم وقد رواه النسائي عن عباس العبدي عن ابي داود عن شعبة كذلك *

* قال *

* باب الضمان على البهائم *

ذكر فيه حديث ناقة البراء من عدة طرق ثم ذكره من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن ابيه * قلت * اضطرب اسناد هذا الحديث اضطرابا شديدا واختلف فيه على الزهري فروي عنه على سبعة اوجه ذكرها ابن القطان ثم قال ولا اجد زيادة على هذا ولكن هذا المتيسر وذكر عبد الحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف اكثر من هذا وذكر ابن عبد البر بسنده عن ابي داود قال لم يتابع احد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن ابيه وقال ابو عمر انكر واعليه قوله فيه عن ابيه وقال بن حزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة عن ابيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل ابن حنفان ناقة للبراء ولم يسمع سعد بن محبصة من ابيه ولا ابو امامة من البراء انتهى كلامه ثم ان الشافعي وغيره تركوا العمل بعموم هذا الحديث قال الطحاوي وجدنا اهل العلم جميعا لا يختلفون انه لا يجب على اهلهما ما اصاب بالليل من نبي آدم وظاهر الحديث يخالف ذلك ثم ذكر البيهقي عن جماعة قصة نفث الغنم * قلت * على تقدير ان يكون شريمته شربة لنا فالشافعية وغيرهم يخالفون هذه القصة ولا يحكمون بها وهي منسوخة بحديث العجاء جبار *

* قال *

* باب الدابة تنفع برجلها *

ذكر فيه حديث (الرجل جبار) * من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة ثم حكى (عن الشافعي انه غلط) وعن الدارقطني (انه وهم) وانه لم يتابع سفيان على قوله الرجل جبار احدنا ثم ذكره من حديث آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة ثم قال (لم يتابعه احد عن شعبة) ثم ذكره من سلام بن حديث ابي قيس الاودي عن هزيل ثم قال (لا تقوم به حجة) ثم قال (ورواه قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس لا يحتج به) * قلت * ابو قيس اخرج به البخاري ووثقه جماعة فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بمسند قيس وهو ان تكلموا فيه فقد وثقه ابو الوليد الطيالسي وعفان وقال معاذ قال لي شعبة لا ترى الى يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع لا والله ماله الى ذلك سبيل وقال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وانه لا بأس به وتأيد ايضا بمسند آدم عن شعبة بمسند سفيان بن حسين وهو ان تكلم فيه فقد وثقه ابن معين وغيره واخرج له مسلم وابن جابر في صحيحهما والخائكم في المستدرک واخرج حديثه هذا ابو داود والنسائي ورواه ايضا زباد بن عبد الله البكائي عن الاعمش عن ابي قيس عن هزيل عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله واسنده وكذا ذكر صاحب التمهيد والبكائي وان تكلم فيه يسيرا فقد وثقه جماعة واخرج له الشيخان في صحيحهما والشافعي يحتج بالمرسل اذا

روي من وجه آخر مرسل أو مستند وهذا المرسل روي من وجوه عديدة كما ترى وقال ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار *

* قال * ﴿باب غلة الحديث الذي فيه النار جبار﴾

ذكره من حديث عبد الرزاق عن معمر ثم ذكر (عن معمر قال لا أراه الا وهما) ثم ذكر (عن ابن حنبل انه قال ليس بشئ لم يكن في الكتب) ثم ذكر عنه ما معناه ان النار تمال فتكتب بالياء كما تكتب البير * قلت * أخرجه ابن ماجه وأخرجه ابوداود من حديث عبد الملك الصنعاني وقال الخطابي لم ازل اسمع اصحاب الحديث يقولون خطأ فيه عبد الرزاق انما هو البير حتي وجدته لا بي داود عن عبد الملك عن معمر قد ل انه لم ينفرد به عبد الرزاق وقال ابن حزم هو خبر صحيح تقوم به الحجة وحكي صاحب التمهيد عن ابن معين انه قال اصله البير جبار ولكنه صحفه معمر قال ابو عمر في قوله نظر ولا نسلم له حتي يضح وقال في الاستذكار لم يأت ابن معين على ذلك بدليل وليس هذا يرد احاديث الثقات انتهى كلامه ثم انه ان كان ثم تصحيف فنسبه الى عبد الرزاق اظهر من نسبه الى معمر لان معمر قال لا أراه الا وهما *

* قال * ﴿باب الرخصة في الاقامة بدار الشرك لمن لا يخاف الفتنة﴾

ذكر فيه حديث ابن شهاب عن عمرو بن عبد الرحمن بن أمية عن أبيه عن يعلى ثم قال (ورواه عمرو بن الحارث عن ابن شهاب فقال عمرو بن عبد الرحمن بن أمية ابن أخي يعلى) * قلت * كذا في غير نسخة من نسخ هذا الكتاب عمرو وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث عمرو بن الحارث عن ابن شهاب ان عمرو بن عبد الرحمن بن أخي يعلى وأخرجه النسائي كذلك ولفظه عمرو بن عبد الرحمن بن أمية ابن أخي يعلى *

* قال * ﴿باب المسلم يتوفى في الحرب قتل أبيه﴾

ذكر فيه حديث اسمعيل بن سميع (عن مالك بن عتيق جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (مرسل جيد) * قلت * ابن سميع تركه جريروا بن عينة وزائدة لمذهبه ومالك حاله مجهول كذا قال ابن القطان *

* قال * ﴿باب شهود من لا فرض عليه﴾

ذكر فيه حديثان في سنده يزيد بن عياض فقال (لا يجمع به) * قلت * هذا جرح يسير ولم ار احدا ذكر فيه مثل هذا بل اغلظوا الكلام فيه فقال ابن معين ليس بشئ ولا يكتب حديثه وقال مرة ليس بثقة وضعفه ابن المديني والدارقطني وسئل عنه مالك فقال الكذب والكذب وقال البخاري ومسلم منكر الحديث وقال السعدي ذهب حديثه وقال النسائي وأحمد بن صالح والازدي متروك الحديث جد اذكر ذلك ابن الجوزي *

* قال * **باب قوله تعالى وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة**

ذكر فيه (عن قيس بن ابي حازم عن مدرك بن عوف انه كان جالساً عند عمر) الى آخره ثم ذكره من وجه آخر وفيه مالك بن عوف ثم قال (قال يعقوب يعني ابن سفيان وهو احد الرواة مالك اشبه) قلت ذكره ابن ابي حاتم في كتابه وابن حبان في الثقات وابو عمر في الاستيعاب فقال مدرك بن عوف ولم يقل احد منهم مالك *

* قال * **باب النفير وما يستدل به على ان الجهاد فرض على الكفاية**

ذكر فيه حديث ابي قتاده (انه عليه السلام لم يفضل على الجهاد شيئاً الا المكتوبة) ثم قال (هذا يدل على انه فرض على الكفاية حيث فضل عليه المكتوبة بعينها) قلت فروض الاعيان متفاوتة في نفسها بعضها افضل من بعض فلا يلزم من تفصيل الصلوة على الجهاد ان يكون فرض كفاية ثم ذكر في آخر هذا الباب (عن علي يرضى عن الجماعة اذ امروا ان يسلم احدكم) الى آخره قلت هذا غير مناسب للباب وكأنه اراد شبه الجهاد بالسلام وردّه فقصر في العبارة ويدل على انه اراد هذا قوله في كتاب المعرفة وجعله يعني الشافعي شبيهاً بالصلوة على الجنابة ورد السلام وغير ذلك من فروض الكفايات *

* قال * **باب سهم الرجل**

* قلت * ما ذكره البيهقي في هذا الباب قد ذكره فيما تقدم في باب سهم الرجل والفارس من كتاب قسم الغنمة والنفى وقد تكلمنا معه هناك *

* قال * **باب قسم الغنمة في دار الحرب**

ذكر فيه قسمته عليه السلام غنائم بني المصطلق ثم ذكر (عن ابي يوسف انه اجاب بان بلادهم صارت دار سلام وبث الوليد بن عقبة باخذ صدقاتهم) ثم ذكر (عن الشافعي انه اجابه بانها كانت سنة خمس وانهم اسلموا بعدها بزمان وانما بث اليهم الوليد مئذ فاسنة عشر) ثم ذكر (ان الوليد كان زمن الفتح صياو ذلك سنة ثمان ولا بيعته مصدقاً الا بعد ان يصير رجلاً) ثم استدل على ذلك بحديث ابي موسى الممداني (عن الوليد بن عقبة انه حج به الى النبي صلى الله عليه وسلم حين فتح مكة وقد خلق بالخلق فلم يسه) ثم قال (قال ابن حنبل وروى انه سلخ يومئذ فتقدّره رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره قلت في التمهيد في ترجمة الوليد قال ابو موسى هذا مجبول والحديث منكرو مضطرب لا يصح وفي كتاب ابن ابي حاتم عن البخاري لا يصح حديثه قال ابو عمر ولا يمكن ان يكون من بعث مصدقاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم صيا يوم الفتح ويدل ايضا على فساد حديثه ان الزبير وغيره من اهل العلم بالسير ذكره وان الوليد

وعماره ابني عقبة خرجا ليرد اختهما ثم كثر نوم من الهجرة وكانت هجرتها في الهدنة بين النبي عليه السلام وبين اهل مكة ومن كان غلاما مخلفا يوم الفتح ليس يحيى منه مثل هذا اود لك واضح وقد ذكر البيهقي خروج الوليد واخيه ليردا اختهما فيما بعد في باب نقض الصلح لا يجوز وذكروا في الاستيعاب نحو هذا وزاد انه لا خلاف بين اهل العلم بتاويل القرآن فيما علمت ان قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فاسق نزل في الوليد وذلك انه عليه السلام بعثه الى بني المصطلق مصدقا الى آخره قال ومن حديث الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال نزل في علي والوليد في قصة ذكرها قوله تعالى ان كن مؤثما كن كان فاسقا وذكر الحاكم في المستدرک بسنده عن مصعب بن عبد الله الزبيري قال كان الوليد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا *

• قال • باب المنع من صبر الكافر بعد الاسارى ان يتخذ غرضا *

ذكر فيه حديث عدي بن ثابت (عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا) ثم قال (اخرجه مسلم وذكره البخاري) قلت * هذا اللفظ يحتمل انه ذكره محتجابه او غير محتجبه والبخاري ذكر الحديث الذي ذكره البيهقي بعد هذا من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر ثم قال وقال عدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي عليه السلام *

• قال • باب جريان الرق على الاسير وان اسلم اذا كان اسلامه بعد الاسر *

ذكر فيه حديث الرجل الذي اسر من بني عقيل قلت * وذكر في كتاب المعرفة عن الشافعي انه قال فيه دلالة على ان لا باس ان يعطي المسلمون المشركين كل من يجرى عليه الرق وان اسلم اذا كان لا يسترق وهذا العقلي لا يسترق لموضعه فيهم انتهى ما ذكره وهو متشكل وفي تجويزه مخالفة الاجماع على ما ذكره الطحاوي فانه قال اجمعوا على ان ذلك منسوخ وانه ليس للامام ان يفدي من اسر من المسلمين بن في يده من اسرى اهل الحرب الذين قد اسلموا وذكروا ابن حبان في صحيحه هذا الحديث ثم قال ترك عليه السلام قبوله منه لانه علم باعلام الله اياه انه كاذب في قوله فلم يقبل ذلك منه في اسره كما كان يقبل مثله من مثله اذا لم يكن اسيرا فاما اليوم فقد انقطع الوحي فاذا قال الحربى انى مسلم قبل منه ورفعه عنه السيف سواء كان اسيرا او محاربا وفي شرح مسلم للقرطبي قوله انى مسلم ظاهره انه صار مسلما دخوله في دين الاسلام وظاهر قوله عليه السلام انه لم يقبل ذلك منه لما اجابه بقوله لو قلتما وانت تملك امرك اقلعت وحينئذ يلزم منه اشكال عظيم فان ظاهره انه لم يقبل اسلامه لانه اسير فلو لب عليه لا يملك نفسه وعلى هذا فلا يصح اسلام الاسير في حال كونه اسيرا وصحة اسلامه معلوم من الشريعة لا يختلف فيه غير ان اسلامه لا يزيل ملكه ماله بوجه وهو ايضا

معلوم من الشرع ولما ظهر هذا الاشكال اختلفوا في الاتصال عنه فقال بعض العلماء يمكن ان يكون علم النبي صلى الله عليه وسلم من حاله انه لا يصدق في ذلك بالوحى وكذلك لما سأله في المرة الثانية فقال انى جائع فاطمئنى وظمأ فاستقي قال هذه حاجته وقال بعضهم بل اسلامه صحيح وليس فيه ما يدل على انه ردا سلامه فاما قوله لو قلت وانت تملك امرتك اخطت * اى لو قلت كلمة الاسلام قبل ان تؤسري لبيت حرا من احرار المسلمين لك ما لهم من الجزية في الدين واثواب الجنة في الآخرة واذا قتلها وانت اسير فان حكم الرق لا يزول عنك باسلامك * فان قيل * فلو كان مسلما فكيف يفادى به من الكفار رجلا من المسلمين فالجواب * انه ليس في الحديث نص على انه رجع الى بلاده بلاد الكفر فيمكن ان يقال انما قدي بالرجلين من الرق واعتق منه بسبب ذلك وبقي مع المسلمين حرا ومن الاحرار وفي شرح مسلم للمازرى وما يستل عنه من هذا الحديث ان يقال كيف قال له انى مسلم ثم فادى به ومن اظهر الاسلام قبل منه من غير بحث عن باطنه وقد وقع في احاديث كثيرة الاخذ بانظواهر في هذا واليسته على انه لم يورث لى بحث عن مافى قلوب الناس قبل اما الشافعي فانه اباح في احد قوله المفاداة بالا سيراذا اسلم وراى انه لما كان للامام قبل اسلامه الخيار في المفاداة به لم يبيط هذا الخيار في ذلك بعد اسلامه ويحتج بهذا الحديث واما اصحابنا القائلون ان حكم الاسير اذا اسلم ان يسترق فانهم قد يعتدرون عن المفاداة بهذا بان يقولوا يمكن ان يكون هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ومع هذا الرجل اوحى اليه انه غير مؤمن وانه مستباح الا ترى قوله صلى الله عليه وسلم بعد هذا لما سأله ان يطعمه ويسقيه هذه حاجتك *

❦ باب قتل النساء والصبيان ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه قوله عليه السلام في حديث الصعب (عم منهم) ثم ذكر بعثه عليه السلام الى ابن ابي الحقيق وفيه منه عليه السلام عن قتله ثم ذكر (عن سفيان بن عيينة والزهرى ان حديث ابن ابي الحقيق ناسخ لحديث الصعب) ثم ذكر ان الشافعي اعترض على ذلك بان حديث الصعب بعد حديث ابن ابي الحقيق قال ولم تعلمه رخص في قتل النساء والولد ان ثم نهى عنه * قلت * قد صح انه عليه السلام نهى عن ذلك بعد الترخيص وان لم يثبت ذلك بحديث ابن ابي الحقيق فقد لين بغيره وذلك ان ابن جبان ذكر في صحيحه حديث ابن عمر انه عليه السلام في بعض اسفاره رأى امرأة مقتولة فنهى عن قتل النساء والصبيان ثم ذكر حديث الصعب ثم قال * باب البيان بان خبر الصعب منسوخ نسخته حديث ابن عمر الذي ذكرناه قبل * ثم ذكر في هذا الباب عن الصعب كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة احاديث قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اولاد المشركين ان تقتلهم معهم قال نعم فانهم منهم ثم نهى عنهم يوم

حينئذ ذكر الحديثين الآخرين وقال في موضع آخر ذكر الخبر المصريح بان نهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل الذراري من المشركين كان بعد قوله صلى الله عليه وسلم منهم ثم ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ ثم ذكر ايضا في صحيحه قوله عليه السلام ادرك خالد اوقل له لا يقتل ذرية ولا عسيفا من حديث المرقع بن صفي عن جده رباح عن حفظة الكاتب كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال سمعه المرقع من حفظة وسمعه من جده رباح وها محفوظان وذكر صاحب المستدرک حديث المرقع عن رباح وقال صحيح على شرط الشيخين وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب المرأة تقاتل ولفظه (لا تقتل امرأة ولا عسيفا) واسلام خالد قبل الفتح بعد العرنيين وذكر البيهقي في الدلائل (انه اسلم في صفر سنة ثمان من الهجرة) وذكر ابن حبان ايضا ان اسلامه كان سنة ثمان فحدثه ناسخ لما في حديث الصعب من الاباحة بل التسخيف في نفس حديث الصعب كما تقدم ثم ذكر البيهقي (انه عليه السلام كان لا يغير حتى يصيح) ثم ذكر (عن الشافعي ان ذلك ليس بتحريم الاغارة ولكنه على ان يبصر من معه كيف يغيرون احباطا من ان يؤثروا من كمين او من حيث لا يشعرون وقد يغلط الحرث اذا اغار واليلا فيقتل بعض المسلمين بعضا قد اصابهم ذلك في قتال ابن عتيك فقطعوا رجل احداهم) قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الشافعي اراد في قتال ابن عتيك خروجه في قتل ابن ابي الحقيق لان في تلك القصة ابن عتيك سقط فوثت رجله ويحتمل انه اراد في قتل كعب بن الاشرف فلطم الكاتب *

* قال * ❦ باب من اختار الكف عن القطع والتحريق ❦

ذكر فيه اثر ابي بكر من حديث ابن شهاب عن ابن المسيب ثم ذكر (عن احمد انه قال حديث منكر) قلت * ذكر في كتاب المعرفة انه لم يقف على المعنى الذي لاجله انكره وكان ابنه عبد الله يزعم انه كان ينكر ان يكون ذلك من حديث الزهري *

* قال * ❦ باب تحريم قتل ماله روح الابان يذبح فيوكل ❦

ذكر فيه (عن مالك عن يحيى بن سعيد ان ابا بكر بحث جيو شالي الشام) فذكره الى ان قال (ولا تفرق شاة ولا بعير الا لما كلة) قلت * اذ اجاز الذبح للاكل فلضرر الكمار ونفعه اكثر اولى بالجواز ولذا عقر الدابة حان القتال كما يذكره البيهقي في الباب الذي ينلوه وقد ذكر تلك وصية ابي بكر بطولها وذكرها البيهقي في الباب السابق بمعناه وفيها (ولا يقطعن شجرا حثرا ولا يحرقن نخلا ولا يفرقنه) * مع ان قطع الشجر يجوز عند الحاجة بالاتفاق وقد ذكر البيهقي جوازه فيما مضى من قريب *

باب من رأى قتل من لا قتال فيه

قال

ذكر فيه قتل دريد وكان شيخا و قتل الزبير بن اخطاب يوم قريظة وكان اعمى . قلت . دريد كان ذارأى وضرب مثله
اشد من ضرر المقاتل وسبأني من كلام البيهقي ايضا (انه كان ذارأى) واما الحرم الذي لا يقتل وليس له رأى فهو
ملحق بالاطفال واما الزبير وغيره من بنى قريظة فانما استحل عليه السلام دمهم لمظاهرة تهم الاحزاب عليه وكانوا
في عهد فرأى ذلك نقضا للعهد ثم كذا قال ابو عبيد وذكر البيهقي ذلك فيما بعد في باب نقض العهد من ابواب الجزية
وذكر البيهقي فيما تقدم في باب ما يفعل بالبالقين (ان الزبير سأل ثابت بن قيس ان يقتله فذكر ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فلم يقتله) ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن سمرة اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرهم) . قلت .
فيه امران . احدهما ان في سند الجراح بن اوطاة ضعفه البيهقي في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في باب الدية
ارباع (مشهور بالتدليس وانه محدث عن من لم يلقه ولم يسمع منه قاله الدارقطني) والثاني ان اكثر الحفاظ لا يثبتون
سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة كذا قال البيهقي في باب النهي عن بيع الجلود بالحیوان ثم على تقدير صحة الحديث
لم يرد بالشيخ الثرمين وقد ذكر البيهقي الحديث في كتاب المعرفة وفي آخره يعني الصغار ثم قال البيهقي (فان كان المراد
بالشرخ الصغار فالمراد بالشيخ في مقابليتهم الرجال والشيخ السنان) ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال ولو جاز
ان يصاب قتل من عد الرهبان لمعنى انهم لا يقتلون لم يقتل الاسير ولا المجرم الى ان قال ولا علم ثبت عن ابي بكر
خلاف هذا) ثم قال البيهقي (وانما قال هذا لان الروايات التي ذكرناها عن ابي بكر كلها مراسيل الانهار وبت من اوجه
ورواها ابن المسبب وهو حسن المرسل) . قلت . قد كفانا مؤنة البحث مع امامه فان الشافعي يمتنع بالمرسل في
مواضع منها . ان يروى منه وجه آخر مرسل او يكون من مراسيل ابن المسبب على ما ذكره ابن الصلاح وغيره
وقد وجد هذا ان الامران ههنا وروى ايضا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه ذكرها
البيهقي في الباب السابق وذكر فيه حديث علي وقال في آخره (وهو بشواهد مع ما فيه من الآثار
يقوى) وما روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يذكره البيهقي ما اخرجه الطحاوي
في شرح الآثار فقال ثلثان ابي داود بنى ابراهيم ثلثا اصبح بن الفرج ثلثي بن عابس عن ابان بن ثعلب عن علقمة
ابن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية قال لا تقتلوا شيئا كبيرا
وهذا السند رجاله ثقات ما خلا ابن عابس فانه متكلم فيه واخرج له الحاكم في المستدرک وابن بريدة ثقة سواء
كان سليمان او عبد الله واحمل الحديث في صحيح مسلم وفي غيره من حديث سليمان وحكى البيهقي في كتاب المعرفة

عن الشافعي انه قال وبترك قتل الرهبان اتباعا لابي بكر رضي الله عنه ونص في هذا الكتاب على قتل من لا قتال فيه سوى الرهبان ونص على انه انما قتاله في الرهبان اتباعا لاقيا سائما ذكر البيهقي في الكتاب المذكور اثر ابي بكر من وجوه ثم قال وفي كل هذه الروايات ذكر الشيخ الكبير فان كان يتبع ابا بكر في الرهبان فليتبعه في الكبير وبشبه ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لم ينكر قتله يعني دريد لما كان فيه من رأي الحرب وتدير القتال ثم ذكر في هذا الكتاب اعني السنن (عن الشافعي انه ضعف حديث المرقع بانه ليس بالمعروف) * قلت * بل هو معروف اخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وروى عنه ابو الزناد ويونس بن ابي اسحق وموسى بن عقبة وغيرهم وقال الذهبي في الكاشف ثقة وحديثه هذا اخرجه ابن حبان في صحيحه كما تقدم واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة وقال اسناد لا بأس به *

* قال * **باب امان العبد** *

ذكر فيه حديث (السلون تكافؤ دماءهم ويده على من سواهم ويسعى بذمتهم ادناهم) * قلت * العبد لم يدخل في الحديث لان دمه لا يكفي دم الحر ولاديه دية * فان قيل * المرأة يدخل وان لم تكفي دية بتهاديه الرجل * قلنا * دماها يكفي دمه وديتها تكفي دية النساء ودية العبد لا تكفي دية غيره من العبد لاختلاف قيمهم وبدل على ان العبد لم يدخل في الحديث قوله ويده على من سواهم * اذ العبد لا بدله على غيره وانما اليد للاحرار فاذا المراد بالاحرار من الموالى ومن لا عشرة له رد على الجاهلية لانهم كانوا لا يعتدون باجازه من لا عشرة له *

* قال * **باب الغلول حرام** *

ذكر في آخره من حديث ابي الوليد (ثنا ابو عوانة عن قتادة عن سالم بن ابي الجعد عن معدان عن ثوبان قال عليه السلام من مات وهو يرى من ثلاث الحارث * قلت * اخرجه الترمذي عن قتيبة عن ابي عوانة بسنده الا انه لم يذكر معدان ثم اخرجه من طريق سعيد بن ابي عوانة عن قتادة وذكر معدان ثم قال الترمذي ورواية سعيد اصح *

* قال * **باب لا يقطع من غل ولا يحرق متاعه** *

ذكر فيه من حديث زهير بن محمد (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه عليه السلام وابا بكر وعمر احرقوا متاع الغال) الى آخره ثم قال (يقال ان زهير اهذا محمول وليس بالمكي) * قلت * ذكر الحاكم هذا الحديث في مستدركه وقال غريب صحيح وذكره ابو داود في سننه وسكت عنه وقال الحافظ المزي في اطرافه زهير بن محمد التيمي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ثم ذكر هذا الحديث وقال ابن ابي حاتم في كتابه زهير بن محمد

التمهي كان يكون بالمدينة ومكة انتهى كلامه وظهر بهذا كله ان زهير المذكور في هذا الحديث هو المكي وليس بجوهول * قال *
 * باب من زعم لا بقاء للحدود في ارض الحرب حتى يرجع منه *

ذكر فيه (عن الشافعي قال قال ابو ثوبان عن ثابطة بنت عبد الله بن جحش عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابي عمير بن سعد) الى آخره (ثم قال الشافعي ما روي عن عمر مسنك) * قلت * اخرج به ابن شعبة في المصنف فقال ثنا ابن مبارك عن ابي بكر بن ابي مريم عن حكيم بن عمر قال كتب عمر بن الخطاب الا لا يجلدون امير جيش ولا سرية احدا الحد حتى يطلع على الدرب ثلاثا يجعله حمية الشيطان ان يلحق بالكفار * وبالا ستاد الى ابن ابي مريم عن حميد بن فلان بن رومان ان ابا الدرداء نهى ان يقام على احد حد في ارض العدو * واحتج به ابو يوسف في كتاب الخراج لهذه المسئلة فقال ثنا الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال غزو نابار ارض الروم وبعنا حذيفة وعلينا رجل من قريش فشرب الخمر فاردنا ان نحدّه فقال حذيفة تحدون اميركم وقد دونتم من عدوكم فيطمعون فيكم * وذكر ابن ابي شعبة هذا الاثر عن عيسى بن يونس عن الاعمش وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال اصاب امير الجيش وهو الوليد بن عقبة شرا فاسكر فقال الناس لا يمسعود وحذيفة بن اليمان اقيما عليه الحد فقال لا نفعل نحن بازاء العدو ونكره ان يعلموا فيكون جراءة منهم علينا وضعفائنا وفي المعالم قال الاوزاعي لا يقطع امير المسكر حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع *

* قال *
 * باب بيع الدرهم بالدرهمين في ارض الحرب *

ذكر فيه قوله عليه السلام او اول ربا اضعه ربا العباس * قلت * مذهب البيهقي واصحابه ان البيع المذكور لا يجوز وان الربا ثابت بين المسلم والحربي وهذا الحديث يدل على خلاف ذلك وانه لا ربا بينهما وذلك انه عليه السلام قال ذلك في خطبته يوم عرفة في حجة الوداع في السنة التاسعة وكان اسلام العباس قبل ذلك قال صاحب التمهيد اسلم قبل فتح خيبر وكان يكتم اسلامه وذلك في حديث الحجاج بن علاط انه كان مسلما فسرّه ما يفتح الله على المسلمين ثم اظهر اسلامه يوم فتح مكة وشهد حنين والطائف وتبوك ويقال ان اسلامه قبل بدروكان يجب ان يقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مقامك بمكة خير فلذلك قال عليه السلام يوم بدر من لقي منكم العباس فلا يقتله فانه انما اخرج مكرها وفي الصحيح انه عليه السلام اتي وهو ينجير بقلادة الحديث وفي آخره قال عليه السلام الذهب بالذهب وزنا بوزن فثبت ان الربا كان محرما وان العباس بمكة يعامل بالربا الى الفتح * قال الطحاوي فدل وضع النبي عليه السلام ربا الى ان الربا بين المسلمين والمشركين

في دار الحرب جائز على ما يقوله ابو حنيفة والثوري والنخعي قبلهما لان قوله عليه السلام ور بالجاهلية موضوع •
 دليل على انه كان قائما الى ان ذهب الجاهلية بفتح مكة ووضع ربا العباس دليل على بانه كان قائما الى ذلك الوقت
 لانه لا يضع الاماكان قائما قال الفقيه ابو الوليد بن رشد وهذا استدلال صحيح لانه لو لم يكن الربا بين المسلمين
 والمشر كين حلالا في دار الحرب لكان ربا العباس موضوعا يوم اسلم وما قبض منه بعد ذلك مردودا
 لقوله تعالى وان تبتم فلکم رؤس اموالکم الآية •

• قال • * باب حمل السلاح الى ارض العدو *

ذكر فيه من طريق ابي داود حديث ابي اسحق عن ذي الجوشن الى آخره • قلت • ذو الجوشن ذكره صاحب
 الاستيعاب وغيره في الصحابة وليس في القدر الذي ذكره البيهقي من حديث حمل السلاح الى ارض العدو
 وقد ذكر ابن ابي شيبة في مسنده هذا الحديث كما ذكره البيهقي وزاد فيه ثم قال لي يا ذا الجوشن الاتسلم فتكون
 من اول هذا الامر قال قلت لافال لم قلت اني رأيت قومك ولعوا بك قال كيف بلغك عن مصارعهم
 قال قلت قد بلغني قال فاني نهدي بك قلت ان تطلب على الكعبة ولقطتها قال لملك ان عشت ان ترى ذلك
 قال يا بلال خذ حقيبة الرحل فزدوه من العجوة فلما دبرت قال اما انه خير فرسان بني عامر قال فوافقه اني باهلي
 اذ اقبل راكب فقلت من اين قال من مكة قلت ما فعل الناس قال قد واه غلب عليها محمد وقتلتها قلت هبتي امي
 لو اسلم يومئذ ثم اسئلة الجيزة لا قطعنها • وروى ابن مندة في معرفة الصحابة الحديث بهذه الزيادة وقال كان ابن
 ذي الجوشن جارا لابي اسحق فلا اراه سمع الامن ابن ذي الجوشن انتهى كلامه وبهذه الزيادة يتم المقصود
 ويظهر وجه الاستدلال على ما قصد به البيهقي من عقد الباب •

• قال • * باب ما حرزه المشركون على المشر كين *

ذكر فيه خروج المرأة بباقة النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين ثم اخرجه من وجه ثالث فقال اثنا ابوز كريا وابو سعيد
 قالان ابا العباس انا الشافعي ثنا سفيان وعبد الوهاب عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران
 الحديث وفي آخره (قالا معا واحد هما في الحديث واخذ النبي صلى الله عليه وسلم باقة) • قلت • هذا الحديث اخرجه مسلم
 وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه من حصر جماعة عن ايوب وليس في حديث احد منهم هذه الزيادة
 وقد شك الشافعي هل قالها او قالها احد هما واحد هما وهو عبد الوهاب وان خرج له في الصحيح فقه ضعف
 كذا قال ابن سعد واختلط ايضا واذا رت هذه الزيادة بينه وبين ابن عينة ضعفت على ان النسائي والترمذي

وابن ماجة اخرجهما الحديث من طريق ابن عيينة بدون الزيادة واخرجهما الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء من جهة عبد الوهاب فدل ذلك على انه هو الذي قاله دون ابن عيينة مع ان عبد الوهاب اخلف عليه فرواه مسلم عن ابي اسحق بن ابراهيم عنه بدون الزيادة وليس الضمير في قوله قالوا واحدا هاراجما الى ابي زكريا وابي سعيد شيخ البيهقي لانه روى الحديث في كتاب المعرفة عن ابي عبد الله وابي زكريا وابي سعيد وفي آخره قالوا فتعين عود الضمير الى سفيان وعبد الوهاب واخرج البيهقي في كتاب المعرفة الزيادة من وجه آخر وفيه يحيى ابن ابي طالب عن علي بن عاصم وابن ابي طالب وثقه الدارقطني وغيره وقال موسى بن هارون اشهد انه يكذب عني في كلامه ولم يكن في الحديث فانه اعلم وقال ابو عبيد الآجري خط ابو داود على حديثه ذكره صاحب الميزان وابن عاصم قال يزيد بن هارون مازلنا نعرفه بالكذب وكان احمد يسي الراي فيه وقال يحيى ليس بشئ وقال النسائي متروك وقال ابن عدي الضعيف على حديثه بين *

* قال * **باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده** *

ذكر فيه حديثان عن الحسن بن عمار عن عبد الملك بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس * قلت * ذكر عبد الحق في الاحكام عن ابن عدي انه قال وقد روي عن هذا الحديث عن مسعر عن عبد الملك قال وقد روي عن مسلمة بن علي واسماعيل بن عياش وفي الاستدكار ذكر الطحاوي ان علي بن المدني روى عن يحيى بن سعيد انه سأل مسعرا عن هذا الحديث فقال هو من حديث عبد الملك بن ميسرة ثم ذكر البيهقي التفريق المذكور عن عمر مرسلا من ثلاثة اوجه احدها من رواية قبيصة عنه ثم قال (منقطع قبيصة لم يدرك عمر) * قلت * قد تقدم في باب استبراء ام الولدان سماعه ممكن وذكر عبد الرزاق من طريق مكحول وذكره ابن ابي شيبة من طريق زهرة بن يزيد المرادي كلاهما عن عمر فهذه من خمسة اوجه عن عمر يشد بعضها بعضا وروي عن علي ايضا من ثلاثة اوجه اخرجه البيهقي وغيره عن قتادة عنه وقال ابن ابي شيبة ثنا عمر بن سليمان عن ابيه ان عليا كان يقول فيما احرز العدو ومن اموال المسلمين انه بمنزلة اموالهم وقال ايضا ثانيا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص عن علي قال ما احرز العدو فهو جائز وفي المحلى رواية خلاص عن علي صحيحة وقال ايضا اعني ابي شيبة ثانيا يزيد بن هارون عن حجاج عن ابي اسحق عن سليمان بن ربيعة فيما احرز العدو قال صاحبه احق به مالم يقسم وروي عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال سمعنا ان ما احرز العدو فهو للمسلمين يقسمونه وفي المحلى ان الرد الى صاحبه قبل القسمة لا يمد صاحبه عن عطاء وشريح والحسن وابراهيم وهو قول الليث وابن حنبل قال وذكره ابن ابي الزناد

عن ابيه عن القاسم بن محمد وعروة وخارجة وعبيدة بن عبد الله وابي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار في مشيخة من نظر ائهم وحكا الخطابي في المعالم عن الثوري والاوزاعي وفي شرح الآثار للطحاوي روي عن ابي عبيدة ابن الجراح وزيد بن ثابت وابن عمرو علي بن ابي طالب ومجاهد وشهيج وابراهيم بن عمار وقتادة وذكر صاحب الاستذكار انه قول جماعة منهم مالك والحسن بن حي وفي موطن مالك بلغه ان عبد الله بن عمر اتي وان فرس له عارفا صابها المشركون ثم غنمها المسلمون فردا على ابن عمر وذلك قبل ان يصيبهما القاسم .

• قال • **باب فتح مكة**

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفيه (هرون او باش قريش واتباعهم ثم قال بيديه احسداهما على الاخرى وفي رواية احصاهن وهم حصدها فانطلقنا فاني اشاهد اعداءنا ان يقتل احدا لا قتله وما احد يوجه اليه النباشة فقال ابو سفيان ايبت خضراء قريش لا قريش بعد اليوم وفي رواية فقال عليه السلام مرد دخل داره فهو آمن ومن اتى السلاح فهو آمن) . قلت • مذهب الشافعي انها فتحت صلحا وهذا الحديث في الحقيقة حجة عليه اخرجه ابن حبان في صحيحه وقال فيه بيان واضح ان فتح مكة عنوة لاصلحا وقال النووي في شرح مسلم هذا الحديث قال مالك وابو حنيفة واحمد وجاهير العلماء واهل السير فتح عنوة واحتجوا بقوله احصد وهم حصده او بقوله ايبت خضراء قريش قالوا وقال عليه السلام من فعل كذا فهو آمن فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتاج الى هذا وكيف يدخلها صلحا ويخفى ذلك على علي حتى يريد قتل الرجلين الذين دخلا في الايمان وكيف يحتاج الى امان ام هاني بعد الصلح انتهى كلامه وقوله عليه السلام ما ترون افي صانع بكم يدل على انه مخير فيهم وانه لم يكن امان سابق اذ لو كان امانا لقالوا ومانع قد ران تصنع وقد اعتقد يميننا وينك امان مع علمهم انه كان اوفى الخلق ذممة واصد قهم عهد او ظاهر بهذا ان قوله عليه السلام اذ هو امانتم الطلقاء انشاء لكن عليهم والاطلاق وتسمية هذه الفتوة فتوة الفتح يدل على ذلك ايضا وكذا قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا وقوله تعالى اذ اجاء نصر الله والفتح المراد بهما عند الجمهور فتح مكة وهذا اللفظ لا يستعمل في الصلح انما يستعمل في الغلبة والتهور ايضا فان اهل السير عدوا الفتح من جملة النزوات التي قاتل فيها النبي صلى الله عليه وسلم وعدها بين سدد تسما منها الفتح ثم قال هذا الذي اجتمع لنا عليه وادعى المازري ان الشافعي انفرد بقوله فتحت صلحا قال رقاويلهم انه عليه السلام انما امر يقتل من لم يقتل امانا وان المأقدة على ذلك كانت دعوى وضافه الى الحديث ما ليس فيه وكيف يتفق المأقدة على مثل هذا ولما رأى الشافعي انه عليه السلام لم يستعمل هو الهاء ولا قسمها بين العاقبين اعتقد وانه صلح وهذا لا يتعلق له فيه لان النعمة لا يملكها الغافلون بنفس القتال على قول كثير من اصحابنا وللإمام

ان يخرجها عنهم وين على الاسرى بانفسهم وحريرهم واموالهم وكان صلى الله عليه وسلم رأى من المصلحة بعد اخذهم
والاستيلاء عليهم ان يقيمهم لحمة المشيرة وحرمة البلد ومار جامن اسلامهم وتكثر عدد المسلمين بهم فلا يرد
فاقد مناه من الادلة الواضحة بمثل هذا المحتمل وفي التبريد للقدورى لم يكن ابوسفيان رسولاً لاهل مكة حتى يعتقد
لهم الصلح وانما خرج منجسسا ولم يعلم انه عليه السلام قصدهم ولو كان ثم امان سابق لم يلتجئوا الى دخول الكعبة ولم يقتلوا
ولم يستثن عليه السلام بعد ذلك الجماعة الذين استثناهم فدل ذلك انه عليه السلام دخلها بلا امان وانشا الامان بمكة ولهذا
قال عبد الله بن رواحة اليوم نضربكم على تاويله وذكر شارح العمدة حديث اني شريح الخزاعي فلا يحمل لاحدي يومين بالله واليوم
الآخر ان يسفك بهاد ما ولا يعضد بها شجرة فان احد ترخص يقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن
لرسوله ولم ياذن لكم وانما اذن لرسوله ساعة من نهار الحديث قال فيه دليل على ان مكة فتحت عنوة وهو مذنب
الاكثرين وقال الشافعي وغيره فتحت صلحا وقيل في تاويل الحديث ان القتال كان جائز الرسول الله صلى الله عليه
وسلم في مكة ولو احتاج اليه فعليه ولكن ما احتاج اليه وهذا التاويل يضعفه قوله عليه السلام فان احد ترخص
بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يقتضى وجود قتال منه صلى الله عليه وسلم ظاهرا وايضا السير الى
دلت على وقوع القتال وقوله عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو آمن الى غيره من الامان المطلق على اشياء
بخصوصها بعد هذا التاويل *

* قال * باب من قال لا يفرق بين الاخوين *

ذكر فيه حديث ابن ابي بللى عن علي ثم ذكره من حديث المجاج عن الحكم عن ميمون بن ابي شبيب عن علي ثم قال
(المجاج لا يمتنع به وحديث ابن ابي خالد الذي عن الحكم اولى ان يكون محفوظا لكثرة شواهد) * قلت * اخرج
الحاكم في المستدرک حديث ابن ابي بللى ثم قال غريب صحيح على شرط الشيخين وقبل عن الحكم عن ميمون عن علي
وهو صحيح ايضا ثم اخرج حديث الذي ثم قال هذا متن آخر باسناد صحيح وكذا قبل المزي في اطرافه فجعلهما
متنين وعزا حديث المجاج الى الترمذي وحديث الذي الى ابي داود *

* قال * باب الاسير يستعين بالمشركين على قتال المشركين *

(قال الشافعي قيل يقتلهم قاتل الزبير واصحابه ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين ولو قيل يتنع عن قتالهم لمان ذكرها
لكان مذموبا ولا نعلم خبر الزبير ثبت) * قلت * ذكر البيهقي خبر الزبير هنا بصنده وسكت عنه ونص في كتاب
المعرفة على انه حديث حسن ثم بعد ثبوته في الاستدلال به فنظر لان الزبير لم يقتل معهم وانما حضر لينظر على

من يكون الوقعة ثم اخبر اصحابه بان الله اظهر النجاشي *

* قال *

باب ما يستحب من الجيوش والسرايا *

ذكر فيه حديثا ثم حكى (عن ابي داود انه قال اسنده جرير بن حازم وهو خطأ) * قلت * هذا ممنوع لان جريرا ثقة وقد زاد الاسناد فيقبل قوله كيف وقد تابعه عليه غيره قال الترمذي وقد رواه حبان بن علي العنزي عن نفيل عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر المزي في اطرافه ان الترمذي قال بعد ذكر هذا الحديث وزوي حبان عن يونس عن الزهري نحوه *

* قال *

باب من يؤخذ منه الجزية من اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى *

(قال الشافعي قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية) * قلت * وفي الخلافات للبيهقي لا يقبل الجزية من اهل الاوثان قال الله تعالى قاتلوا المشركين حيث وجدوهم * ثم استثنى اهل الكتاب بقوله حتى يعطوا الجزية * انتهى كلامه وعند الحنفية تخصيص اهل الكتاب باداء الجزية لا ينفي الحكم عن غيرهم والوثني العجمي لا يتحتم قتله بل يجوز استرقاقه فلم يتناوله قوله تعالى قاتلوا المشركين * بل هو مختص بالوثني العربي الذي يسقط قتله بعله واحدة وهي الاسلام بخلاف العجمي لانه يسقط قتله بعله اخرى وهي الاسترقاق وذكر البيهقي في هذا الباب حديث بريدة (اذ القيت عدوك من المشركين فادعهم الى احدي ثلاث خصال وفيه فانهم ابوا فادعهم الى اعطاء الجزية) * قلت * التوب خاص ولفظ المشركين عام فهو غير مطابق لمدهاء قال النووي في شرح مسلم هذا مما يستدل به مالك والاوزاعي وموافقهما في جواز اخذ الجزية من كل كفر عرييا كان او عجميا كتابيا او مجوسيا وغيرهما وذكر الخطابي هذا الحديث في المعالم ثم قال ظاهره موجب قبول الجزية من كل مشرك كتابي او غير كتابي من عبدة الشمس والنيران والاثاث انتهى كلامه ويؤيد هذا المذهب قوله عليه السلام في حديث ابن عباس ويؤدي اليهم العجم الجزية اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وذكر البيهقي بعد في باب من زعم انما يؤخذ الجزية من العجم وقوله عليه السلام في المجوس سنوا بهم سنة اهل الكتاب * نص في انهم ليسوا من اهل الكتاب ويدل على ان الجزية يؤخذ من غير اهل الكتاب لكونهم في مقامهم *

* قال *

باب من لحق باهل الكتاب قبل نزول الفرقان *

* قلت * في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع العلماء ان ذبيحة الكتابي مطلقا حلال للمسلم الا الشافعي فانه لم يجز الا ذبيحة من دان هو واحد من آباءه بذلك الذين قبل نزول الفرقان واما بعد نزوله فان ذبيحته لا تحل للمسلم وفي

احكام القرآن للطحاوى قال الشافعى من دان بدين النصرانية او اليهودية بعد نزول الفرقان فليس من اهلها ولا يقر عليها ولا نوكل ذبيحته ولا يجعل نكاحه ولم يفرق في سبب نزول لا اكرام في الدين * بين من دان منهم باليهودية قبل نزول الفرقان وبعده فدل على استواء الحكم وقد روينا عن ابن عباس قال كلوا من ذبايح بنى تغلب وتزوجوا من نسائهم فانه تعالى يقول ومن يتولهم منهم فانه منهم * ولم يفرق ايضا بين من تولاهم قبل نزوله او بعده ولما قال عدي بن حاتم ان لي دينا سكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال له الست ركو سيا * فنسبه الى صنف من النصرانية ولم يسأله هل دان بذلك قبل النزول او بعده *

* قال * **باب من اخذت منهم عربا كانوا او عجماء**

* قلت * قد ورد انها لا تؤخذ من العرب قال عبدالرزاق انا ممر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح عبدة الاوثان على الجزية الا ان كان منهم من العرب * والقائلون بهذا المذهب يحتجون بالمرسل قال ابو عمر فاستثنى العرب وان كانوا عبدة اوثان من بين سائر عبدة الاوثان وبه يقول ابن وهب *

* قال * **باب الجوس اهل كتاب والجزية تؤخذ منهم**

ذكر فيه حديثان من طريق سعيد بن المرزبان عن نصر بن عاصم عن علي ثم حكى (عن ابن خزيمة انه قال وهم ابن عيينه رواه عن ابى سعد البقال يعنى ابن المرزبان عن نصر بن عاصم وانما هو عيسى بن عاصم الاسيدى) ثم ذكر البيهقي حديث بجمالة ثم حكى (عن الشافعى قال حديث بجمالة متصل ثابت لانه ادر ك عمرو كان رجلا في زمانه كاتب العالمة وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل وبه ناخذ) * قلت * اختلف كلام الشافعى في بجمالة فاثبت حديثه هنا وهو ثناء عليه وقد مضى في باب حد الذميين انه قال (بجمالة مجهول وليس بالمشهور) وقد تقدم ان نصر بن عاصم وهم وانما هو عيسى بن عاصم والظاهر ان رواية عيسى هذا عن علي مرسل لانهم نصوا على ان روايته عن ابن عمر وابن عباس مرسل فما الذى ينفعه اتصال رواية نصر بن عاصم على ان العقيلي قال عن نصر هذا لا يتابع على حديثه كذا في الميزان والبقال متكلم فيه قال ابن معين ليس بشئ وقال الفلاس متروك وقال ابو زرعة مدلس وقال البخارى منكر الحديث وقال النسائي ضعيف وسكت عنه البيهقي هنا وقال فيامضى في باب اخذ السلاح في الحرب (غير قوي) وقال في باب دية اهل الذمة (لا يحتج به) وقال صاحب التمهيد في قوله عليه السلام في الجوس سنواهم سن اهل الكتاب * يعنى في الجزية دليل على انهم ليسوا اهل كتاب وعلى ذلك جمهور الفقهاء وقد روي عن الشافعى انهم كانوا اهل كتاب فبدلوا واظنه ذهب في ذلك الى شئ روي عن علي من وجه فيه ضعف

يدور على أبي سعد البقال ثم ذكر هذا الاثر ثم قال واكثر اهل العلم يابون ذلك ولا يصحون هذا الاثر والحجة لهم قوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا يعني اليهود والنصارى وقوله تعالى يا اهل الكتاب لم تحاجون في ابراهيم وما انزلت التوراة والانجيل الا من بعده * وقال تعالى يا اهل الكتاب لم تتم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل * فدل على ان اهل الكتاب هم اهل التوراة والا نجعل اليهود والنصارى لا غير وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لمطاء المجوس اهل كتاب قال لا وقال ايضا انا معمر قال سمعت الزهري سئل اتوخذ الجزية ممن ليس من اهل الكتاب قال نعم اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن اهل البحرين وعمر من اهل السواد وعثمان من بربر * ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال وقد روي من حديث الحجاز حديثان متقطعان باخذ الجزية من المجوس) ثم ذكرها البيهقي من حديث مالك (عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر الى آخره ومن حديث مالك (عن ابن شهاب بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس البحرين) الى آخره ثم قال البيهقي (وابن شهاب اخذ حديثه هذا من ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل كيف وقد انضم اليه ما تقدم) * قلت * قد روي ذلك في حديث مسند متصل صحيح وهو حديث عمرو بن عوف الذي اخرجه الشيخان كما ذكره البيهقي بعد في هذا الباب وحديث ابن شهاب روي مسند اخرجه الدارقطني من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد انه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس البحرين وبهذا يعلم ان ابن المسيب لم يتعين لكون ابن شهاب اخذ حديثه عنه كما زعم البيهقي *

* قال * ﴿باب الفرق بين نكاح نساء من يوخذ منه الجزية وذي بائعهم﴾

ثم ذكر انه عليه السلام عرض الاسلام على مجوس هجر فن اسلم قبل منه ومن ابى ضربت عليه الجزية على ان لا توكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة * قات * عبارة في الثبوت تعطى ان من توخذ منه الجزية بين نكاح نساءهم وبين اكل ذبائحهم فرق وليس ذلك مراده بل مراده ان من توخذ منه الجزية مفترون فبعضهم توكل ذبائحهم ونكح نساؤهم والبعض لا كالجوس *

* قال * ﴿باب كم الجزية﴾

ذكر فيه حديث الاعمش عن ابي وائل عن مسروق عن معاذ ثم ذكر حديث الاعمش عن ابراهيم عن مسروق عن معاذ ثم ذكر (عن ابي داود انه قال حديث حنكر بلفني عن احمد انه كان ينكر هذا الحديث انكارا شديدا) ثم زعم البيهقي (ان المنكر الرواية الثانية وان الاولى محفوظة) * قلت * ذكر ابن حزم ان مسروق لم يسمع من معاذ ولم يلقه وكذا ذكر عبد الحق عن ابن عبد البر *

* قال *

* باب الذي يسلم فترفع عنه الجزية *

* قلت * ذكر صاحب الاستذكار عن الشافعي قال اذا اسلم في بعض السنة اخذت منه بحسابه وحكي عن مالك وابي حنيفة واصحابه وابن حنبل انه يسقط ماضى قال وهو الصواب لعموم قوله عليه السلام ليس على المسلم جزية * وقول عمر ضعوا الجزية عن من اسلم * ولا يوضع الا ماضى والحديث ذكره البيهقي في هذا الباب وذكر فيه (ان رجلا اسلم فكتب عمر ان لا تؤخذ منه الجزية) *

* قال *

* باب الحربي اذا الجأ الى الحرم وكذا من وجب عليه الحد *

* قلت * مراده انه يقام عليه الحد في الحرم ثم استدل على ذلك بقوله عليه السلام (اقتلوه يعني ابن خطل وبتامينه عليه السلام الناس الاربعة) ثم ذكر قوله عليه السلام في حديث ابي شريح (فلا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما ولا يعضد بها شجرة فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن لرسوله) الحديث ثم حكى (عن الشافعي انه قال انما معنى ذلك والله اعلم انها لم يحل ان ينصب عليها الحرب حتى يكون لغيرها فقد امر النبي عليه السلام عند ما قتل عاصم بن ثابت وخبيب بقتل ابي سفيان في داره بمكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل انها لا تمنع احد امن شي وجب عليه وانها لا تمنع من ان ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها) ثم ذكر البيهقي بعنه صلى الله عليه وسلم الى ابي سفيان من يقتله وفي آخره (ابن عمر وابن امية جاء الى خبيب وهو مصلوب فانزله واهال عليه التراب) * قلت * ذكر شارح السدة في حديث ابن خطل ان اباحته عليه السلام لقتله قد تمسك به في اباحته قتل الملتجئ الى الحرم ويجاب عنه بانه معمول على الخصوصية التي دل عليها قوله صلى الله عليه وسلم ولم تحل قبلي ولا تحل لاحد بعدى وانما حلت لي ساعة من نهار * وقال في شرح حديث ابي شريح قوله عليه السلام فلا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما * يؤخذ منه امران * اجد هما تحريم القتال لاهل مكة وهو الذي يدل عليه سياق الحديث ولفظه وقد قال بذلك بعض الفقهاء وفي التلخيص في اول كتاب النكاح في ذكر الخصائص لا يجوز القتال بمكة حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها وحكى الماوردي ايضا ان من خصائص الحرم ان لا يجارب اهله ان بغوا على اهل العدل فقد قال بعض الفقهاء يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا الى الطاعة ويدخلوا في احكام اهل العدل وقد قيل ان الشافعي اجاب عن الاحاديث بان معناها تحريم نصب القتال عليهم وقاتلهم بما يميم كالنجنيق وغيره اذا لم يمكن اصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما اذا تحصن الكفار في بلاد اخر فانه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شي واقول

هذا التاويل على خلاف الظاهر القوي الذي دل عليه العموم في النكحة في سياق النبي في قوله فلا يجمل لامر يومن بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما و ايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم بين خصوصيته باحلالها ساعة من نهار وقال فان احد ترخص يقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن لرسوله ولم ياذن لكم فان هذا اللفظ يفيدان الماذون لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن فيه لغيره والذي اذن للرسول فيه انما هو مطلق القتال ولم يكن يقتال النبي صلى الله عليه وسلم لاهل مكة بمخيق وغيره مما يعم كاحمل عليه الحديث في هذا التاويل وايضا فان الحديث وسياقه يدل على ان هذا التحريم لاظهار حرمة المنفعة بتحريم مطلق القتال فيها وسفك الدم وذلك لا يختص بما يستاصل وايضا فتخصيص الحديث بما يستاصل ليس لنا دليل على تعيينه لان يحمل عليه الحديث فلوان قائلنا ابدى معنى آخر وخص به الحديث لم يكن هذا الاولى منه الثاني يستدل به ابو حنيفة رحمه الله في ان الملتجى الى الحرم لا يقتل به لقوله عليه السلام لا يجمل لامر ان يسفك بهاد ما وهذا عام يدخل فيه صورة النزاع انتهى كلامه وقد ذكر البيهقي ايضا خصوصيته عليه السلام بالقتل فيه فقال في الخصائص في كتاب النكاح (باب دخوله الحرم بغير احرام والقتل فيه) ثم ذكر حديث ابن خطل وحديث ابي شريح والسند الذي خرج به البيهقي بعثه عليه السلام لابي سفيان سند ضعيف وعلى تقدير صحته ليس فيه ان ذلك كان عند ما قتل عاصم وخبيب كما ذكر الشافعي وليس فيه ايضا انه امر بقتله في داره بمكة كما ذكر الشافعي ايضا بل لفظه فان اصبتما منه غرة فاقتلاه وفي مغازي محمد بن سعد ثم سرية كرز بن جابر الى العرنيين في شوال سنة ست من مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سرية عمرو بن امية الضمري وسلمة بن اسلم الى ابي سفيان بن حرب بمكة الى آخره ولفظه ايضا ان اصبتما منه غرة فاقتلاه ومقتل عاصم وخبيب كان في الثالثة فبينه وبين البعثة الى ابي سفيان من البعد ما ترى ولم يذكر ابن سعد ان عمرو انزل خبيبا واهال عليه التراب كما في رواية البيهقي وكيف يترك هذه المدة الطويلة مصلوبا هذا بعيد جدا وذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء قول الشافعي امر عليه السلام عند ما قتل عاصم وخبيب بقتل ابي سفيان الى آخره ثم قال الطحاوي هذا الذي حكاه لم نجد له اصلا ولا ندري عن اخذه ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب اثر ابن عباس الى آخره ثم قال (وهذا رأي منه تركناه بالظواهر التي وردت في اقامة الحد ودون تخصيص الحرم) الى آخره قلت ذكر الطحاوي في كتابه المشكل حديث عبد الله بن عمرو وكان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقولوا بقبرابي رغال فقال كان امر من نمود وكان منزله بالحرم فلما اهلك الله عز وجل قومه بما اهلكهم به من الله من الحرم وانه خرج حتى اذا بلغ ههنا اصابت النعمة بهذا المكان الحديث ثم قال واذا كان الحرم يمنع في الجاهلية من العقوبات

التي معها ائتلاف الانفس كان في الاسلام من مثل ذلك مانع وشد ذلك ماروي عن ابن عباس فذكر الاثر المذكور ثم قال وماروي عن ابن عمر انه قال لو وجدت قاتل عمر في الحرم ما همته ثم قال ولا نعلم لاحد من الصحابة خلافا لهذا وقوله تعالى ومن دخله كان آمنا * يوجب ذلك والقرآن نزل بلغتهم وهم العالمون بما خوطبوا به انتهى كلامه وروي عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج سمعت ابن ابي حسين يحدث عن عكرمة بن خالد قال قال عمر لو وجدت فيه قاتل الخطاب ما مسسته حتى يخرج منه * ورجال هذا السند على شرط الصحيح وفي اتصاله نظر وابن ابي حسين اسمه عبد الله بن عبد الرحمن وذكر ابن حزم هذا القول عن جماعة ثم قال فهو لا عمر وابنه عبدالله وابن عباس وابو شريح ولا يخالفهم من الصحابة ومن التابعين عطاء وعبيد بن عمير ومجاهد وسعيد بن جبير والزهرري وغير ذلك عن علمائه وهم التابعون من اهل المدينة ويخبران السنة مضت بذلك وقوله تعالى ومن دخله كان آمنا * ليس بخبر لان الكفرة قتلوا فيه فنعين انه امر انتهى كلامه وتبين بهذا ان الذي ذهب اليه هؤلاء هو الموافق لطواهر الكتاب والسنة وآراء الصحابة ناصوا ودلالة وكيف يترك هذا كله يبعثه عليه السلام الى ابي سفيان وهي واقعة عين محتملة للتأويل وبما قد قام الدليل على انه كان خاصا بالنبي عليه السلام *

* قال * باب ذبايح نصارى بنى تغلب *

ذكر اباحتها من رواية مالك عن ثور عن ابن عباس ثم من روايته عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (قال الشافعي سكت صاحبنا عن ذكر عكرمة) قال البيهقي (يعني مالكا لم يذكر عكرمة وفي اكثر الروايات عنه وكأنه لا يرى ان يحتج به وثور انما رواه عنه فلا ينبغي ان يحتج به) قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان الزهرري واكثر العلماء ذهبوا الى اباحتها وقال في التمهيد زعموا ان مالكا اسقط عنه ذكر عكرمة لانه كره ان يكون في كتابه الكلام ابن المسيب وغيره فيه ولا درى صحة هذا لان ما اكاد ذكره في الحج وصرح به ومال الى روايته عن ابن عباس وترك رواية عطاء في تلك المسئلة وعطاء اجل التابعين في المناسك والثقة والامانة وعكرمة من اجلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لانه لاجحة معه وقال الشافعي في بعض كتبه نحن نتقي حديثه وقد روى عن ابن ابي يحيى والقاسم العبري واسحق بن ابي فروة وهم ضعفاء متروكون وهو لا اولى ان يتقي حديثهم وذكر ابن حبان عكرمة في الثقات وقال من زعم اننا كتبنا نتقي حديثه فلم ينصف اذ لم يتقي الرواية عن ابن ابي يحيى وذويه انتهى كلامه وقد ذكرنا فيما مضى في باب من صلى وفي ثوبه اذى عن ابن معين انه قال اذ رأيت الرجل يقع في عكرمة ومجاهدين سلة فاتهمه في الاسلام وقال ابو عبد الله المروزي اجمع عامة اهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة وافق على ذلك رؤساء اهل العلم

بالحدث من اهل عصرنا منهم احمد وابن زاهويه وابن معين وسألت ابن زاهويه عن الاحتجاج بحديث فتعجب من سؤالي وقال عكرمة عندنا امام الدنيا *

* قال * **باب المهادنة الى غير مدة ***

ذكر فيه حديث عبد الرزاق (عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (رواه مسلم واخرجه البخاري فقال وقال عبد الرزاق وكذلك رواه الفضيل بن موسى عن موسى بن عقبة) * قلت * كذا اخرجه البخاري في كتاب المزارعة مطلقا واخرجه في الحرس عن احمد بن المقدم عن فضيل بن سليمان متصلا فذهل البيهقي عن هذا وجعله من تعليقات البخاري *

* قال * **باب من جاء من صيد اهل الحرب مسلما ***

ذكر في آخره (عن ابن عباس قال وان هاجر عبد منهم يعني اهل الحرب او امة فهاجران ولهما مال للهاجرين) ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح) * قلت * لم اجد هذا الاثر في صحيح البخاري بعد الكشف *

* قال * **باب البزاة الحملة اذا اكلت ***

ذكر فيه (عن ابن عباس قال اذا اكل الكلب فلا تأكل واذا اكل الصقر فكل) الى آخره * قلت * ذكر صاحب الاستدكار قول ابن عباس هذا ثم قال ولا يخالفه من الصحابة من وجه يصح وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان البازي اذا اكل منه اكل صاحبه ببقية الا الشافعي فانه منع من اكله *

* قال * **باب من ترك التسمية وهو من يحمل ذنبيه ***

* قلت * مراده انها تحمل ولو ترك التسمية واستدل على ذلك باخرجه من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالوا يا رسول الله ان ههنا قوم اما حديث عبد بترك الى آخره ثم ذكر (ان جماعة رووه عن هشام كذلك موصولا) ثم اخرجه من حديث جعفر بن عون عن هشام عن ابيه مرسلات ثم قال (وكذلك رواه مالك وحماد بن سلمة عن هشام) * قلت * (وكذلك رواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن هشام) وذكر صاحب التمهيد ان جماعة رووه عن هشام مرسلات كما رواه مالك منهم ابن عيينة وبمجي القطان انتهى كلامه فقد اضطرب سند هذا الحديث كما ترى ومع اضطرابه لا دليل فيه على مدعى البيهقي اذ ليس فيه ترك التسمية قال صاحب التمهيد ان ما ذبحه المسلم ولم يعرف هل سمي الله عليه ام لا انه لا بأس باكله وهو محمول على انه قد سمي والمومن لا يظن به الا الخير وذنبيته وحيدته ابد المحمول على السلامة حتى يصح غير ذلك من كعد ترك التسمية ونحوه وقال ابن الجوزي في الكشف لمشكل الصحيحين في شرح هذا الحديث

الظاهر من المسلم والكفاي انه يسمى فيحمل امره على احسن احواله ولا يلزم مناسو الناعن هذا وقوله سمو انتم ليس بمعنى انه يميزي عالم بسم عليه ولكن لان التسمية على الطعام سنة *

* قال * باب سبب نزول ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه *

ذكر فيه عن ابن عباس ان سبب نزولها قول اليهود ناكل ما قتلنا ولا ناكل ما قتل الله * قالت * الصحيح المشهور ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وايد ذلك قوله عليه السلام في حديث ثعلبة في الصحيحين وما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلك الملع فذكرت اسم الله عليه فكل * وفي حديث عدي اذا ارسلت كلبك الملع فاذا ذكر اسم الله واذا رميت بهمك فاذا ذكر اسم الله * والاصل تحريم الميتة وما خرج عن ذلك الا ما كان مسمى عليه فغيره يبقى على اصل التحريم داخل تحت النص المحرم للميتة وفي الموطأ ان عبد الله بن عباس بن ابي ربيعة المخزومي امر غلامه ان يذبح ذبيحة فلما اراد ان يذبح قال له سم فقال الغلام قد سميت فقال له سم الله ويحك قال قد سميت الله تعالى فقال ابن عباس والله لا اطعمها ابدا * قال صاحب الاستذكار هذا واضح في ان من ترك التسمية عمد الم توكل ذبيحته وهو مذهب مالك والثوري وابي حنيفة واصحابه والحسن بن حي وانسحق بن راهويه عن ابن حنبل ثم ذكر البيهقي عن ابن عباس في قوله تعالى وان الشياطين ليوحون اليك لياتنهم ليحادلوك * (قال يقولون ما ذبح الله فلا تاكلوه وما ذبحتم انتم فاكلوه فانزل الله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) * قلت * ذكر الحاكم في المستدرک عن ابن عباس وان الشياطين ليوحون قال يقولون ما ذبح فذكر اسم الله عليه فلا تاكلوه وما لم يذكر اسم الله عليه فاكلوه فقال الله عز وجل ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه * ثم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم *

* قال * باب من رمى صيدا او اسل كلبا فقطعه فطعتين *

ذكر فيه حديث (ماردت عليك قوسك ويدك فكل) * قلت * ذكر في الخلافات اذا ضرب الصيد فقطعه فطعتين اكل حوان كانت لسعدى القطعتين اقل من الاخرى وقال ابو حنيفة ان ابان الراس اكل الجميع وان ابان بدا او رجلا لم يוכל المبان منه انتهى كلامه واخذت المذكور في الباب الذي يليه وهو قوله عليه السلام اما بين من البهيمة وهي حية فهو ميتة حية لابي حنيفة لان العضوا بين منها وهي حية ويتصور بقاؤها حية وهذا الخبر وان ورد على سبب خاص فالصحيح ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقوله عليه السلام ماردت عليك اى من الصيد والعضر المبان ليس بصيد *

* قال * باب ما لفظ البحر او طفا من ميتة *

ذكر فيه حديث القاء البحر لداية وان ابا هريرة وزيد بن ثابت لم يريا باكل ما لفظ البحر باساوان عمر قرأ احل لكم

صيد البحر وطعامه * فقال طعامه مارمى به وقول ابن عباس طعامه ما لفظ به * قلت * لا خلاف في حل ما لقاها البحر ورمى به وذكروا البيهقي في هذا الباب (عن جعفر عن ابيه عن علي قال الحيتان والجراد ذكي كله) * قلت * في سندهم عبد الله بن الوليد متكلم فيه يسير او على تقدير صحتة فمعمومه مخصوص بالطا في بدليل ما اخرج به ابن ابي شيبة في مصنفه فقال ثنا حفص عن جعفر عن ابيه قال قال علي مامات في البحر فانه ميتة * وقال الطحاوي ثنا محمد بن خزيمة ثنا جراح ثنا احمد عن عطاء بن السائب عن ميسرة ان عليا قال ما قذف البحر حلال وكان يكره الطافي من السمك * وذكروا صاحب الاستذكار الكراهة عن ابن المسيب والحسن والنخعي ثم ذكر البيهقي (عن شعبة عن ابي جهم عن ابن ابي الهذيل عن ابن عباس قال لا باس بالطافي من السمك) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا علي بن مسهر عن الاصح عن ابن ابي الهذيل سأل رجل ابن عباس قال اني اتى البحر فاجده قد جعل سمكا كبيرا فقال كل ما لم تر سمكا طافيا * وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن الاصح عن ابن ابي الهذيل سأل ابن عباس عن اشياء وفي آخره انه قال لا باس لابن عباس اني اجد البحر قد جعل سمكا قال فلا تأكل منه طافيا *

* قال * * باب من كره اكل الطافي *

ذكر فيه حديثا رواه جماعة عن الثوري عن ابي الزبير عن جابر موقوفا ثم قال (وخالفهم ابو احمد الزبيرى فرواه عن الثوري مرفوعا وهو واهم فيه) * قلت * الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وقد جاء له شواهد ستجي ان شاء الله تعالى ثم اسنده البيهقي عن يحيى بن سليم ثنا اسمعيل بن امية عن ابي الزبير مرفوعا ثم قال (يحيى بن سليم كثير الوهم سيئ الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا) * قلت * ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم اخرج به من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفا فبين ان ذلك الغير الذي رواه موقوفا هو ابن عياش وقد قال البيهقي في غير موضع (لا يثبت به) وقال في باب ترك الوضوء من الدم (ماروى عن اهل الحجاز ليس بصحيح) واسمعيل بن امية مكى ويحيى بن سليم وثقه ابن معين وغيره واخرج له البخاري ومسلم والجماعة كلهم وقد زاد الرفع فكيف تعارض روايته برواية ابن عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن ابي ذئب لهذا الحديث عن ابي الزبير مرفوعا تشهد لرواية يحيى بن سليم وقول البخاري لا يعرف لابن ابي ذئب عن ابي الزبير شيئا هو على مذهبه في انه يشترط لاتصال الاسناد المعنع ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا وزعم انه قول مخترع وان المتفق عليه انه يكتفى للاتصال امكان اللقاء والسماع وابن ابي ذئب ادرك زمان ابي الزبير بلا خلاف وسامعه منه ممكن ثم قال البيهقي (ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد العزيز ضعيف لا يثبت به) * قلت *

اخرج له الحاكم في المستدرک في ابواب الاحكام حديثا وصححه سندہ و اخرج حديثه هذا الطحاوي في احكام القرآن فقال ثنا الزبيد بن سليمان المرادي ثنا احمد بن موسى ثنا اسود بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن رهبان بن كيسان ونعم بن عبد الله الجعفي عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جرد من البحر فكل وما تلقى فكل وما وجدته ميتا طافيا فوق الماء فلا تأكل * وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة عام خص منه غير الطائي من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطائي مختلف فيه فبقي اختلاف في عموم الآية *

* قال * **باب ما جاء في اكل الجراد** *

ذكر فيه حديث ابن عمر (احل لثاميتان) الى آخره ثم قال (الصحيح انه موقوف على ابن عمر) قلت * قد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب الجوارح يموت في الماء والجراد في اثناء ابواب ما يفسد الماء *

* قال * **باب ما جاء في الضفدع** *

ذكر فيه حديث النعمان عن قتل الضفدع * قلت * فيه دلالة على انه ليس كل ما يسكن الماء له حكم السمك فكل ما اخرج الضفدع عن عموم قوله عليه السلام الحل ميتة * هذا الدليل يخرج خنزير الماء ونحوه بدليل آخر وهو قوله تعالى اولم خنزير * وحكي الطحاوي عن الشافعي انه لا باس باكله *

* قال * **كتاب الاضحية** *

ذكر فيه من حديث ابن عقيل (عن علي بن الحسين عن ابي رافع كان عليه السلام اذا شحى اشترى كبشين) الحديث * قلت * في التهذيب لابن جرير الطبري رواه مؤمل واستحق عن سفيان عن ابن عقيل عن ابي سلمة عن عائشة او عن ابي هريرة ورواه مسلم بن ابراهيم عن حماد عن ابن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر وذلك دليل على ما تقدم ذكره البيهقي فيما بعد في باب الرجل يضحي عن نفسه واهل بيته وذكر الاختلاف في خمسة * وقال بعد ذلك (باب قول النخعي اللهم منك واليك) وقوله عن غيره اللهم تقبل من فلان) وذكر حديثين ثم قال (قال الشافعي وقد روي من وجه لا يثبت مثله انه عليه السلام ضحى بكبشين فقال في احدهما عن محمد وآله وفي الآخر عن محمد وامته) ثم ذكر البيهقي (انه اراد حديث ابن عقيل هنا) ثم ذكر البيهقي حديث زيد بن الحباب (عن عبد الله بن عياش عن الاعرج عن ابي هريرة من وجد سمعة) الى آخره ثم قال (وكذا رواه حيوة بن شريح ويحيى بن سعيد الطار عن عبد الله بن عياش وبلغني عن الترمذي قال الصحيح انه موقوف قال ورواه جعفر بن ربيعة وغيره عن الاعرج عن ابي هريرة موقوفا وحديث ابن الحباب غير معفوظ قال وكذلك رواه عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة موقوفا) قلت * تبين بهذا ان ثلاثة رووه

رواه
ابن جرير
الطبري

مر فوعا عن ابن عباس حيوة ويحيى المطالار وابن الحباب ومن طريقه أخرجه ابن ماجة في سننه وأخرجه الحاكم في
المستدرک من حديث عبد الله بن يزيد المقرئ عن ابن عباس كذلك مر فوعا وقال صحيح الاستاذ لوقفه ابن وهب
الا ان الزيادة من الثقة مقبولة والمقرئ فوق الثقة وأخرجه الدارقطني في سننه من طريق صيد الله بن ابي جعفر
عن الاعرج مر فوعا بخلاف ما ذكر البيهقي وعلم بذلك ان حديث ابن الحباب محفوظ وان الذين رووا الرفع عن
ابن عباس اربعة وتابعهم على ذلك ابن ابي جعفر عن الاعرج كما ذكر الدارقطني والرفع زيادة فوجب قبوله ثم ذكر
البيهقي حديث (ما انفقت الورق في شيء افضل من نخيرة في يوم عبد يوفى سنده ابراهيم الجوزي فقال (ليس
بالتقوي) قلت * الان للقول فيه هنا قد ضغفة في باب الرجل يطيق المشي وصحني عن ابن معين (انه ليس بثقة) وفي
الضعفاء لابن الجوزي قال احمد والنسائي وعلي بن الجعيد متروك وقال يحيى ليس بشي موقال الدارقطني منكرو
الحديث ثم ذكر البيهقي قوله عليه السلام في الاضاحي (سنة ابيكم ابراهيم) وفي سنده عائد الله المجاشعي عن ابي داود
نفع بن الحارث غثي (من البخاري قال عائد الله المجاشعي عن ابي داود لا يصلح حديثه) قلت * سكت البيهقي من
ابي داود نفع وهو متروك ذكره الذهبي في كتايه الكاشف والضعفاء *

باب الاضحية سنة

* قال *

ذكر فيه حديث من (ذبح قبل ان يصلي فليعد مكنها) ثم ذكر حديث البراء (ان خاله ابا ردة ذبح) الى آخره ثم قال (استشهد
به البخاري) * قلت * هذا الحديث أخرجه في مواضع محتجابه متصلا وأخرجه في بعض المواضع مستشهدا به
فتخصيص البيهقي استشهاده يوم انه لم يمتنع به وليس الامر كذلك ثم الامر بالاعادة في هذا الحديث وفيما قبله و
فيما بعده يدل على الوجوب وهو خلاف مدعي البيهقي ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انه قال فاحتمل ان يكون انما
امره ليعود فضيحه ان الضحية واجبة واحتمل ان يكون امره ان يعود ان يضحي لان الضحية قبل الوقت ليست بالضحية
تجزيه فيكون في عدد من ضحى فوجدنا الدلالة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الضحية ليست بواجبة وهي سنة ثم ذكر
الشافعي حديث ام سلمة اذا دخل العشر فاراد احدكم ان يضحي الحديث ثم قال فيه دلالة على ان الضحية ليست بواجبة لقوله
عليه السلام فاراد احدكم ان يضحي * ولو كانت واجبة اشبه ان يقول فلا يمس من شعره حتى يضحي) قال البيهقي (وفي
الحديث الثابت ان اول ما نبدأ به في يومنا هذا ان نصلي ثم نرجع فنحرق من عمل ذلك فقد اصاب سنتنا) * قلت * قول
الشافعي واحتمل ان يكون امره ان يعود ان يضحي وفي غابة الجدل لا نحتاج الى الظاهر وتقديره لا ضرورة اليه
ولادلالة في الكلام عليه وذكر الارادة في حديث ام سلمة لا ينبغي للوجوب لان الارادة شرط لجميع الفرائض

وليس كل احد يريد التضيعة وقد استعمل ذلك في الواجبات كقولهم من اراد الحج فليلب وكقوله عليه السلام من اراد الجمعة فليغتسل * من اراد الحج فليتعجل * وقوله عليه السلام فقد اصاب مبتلا اى سهر تاو طر يقتلوه ذلك قدر مشترك بين الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله قوله عليه السلام سنوهم سنة اهل الكتاب * من سن سنة حسنة * ولم تكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وقد قال البيهقي فيما تقدم في اثناء ابواب حد الشرب في محول ابن عباس الحتان سنة (اراد سنة النبي عليه السلام الموحدة) ثم ذكر البيهقي حديث (ثلاث من علي قرائن) * قلت * في سنده ابو جناب يحيى بن ابي حبة الكلبي سكت عنه البيهقي هنا وضمنه في ساقى في باب لا فرض اكثر من الخمس وفي كتاب الضعفاء لابن الجوزي كان يحيى القطان يقول لا استعمل ان اروي عنه وقال عمرو بن علي متروك الحديث وقال يحيى وعثمان بن سعيد والنسائي والدارقطني ضعيف وقال ابن حبان كان بدلس على الثقات ماسمع من الضعفاء فالتفت به المناكير التي يروها عن المشاهير فقبل عليه احمد بن حنبل فحاشد يدا ثم ذكر البيهقي (ان بعض اصحابهم اخبر محمد بن عمرو مولى المطلب عن المطلب ورجل من بنى سلة عن جابر انه عليه السلام صلى للناس الحديث وفيه (انه دعا بكبش فذبحه وقال عني ومن من لم يضح من امتي) * قلت * فيه اشياء * احدها * ان المطلب لم يسمع من جابر كذا اقال ابو حاتم وذكر الترمذي هذا الحديث ثم قال غريب ويقال ان المطلب لم يسمع من جابر وفي موضع آخر من كتاب الترمذي قال محمد لا يعرف للمطلب سماعا من احد من الصحابة الا قوله حديثي من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول لا تعرف له سماعا من احد من الصحابة انتهى كلام الترمذي وقال محمد بن سعد لا يخرج بمحدث المطلب لانه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وليس له لقاء * الثاني * ان مولى المطلب قال فيه ابن معين ليس بالقوي وليس بحجة * الثالث * ان هذا الحديث متروك عند الشافعية اذ الكبش الواحد لا يجوز عن اكثر من واحد وقد نص الشافعي على ذلك في آخر هذا الباب الحديث لا يني وجوب الاضحية لانه عليه السلام تطوع عنهم بذلك ويجوز ان تطوع الرجل عن من وجب عليه كما تطوع عن نفسه ودل الحديث على ان الانسان له ان تطوع عن غيره بما شاء وهم لا يقولون بذلك وفي التهذيب لابن جرير الطبري ما ملخصه ظن بعض اهل العبارة انه ذلك كان باسراكه لهم في ملك ضميته فزعم ان الجماعة ان يشتركوا في الشاة ويجزئهم عن التضحية ولو كان كذلك لم يحتج احد من هذه الامة الى التضحية ولما كان لقوله عليه السلام من وجد سعة فلم يضح وجهه وكيف يقول ذلك وقد ضحى هو عنهم وذبحه افضل *.

قال * باب السنة لمن اراد ان يضحي ان لا يأخذ من شعره وظفره اذ اهل ذوا الحجة حتى يضحي *

ذكر فيه حديث ام سلمة (اذا دخل المشروار ادا احدكم ان يضحي فلا يمس من شعره ولا بشره شيئاً) ثم ذكر (عن الشافعي انه اختار لا واجب) واستدل على ذلك بحديث عائشة (انا قلت فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي آخره (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله حتى نحر المهدي) قال الشافعي البعثة بالمهدي اكثر من ارادة التضحية * قلت * في بعض طرق هذا الحديث في الصحيح كنت افتل فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبعث بهديه الى الكعبة فما يحرم عليه شيء مما حل للرجل من اهلته حتى يرجع الناس * فثبت بهذا ان الذي كان لا يجتنبه هو ما يجتنبه المحرم من اهلته لا ما سوى ذلك من حلق شعره وقص ظفره ولا يخالف حديث ام سلمة ثم لو كان لفظ الحديث كما اورده البيهقي امكن العمل بالحديثين فحديث ام سلمة يدل على ان ارادة التضحية تتم من الحلق والقلم وحديث عائشة يدل على ان بعث المهدي غير مانع فيعمل ولا يلزم من كون البعث غير مانع ان يكون ارادة التضحية غير مانعة وفي التمهيد ذكر الاثر ان احمد كان باخذ بحديث ام سلمة قال ذكرت ليعبي بن سعيد الحديثين قال ذاك له وجه وهذا له وجه حديث عائشة اذا بعث بالمهدي واقام وحديث ام سلمة اذا اراد ان يضحي بالمصروا لا شبه في الاستدلال ان يقال كان عليه السلام يريد التضحية لانه لم يتركها اصلاً ومع ذلك لم يجتنب شيئاً على ما في حديث عائشة فدل على ان ارادة التضحية لا تحرم ذلك * .

* قال * **باب الرجل يضحي عن نفسه واهل بيته**

ذكر فيه حديث ثعاب عن ابن عقيل عن ابي سلمة ثم ذكر (انه روي عن ابن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر) ثم ذكر (انه روي عن ابن عقيل عن علي بن الحسين) ثم قال (وكانه سمعه منها) * قلت * الصواب ان يقال وكانه سمعه منهم *

* قال * **باب لا يجزي الجذع الا من الضان**

ذكر فيه من حديث اسحق بن ابراهيم الحسني قال ذكره هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة قال جاء جبريل الى النبي عليهما السلام (الحديث ثم قال) (واسحق ينفر به وفي حديثه ضعف) * قلت * ذكر الحاكم في المستدرک هذا الحديث من طريق اسحق المذكور ثانياً هشام بن سعد عن زيد بن اسلم فذكره بسنده ثم قال صحيح الاسناد.

* قال * **باب وقت الاضحية**

ذكر فيه حديث (ان اول ما نبأ به في يومنا هذا ان نضلي ثم نرجع فننحر وفي رواية اخرى) (ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم نسكه) ثم قال البيهقي (من نحر بعد الوقت الذي تحل فيه الصلوة ويمضي مقدار صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وخطبته اجزأت اضحيته) * قلت * الفاظ هذا الحديث تقتضي فعل الصلوة فمن اعتبر وقت الصلوة والخطبتين

فقد ادعى شيئا مخالفا للظاهر في الحمل لا معنى لفتح الشافعي التضيعة قبل غلام الخطبة لانه عليه السلام لم يجد وقت التضيعة بذلك *

* قال * باب يستحب ان يتولى ذبح نسكه او يشهده *

* قلت * ذكر في هذا الباب حديثان علي وضعفه ثم ذكر حديث عمران بن حصين (انه عليه السلام قال يا فاطمة قومي فاشهدي اخبرتك) وسكت عن هذا الحديث واخره عن ذلك الحديث والحال قد صح في المستدرک اسناده *

* قال * باب قول المضحى اللهم منك واليك *

ذكر فيه من حديث حبيش بن الحارث قال (كان علي يضحى بكبش عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره * قلت * هذا الحافظ المزني هذا الحديث في اطرافه في ترجمة حنش بن ربيعة ويقال ابن العتمر عن علي وعزاه الى

ابي داود والترمذي ووقع في سنن البيهقي حبيش بن الحارث كما ترى واظنه وهما *

* قال * باب الرخصة في الاكل من لحرم الضحايا *

ذكر فيه حديث ابي مسهر ثنا يحيى بن حمزة حدثني الزبيدي عن عبد الرحمن بن جبير عن ابيه عن ثوبان ثم ذكر من طريق محمد بن المبارك (حدثني يحيى بن حمزة بسنده عن ثوبان قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلى هذا الصلوة فلم يزل يأكل منه حتى بلغ المدينة زاد ابو مسهر في حجة الوداع) ثم قال (ولا اراها محفوظه) * قلت * فقد تقدم في اوائل كتاب الاضحية قول صاحب المستدرک زيادة الثقة مقبولة والمقبول فوق الثقة وكذا نقول هنا ابو مسهر عبد الاعلى ابن مسهر شيخ الشام فوق الثقة قال ابن معين منذ خرجت من باب الانبار الى ان رجعت لم ادر ثله فكيف لا يقبل زيادته هذه ولو كانت غير محفوظة لم يذكرها مسلم في صحيحه وهو اجل من محمد بن المبارك قال ابن معين محمد

ابن المبارك شيخ الشام بعد ابي مسهر ذكره صاحب الكمال *

* قال * باب الاضحية في السفر *

ذكر فيه حديث ثوبان (انه عليه السلام ذبح اضحيته في السفر) الحديث ثم قال (رواه مسلم في الصحيح) * قلت * لفظ مسلم ذبح اضحيته ثم قال يا ثوبان * وليس فيه قوله في السفر وهذا هو مقصود البيهقي الذي عقبه الباب لاجلهم والنياد الى الذين من قوله (رواه مسلم في الصحيح) ان قوله في السفر في صحيحه وليس الامر كذلك *

* قال * باب من قال الاضحية جائز يوم النحر وايام منى *

ذكر فيه حديثان طريق سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم * قلت * سليمان هذا متكلم فيه وحديثه هذا

اضطرب اضطرابا كثيرا بينه صاحب الاستذكار وبين البيهقي بعضه في هذا الباب قال (ورواه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف عند بعض اهل النقل) * قلت * هو ضعيف عند كلهم واكثرهم وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب المتنك يصوم فقال (ضعيف مرة لا يقبل منه ما ينفر د به) ثم ذكر (عن ابن عباس قال الاضحى ثلاثة ايام بعد يوم النحر) * قلت * في سنده طلحة بن عمرو والحضرمي ضعفه ابن معين وابوزرعة والدارقطني وقال احمد متروك ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء. وقد ذكر الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن عباس قال الاضحى يومان بعد يوم النحر *

* قال * * باب من قال الاضحى يوم النحر وهو مبن بعد * *

* قلت * لم يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ وقد ذكر البيهقي في هذا الباب عن ثلاثة من الصحابة (ان ايام النحر ثلاثة) وقد تقدم في الباب السابق انه روي عن ابن عباس ايضا قال الطحاوي في احكام القرآن لم يرو عن احد من الصحابة خلافهم فتعين اتباعهم اذ لا يوجد ذلك الاثوفا وفي الاستذكار روي ذلك عن علي وابن عباس وابن عمرو لم يختلف فيه عن ابي هريرة وانس وهذا الاصح عن ابن عمرو وهو مذهب ابي حنيفة والثوري ومالك وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء ان التضحية في اليوم الثالث عشر غير جائزة الا الشافعي فانه اجازها فيه *

* قال * * باب من قال الضحايا الى آخر الشهر * *

قال في آخره (وفي كلاهما نظر وحديث سليمان بن موسى اولاهما ان يقال به) * قلت * كذا رأيت في هذه النسخة وفي نسخة اخرى جيدة والصواب ان يقال في كليهما وقول الصحابة الذين لم يرو عن غيرهم من الصحابة خلافه اولى ان يقال به في هذه المسئلة كما سبق تقريره وانه اعلم *

* قال * * باب العقيقة سنة * *

ذكر في اوله حديث سلمان وسورة وظاهرهما دليل على وجوبها فها غير مطابقين لمدهاء *

* قال * * باب ما يستدل به على انها على الاختيار * *

ذكر فيه حديثا (عن عمرو بن شعيب مرسل انه عليه السلام قال) ثم ذكره من وجه آخر (عن عمرو بن شعيب عن ابيه اراه عن جده) * قلت * اقتصر على هذين الوجهين ولحديث وجه ثالث احسن منهما قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن نمير ثنا داود بن قيس وقال عبد الرزاق اناد داود بن قيس سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن ابيه عن جده قال مثل

النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لاحب العقوق الحديث واخرجه النسائي عن احمد بن سليمان هو الراوى
الحافظ عن ابي نعيم عن داود كذلك *

* قال * باب ما يبق عن الغلام والجارية *

ذكر فيه حديث ابن عينة عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع بن ثابت ثم اخرجه من حديث حماد بن زيد عن
عبيد الله بن سباع ثم قال (قال ابوداود حديث سفيان وم) قلت اعترض صاحب التمهيد على ابي داود فقال لا ادري
من اين قال هذا ابن عينة حافظ وقد زاذني الاسناد وله عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع عن ام كرز ثلاثة
احاديث ثم قال البيهقي (ورواه المزي عن الشافعي عن سفيان عن عبيد الله عن سباع بن وهب) ثم قال (والمزي واهم فيه
في موضعين احدهما ان سائر الرواة ووه عن ابن عينة عن عبيد الله عن ابيه والاخرانهم قالوا سباع بن ثابت ورواه
الطحاوي عن المزي في كتاب السنن في احد الموضعين على الصواب كما رواه سائر الناس) قلت اخرجه البيهقي في
كتاب المعرفة من حديث الطحاوي عن المزي ثنا الشافعي ثنا سفيان عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع بن
ابن ثابت وكذا روياه في كتاب السنن المذكور من طريق الطحاوي عن المزي من نسخة جيدة قديمة فظهر بهذا
ان رواية الطحاوي عن المزي على الصواب في الموضعين ما لا في احدهما كما ذكر البيهقي في هذا الكتاب *

* قال * باب من اقتصر في عقيقة الغلام على شاة *

ذكر فيه من حديث ايوب (عن عكرمة عن ابن عباس عني عليه السلام عن الحسن كشاوعن الحسين كشا) قلت *
قد اضطرب فيه على عكرمة من وجهين احدهما ان اباحا ثم قال روي عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا وهو الاصح والثاني ان النسائي اخرج من حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام عني
عن الحسن والحسين بكشين بكشين *

* قال * باب التاذين في اذن من يولد *

ذكر فيه (انه عليه السلام اذن في اذن الحسن) قلت * في سنده عاصم بن عبيد الله سكت عنه البيهقي هنا وهو ضعيف
عندهم وقد ضعفه البيهقي ايضا في باب استبانة الخطأ *

* قال * باب ما جاء في الرخصة في الجمع بينهما يعني ابا القاسم ومحمدا *

ذكر فيه حديث علي (ان ولدي بعدك) الحديث ثم قال (مختلف في وصلة) قلت * اخرجه الترمذي فقال ثنا محمد بن بشار ثنا
يحيى القطان ثنا فطر بن خليفة حدثني منذر الثوري عن ابن الحنفية عن علي الحديث ثم صححه الترمذي والسند الى

منه متصل وصرح البيهقي في روايته بسماع من ذكر من ابن الحنفية وابن الحنفية سمع عليا قال السند اذا متصل وفطر اخرج له البخاري فيما ذكر صاحب الكمال وابو الوليد الباجي وباقي السند على شرط الثخين والى جواز التكني يابى القاسم بن اسمه محمد ذهاب مالك وجمهور السلف وفقهاء الامصار وجمهور العلماء وقد اشترج جماعة تكنوا بابي القاسم في العصر الاول وفيما بعد ذلك الى اليوم مع كثرة فاعلى ذلك وعدم الاتكلا كذا في شرح مسلم للنووي *

* قال * **باب اقروا الطير على اكنانها**

ذكر فيه الحديث بهذا اللفظ ثم قال (وقال غيره عن سفيان على مكنانها وهي ينصب الكاف ايضا جميع مكان كما بلغني) * قلت * الوجه ان يقال يفتح الكاف وقد تبعت كتب اهل الحديث والفة فلم اجد في شيء منها هذه اللفظة مقيدة بفتح الكاف ولست جميع مكنان كما زعم وفي الصحاح المكنة بكسر الكاف واحدة المكن والمكنات وفي الحديث اقروا الطير على مكنانها ومكنانها بالضم وفي الفائق للمخشي مكناتها وروي مكنانها المكنات بمعنى الامكنة يقال الناس على مكناتهم وسكناتهم وقيل المكنة من السكن كالتيمة والطلبة من التبغ والطلب والمكنات الامكنة ايضا جميع المكان على مكن ثم على مكنات كنولهم محروحات وصعدت وصعدت *

* قال * **باب ما جاء في الفرع والتيرة**

ذكر فيه حديثا في آخره (وتكفأ اناك) ثم قال في آخر الباب (قال ابو عبيد الفرع اول شيء ينتج الناقة الى ان قال وقوله خبر من ان تكفأ اناك يقول اذا ذبحته حين تضمه امه بقيت الام بلا ولد ترضعه فانقطع لذلك لبنها يقول فاذا افطمت ذلك فقد كفأت اناك واهرقته) * قلت * اذا انقطع اللبن اي شيء يبقى منه ولو بقي شيء لما ذبحه اوراق والصواب في معناه ما ذكره الخطابي في المعالم فقال وقوله وتكفأ اناك يريد بالاناء الحلب الذي يحلب فيه يقول اذا ذبحت حوارها انقطعت مادة اللبن فترك الاناء مكفوا لا يحلب فيه *

* قال * **باب ما يحرم من جهة ما لا تاكله العرب**

كرهه قوله تعالى (ويحلم لم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) ثم قال (قال الشافعي وانما يكون الطيبات والخبائث عند الاكلين كانوا لها وهم العرب الذين سألوا عن هذا وفيهم نزلت الاحكام) * قلت * اعترض ابو بكر الرازي في احكام القرآن على الشافعي بما يخصه انه عليه السلام لم يعتبر هذا بل جعل كونه ذنابا من السباع وذا سئل من الطير علما على التحريم فلا يزداد عليه ولا ينقص منه ولان الخطاب بالتحريم لم يختص بالعرب فاعتبار ما يستقذره لادليل عليه ثم انه ان اعتبر استقذار جميع العرب فجميعهم لم يستقذروا الحيات والعقارب والاسد والذئب والفار والاعراب

يستطيعون هذه الاشياء وان اعتبر بعضهم فقيه امران احدهما ان الخطاب لجميعهم فكيف يعتبر بعضهم والثاني لم كان اعتبار البعض المستنقذ اولى من اعتبار البعض المستطيع وزعم انه اباح الضيع والغلب لأن العرب كانت تأكله وقد كانت تأكل الغراب والحدأة والإسدان لم يكن فيهم من يمنع من ذلك واعتباره ما يمد وعلى الناس ان اراد في سائر احواله فذلك لا يوجد في الغراب والحدأة والحية وقد جرمها والإسد قد لا يعد واذ اشبع وان اراد العد وفي بعض الاحوال فالجلج المجح قد يمد وعلى الانسان وكذا الثور ولم يعتبر ذلك هو ولا غيره والسنور لا يمد وثم ذكر البيهقي حديث ام شريك (امر عليه السلام بقتل الاوزاغ) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن عبيد الله بن موسى او عن رجل عن عبيد الله) قلت هذه العبارة موهمة والبخاري اخرج هذا الحديث في صحيحه في احاديث الانبياء فقال ثنا عبيد الله بن موسى او ابن سلام عنه فذكره واخرجه في بدا الخلق عن صدقة بن الفضل عن ابن عينة عن عبد الحميد بن جبير *

* قال * **باب ما جاء في الضيع والغلب ***

ذكر فيه حديث ابن ابي عمار عن جابر * قلت * حديث النبي عن كل ذي ناب من السباع صحيح ثابت مشهور مروى من عدة طرق فلا تعارض به حديث الضيع صده لانه انفرده به عبد الرحمن بن ابي عمار وليس هو مشهور بنقل العلم ولا بمن يجمع به اذ اخالفه من هو اثبت منه كذا قال صاحب التمهيد فان قيل * فقد رواه البيهقي فيما بعد من طريق عطاء ابيضاء عن جابر قلنا * في ذلك الطريق شصان فيها كلام وها حسبان بن ابراهيم عن ابراهيم بن ميمون الصائغ اما حسبان فقد ذكره النسائي في الضعفاء وقال ليس بالقوي واما الصائغ فقد ذكره الذهبي في كتابه في الضعفاء وقال قال ابو حاتم لا يحتج به وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن سهل بن ابي صالح قال سأل رجل ابن المسيب عن اكل الضيع فنهاه فقال له ان قومك يا كلونها فقال ان قومي لا يعلمون قال سفيان وهذا القول احب الي قلت لسفيان فلين * اجاء عن عمرو وعلي وغيرهما فقال ليس قد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع فتركها احب الي وبه ياخذ عبد الرزاق واخرج الدارمي من حديث عبد الله بن يزيد السعدي سألت سعيد بن المسيب عن الضيع فقال ان اكلها لا يصلح وهل باكلها احد فقال شيخ سمعت ابا الدرداء يقول نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي نية وعن كل خلسة وعن كل عينة وعن كل ذي ناب من السباع قال صدقت وفي الاشراف لابن المنذر قال الا وزعي كان العلماء بالشام يمدون الضيع من السباع ويكرهون اكلها ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن معقل السلمي قال قلت يا رسول الله ما تقول في الضيع فقال لا آكله ولا نهى عنه) الحديث ثم قال

(روي عن خزيمة بن جزء حديث يوافق حديث السلي في بعضه ويخالفه في بعضه وفي كلا الإسنادين ضعف) قلت * ذكر الترمذي حديث خزيمة ولفظه او ياكل الضبع احده وذكره ابن ماجة ولفظه ومن ياكل الضبع وكذا ذكره ابن ابي شيبة في كتابيه المصنف والمسنود وكذا في تاريخ الجباري ومعرفة الصحابة لابن مندة فظهر بهذا انه غير موافق لحديث السلي في الضبع الذي عقد البيهقي الباب لاجله ثم انه لا ذكر للثعلب في هذا الباب الا في هذين الحديثين وظاهر قوله عليه السلام فيه في حديث السلي او ياكل ذلك احده وفي حديث خزيمة ومن ياكل الثعلب يقتضى حرمة و ظاهر عطف البيهقي الثعلب على الضبع يقتضى حله وكذا نقل ابن حزم في المحلى عن الشافعي انه يبيع الثعلب فالحديثان اذا غير مطابقين لمدعى البيهقي ثم ذكر حديث سلمان (الحلال ما خلل الله في القرآن والحرام ما حرم الله في القرآن وما سكت عنه فقد عما عنه) قلت * هذا الحديث روى مرفوعا وموقوفا قال الترمذي وكان الموقوف اصح ثم انه لا مناسبة لهذا الحديث للباب بخصوصه الا ان يريد البيهقي اباحة الضبع والثعلب لكون القرآن سكت عنها فان اراد ذلك لزمه اباحة كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير

* قال * باب ما جاء في الضب *

ذكر فيه حديث (اسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن ابي رashed الخبراني عن عبد الرحمن ابن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب) ثم قال (تفرد به ابن عياش وليس بحجة) قلت * ضمضم حمصي وابن عياش اذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحا كذا قال ابن ميمون والبخاري وغيرهما وكذا قال البيهقي فيما مضى في باب ترك الوضوء من الدم ولهذا اخرج ابوداود هذا الحديث وسكت عنه وهو حسن عنده على ما عرف وقد صحح الترمذي لابن عياش عدة احاديث من روايته عن اهل بلده منها * حديث لا وصية لوارث * اخرجه من حديث ابن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن ابي امامة * ومنها * حديث ماملا آدمي وغاء شراب من بطن * اخرجه من حديث ابن عياش قال حدثني ابوسلمة الحمصي وحبيب بن صالح عن يحيى بن جابر الطائي عن مقدم بن معد يكرب وحبيب بن صالح شامي ايضا *

* قال * باب بيان ضعف الحديث الذي روي في النهي عن لحوم الخيل *

ذكر فيه حديث بقة (حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام عن ابيه عن جده عن خالد بن الوليد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير) ثم ذكره من طريق آخر من حديث الدارقطني وفيه (نهى يوم خيبر) ثم قال (ورواه محمد بن حمير عن ثور بن صالح سمع جده المقدام ورواه عمر بن هارون البلخي عن ثور بن يحيى بن المقدام عن ابيه

عباس والصحيح عنه فيه ما عليه الناس روى عبيد الله بن موسى عن الثوري عن الاعشى عن مجاهد عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمر الانسية وقال الطحاوي في احكام القرآن ثنا يونس ثنا ابن وهب حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث المنزومي عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الجمر الانسية واخرج صاحب التمهيد من حديث محمد بن الحنفية عن علي انه مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء انه لا بأس بها فقال له علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها وعن لحوم الجمر الاهلية يوم خيبر واخرج ايضا عن ابن الحنفية قال تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له علي انك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الجمر الاهلية *

﴿ باب ذكر كوة مافي بطن الذبيحة ﴾

* قال *

ذكر فيه من طرق حديث (ذكر كوة الجنين ذكر كوة امه) قلت * ذكر عبد الحق في الاحكام ان اسانيد لا يخرج بها ولو خرج حيا يجب تذكيته باتفاق العلماء فقد تركوا عمومهم ولانه اذا كان حيا ثم مات يموت امه فانه يموت خنقا فهو من المتخفة التي ورد النص بتحريمها والى تحريمه ذهب ابو محمد بن حزم ولم يرض بسند الحديث ثم ذكر البيهقي عن جماعة في قوله تعالى (احلت لكم بهيمة الانعام) انه الجنين * قلت * يعكر على هذا التفسير الاستثناء في قوله تعالى الا ما تبلى عليكم * اذ ليس في الاجنة شئ يستثنى من الاول وقد جاء عن ابن عباس الا ما تبلى عليكم * الخنزير وعن مجاهد الميتة وما ذكر معها وعن الحسن بهيمة الانعام الشاة والبقرة والبعير *

﴿ باب اباحة قطع العروق والكي ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث معمر بن الزهري عن انس انه عليه السلام كوى اسعد بن زرارة قلت ذكر ابو عمر في الاستذكار ان حديث اسعد بن زرارة قد روي عن ابن شهاب باسنادين * احدهما رواه معمر عن ابن شهاب عن انس ولم يروه عن ابن شهاب غير معمر وهو عند اهل العلم بالحدث مما اخطأ فيه معمر بالبصرة فيما املا من حفظه هناك والآخر رواه ابن جريج ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابي امامة عن سهل بن حنيف وهو اولى بالصواب عندهم في الاسناد انتهى كلامه ولم يذكر البيهقي الاسناد الثاني *

﴿ باب ادوية النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

* قال *

ذكر فيه من حديث زيد بن الحباب (ثاسفان الثوري عن ابي اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال عليه السلام عليكم بالشفائين العسل والقرآن ثم قال رفعه غير موقوف والصحيح موقوف الى آخره) قلت * زيد بن الحباب وثقه ابن

المدني وابن معين وغيرهما وقد زاد الرفع فوجب قبوله وقد جاء من وجه آخر مرفوعا أخرجه صاحب المستدرک من حديث عبد الله بن محمد بن اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالشفائين الحديث ثم قال صحيح على شرط الشيخين *

* قال * **باب من اباح الاستصباح به اى بالزيت النجس** *

ذكر فيه حديث (التفغوا به ولا تاكلوه) ثم قال (وروي عن ابن جريح عن ابن شهاب والطريق اليه غير قوي) ثم ذكره من رواية يحيى بن ايوب عن ابن جريح * قلت * ذكره عبد الحق في احكامه وعلله يعجب هذا فقال لا يمتنع به الظاهران البيهقي لاجله جعل هذا الطريق غير قوي وهو من احتج بهم الشيخان في صحيحهما وبصرف بالناقص المصري وقد جاء لهذا السند شاهد بسند رجاله ثقات فقال الطحاوي في كتابيه المشكل واختلاف العلماء ثناه من سليمان ثنا الحسن ابن الربيع ثنا عبد الواحد بن زياد عن معمر عن الزهري عن سعد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن فارة وقفت في سمن فقال ان كان جامدا فخذوها وما حو لها فقوم وان كان ذائبا او مائعا فاستحبوا به او فاستفغوا به * وذكر هذا الحديث صاحب التمهيد ايضا وقد ذكر فاني ابواب البيع الفائلين يجوز بيع الزيت النجس والانتفاع به *

* قال * **باب ما يحل من الميتة** *

ذكر فيه قوله تعالى (انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) قال مجاهد غير باغ ولا عاد يقول غير قاطع للسبيل ولا مفارق الائمة ولا خارج في معصية الله تعالى * قلت * هذا التفسير يقتضي ان العاصي لا يأكل الميتة حال الخمصة وليس كذلك على ما قدمنا في باب لا تصف من كان بغيره في معصية وقد بسطنا الكلام على هذه الآية هناك وذكرنا من خالف مجاهد في تفسيرها ثم ذكر البيهقي حديث ابي واقد (ان رجلا قال يا رسول الله اننا نكون بالارض فتصينا بها الخمصة فتحي تحمل لنا الميتة فقال ما لم تصطبخوا او تقتلوا او تحتفوا بها بقلنا نعم قال ابو عبيد هو من الحفاء وهو ممزوم مقهور وهو اعمل البردي الابيض الرطب وهو بول كل ففوله تحتفوا يقول ما لم تقتلوا هذا بعينه فتاكلوه) * قلت * ذكر الهروي في الغريبين هذا القول ثم قال قال ابو سعيد صوابه تحتفوا بها بقلنا مختلف الفاء وكل شئ استوصل فقد احتج ومنه احفاء الشعر ويقال اجتنى الرجل يحتج اذا اخذ من وجه الارض باطراف اصابعه ومن قال تحتفوا بالهمز من الحفاء فباطل لان البردي ليس من البقل والبقول ما ينبت من العشب على وجه الارض مما لا عرق له ولا يردى في بلاد العرب

وذكر الزمخشري في الفائق الحديث ثم قال الاحتفاً اقتلاع الحفاً والبردى وقيل اصله فاستمير لا قتلاع البقل وروى تجمتقوا من احتقى القوم المرعى اذا رعوه وقلعوه وروى تجمتقوا من احتقات النبت وهو جزه وحفت المرأة وجهها واحتفت وروى تجمتقوا بالجيم من اجتفات الشيء اذا قلعته ورميت به ومنه الجفأ وروى تجمتقوا بالجاء من اختفت الشيء اذا اخرجته والمختفى النباش *

* قال * باب ما جاء فيمن مر بمحاط انسان *

ذكر فيه (ان الشافعي قال روي فيه حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالقه) ثم ذكره البيهقي وتكلم عليه ثم قال (وقد روي من اوجه اخر ليست بقوية) ثم ذكر منها حديثان الحسن عن سمرة ثم قال (احاديث الحسن عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ) * قلت * قد قدمنا في باب النعي عن بيع الحيوان بالحيوان ما على هذا ثم ذكر البيهقي من حديث يزيد بن هارون عن الجريري عن ابي نصره عن ابي سعيد ثم علله بان (يزيد روى عن الجريري بعد اختلاطه) ثم قال (ورواه حماد ابن سلمة عن الجريري وليس بالقوى) * قلت * هذا الحديث اخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق يزيد بن هارون وكذا اخرجه ابن ماجه في سننه وحماد بن سلمة اخرج له مسلم وذكره ابو الوليد الباجي في رجال البخاري وقد قدمنا في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى ثناء العلماء عليه وقال العملي روى عن الجريري في الاختلاط يزيد ابن هارون وابن المبارك وابن ابي عدي وكل ما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط وانما الصحيح حماد بن سلمة وابن عليه وعبد الاعلى من اصحهم سماعاً *

* قال * باب ما جاء في اكل الطين *

ذكر فيه حديث (من اكل الطين فقد اعان على قتل نفسه) وفي سنده عبد الله بن مروان فقال (مجهول) * قلت * هو معروف الحال قال صاحب الميزان قال ابن عدي احادته فيها نظر وقال ابن حبان يلزق المتن الصماح بطرق اخر لا يعلل الاحتجاج به ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر ولفظه (من اكل الطين فكما اعان على قتل نفسه) وفي سنده عبد الملك بن مهران فذكر (عن ابن عدي انه مجهول) * قلت * روى عنه بقية وسهل بن عبد الله المروزي قال العملي صاحب من اكبر غلب عليه الوهم لا يقيم شيئاً من الحديث ثم قال البيهقي (هذا الوهم لم يدل على التحريم واتمايدل على كراهية الاكثار منه) * قلت * بل هو دال على التحريم لان الاعانة على قتل النفس محرمة فكذلك هذا ولهذا قطع صاحب المذهب وغيره بتحريم اكل التراب كذا قال النووي في الروضة وما ذكره البيهقي في آخر هذا الباب عن مالك يدل على ذلك ثم انه في الوجه الثاني علق الامر على مطلق الاكل من غير قيد الاكثار منه *

* قال *

* باب ماجاء في المسابقة بالعدو *

ذكر فيه مسابقة النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة من حديث أبي اسحق الفزاري (عن هشام عن أبي سلمة عن عائشة) ثم أخرجه من وجه آخر عن الفزاري عن هشام عن أبيه وأبي سلمة عن عائشة ثم قال (ورواه أبو اسامة عن هشام عن رجل عن أبي سلمة عن عائشة ورواه جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة) * قلت * وكذلك أخرجه النسائي من حديث أبي اسحق الفزاري عن هشام عن أبيه عن عائشة وكذلك أخرجه النسائي وابن ساجع من طريق سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه عن عائشة فينبغي أن يكون هذا هو الصواب لاجتماع عدة من الرواة عليه ويحتمل أنه سمع الحديث من أبيه ومن أبي سلمة *

* قال *

* باب ماجاء في المصارعة *

ذكر فيه حديث سعيد بن جبير (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالبغضاء فأتى عليه يزيد بن ركانة أو ركانة بن يزيد فقال يا محمد هل لك أن نصارعني) الحديث ثم قال (مرسل جيد) * قلت * الذي في كتب أهل هذا الشأن ركانة بن عبد يزيد وليس في شيء منها فيما علمت يزيد بن ركانة ولا ركانة بن يزيد وكيف يكون جيداً وفي سنده حماد بن سلمة قال فيه البيهقي في باب من مر بمخاطب إنسان (ليس بالقوي) وفي باب من صلى وفي ثوبه أو فعله أذى (يختلف في عدالته) وروكانة هذا هو طلق امرأته سبيعة البثة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أردت الحديث *

* قال *

* باب الرجالين يستبقان بفرسيهما إلى آخره *

ذكر فيه حديث أبي هريرة (من أدخل فرساً بين فرسين) الحديث من وجهين ثم قال (نفرده سفيان بن حسين وسعيد ابن بشير عن الزهري وأخرجهما أبو داود) * قلت * ففي نفردهما به ثلاث علل * الأولى * أنه تكلم فيها قال البيهقي في باب المداينة تنفع بربطها سفيان بن حسين ضعيف الحديث عن الزهري قاله يحيى بن معين) وقال ابن معين سعيد بن بشير ليس بشيء وضعفه أحمد والنسائي وقال ابن غير منكر الحديث ليس بشيء * الثانية * أن أبا داود قال بعد أخرجه للحديث من الوجهين رواه عمرو وشعيب وعجل عن الزهري عن رجال من أهل العلم وهذا صحيح عندنا * الثالثة * أن ابن أبي حاتم قال في كتاب العلل سألت أبي عن حديث سفيان بن حسين فقال خطأ لم يعمل سفيان شيئاً لا يشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم وأحسن أحواله أن يكون قول سعيد فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قوله *

* قال *

* باب التبعي عن التحريش بين اليهائم *

ذكر ذلك من حديث الأعمش (عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس عنه عليه السلام) ثم قال (وكذلك روى عن شريك عن الأعمش) * قلت * أخرج الترمذي هذا الحديث بالسند الأول عن الأعمش ثم قال وروى شريك

هذا الحديث عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن ابي يحيى وهذا مخالف لما ذكره البيهقي عن شريك *

* قال * ﴿باب كراهية انزاع الحجر على الخيل﴾ *

ذكر فيه حديث سفيان (عن ابي جهم عن عبيد الله عن ابن عباس امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسباغ الوضوء) الحديث ثم قال (كذا قال الثوري عبيد الله وانما هو عبد الله بن عبيد الله بن عباس كذا رواه حماد بن زيد) * قلت * في اطراف المزي رواه محمد بن عيسى بن الطباع وغيره عن حماد بن زيد كرواية الثوري *

* قال * ﴿باب من كره الايمان بالله الا فيما كان طاعة﴾ *

ذكر فيه حديث ثaum قال (كذا رواه بشار بن كدام وهو اخو مسعر) * قلت * بشار هذا ضعيف ابو زرعة وذكر عبد الله بن المقدسي في الكمال ان الدارقطني قال قال البخاري هو اخو مسعر ولم يصنع شيئا قال قال لنا ابو العباس بن سعد ليس بينه وبين مسعر نسب هو من بني سليم ومسعر من بني هلال *

* قال * ﴿باب ما جاء في اليمين القموس﴾ *

ذكر فيه قول الشافعي (فان قيل وما الحجة في الايكفر بضمي في القموس وقد عمد الباطل قيل وقد اقرنها قول النبي صلى الله عليه وسلم فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد امره ان يعمد الى الحث) * قلت * اوجب الله الكفارة في اليمين المعقودة على مستقبل يمكن فيه الحث والبر والقموس ليست كذلك لانها على ماض ليس فيه على امر ينتظر فيه الحث او البر وقوله عليه السلام فليات الذي هو خير * ورد فيمن سبق منه يمين متعقبة يجب عليه الكفارة اذا حث فيها بالنص ولما كانت على معصية امره الشارع بالحث فيها فعمد الحث فيها ما مور به وعمد القموس منهى عنه فكيف يقاس على تلك ثم ذكر البيهقي حديثا من رواية عبيدة عن ابن الزبير ثم قال (وعبيدة مات قبل ابن الزبير فيما زعم اهل التواريخ تسع سنين فتبعد روايته عنه) * قلت * المشهور عند اهل التواريخ خلاف هذا توفي ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين وقيل اثنين وسبعين وقال الكلاباذي قال عمرو بن علي مات عبيدة سنة اثنين وسبعين وقال ابن غير مثله وقال ابو عيسى سنة ثلاث وسبعين وقال السمعاني في الانساب سنة اثنين او ثلاث وسبعين وكذا ذكر ابو الوليد الباجي في كتابه على رجال البخاري عن ابي نعيم وعلى فقد يرسلهم انه مات قبل ابن الزبير بالمدة المذكورة فهو لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم فلا يبعد ان يروي عن من لقيه صلى الله عليه وسلم وان مات هو قبله على ان صاحب الكمال قد صرح بسامعه من ابن الزبير ثم ذكر البيهقي عن عثرون لث عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود

قال الايمان اربعة الى آخره ثم قال (رواه الثوري عن ليث عن زياد بن كليب عن ابراهيم من قوله وهو اشبه) قلت *
 بل الاول اشبه لان عثر لثمة روى له الجماعة وقد زاد في السند ويشهد له ما ذكره البيهقي بعد من رواية ابي العالية
 عن ابن مسعود وذكر ابو عمر في التمهيد ان عامة العلماء على مذهب ابن مسعود في انه لا كفارة في الغموس وفي
 الاشراف لابن المنذر قال الحسن اذا حلف على امر كاذب لا يعتمد فليس فيه كفارة وبه قال مالك والاوزاعي
 والثوري ومن تبعهم من اهل المدينة والشام والعراق واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الحديث واصحاب الرأي
 وقال الشافعي فيها الكفارة ولا نعلم خبرا يدل على ذلك والكتاب والسنة دالة على الاول واليمين التي يقطع بها
 مال حرام اعظم من ان تكفر *

باب قوله اقسم واقسمت *

* قال *

قلت * ذكر الطحاوي عن الشافعي ان اقسم ليس بيمين وعن ابي حنيفة وصاحبيه انه يمين والدليل على ذلك
 قوله تعالى فلا قسم بواقع النجوم * ثم قال تعالى وانه اقسم * فدل على ان قول الفاعل اقسم يمين وان لم يقل بالله وقال
 تعالى اذ اقسموا بالصر منها مصححين ولا يستثنون * ولو لم يكن يميناً لم يكن فيه ثباً فدل ذلك على انه لا فرق بين احلف
 واحلف بالله واقسم واقسم بالله وذكر البيهقي في اول هذا الباب (ان رجلاً رأى ظلة ينطف منها السمن والعسل)
 الى آخره (وان ابا بكر رضى الله عنه عبرها وانه عليه السلام قال له اصبت بعضاً واخطأت بعضاً قال اقسمت
 لتحدّثني بالذى اخطأت فقال عليه السلام لا تقسم) * قلت * ذكر القرطبي في شرح مسلم ان قوله لا تقسم مع
 انه قد اقسم معناه لا تمديد القسم ففيه ما يدل على ان امر النبي صلى الله عليه وسلم بابرار القسم ليس بواجب وانما
 هو مندوب اليه اذا لم يعارضه ما هو اول منه انتهى كلامه وظاهر هذا انه عليه السلام جعل قول
 ابي بكر اقسمت يميناً وهو خلاف مذهب البيهقي ومدعاه يدل عليه ان ابا داود ذكر هذا الحديث في سننه في باب
 ما جاء فيما يكون القسم يميناً وقال الخطابي في المعالم لولا انه يمين ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تقسم ثم
 ذكر البيهقي عن ابن عباس في قوله اقسم (قال لا يكون يميناً حتى يقول اقسم بالله) الى آخره ثم قال (وروي ذلك
 عن الحسين البصري من قوله) * قلت * قد جاء عن الحسن خلاف هذا فروى الطحاوي بسند جيد عنه انه
 كان يقول اقسمت واقسمت بالله سواء انما القسم بالله أمى قوله اقسمت وان لم يقل بالله كقوله اقسمت بالله والاثر
 الذي ذكره البيهقي عن ابن عباس في سنده رشدين بن كريب ضعفه الدارقطني وغيره وقال البخاري
 منكر الحديث وقد روي عن ابن عباس ايضاً خلاف هذا قال الطحاوي وروى عن ابن عباس وابن عمر قال القسم يمين

ولم يقو لا القسم بل قد نفل على ان مذهبهما كذهب الحسن ❦

❦ قال ❦

❦ باب ما جاء في ايراد القسم ❦

ذكر فيه حديث ابي الزاهرية وراشد بن سعد (عن عائشة اهدت لها امرأة تمرا) الحديث ثم قال امرسل اورده ابوداؤد في المراسيل) ❦ قلت ❦ اورده ابوداؤد في المراسيل من مرسل ابي الزاهرية وراشد عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكر المزني في اطرافه والبيهقي اورده من حديثهما عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وراشد سمع معاوية وشهد معه صفين وسمع ايضا ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك عبد الغنى المقدسي في الكمال و ثوبان توفي سنة خمس واربعين وقيل سنة اربع وخمسين فلا مانع من سماعه اعني راشد امن عائشة فلا نسلم ان الحديث مرسل ❦

❦ قال ❦

❦ باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى كالعزة والقدرة الى آخره ❦

ذكر فيه حديث ابي هريرة في الشفاعة وفيه (فيقول الله تعالى فهل عسيت ان فعلت ذلك ان تسئل غير ذلك فيقول لا وعزتك) الحديث ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن ابي اليان قال البخاري وقال ايوب النبي صلى الله عليه وسلم وعزتك لا غنى عن بركتك) ❦ قلت ❦ جعله من تعليقات البخاري وقد اخرجه في كتاب الطهارة عن اسمعق ابن نصر ثناء عبد الرزاق عن معمر بن همام عن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم كذا ذكر المزني في اطرافه ولفظ الحديث في ذلك الموضع بلى وعزتك ولكن لا غنى بي عن بركتك فلا ضرورة الى جعل البيهقي الحديث من تعليقات البخاري ومع انه قد اخرجه متصلا ❦

❦ قال ❦

❦ باب من قال وايم الله ❦

قال في آخره (وروي في حديث ابي قتادة قول ابي بكر الصديق لا هال الله اذ) ❦ قلت ❦ ذكر هذا الحديث في باب وايم الله ليس بجيد اذ معنى لا هال الله لا والله يجعلون الها مكان الواو قاله الخطابي وغيره ❦

❦ قال ❦

❦ باب من قال علي نذرو لم يسم شيئا ❦

ذكر فيه حديث عقبة بن عامر (كفارة النذر كفارة اليمين) ثم قال (وذلك محمول عندنا على نذر المحاج الذي يخرج مخرج الايمان) ❦ قلت ❦ هذا التقيد يحتاج الى دليل وذكر النووي في شرح مسلم ان مالكا وكثير بن اوالا كثير حملوا الحديث على النذر المطلق كقوله صلى نذرو وذكر ابن رشد في القواعد ان الجمهور اوجبوا في النذر المطلق الكفارة مصيرا الى هذا الحديث وفي شرح مسلم للقرطبي قوله كفارة النذر كفارة اليمين يعني به النذر

الذي لم يسم مخرجه بدليل ما رواه ابو داود من حديث ابن عباس من نذر نذر الم يسمه فكفارة كفارة اليمين ففقد في هذا الحديث ما اطلقه في حديث عقبة وقد اخرج ابن ماجة والطحاوى حديث عقبة ايضا مقيد كذلك وقال صاحب الاسند كما هو اعلى ما روى في ذلك واجل ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس المذكور ثم قال (قال) ابو داود ورواه وكيع عن عبد الله بن سعيد بن ابي هند وقفه على ابن عباس) * قلت * لفظ ابي داود ورواه وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد وقفه على ابن عباس *

* قال * باب الاستثناء في اليمين *

ذكر في آخره حديثان معاذ ثم قال (نقد به حميد بن مالك وهو مجهول) * قلت * تقدم الكلام عليه في باب الاستثناء في الطلاق *

* قال * باب الحالف يسكت من يمينه واستثنائه سكتة يسيرة وانقطاع صوت او اخذ نفس * ذكر فيه حديث (وا لله لا غزو ن قرشا) ثم ذكر (ان ابن عباس كان يرى الاستثناء ولو بعد حين) * قلت * هذا غير مناسب للباب وكذا الحديث لانه عليه السلام لم يسكت سكتة يسيرة بل سكت ساعة كما صرح به في الحديث ولهذا احتاج البيهقي الى تاويله فاو له بما ذكره فظهر بهذا ان البيهقي لم يذكر في هذا الباب شيئا يناسبه *

* قال * باب من حلف على شيء وهو يرى انه صادق *

* قلت * في التمهيد لابن عبد البر قال المروزي ان كان الحالف انه فعل او لم يفعل عند نفسه صادقا يرى انه على ما حلف فلا اثم عليه عند مالك وسفيان واصحاب الراي واحد وقال الشافعي لا اثم عليه وعليه الكفارة * قال المروزي وليس قول الشافعي في هذا بالقوي *

* قال * باب الكفارة بعد الحنث *

* قلت * احاديث هذا الباب قدم فيها الحنث وعطف عليه الكفارة بالواو واحاديث الباب الذي بعده بالعكس والواو لا يقتضي الترتيب فليس فيها دليل على تقديم الكفارة ولا تقديم الحنث فلم انها ليست بمتابعة للاباين نعم الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعد هذا الباب من طريق ابي داود من قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة ولفظه (فكفر عن يمينك ثم آت الذي هو خير) يدل على تقديم الكفارة لان لم يقتضي الترتيب الا ان هذا الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة بالواو ولم يذكر احد منهم ثم وكذا اكثر اصحاب الحسن ورواه عنه حديث عبد الرحمن بن سمرة بالواو فكان روايتهم اولى مع اعتضاد ما برواية بقية الصحابة رضى الله عنهم على ان قتادة ايضا

اختلف عنه فرواه النسائي في سننه بسنده عنه عن الحسن عن عبد الرحمن ولفظه وايت الذي هو خير * بالواو *

* قال *

* باب الكفارة قبل الحنث *

حكى فيه (عن الشافعي قال ان كفر قبل الحنث بالطعام رجوت ان يحزى عنه وذلك اننا نعلم ان الله حقا على العباد في انفسهم واموالهم فالذي في اموالهم اذ قد موه اجزا واصله انه عليه السلام تسلف من العباس صدقة عام وان المسلمين قد موه صدقة الفطر) قلت * بحث معه الطحاوي بما ملخصه انه لم يحز نعيم الصيام فكذلك بقية الكفارات اذ الكفارة بالكفارة اشبه منها بالزكاة ولئن شبه الاطعام بالزكاة فمن اين جوز تقديم العتق ولا اصل له يرد به اليه ولو اعتق قبل ان يظهر لم يحز عنده ولا عند غيره فوجب ان يرد رقة اليمين الى هذه الرقة فان قال * لم يظهر بعد * قلت * ولم يحث بعد والنكاح سبب للظهار كما ان الحلف سبب لليمين ولا فرق بينهما انتهى كلامه ولان الكفارة للنفقة ولم يوجد معنى يصح ان يكون الكفارة نفقة له ولا ن قوله فليكفر امر وظاهره للوجوب والكفارة لا يجب الا بعد الحنث ولان الكفارة اسم لجميع انواعها فبعد الحنث يمكن حمل اللفظ على جميعها وقبل الحنث خصص الشافعي اللفظ ببعضها فترك الظاهر من ثلاثة اوجه * احدها * تسميتها كفارة وليس هناك ما يكفر * والثاني * صرف الامر عن الوجوب الى الجواز * والثالث * تخصيص التكفير ببعض الانواع واذا قد من الحنث سئل من ذلك كله وبجعل ثم في الرواية التي لفظها فليكفر عن يمينه ثم ليات الذي هو خير بمعنى الواو كقوله تعالى فك رقة الى ان قال تعالى ثم كان من الذين آمنوا * اذا الايمان يتقدم على هذه الافعال ثم ان حولان الحول شرط لوجوب الزكاة والسبب هو النصاب فلذلك جاز تقديم الزكاة على الحول لوجود السبب بخلاف كفارة اليمين لان سببها هو الحنث فلذلك لم يحز نقدها على الحنث ولست اليمين سببا ليل فله لو بر في يمينه لم يكن عليه كفارة مع وجود اليمين وايضا فاليمين لا يبق على الحنث ولا يجوز ان يكون سبب الشيء ما لا يبقى معه وايضا فاليمين ناضا الحنث لان الحنث بوجوب حل اليمين وضد الشيء لا يكون شبيهاه *

* قال *

* باب ما جاء في ولد الزنا *

قال فيه (وقد روي عن ابي سليمان الشامي وهو يرد بن سنان عن الزهري عن عائشة مرسل في اعتاق ولد الزنا) قلت * يرد هذا كتيبه ابو العلاء ولم يجد احدا كاهه باي سليمان وليس في الكتب المشهورة احد يقال له برد بن سنان ابو سليمان الشامي *

* قال *

* باب التتابع في الصوم *

قلت * مرة مضى ما ذكره البيهقي في هذا الباب اشتراط التتابع واصح القولين في مذهب الشافعي انه يحزى الصوم

متفرقا وذكر الطحاوي في احكام القرآن عن المزني قال قال الشافعي كل صوم ليس بمشروط التتابع في كتب الله تعالى اجزا متفرقا قياسا على قوله تعالى فعدة من ايام أخره وقال في كتاب الصيام صيام كفارة اليمين متتابع قال المزني هذا له الزم لانه تعالى شرط التتابع في صوم كفارة الظهار وهذا كفارة مثله كما شبه الشافعي رقبة الظهار في اشتراط الايمان برقة القتل لانها كفارة فان فكذا قياس كفارة اليمين على كفارة الظهار اشبه من قياسها على قضاء رمضان لانها ليست بكفارة.

قال * باب من حلف ناسيا ليمينه او مكرها عليه *

ذكر فيه قوله تعالى (الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان) ثم ذكر حديث ابن عباس (تجاوز الله عن امتي الخطايا والنسيان وما استكرهوا عليه) ثم ذكر حديث عائشة (الطلاق ولا غناي في اغلاق) قلت الآية وردت في الاكراه على الكفر وقد منافي باب طلاق المكره الفرق بين الكفر وغيره ونكحنا هناك على الحديثين وذكرنا ان الشافعي لم يعمل بحديث ابن عباس حيث حث في الحكم من حلف بالطلاق على امر لا يفعله ففعله ناسيا وقد اخرج مسلم عن حذيفة بن اليمان قال ما معنى ان اشهد بدرا الا اني خرجت انا وابي الحسيل فاخذنا كفار قرش فقالوا انكم تريدون محمد اقلنا ما نريده ولا نريد الا المدينة فاخذوا اعهدها وميثاقه لتصرفن الى المدينة ولا نقاتل معه فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرناه الخبر فقال انصرفنني بمهدم ونسعين الله عليهم وفيه دليل على ان اليمين على الاكراه تلزم كما تلزم على الطواغية ذكره الطحاوي وهذا الحديث ذكرناه في باب طلاق المكره مختصرا *

قال * باب من حلف لا يأكل خبزا بادم الى آخره *

ذكر فيه حديث عائشة (نعم الا دام الحل) ثم قال (رواه مسلم) ثم اخرج نحوه من حديث جابر ثم قال (رواه مسلم) واخرجه ايضا من حديث عائشة قلت هذا تكرار محض لا فائدة فيه ثم ذكر من حديث محمد بن ابي يحيى (عن يزيد بن ابي امية الا عور عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اخذ كسرة) الحديث قلت اختلف فيه على ابن ابي يحيى فذكر المزني في اطرافه ان عمرو بن محمد الناقد ومحمد بن يحيى بن كثير الحراني روياه عن عبد الغفار عن يحيى بن الدلاء المدني وهو الذي يقال له الرازي عن محمد بن ابي يحيى الاسدي عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن ابيه *

قال * باب من حلف ليضرب عبده مائة سوط فجمعها *

ذكر فيه حديث ابي امامة (عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اشتكى حتى اضنى فوقه على جارية)

* قلت * ذكر البيهقي هذا الحديث في كتاب الحدود وفي باب الضريفة في خلقه لامن مرض بصيب الحد ذكر فيه اخلافا وقد تكلمنا عليه هناك *

* قال * باب من جعل فيه كفارة يمين اى في النذر بمصيبة *

ذكر فيه حديثا من رواية الحسن عن عمران بن حصين ثم ذكر (عن ابن المديني انه لم يصح للحسن سماع منه) * قلت * ذكر البيهقي فيما مضى في باب لا تغريط على من نام عن صلاة او نسى حديث زائدة بن قدامة (عن هشام عن الحسن ان عمران بن حصين حدثه) فذكر معناه يعني حدثه تعريضهم آخر الليل فقد صرح في هذا الحديث بان عمران حدث الحسن ولم يتعرض البيهقي لهذا الحديث بشئ واخرجه الحاكم في المستدرک وصححه اسناده واخرجه ايضا ابن خزيمة في صحيحه وقال صاحب الامام ورواه الطبراني من حديث زائدة عن هشام ورجال اسناده ثقات وذكر ابن حبان في صحيحه حديث الحسن عن سمرة بن جندب سكتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لعمران بن حصين فقال حفظنا سكتة الى آخره ثم قال ابن حبان سمع الحسن من عمران هذا الخبر وقال صاحب المستدرک سمع الحسن من عمران واخرجه روايته عنه وقال في كتاب اللباس مشائخنا وان اختلفوا في سماع الحسن من عمران فان اكثرهم على انه سمع منه وذكر صاحب الكمال انه سمع منه وكذا قال ابن حبان ثم ذكر حديثا في سنده الهياج فقال (مختلف في اسمه فقل هكذا قيل حبان) * قلت * هو في الكتب المشهورة بايد بنا هياج من غير اختلاف وهو ثقة وثقه محمد بن سعد وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وفي جامع الترمذي وقال قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا نذروا في مصيبة وكفارته كفارة اليمين انتهى كلامه ويدل لهذا المذهب ما ذكره البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب وصححه سنده عن ابن عباس انه قال للمرأة التي نذرت ان تعمر ابنها لا تعمرى ابنك وكهرى عن يمينك * وذكروا البيهقي قبل هذا الباب وبعده حديث مالك عن طلحة عن القاسم عن عائشة واخرجه الطحاوي في كتاب المشكل من حديث حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة وزاد في آخره قال حفص وسمعت ابن جبير وهو عن عبيد الله يذكره عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه يكفر عن يمينه وذكر عبد الحق في الاحكام هذه الزيادة عن الطحاوي ثم قال وعند ابني داود في هذا الحديث انه عليه السلام قال لا نذروا في مصيبة وكفارته كفارة يمين * وحديث الطحاوي احسن اسنادا من حديث ابني داود واصح وكران القطان ان ابن جبير هو عبد الرحمن بن جبير بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب قال وهو ثقة وذكر البيهقي بعدي في باب الهدى اذارك بجدث عقبة بن عامر (نذرت اختي ان تحج ماشية غير محتمرة) وفي آخره (مراخنتك فلتختم وتترك

ولتصم ثلاثة ايام) واخرجه الترمذى وقال حديث حسن واخرجه ابوداود ورجال اسناده ثقات خلا
عبد الله بن زحر فانه منكلم فيه * هذا اخرج له الحاكم في المستدرک ولم يضعفه البيهقي في كتابه هذا في موضع من
المواضع بل قد حكى في باب المغنيات (عن البخارى انه وثقه) وذكر الترمذى ايضا في العلل توثيقه عن البخارى وقال
الطحاوى في كتاب المشكل ثابون ابن وهب انا يحيى بن عبد الله المعافى عن ابي عبد الرحمن الحلي عن عقبه
ابن عامر ان اخته نذرت ان تمشي الى الكعبة حافية غير مختمرة فذكر ذلك عقبه لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال مراخلك فلتركب ولتصم ثلاثة ايام * وحكى قال فيه ابن معين ليس به بأس واخرج له الحاكم
في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكره في الثقات من اتباع التابعين قال الطحاوى كشف وجهها حرام فامرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكفارة لمنع الشريعة اياها منه ثم ذكره الطحاوى من وجه آخر وفيه نذرت ان
تحج ماشية ناشرة شعرها فقال لتركب ولتصم ثلاثة ايام * .

* قال * **باب من نذر ان يذبح ابنه او نفسه ***

* قلت * في الخلافيات البيهقي لو قال ان شفى الله مرضي فله علي ان انحر ولدي لم ينفذ نذره ثم ذكر قول آخر انه يلزمه
كفارة يمين قال والآثار تدل على ذلك وقال ابو حنيفة ومحمد يلزمه ذبح شاة انتهى كلامه ويدل للقول الاخير
ان الله تعالى امرنا بالاقتداء بابراهيم عليه السلام وهو قد امر بذبح ولده فخرج عن موجه بشاة والنذر واجب
بالامر والسلف اتفقوا على وجوب شئ واختلفوا في قدره فمن لم يوجب شيئا فقد خالف جميعهم *

* قال * **باب الهدى فيمارك ***

ذكر فيه من طريقين (عن عكرمة عن ابن عباس ان اخت عقبه نذرت ان تحج ماشية وانها لا تطيق ذلك فقال عليه السلام
فلتركب ولتهد بدنة) ثم ذكره من طرق وليس فيها ذكر الهدى * قلت * اخرج ابوداود الحديث من طريقين
الاولين وسندهما على شرط الصحيح وسكوت من سكت ليس بحجة على من ذكر ثم ذكر البيهقي من طريق شريك
(عن محمد بن عبد الرحمن عن كريب عن ابن عباس قال رجل يارسول الله ان اختي نذرت ان تحج ماشية فقال
ان الله لا يصنع بشقاء اختك شيئا التحج راكبة ثم تكفر عن ميمينها) ثم قال البيهقي (نقد به شريك القاضي) * قلت *
اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ثم ذكر البيهقي حديثا من رواية الحسن عن عمران
ابن حصين ثم قال (لا يصح سماع الحسن من عمران) * قلت * فقد قد مناقريا في باب من جعل في النذر بمعضبة كفارة
يمين الاستدلال على صحة سماع الحسن من عمران *

قال * باب من نذر المشي الى مسجد المدينة او مسجد بيت المقدس *

ذكر فيه حديث (لا يشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد) * قلت * ظاهره انه يلزمه المشي وحي صاحب الاستذكار عن مالك والشافعي انها يقولان يضي راكبا الى بيت المقدس فيصل في فيه *

قال * باب من لم يوجوه بالنذر *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (صلوة في مسجد ي هذا خير من الف صلوة فيما سواه) الى آخره ثم قال (رواه البخاري) * قلت * اقتصار البيهقي على البخاري بوم ان مسلما لم يخرج له وليس الامر كذلك بل قد اخرج مسلم في المناسك وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب فضل الصلوة في مسجد المدينة في او اخر الحج وعزاه الى البخاري ومسلم *

قال * باب من نذر ان ينحر بغيرها اي بغير مكة *

ذكر فيه حديث ميمونة بنت كرم ثم قال (رواه بوداود عن الحسن بن علي عن يزيد) * قلت * رواه ابو داود عن الحسن بن علي ومحمد بن المنني كلاهما عن يزيد بن هارون *

قال * باب فضل من ابتلي بشئ من الاعمال *

ذكر فيه حديث (ان الله مع القاضى ما لم يجر) من طريق عمران القطان عن حسين المعلم عن ابي اسحق الشيباني * قلت * حسين المعلم هو ابن ذكوان وقد اخرج ابن ماجه هذا الحديث من طريق عمران القطان عن حسين ابن عمران عن الشيباني *

قال * باب كراهية طلب الامارة والقضاء *

ذكر فيه من حديث اسرائيل (عن عبد الاعلى عن بلال بن ابي بردة عن انس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من طلب القضاء واستعان عليه وكل اليه) الحديث ثم ذكره من حديث ابي عوانة عن عبد الاعلى عن بلال بن مرداس عن خبيثة عن انس ثم قال (قال الترمذي حديث حسن غريب وهو اصح من حديث اسرائيل عن عبد الاعلى) * قلت * سكوت البيهقي عن كلام الترمذي دليل على الرضا وقد اعترض عليه ابن القطان بما لمخصه ان بلال ابن مرداس مجهول الحال وخبيثة بن ابي خبيثة قال فيه ابن معين ليس بشئ وفي الميزان للذهبي بلال بن مرداس لا يصح حديثه قاله الا زدي فظهر بهذا ان حديث اسرائيل اصح خلافا لما ذكره الترمذي *

قال * باب مسألة القاضي عن احوال اليهود *

ذكر فيه من حديث يحيى بن حماد (عن ابي عوانة عن بيان عن قيس بن ابي حازم عن مرداس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال يذهب الصالحون الاول فالاول الحديث ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن يحيى بن حماد) قلت به اخرجه البخاري في الرقاق عن يحيى بن حماد هكذا امر فو عا واخرجه في المغازي عن ابراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس عن اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن مرداس قال يقبض الصالحون بهذا كرهه موقوفا كذا ذكر المزني في اطرافه ثم ذكر البيهقي من حديث محاضر (ثالثا لامش عن ابراهيم عن عبيدة قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس قرني الحديث ثم قال) اخرجه البخاري من وجه آخر عن الاعمش * قلت * هذا من قبل ما تقدم مرارا اقتصر فيه البيهقي على البخاري فاوهم ان مسلما يخرج به وليس الامر كذلك بل قد اخرجه في الفضائل من حديث منصور عن ابراهيم بسند ثم بعد ذلك في الحديث علة ذكرها الحاكم في علوم الحديث وهي ابن عمرو ابن علي ذكره ليحيى بن سعيد فقال ليس في حديث ابن عون عن عبد الله فقلت ثانيا زهر عن ابن عون عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال رأيت ازهر جاء بكتابه ليس فيه عن عبد الله قال عمرو بن علي فاختلفت الى ازهر قريبا من شهرين للنظر فيه فنظر في كتابه فقال لم اجد الا عن عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر البيهقي حديث زهدم (عن عمران بن حصين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيركم قرني) الحديث ثم قال (رواه البخاري) وكذا هذا الحديث اقتصر فيه على البخاري وقد اخرجه مسلم ايضا في الفضائل *

* قال * باب من يرجع اليه في السؤال يجب ان يكون معرفته باطنة متقدمة *

ذكر فيه حديثان مجاهد عن ابن عمر ثم قال (ورواه ابو داود في المراسيل عن ابن ابي نجيع قال مر رجل على النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث * قلت * الذي في مراسيل ابن داود ان ابن ابي نجيع رواه عن مجاهد مر سلا وكذا ذكر المزني في اطرافه ولعل الكاتب اسقط ذلك من نسختنا من سنن البيهقي *

* قال * باب القاضي يحكم بشئ فيكتب للمحكوم له *

ذكر فيه من حديث زهير (عن يحيى بن سعيد سمعت انس يقول دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار ليكتب لهم بالبحرين) الحديث ثم قال (رواه البخاري) ثم اخرجه ثانيا من حديث حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد وسكت عنه فلم يمهزه * قلت * اخرجه البخاري من هذا الطريق ايضا رواه في الشرب عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد *

* قال * باب اخر القسام *

ذكر فيه اثر عن علي وفيه سيئته موسى بن طريف فقال (لا يحتاج به) * قلت * الان القول فيه اذ لا يلزم من عدم الاحتجاج به ضعفه وقد اطلق ابن معين والدارقطني عليه انه ضعيف وكذبه ابو بكر بن عباش وقال الجوزجاني زائف

* قال *

* باب ما لا يحتمل القسمة *

ذكر فيه حديث عبادة بن الصامت (لا ضرر ولا ضرار) * قلت * تقدم الكلام عليه في باب من قضى بين الناس بما فيه صلاحهم ثم ذكر من حديث محمد بن يحيى بن حبان (عن مولاه له سمعت ابا صرمة يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ضار اضر الله به) الحديث * قلت * فيه هذه المولاة المجهولة وقد اخرجها ابو داود وابن ماجه من حديث محمد بن يحيى عن لؤلؤة عن ابي صرمة وكذا اخرجها الترمذي وقال حسن غريب وكذا اخرجها البيهقي فيما مضى في ابواب لا ضرر ولا ضرار من ابواب الصلح *

* قال *

* باب لا يقبل الشهادة الا بحضور من الخصم ولا يقضى على الغائب *

ذكر فيه (عن علي بن ابي طالب عليه وسلم قال له اذا اتاك احد الخصمين فسمعت منه فلا تقض له حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول) الحديث ثم ذكره من وجه آخر وفيه (فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول) ثم قال البيهقي (وهذا يناول الموضع الذي يحضره الخصمان جميعا) * قلت * ظاهر الوجه الاول انه ولو حضر احدهما خاصة لا يسمع قوله حتى يحضر الآخر فمنع القضاء على الغائب استعمال الوجهين والبيهقي واصحابه تركوا الوجه الاول بل تركوا الثاني ايضا اذ جعل العلة المجوزة للقضاء سماع قول الآخر وما بعد الفاية يخالف ما قبلها فتنقض الحديث انهما اذا حضرا فسمع الدعوى وغاب المدعى عليه قبل سماع قوله انه لا يجوز القضاء وهذا خلاف قولهم وقال الخطابي الحديث دليل على انه لا يقضى على غائب لانه اذا امنه ان يقضى لاحد الحاضرين حتى يسمع كلام الآخر دل على انه في الغائب الذي لم يسمع قوله اولى بالمنع لا مكان ان يكون معه حجة يطل دعوى الحاضر ومن ذهب الى ان الحاكم لا يقضى على غائب شرع وعمر بن عبد العزيز وهو قول ابي حنيفة وابن ابي ليلى وفي التهذيب لمحمد بن جرير الطبري روى عمر بن دينار عن عمر بن عبد العزيز قال اذا جاءك الرجل وقد سقطت عيناه في يده فلا تقض له حتى ياتي خصمه * وروى الشعبي عن شريح انه كان لا يقضى على غائب وهو قول النخعي *

* قال *

* باب من اجاز القضاء على غائب *

ذكر فيه حديث (خذي ما يكفيك وبيك بالمعروف) ثم اعاده بعد في باب من قال للقاضي ان يقضى بعلمه * قلت * قد قد منافي كتاب النكاح ان هذا كان منه عليه السلام فتوى لا قضاء على غائب ولا قضاء بعلمه صلى الله عليه وسلم وما ذكره البيهقي في آخر هذا الباب من قول عمر (من كان له عليه دين يعني الاسقم فلما تناقستم ماله) ليس فيه ان الاسقم كان غائبا فيجعل على انه كان حاضرا عند الدعوى *

* قال *

* باب من قال للقاضي ان يقضي بعلمه *

ذكر فيه حديث (خذي ما يكفيك) وقد ذكرنا قريبا انه كان فتوى وعلى ذلك يجعل ما ذكره البيهقي بعد هذا الحديث في هذا الباب وفي التمهيد وما احتج به من ذهب الى هذا ما روينا من طرق عن عروة وعن مجاهد جميعا بمعنى واحد ان رجلا من بني مخزوم استمدى عمر بن الخطاب على ابي سفيان بن حرب انه ظلمه حدا في موضع كذا او كذا من مكة فقال عمر اني لاعلم الناس بذلك وربما لعبت انا واث فيه ونحن غلمان فاذا قدمت مكة فأتني بابي سفيان فلما قدم مكة اتاه المخزومي بابي سفيان فقال له عمر يا اباسفيان انقض بنا الى موضع كذا فنهض ونظر عمر فقال يا اباسفيان خذ هذا الحجر من ههنا فقال والله لا افعل فقال والله لتفعلن فقال لا افعل فعلاه عمر بالدره فقال خذه لا ام لك وضعه ههنا فانك ما علمت قديم الظلم فاخذ الحجر ابو سفيان فوضعه حيث قال عمر ثم ان عمر استقبل القبلة فقال اللهم لك الحمد لم تمتني حتى غلبت اباسفيان على رأيه واذلته لي بالاسلام قال فاستقبل ابو سفيان القبلة فقال اللهم لك الحمد اذ لم تمتني حتى جعلت في قلبي من الاسلام فاذا لنت به لعمر * قال ابو عمر ففى هذا قضاء عمر بما علمه قبل ولايته والى هذا ذهب ابو سفيان ومحمد والشافعي *

* قال *

* باب من قال ليس للقاضي ان يعمل *

ذكر فيه احاديث وآثار اقلت اغفل البيهقي في هذا الباب حديثا اخرجه النسائي وابو داود واللفظ له من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا جهم بن حذافة مصدقا فلاحه رجل في صدقه فضر به ابوجهم فتبعه فانوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم كذا فلم يرضوا فقال لكم كذا فلم يرضوا فقال لكم كذا فلم يرضوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني خاطب العشية على الناس ومخبرهم برضاكم فقالوا نعم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان هؤلاء الليثيين اتوني يريدون القود فمرضت عليهم كذا وكذا فرضوا ارضيت فقالوا لا فيهم المهاجرون بهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفوا عنهم فكفوا ثم دعاهم فزادهم فقال ارضيت فقالوا نعم فقال اني خاطب على الناس ومخبرهم برضاكم قالوا نعم فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ارضيت قالوا نعم وذكر صاحب التمهيد ان هذا الحديث من افضل ما يحتج به في ان القاضي لا يقضى بعلمه قال وهذا بين لانه لم يؤخذ به بعلمه فيهم ولا قضى بذلك عليهم وقد علم رضاهم *

❦ قال ❦

ذكر فيه (عن الشافعي انه قال وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بايع اعرابيا في فرس فوجد الاعرابي يامر بعض المنافقين ولم يكن بينهماينة) ثم اخرج البيهقي الحديث وفيه (فطلق رجال يعترضون الاعرابي ويساومونه الفرس ولا يشعرون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ابتاعه حتى زاد بعضهم الاعرابي) الى آخره ❦ قلت ❦ وهذا اللفظ اخرجه ابو داود والنسائي وغيرهما وظاهره يقتضي انهم لو شعروا انه عليه السلام ابتاعه لم يزيدوا عليه وذلك شان المؤمنين ولم ارم فيما بايد بنامن الكتب المشهورة ان ذلك كان بامر بعض المنافقين ❦

❦ قال ❦

❦ باب الشهادة في الدين وما في معناه ❦

ذكر فيه حديث ابن عمر وفيه (اما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل واحد) ثم عزاه الى مسلم ❦ قلت ❦ اغفل البيهقي في هذا الباب حديث ابي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين وفيه البس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل الحديث وقد ذكره البيهقي في اوائل كتاب الحليض *

❦ قال ❦

❦ باب ما جاء في عدد هن اي النساء ❦

ذكر في آخره (عن علي انه كان يجيز شهادة القابلة) ثم علمه ثم قال (قال اسحق المخطلي لو صحت شهادة القابلة عن علي لقلنا به ولكن في اسناده خلل وقال الشافعي لو ثبت عن علي صرا عليه) ❦ قلت ❦ في المخطي لابن حزم قال سفيان الثوري يقبل في عيوب النساء وما لا يطالع عليه الا النساء امرأة واحدة وهو قول ابي حنيفة واصحابه وصح عن ابن عباس وعن علي وعن عثمان اميري المؤمنين وابن عمر والحسن البصري والزهرى وقال ابن ابي شيبة ثعالب بن يونس عن الاوزاعي عن الزهرى قال مضت السنة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن وتجاوز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال وقال عبد الرزاق في مصنفه قال ابن جريح قال ابن شهاب مضت السنة فذكره بمعناه وقال ايضا عن الثوري عن اشعث عن الحسن والثمجي قال لا يجوز شهادة المرأة الواحدة فيما لا يطالع عليه الرجال وقال ايضا انا الاسلمي اخبرني اسحق ❦ ابن شهاب ان عمر بن الخطاب اجاز شهادة امرأة في الاستهلال ورواه ايضا بسنده عن الزهرى وطاوس وابي بكر بن ابي سبرة ويحيى بن سعيد وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الصحابة على ان المرأة الواحدة مقبولة على الولادة *

❦ قال ❦

❦ باب شهادة القاذف ❦

ذكر فيه الآخرة قال (قال الشافعي الثيبا على اول الكلام وآخره في جميع ما يذهب اليه اهل الفقه) ❦ قلت ❦ كيف

يقول الشافعي هذا وقد ذكر البيهقي في باب الذي بعد هذا الباب عن جماعة من السلف (أنهم أعادوا الاستئذان إلى الجملة الأخيرة) أو ذكر أبو عمر في التمهيد أنه قول الحكم ومعاوية بن قرة وحماد بن أبي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن المسيب وعكرمة عن الزهري واليه ذهب أكثر أهل العراق وفي الحلي لابن حزم وروينا من طريق ابن جريج عن عطاء الجراساني عن ابن شهاب شهادة القاذف لا يجوز وإن تاب وصح عن الشعبي في أحد قوله و التخيبي وإن المسبب في أحد قوله والحسن البصري ومجاهد في أحد قوله ومسروق وعكرمة في أحد قوله إن القاذف لا تقبل شهادة أبدا وإن تاب وعن شرح المحدث في القذف لا تقبل شهادة أبدا وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب) أن عمر قال لا يكره إلى آخره * قلت فيه ثلاثة أشياء * أحدها * أنه تقدم غير مرة أن مالكا وابن معين أنكرا سماع ابن المسيب من عمر وقد ذكر البيهقي فيما مضى من قريب في باب الشهادة على الطلاق والرجعة (إن روايته عنه مرسله) * الثاني * أن ابن عينة رجع في تعيين اسم من أخبر الزهري وهو ابن المسيب إلى عمر بن قيس فكانه روي ذلك عنه وعمر هذا ضعيف وأشار الشافعي إلى الجواب عن هذه العلة وهو أن ابن عينة بهذا يقول عمر بن قيس إن ابن المسيب * الثالث * أن ابن المسيب الذي روى عن عمر قبول شهادة إذا تاب خالفه في ذلك فنفى مصنف ابن أبي شيبة ثابود أود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب فالأشهاد له ولو نوبته فيما بينه وبين الله * وهذا سند صحيح على شرط مسلم *

* قال * باب من قال لا تقبل شهادة نه *

ذكر فيه حديث (لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود) من طريق آدم بن قاندة والثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال (آدم والثني لا يفتح بهما) * قلت * في مصنف ابن أبي شيبة ثابود عبد الرحيم بن سليمان عن حماد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدودا في قرية * فقد تابع الحجاج وهو ابن أوطاة آدم والثني والحجاج أخرج له مسلم مقرونا بآخر *

* قال * باب ما جاء في خبر الشهداء *

ذكر فيه من طريق يحيى بن يحيى (قراة على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابن أبي عمرة الأنصاري عن زيد بن خالد أنه عليه السلام قال لا يخرجكم بخير الشهداء) الحديث * قلت * الذي في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى بهذا السند عن أبي عمرة وأخرجه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك

وقال عن ابي عمرة وقال الترمذي اكثر الناس يقولون ابن ابي عمرة واختلف على مالك فروى بعضهم عن ابن ابي عمرة وروى بعضهم عن ابي عمرة وابن ابي عمرة اصح عندنا لانه قد روي من غير حديث مالك عن عبد الرحمن بن ابي عمرة عن زيد بن خالد وقد روي عن ابي عمرة عن زيد بن خالد غير هذا الحديث وهو صحيح ايضا وابو عمرة هو مولى زيد بن خالد الجهني وله حديث النول *

* قال * **باب من رد شهادة اهل الذمة**

قال الله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقالوا واشهدوا شهيدين من رجالكم وقال من ترضون من الشهداء * (قال الشافعي ففي هاتين الايتين دلالة على ان الله تعالى انما عفى المسلمين دون غيرهم) الى آخره * قلت * الخطاب في الايتين للمسلمين قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نذرتهم بدين * ثم قالوا واشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء * فلما امرنا بذلك اذنا اننا علمنا ان المراد الشهادة على المسلمين وقال تعالى يا ايها النبي اذا طلعت النساء الآية ثم قال واشهدوا ذوى عدل منكم * فهذا ايضا على طلاق المسلمين واخرج الطحاوي عن احمد بن ابي عمران ثنا ابو خيثمة ثنا حفص بن غياث عن مجاهد عن الشعبي عن جابر ان اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة منهم زنا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتوني باربعة منكم يشهدون * وهذا سند جيد * ابن ابي عمران وثقه ابن يونس وبقى السند على شرط الشيخين خلا مجالدا فان مسلما انقرد به وقال ابن ماجة ثنا محمد بن طريف ثنا ابو خالد الاحمر عن مجاهد عن الشعبي عن جابر انه عليه السلام اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض * وهذا السند على شرط مسلم وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب من اجاز شهادة اهل الذمة على الوصية في السفر وعمله بان (غير مجالدا رواه عن الشعبي عن شريح من قوله) * قلت * يحتمل على ان الشعبي رواه عن جابر مرفوعا وكان شريح فقها يرى ذلك فافق به فسمعه الشعبي منه فرواه مرة اخرى عنه وفي الاشراف لابن المنذر ومن رأى ان شهادتهم جائزة بعضهم على بعض شريح وعمر بن عبد العزيز والزهري وقادة وحماد بن ابي سليمان والثوري والنعمان *

* قال * **باب ما جاء في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا شهداء بينكم اذا حضر احدكم الموت** الى قوله او آخران من غيركم *

(قال الشافعي سمعت من يذكر انها منسوخة بقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم) * قلت * في اصول ابي بكر الرازي قوله تعالى او آخران من غيركم * خاص بالوصية في السفر وقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم * خاص

بالرجعة فكيف يتراض بأحد هاهنا على الاخرى *

* قال * **باب من اجاز شهادة اهل الذمة على الوصية في السفر**

ذكر فيه حديث جابر (انه عليه السلام اجاز شهادة اليهود في رواية اهل الكتاب بعضهم على بعض) وعلمه بان (غير محال) رواه عن الشعبي عن شريح * قلت * ذكر هذا الحديث في هذا الباب غير مناسب وقد تكلمنا عليه قريبا في باب من رد شهادة اهل الذمة *

* قال * **باب القضاء باليمين مع الشاهد**

ذكر فيه حديث سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ثم اخرجهم من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو ثم قال (سيف ثقة ثبت عند ائمة اهل النقل) * قلت * في علل الترمذي سألت محمد عنه اى هذا الحديث فقال عمرو بن دينار لم يسمع عندي هذا الحديث من ابن عباس وقال الطحاوي قيس لا يملك يحدث عن عمرو بن دينار بشئ * فقد رمي الحديث بالانقطاع في موضعين من البخاري بين عمرو وابن عباس ومن الطحاوي بين قيس وعمرو وورد البيهقي في الخلافيات على الطحاوي واثار الى ان قيس سمع من عمرو واستدل على ذلك برواية وهب بن جرير عن ابيه قال سمعت قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكر حديث المحرم الذي وقضته ناقته ثم قال البيهقي (ولا يبعد ان يكون له عن عمرو وغير هذا) * قلت * لم يصرح احد من اهل هذا الشأن قريبا بان قيس سمع من عمرو ولا يلزم من قول جرير سمعت قيس يحدث عن عمرو ان يكون قيس سمع ذلك من عمرو وقد روى البيهقي في باب فضل التاذين على الامامة من حديث ابي حمزة المصكري (سمعت الاعمش يحدث عن ابي صالح عن ابي هريرة قال عليه السلام الامام ضامن والمؤمن مؤتمن) الحديث ثم لم يجعل البيهقي ذلك سماعا للاعمش من ابي صالح بل قال (هذا الحديث لم يسمعه الاعمش من ابي صالح انما سمعه من رجل عن ابي صالح) وقد اخرج ابو داود في المراسيل من حديث ابي خلدة قال سمعت ابا العالية يحدث ان اعرابيا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال متى ليلة القدر الحديث وذكر ان ذهبي سيقا في كتابه في الضعفاء وقال رمي بالقدر وقال في الميزان ذكره ابن عدي في الكامل وساق له هذا الحديث وسأل عباس بن يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال ليس بحفظ ووظ ضعف ابن حنبل محمد بن مسلم وقال ما ضعف حديثه ثم ذكر البيهقي من وجه آخر من حديث معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس * قلت * رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان وابراهيم هو الاسلمى مكشوف الحال مرمي بالكذب وغيره من المصائب وقد ذكرناه مرارا وربيعة هذا قال ابو زرعة ليس بذلك وقال ابو حاتم منكر الحديث ثم ذكر البيهقي

من وجه آخر من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة **قلت** فيه مع نسيان سهيل انه قد اختلف عليه فيه فرواه زهير بن محمد عنه عن أبيه عن زيد بن ثابت كما ذكره البيهقي بعد في هذا الباب ثم ذكره من وجه آخر من حديث مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ثم ذكر عن ابن حنبل قال ليس في هذا الباب حديث أصح من هذا **قلت** مغيرة قال فيه ابن معين ليس بشيء ذكره صاحب الميزان وذكر حديثه هذا ثم قال قال ابن عدي مغيرة بن فرد باحاديث وقال صاحب التمهيد أصح اسناد لهذا الحديث حديث ابن عباس وهذا بخلاف ما قال ابن حنبل ثم ذكره البيهقي من وجه آخر من جهة مالك وجماعة عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلًا ثم قال (ورواه عبد الوهاب الثقفي وهو من الثقات عن جعفر عن أبيه عن جابر موصولًا) ثم ذكر (عن الشافعي انه قال لبعض من بناظره روى الثقفي وهو ثقة عن جعفر) فذكره ثم ذكر البيهقي فيه اختلافًا كثيرًا عن جعفر **قلت** عبد الوهاب احتلط في آخر عمره كذا ذكر ابن معين وغيره وقال محمد بن سعد كان ثقة وفيه ضعف وقال ابن مهدي أربعة كانوا يحدثون من كتب الناس ولا يحفظون ذلك الحفظ فذكر منهم عبد الوهاب وقد خالفه في هذا الحديث من هو أكبر منه واثق كاللخ وغيره فأرسلوه وقال صاحب التمهيد أرسله أشهر ورواه الترمذي من حديث عبد الوهاب موصولًا ثم أخرجه من حديث اسمعيل بن جعفر عن جعفر عن أبيه مرسلًا ثم قال وهذا أصح وكذا روى الثوري عن جعفر عن أبيه مرسلًا ولهذا ذكر البيهقي في كتاب المعرفة (ان الشافعي لم يحتج بهذا الحديث في هذه المسئلة لذهاب بعض الحفاظ إلى كونه غلطًا) ثم ذكر الحديث من جهة مطرف بن مازن ثنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم ساقه من جهة محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب بسنده المذكور ثم قال (مطرف ومحمد بن عبد الله ابن عمير ليسا بالقويين وهو بارئ من شاهد لما تقدم) **قلت** ذكر ابن الجوزي الرجلين في كتاب الضعفاء فاغلاظ فيها فقال محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن يحيى ضعيف وكذا قال الدارقطني وقال مرة أخرى ليس بشيء وقال النسائي والازدي متروك وقال ابن حبان كان يقلب الاسانيد من حيث لا يفهم لسوء حفظه فوجبت محابته وقال ايضا مطرف بن مازن قال يحيى كذاب وقال السعدي والنسائي ليس بثقة وقال ابن حبان كان يحدث بآلهم لا يسمع لا تجوز الرواية عنه الا للاعتبار والبيهقي الان القول فيهما في هذا الباب ووافق الجماعة في غيره فقال في باب سهم ذي القرنين (مطرف بن مازن ضعيف) وقال في باب الرجل يطيق المشي (محمد بن عبد الله بن عمير اضعف من ابن أبي عمير الخواري) ثم انه قطع هنا بان حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرسل وهو عندهم متردد محتمل للاتصال والارسال وقد بين ذلك البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح فقال (اذا قيل عمرو عن أبيه عن جده

يشبه ان يراد بالجّد محمد بن عبد الله وليست له صحبة فيكون الخبر مرسلًا ثم ذكر حديث سهل بن ابي صالح عن ابيه عن زيد بن ثابت * قلت * قد تقدم ان سهيلاً اختلف عليه فيه ثم ذكر حديث مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه مرسلًا * قلت * قد تقدم هذا في هذا الباب فانادته هنا سوء ترتيب وتكرار بلا فائدة ثم ذكر القضاء بذلك عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ثم قال (ورواها ابو بكر بن ابي سبرة عن ابي الزناد عن عبد الله بن عامر حضرت ابا بكر وعمر وعثمان يقضون باليمين مع الشاهد) ثم قال (الرواية فيه عنهم ضعيفة وهي عن علي وابي مشهورة) * قلت * من نظري في الرواية عنهم ما عرف انها عنهما ايضاً ضعيفة قال صاحب التمهيد ومن روي عنه القضاء باليمين مع الشاهد منصو صامن الصحابة ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابي بن كعب وان كان في الاسانيد عنهم ضعف ثم قال البيهقي (وفيما روى سليمان بن بلال عن ربيعة ان عمر بن الخطاب كتب بذلك الى شرح وهو وان كان منقطعاً فيه تأكيداً لرواية ابن ابي سبرة) * قلت * ابن ابي سبرة وضعفه البيهقي في باب وطي ام الولد وقال احمد كان يضع الحديث ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء ومثل هذا كيف يتقوى بهذا المنقطع وايضاً رواية ابن ابي سبرة فيها ذكر الثلاثة وهذا الاثر منقطع مقصور على عمرو وحده ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال ذكر هشيم عن مغيرة ان الشعبي قال ان اهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد) * قلت * في كلام الشعبي زيادة لم يذكرها الشافعي قال صاحب الاستذكار روى هشيم ان المغيرة عن الشعبي قال اهل المدينة يقولون بشهادة الشاهد وبين الطالب ونحن لا نقول ذلك وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا لسويد بن عمرو ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه فلا لا يجوز الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين قال عامر ان اهل المدينة يقولون شهادة الشاهد مع بين الطالب وهذا السند رجاله على شرط مسلم ثم ذكر حديث جعفر بن محمد من رواية مسلم بن خالد عنه ثم من رواية ابن ابي يحيى عنه * قلت * مسلم بن خالد ضعيف عندهم وقد وضعفه البيهقي ايضاً في باب من زعم ان الترويح بالجماعة افضل ولهم ابراهيم الاسلمي مكشوف الحال وقد ذكر البيهقي هذا الحديث في هذا الباب مرتين وهذه الثالثة ثم ذكر البيهقي (عن كلثوم بن زياد قال ادركت سليمان بن حبيب والزهرى يفتيان بذلك يعني بشاهد وبين) * قلت * كلثوم هذا ضعيف النسب وقد صحح عن الزهرى خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا احمد بن خالد عن ابن ابي ذئب عن الزهرى قال هي بدعة واول من قضى بها معاوية وهذا السند على شرط مسلم وفي مصنف عبد الرزاق ثنا معمر سالت الزهرى عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء احذنه الناس لا بد من شاهدين وفي الاستذكار هو الاشهر عن الزهرى ثم ذكر البيهقي (عن عطاء قال لا برجة الا بشاهدين الا ان يكون عذر فياتي بشاهد ومخلف مع شاهده) * قلت *

في سنده مسلم الزنجي تقدم انه ضعيف وقد روي عن عطاء انه لا يقول بالشاهد واليمين قال صاحب التمهيد وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي لا يقضي باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والحكم وطائفة وزاد في الابتداء ذكر التضي وفي الحلي لابن حزم اوله من قضى به عبد الملك بن مروان و اشار الى انكاره الحكم وابن مينة وروي عن عمر بن عبد العزيز الرجوع الى ترك القضاء به لانه وجدنا هل الشاهد على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى كلامه وفي التمهيد تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم انه لم ير الاثني عشر سنة في يده ولا يذهب اليه وقوله عليه السلام في الصحيحين اليمين على المدعى عليه وفي رواية البيهقي على المدعى واليمين على من انكره يرويه وكذا قوله عليه السلام في الصحيحين شاهدك او يمينه مع ظاهر القرآن لانه تعالى اوجب عند عدم الرجلين قبول رجل وامرأتين واذا وجد شاهد واحد فالرجلان مدومان في قبوله مع اليمين نفي ما اقتضته الآية وايضا فانه تعالى قال عقيبها ممن ترصون من الشهداء وليس المدعى بشاهد واحد ممن يرضى استحقاق ما يدعيه بقوله ويمينه وزعموا ان يمين المدعى قائمة مقام المرأتين فليحل هذا لو كان المدعى ذميا فانما شاهد اوجب ان لا يقبل منه كما لو كانت المرأتان ذميتين ولو شهدت امرأتان قال مالك يخلف المدعى مع شهادتهما وقال الشافعي لا يمين انما اليمين مع الشاهد لان شهادتهما دون الرجال وليس في شيء من الاخبار تخصيص ذلك بالاموال كما زعم الشافعي *

باب تأكيد اليمين بالمكان

قال *

ذكر فيه حديث جابر (لا يخلف احد على يمين آتية) الحديث * قلت * ليس فيه الا تعظيم اليمين عند منبره صلى الله عليه وسلم ولا خلاف فيه وليس فيه انه عليه السلام امر ان لا يخلف المطلوب الا عند ولو كان ذلك فيه فظاهره انه يخلف عنه في القابل ايضا والشافعي لا يخلف عنه في القليل كما ذكره البيهقي في الباب بعد ثم ذكر عن المهاجر كتب الي ابو بكر ابي القيس الى آخره * قلت * هذا الاثر على تقدير صحته خالفه الشافعي فان عنه لا يجب احد الى مكة ولا الى المدينة ولكن يحكم عليه حاكم بلده ثم ذكر البيهقي ان عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يخلفون الى آخره ثم قال قال الشافعي فذهبوا الى ان العظيم من الاموال ما وصفت من عشرين دينارافضاعا قال وقال مالك يخلف على المنبر على ربع دينار * قلت * ذكر ابن حزم في الحلي ان الرواية عن عبد الرحمن ساقطة لا يدري لما وصل ولا مخرج ثم لو صحت لم بعد عبد الرحمن في كثير المال ما حذوا مالك والشافعي وما نعلم احدا سبقهما الى ذلك *

باب النكول والرد على المدعى

قال *

ذكر فيه حديث القسامة و(ان الجماعة بدوا في روايتهم بالانصار بين وان ابن مينة بدأ بايمان اليهود ثم رد

على الانصارين وهو خلاف رواية الجماعة والجماعة اولى بالحفظ من الواحد. قلت. البداءة بايمان الانصارين وهم المدعون
مخالفة لثرائف المدعى والحدیث الصحيح المشهور الیمن علی المدعی علیه فوجب ان يقتصر على مورد الحدیث
ولا یقاس علیه فكيف یقیس الشافعية علیه ثم یكسبون ما فيه من البداءة یمین المدعی ثم الرد علی المدعی علیه فیلحقون
المدعی علیه فان نكل حلفوا المدعی وقد سبق الكلام علی هذا الحدیث فی ابواب القسامة ثم ذکر البیهقي اثر عمر
فی الرجل الذي أجرى فرسانه على عدلى اصبح رجل فأتى الى آخره. * قلت. * الكلام علی هذا ايضا تقدم فی
ابواب القسامة ثم ذكر البیهقي ان عثمان اقترض المقداد سبعة آلاف درهم فقال المقداد اني اري رجلة آلاف فتخاصم الى عمر
فقال المقداد حلفه انها سبعة الى آخره ثم قال (استأذه صحيح الا انه منقطع وهو مع ما روينا عن عمر فی القسامة هو كذا
احد هما صاحبه فيما اجتماعا اليه من مذهب عمر فی رد اليمين وفيه زيادة مذهب عثمان والمقداد. * قلت. * فی سنده
سلسلة بن علقمة وهو وان اخرج له مسلم فقد قال فيه احمد بن حنبل ضعيف الحدیث كذا ذكر الذهبي فی كتاب الضعفاء
وعثمان قد روي عنه خلاف ذلك فروى الطحاوي فی مشكل الآثار بسنده عن عبد الله بن عون من اهل فلسطين قال
امرت امرأة وليدة لمان تظطیع عند زوجها فحسب انها جارية فوقع عليها وهو لا يشعر فقال ثوبان حلفوه انه
ما شعر فان ابنه يملأ فارجموه وان حلف فاجلدوه مائة جلدة الى آخره ثم قال الطحاوي لا نعلم له مخالفا من
الصحاب ولا منكر اعليه اى فی حكمه بالنكول وان له حكم الاقرار وقد تقدم فی باب بيع البراءة ان ابن عمر نكل عن
اليمين فی عيب الغلام ففضى عليه عثمان بالنكول واسترجع المبد فوافق ابن عمر فی ذلك دليل لا يي حنيفة
واصحابه انه اذا نكل المدعی علیه عن اليمين حكم علیه ولم يرد اليمين علی المدعی وقد جعل علیه السلام البينة علی
المدعی واليمين علی المدعی علیه فلا ينقل اليمين الى المدعی كالأل ينقل البينة الى المدعی علیه.

* قال. * ﴿ابواب من يجوز شهادته ومن لا يجوز﴾

ذكر فيه حديث ذكر ابن اسحق (عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال عليه السلام ان تغفر اللهم تغفر جاثم
اخرجه بمناه من حديث ذكر ابن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس ثم اخرجه من وجه ثالث من حديث مجاهد عن
ابن عباس مرفوعا ثم قال (هذا شبه). * قلت. * الرفيع زيادة ثقة يقبل ويحمل على ان طاووسا وعطاء سمعا من
ابن عباس مرفوعا فرواه عمرو بن دينار عنهما ولهذا اخرجه الترمذي من طريق عطاء وقال حسن صحيح ثم ذكر البیهقي
من حديث الاعمش (عن عمارة بن عمير سمعت الحارث بن سويد يقول ثنا ابن مسعود يحدثين احدهما قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم والآخر عن نفسه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اشد فرجا بتوبة الحدیث ثم قال

* باب لا يقبل شهادة خائن *

* قال *

ذكر فيه من حديث الاعرج مرسل (لا يقبل شهادة ذي الضنة والخنة والخنون والخنبة الذي يكون بينك وبينه عداوة) ثم قال (لا ادري هذا التفسير من قول من من الرواة) * قلت * في الصحاح في صدره علي احتقاي حقد ولا يقال خنة وفي الغريين للهروي الخنة لغة رد يؤول اللغة العالية احنة وقال الاصمعي يقال في صدره احنة ولا يقال خنة ثم ذكر البيهقي من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف مرسل (لا يجوز شهادة خصم ولا ضنين واليمين على المدعى عليه اخرجها بوداود مع حديث الاعرج في المراسيل) * قلت * الذي في مراسيله من حديث طلحة المذكور لاشهادة الخصم ولا ضنين لم يزد على هذا *

* باب رد شهادة اهل الاهواء *

* قال *

ذكر في آخره حديث الاعمش (عن ابي صالح عن ابي سعيد لا تسبوا الصحابي) الى آخره ثم قال (رواه مسلم) * قلت * رواه البخاري ايضا في فضل ابي بكر رضي الله عنه من هذا الطريق *

* باب كراهية اللعب بالنرد اكثر من اللعب بشئ من الملاهي *

* قال *

ذكر فيه حديث بريدة (من لعب بالنرد شير فهو كمن غمس يده في لحم الخنزير ودمه) ثم ذكر حديث مالك (عن موسى ابن ميسرة عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى من لعب بالنرد شير فقد عصي الله ورسوله) ثم قال (وكذا رواه يزيد بن الهاد واسامة بن زيد عن سعيد) * قلت * اختلف فيه على اسامة فرواه ابن المبارك عنه عن سعيد بن ابي هند مرة عن ابي موسى كذا اخرجه الدارقطني في سننه ودل ذلك على ان روايته مالك منقطعة كذا ذكر ابن القطان وقال صاحب التمهيد رواه الليث عن ابن الهاد عن موسى بن ميسرة عن عبد الله بن سعيد عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى ثم ان الحديث يقتضيان تحريم اللعب بالنرد وقال النووي في شرح مسلم باب تحريم اللعب بالنرد ثم ذكر حديث بريدة ثم قال هذا الحديث حجة للشافعي والجمهور في تحريم اللعب بالنرد فظهر ان تبويب البيهقي غير موافق لالهديثين ولالمذهب الشافعي والجمهور واذا ثبت ان اللعب بالنرد محرم يقاس عليه الشطرنج فلانسلم للشافعية كراهية اللعب به قال المازري في شرح مسلم مالك ينهى عن اللعب بالنرد والشطرنج ويرى ان الشطرنج شر من النرد والمضى منها وهذا الحديث حجة له وان كان ورد في النرد فقيست الشطرنج عليها لا شتمها كما هي كونهما شاغلين عما يفيد في الدين والدنيا وموقعين في القمار والشاغل المتاحد فيهما عند التغالب مع كونهما غير مفيدين وقد نبه على هذا بقوله الشطرنج المسمى وقد ذكر البيهقي فيما تقدم في باب اللعب بالشطرنج عن ابن عمر قال شر من النرد وعن ابي موسى لا يلعب بالشطرنج الا خاطى وفي التمهيد قال بعضهم

الشرنج شر من التردو من قال ذلك الليث بن سعد وذكر البيهقي فيما بعد في باب من كره كل ما لب الناس به (انه قيل للقاسم بن محمد ارايت الشرنج اميسر هي قال كل ما لم يه عن ذكر الله وعن الصلوة فهو مبسر)

* قال * ﴿باب الرقص اذا لم يكن فيه تكبير﴾

ذكر فيه (انه عليه السلام قال لزيد انت اخونا و مولانا فجل) الى آخره وفي سنده هاني بن هاني فقال (ليس بالمعروف جدا) * قلت * ذكره البيهقي فيما مضى في باب اجل العنين وحكى عن الشافعي (انه قال لا يعرف) وكلام البيهقي هنا بخلاف هذا بعض مخالفة وقد تكلمنا هناك على هاني *

* قال * ﴿باب تحسين الصوت بالقرآن﴾

ذكر فيه حديث ابن نمير (عن الاعمش عن طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوف عن البراء قال عليه السلام زينوا القرآن باصواتكم) ثم رواه من وجه آخر ولفظه (وحسبت انه قال زينوا القرآن باصواتكم) ثم قال (رواه جماعة عن طلحة الا ان عبد الرحمن كان يشك في هذه اللفظة وقال في رواية شعبة عن طلحة كنت نسبت هذه الكلمة حتى ذكرنيها الضحاك) * قلت * في الرواية الاولى لم يشك عبد الرحمن في تلك اللفظة وكذا اخرجه ابو داود والنسائي من حديث جرير عن الاعمش وكذا اخرجه ابن ماجه عن بشار ثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر ثنا شعبة عن طلحة وليس فيه كنت نسبت هذه الكلمة *

* قال * ﴿باب شهادة اهل العصية﴾

ذكر فيه حديث (دب اليكم داء الامم قبلكم) من طريق الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير عن يعيش بن الوليد عن الزبير ثم قال (وروي عن سليمان التيمي عن يحيى بن يعيش عن مولى لابي ربيعة عليه السلام) * قلت * وفيه اختلاف ثالث اخرجه الترمذي عن سفيان بن وكيع عن ابن مهدي عن حرب بن شدا عن يحيى بن يعيش عن مولى لابي ربيعة حدثه ان الزبير حدثه به وقال المزني في اطرافه تابعه علي بن المبارك وسفيان بن عبد الرحمن عن يحيى *

* قال * ﴿باب من خرق اعراض الناس﴾

ذكر فيه حديث ابي هريرة انفس عبد الدينار والدرهم) ثم قال (اخرجه البخاري عن يحيى بن يوسف ومسلم عن مسلم بن سلام) * قلت * لم يخرج مسلم هذا الحديث في صحيحه وليس في غيره واحد يقال له مسلم بن سلام بل ولا في شيوخ احد من الجماعة ثم ذكره من وجه آخر من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن ابيه عن ابي صالح ثم قال (اخرجه البخاري فقال وقال عمرو) * قلت * ذكر المزني في اطرافه ان البخاري ذكره في الجهاد عقب حديث ابي حصين عن ابي صالح

ثم قال (وزاد عمرو يعني ابن مروزوق فذكره) *

* قال * ﴿باب المتداعيين يتنازعان شيئا في يد احدهما ويقبى كل منهما بيته فهو الذي في يده﴾

ذكر فيه حد يثين عن جابر وكلاهما في دعوى التنازع * قلت * كيف يقبل بيته ذي اليد ولم يكلفه الله بيته انما حكم تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بان البيته على المدعى واليمين على المدعى عليه قال عليه السلام يثبتك او يمينه ليس لك غير ذلك * فصح انه لا يلتفت الى بيته المدعى عليه والحد يثان الذي ذكرهما البيهقي في سند الاول ابن ابي يحيى وهو مكشوف الحال وشيخه اسمعق بن ابي فروة ضعفه البيهقي في ابواب سجود البلاوة وقال في باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (متر وكث) وفي سند الثاني زيد بن نعيم لا يعرف حاله وقال صاحب الميزان لا يعرف في غير هذا الحديث وهو حديث غريب ثم على نقد بر صحة الحديثين فالبيتان فيها اقامتا على امر زائد على اليد ولائد اليد عليه فاستوت البيتان في ذلك الامر وترجمت بيته ذي اليد عنده بخلاف ما اذا قامت البيتان على الملك لان بيته الخارج اكثر اثباتا لانها تظهر الملك بخلاف بيته ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له بيده *

* قال * ﴿باب المتداعيين يتنازعان شيئا في ايديهما ويقبى كل منهما بيته﴾

ذكر فيه حد يثان عن حفص بن عمير الضرير عن حماد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن انس عن ابي بردة عن ابي موسى الحديث ثم قال (وكذلك رواه فيما بلغني اسمعق بن ابراهيم عن النضر بن شميل عن حماد متصلا) * قلت * في المثل لان حزم انه روي من طريق احمد بن شعيب يعني النسائي قال اخبرني علي بن محمد بن ابي المضاضا عن حماد بن سلمة فذكره بسنده متصلا ولفظه ان رجلا ادعيا دابة وجد اها عند رجل فاقام كل واحد منهما شاهدا بن انهاد ابته فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين فقد تابعهما ابن كثير على روايته عن حماد متصلا وابن كثير هذا هو المصيص وثقه ابن معين وغيره وقال النسائي هذا خطأ وابن كثير صدوق الا انه كثير الخطأ قال عبد الحق انما خطأه في هذا الحديث لانه انما يروي عن قتادة عن سعيد بن ابي بردة كما تقدم * قلت * قد تقدم ان ابن شميل وحفص بن عمير ووافقا ابن كثير على روايته عن قتادة كذلك فيحمل على ان لقادة فيه سند بن *

* قال * ﴿باب المتداعيين يتداعيان ماليس في يد واحد منهما﴾

(قال الشافعي فيها قولان احدهما يقرع بينهما والاخر يقسم بينهما) ثم ذكر حديث ابي موسى ثم قال (مضى الكلام في الباب السابق عليه وليس فيه انه لم يكن في ايديهما) * قلت * قد ذكرنا في الباب السابق ان النسائي اخبرجه ولفظه جداهما عند رجل قال ابن حزم هذا نص على اقامة البيته من كل واحد منها وليس في ايديهما وقد ذكر البيهقي في الباب

السابق ان ابن خزيمة رواه عن ابي موسى عن ابي الوليد عن حماد فارس له فقال عن قتادة عن النضر بن انس عن ابي بردة ان رجلين اديا دابة وجداهما في بدرجل ثم ذكر البيهقي حديث تميم بن طرفة ثم قال (قال الشافعي في القديم تميم مجهول) قلت روى عنه سهاك وعبد العزيز بن ربيع وغيرهما وخرج له مسلم والحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكره في الثقات من التابعين وقال البيهقي بعد في هذا الباب (تميم بن طرفة الطائي كوفي يروى عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأخري التابعين) *

قال * باب القافة ودعوى الولد *

ذكر فيه حديث مبرز قلت لم يكن فيه دعوى ولا تنازع فليس بوارد في محل النزاع لان اسامة كان لاحقا لقراش زيد من غير منازع له وانما كان الكفار يطعنون في نسبه لتباين اللوذين فلما الحقه مجزبه كان ابطالا لطعنهم لانهم كانوا يعترفون بالقافة فسر النبي صلى الله عليه وسلم بابطال طعنهم فلم يكن سروره الا لحقى قال معنى هذا الكلام المازري وغيره فلم نسل ان الاشتباه يدل على الانساق عند التنازع والدعوى ثم ذكر البيهقي من وجوه (ان القافة جعلوه من المدعيين وان عمر قال للولد اتبع وفي رواية والى ايها شئت) قلت لم يعمل عمر بقول القافة لانهم جعلوه منها وعمر رد الامر الى الصبي لا الى قولهم ثم ذكر البيهقي (عن سعيد بن المسيب ان عمر جعله لما يرثانه ويرثها ثم ذكره ايضا عن الحسن عنه ثم قال (كلتاها منقطعة) قلت الشافعي يحتمل بمرسل ابن المسيب في مثل هذه الصورة وروى ايضا من حديث الشعبي وابراهيم عن عمر ذكره ابو عمر ورواه الطحاوي بسند حسن من رواية ابي المهلب عن عمر وقال وروي عن عمر من وجوه صحاح انه جعله بينهما وقال ابو عمر ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن علي انه اتاه رجلان وقع على امرأة في طهر واحد فقال الولد ينكحاهو للباقي منكاهو ذكر البيهقي فيما بعد في آخر باب من قال يقرع بينها ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن حسين ابن علي عن زائدة عن سهاك عن حش عن علي وهذا السند على شرط مسلم واليه ذهب الكوفيون واكثر اهل العراق ذكره ابو عمر وقد عمل بذلك ابو ثور فقال اذا قال القافة الولد منها لحق بها وورثها وورثاها وقال الشافعي اذا كبر الولد قيل له انتسب الى ايها شئت فلم يعمل بقول القافة وخالف المروي عن الامامين مصير الى ما روى عن عمر اولادهم مخالف لقول القافة كما تقدم وقد لاعن عليه السلام بين الزوجين ولم يدع القافة واقفوا على امة تدعى ان واهامن المولى انه لا يرجع الى القافة بل ذهب ابن عباس وزيد الى انه لا يلزمه الا ان يقر وقال عمر وابنه ان اقر بوطئها لزمه ولم يعتبر مالك القافة في الحرائر *

* قال *

* باب من قال يفرع بهما *

ذكر فيه حد يثافي سند . الأجلح فقال (روى عنه الثوري وابن المبارك والقطان إلا أنه لم يحتج به الشيخان) * قلت *
ضعفه النسائي ووثقه ابن معين وغيره وذكر صاحب المستدرک هذا الحديث وقال الأجلح إنما هو نفا عليه
بمعنى الشيخين حديثا واحد العبداه بن بريدة وقد تابعه على ذلك الحديث ثلاثة من الثقات فهذا الحديث إذا صحیح
وقد قد منا غير مرة أن قول البيهقي لم يحتج به الشيخان لا يلزم منه التضعیف *

* قال *

* باب أخذ الرجل حقه ممن يمنعه *

ذكر فيه حديثان يوسف بن ماهك عن فلان قال حدثني أبي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا إمامته إلى
من أئتمنتك الحديث ثم ذكره من حديث شريك وقيس بن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عنه عليه السلام
ثم قال (الأول في حكم المنقطع حيث لم يذكر يوسف اسم من حدثه ولا من حدث عنه من حديث أبي حصين
تفرده شريك وقيس ضعيف وشريك القاضي لم يحتج به أكثر أهل العلم وإنما ذكره مسلم في الشواهد) * قلت * لا يحتاج
في الأول اسم من حدث عنه من حديثه لأنه صحابي وقد ذكرنا غير مرة أن الصحابة لا يضرهم الجهالة لأنهم عدول
وشريك وإن تكلم فيه فقد وثقه غير واحد وذكره ابن حبان في الثقات واستشهد به البخاري وقال الحاكم في المستدرک
في آخر الجائز أخرج به مسلم وقيس بن الربيع تكلم فيه جماعة ووثقه شعبة وسفيان وغيرهما وقال ابن عدي
عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وأنه لا بأس به وأقل أحواله أن يكون روايته شاهدة لرواية
شريك وروى الحديث من وجوه أخر كما ذكر البيهقي ولهذا حسن الترمذي هذا الحديث وأخرجه أبو داود
وسكت عنه فهو حسن عنده على ما عرف *

* قال *

* باب أي الرقاب أفضل *

ذكر فيه حديث عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر الحديث وفيه (أي الرقاب
أفضل قال أغلاها ثانيا) ثم قال (رواه البخاري عن عبيد الله بن موسى) * قلت * رواه مسلم أيضا في الإيمان عن أبي الربيع
الزهراني وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد عن هشام *

* قال *

* باب من اعتق من مملوكه شقصا *

ذكر فيه حديث اسمعيل بن أمية (عن أبيه عن جده كان لم غلام يقال له طهان أو ذكوان فاعتق جده نصفه)
إلى آخره ثم قال (جده عمرو بن سعيد بن العاص ليس له صحبة) * قلت * ذكره ابن حبان في الصحابة وكذا

فعل ابن مندة وقال ابن الجوزي في التحقيق له صحبة واخرج احمد هذا الحديث في مسند عمرو بن سعيد ثم ذكر البيهقي (عن الحكم عن علي قال اذا كان لرجل عبد فاعتق نصفه لم يعتق منه الا ما عتق) ثم قال (منقطع) قلت * قد روي عن علي من وجه آخر قال ابن ابي شيبة ثنا حفص عن اشعث عن الحسن قال علي يعتق الرجل ما شاء من غلامه * وذكر صاحب الاستدكار ان هذا قول ابن حنيفة وريضة والحسن والشعبي وطائفة وحماد وعبد الله ابن الحسن واهل الظاهر *

* قال * باب من اعتق شركا في عبد وهو معسر *

ذكر فيه حديث مالك (عن نافع عن ابن عمر والافقد عتق منه ما عتق) ثم ذكر (ان الشافعي قال لبعض من ناظره او للمناظرة موضع مع ثبوت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطرح الاستسعاء في حديث نافع وعمران) ثم ذكر ما ملخصه (ان المناظرة قال ايوب ربا قال نافع عتق منه ما عتق وربما لم يقله واكبر ظني انه شيء كان يقوله نافع برأيه فاجاب الشافعي بان الكا حفظ وان غيره وافقه) * قلت * ليس في حديث نافع طرح الاستسعاء كما ذكر الشافعي بل هو ساكت عنه وهو ثابت في موضع آخر على ما سياتي ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي حديثا في آخره (ورق منه مارق) * قلت * في سنده اسمعيل بن مرزوق قال الطحاوي في كتابه المسمى بمشكل الحديث ليس ممن يقطع بروايته وشيخه يحيى الفافقي المصري ايضا متكلم فيه وقال ابن حزم اقدم بعضهم فزاد في هذا الخبر ورق منه مارق * وفي موضوعه مكذوبة *

* قال * باب المعسر يستسعى *

ذكر فيه حديث سعيد بن ابي عروبة وجريز عن قتادة عن النضر عن بشير عن ابي هريرة وفيه الاستسعاء وعزاه الى الصحيحين ثم قال (وكذا رواه الحجاج بن الحجاج وابان العطار وموسى بن خلف عن قتادة ثم ان الشافعي ضعف السعاية بوجوه منها ان شعبة وهشام رواه عن قتادة وليس فيها استسعاء وهما حفظ * ورواها * انه سمع بعض اهل العلم يقول لو كان حديث سعيد منفردا لا يخالفه غيره كان ثابتا) ثم وجه البيهقي باشياء ورد بعضها فتنها (انه يحمل على انه قال ذلك لان سعيدا ينفر د به والحفاظ يثبوتون فيما ينفر د به لاختلافه وقد وافقه غيره في رواية الاستسعاء) * قلت * تابع ابن ابي عروبة علي روايته عن قتادة يحيى بن ابي صبيح رواه الحميد كني عن ابن عيينة عن ابن ابي عروبة ويحيى بن ابي صبيح عن قتادة كذلك وقد تقدم من كلام البيهقي ان الحجاج وابان وابن خالف وجريز بن حازم ورواه عن قتادة كذلك واذا سكت شعبة وهشام عن الاستسعاء لم يكن ذلك حجة على ابن ابي عروبة لانه ثقة وقد زاد عليها شيئا فاقوله كلف

وقد وافقه على ذلك جماعة وقال ابن حزم هذا خبر في غاية الصحة فلا يجوز الخروج عن الزيادة التي فيه وقد رواه عنه يزيد بن هارون وعيسى بن يونس وجماعة كثيرة ذكرهم صاحب التمهيد ولم يختلفوا عليه في امر السعابة منهم عبدة بن سليمان وهواثب الناس سباعا من ابني عروبة وقال صاحب الاسند كارو ومن رواه عنه كذلك روح ابن عبادة ويزيد بن زريع وعلي بن مسهر ويحيى بن سعيد ومحمد بن بكر ويحيى بن ابي عدي ولو كان هذا الحديث غير ثابت كما زعم الشافعي لما اخرج الشيخان في صحيحيه ما ثم قال البيهقي (ويوهن امر السعابة ان همارواه عن قتادة فجعل السعابة من قول قتادة) قلت في المحلى لابن حزم صدق همارواه قتادة مفتيا بما روى وصدق ابن ابني عروبة وجريروا بان بن موسى وغيرهم فاسندوه عن قتادة وقال شارح العمدة الذين لم يقولوا بالاستسعاء لعلوا في تضعيفه بتعللات لا تصير على التقدير لا يمكنهم الوفاء بثلثها في المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها باحاديث يرد عليهم فيها مثل ذلك التعللات ثم ذكر البيهقي حديثا (عن ابني قلابة عن رجل من بني عذرة اعتق مملوكا) الحديث ثم قال (ذكره الشافعي فقال من حضره هو مرسى ولو كان موصولا كان عن رجل لم يسم ولا يعرف ولا يثبت حديثه) قلت كذا في نسختنا من السنن فان كان الكاتب لم يسقط شيئا فالظاهر ان هذا الرجل صحابي وقد مر غير مرة ان الصحابة لا تضرم الجاهالة فالحديث اذا مرفوع متصل وذكر المزني في اطرافه ان ابا داود اخرجه في المراسيل من حديث ابني قلابة عن رجل من بني عذرة ان رجلا من ان رجلا من بني قلابة ان ابا داود اخرجه في المراسيل من حديث ابني قلابة عن رجل من بني عذرة ان رجلا منهم اعتق ومن حديث ابني قلابة ان رجلا من بني عذرة فذكره انتهى كلامه فعلى الوجه الاول في السند مجهول ولكن ذكر هذا الحديث في المراسيل على الوجهين فيه نظر ثم قال البيهقي (الامر بالسعابة ان ثبت في حديث بشير بن نهيك فيه ما دل على ان الاختيار من جهة العبد فانه قال غير مشقوق عليه وفي الاجبار عليه مشقة عظيمة) ثم قال (وقد تاو له بعضهم بان يسمى لسيد اى يستخدم له ولذلك قال غير مشقوق عليه اى لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه بحصة الرق) قلت لا وجه لقوله ان ثبت بعد ان اخرجه صاحبنا الصحيحين وحسبك بذلك فانه اعلى درجات الصحيح عندهم وقال النووي في شرح مسلم قال العلماء معنى الاستسعاء ان العبد يكلف الاكساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك الاخر فاذا دفعها اليه اعتق هكذا فسر جمهور القائلين بالاستسعاء ومعنى غير مشقوق عليه اى لا يكلف ما يشق عليه وفي شرح العمدة استسمى العبد اى الزم السعى بما يفك بقية زرقته من الرق وشرط ذلك ان يكون غير مشقوق عليه وفي ذلك الحواله على الاجتهاد والعمل بالظن انتهى كلامه واذا فهمت معنى قوله غير مشقوق عليه عزفت ان قول البيهقي الاختيار من جهة العبد زيادة في الحديث لا حاجة اليها وما ذكره اول هذا الباب وعزاه الى الصحيحين من قوله عليه السلام استسمى العبد في ثمن رقبته يمنع التاويل الذي حكاه عن بعض

الناس ان الاستسعاء هو خدته لسيدته وفي شرح مسلم للازري وقع في بعض الروايات الاستسعاء بالقيمة وهذه الرواية تمنع هذا التأويل اي تأويل الاستسعاء بانه يستسمى في نصيب الذي لم يعتق اي بخدمه بقدر نصيبه *
 * قال *

باب من يعتق بالملك *

ذكر فيه حديث (من ملك ذارحم) من طريق محمد بن بكر عن حماد بن سلمة عن عاصم وقادة عن الحسن عن سمرة ثم ذكره من حديث مسلم بن ابراهيم وموسى بن اسمعيل (ثاماد عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال موسى في موضع آخر عن سمرة فيما يحسب حماد) ثم علله (بان حماد اشك في ذكر سمرة) * قلت * قد تقدم ان محمد بن بكر واهن حماد من غير هذا الشك وكذا اخرجه من طريقه النسائي وابن ماجه واخرجه النسائي ايضا من حديث حجاج وابي داود وبهز وعبد الله يعني ابن المبارك عن حماد وليس فيه الشك المذكور وكذا اخرجه احمد في مسنده من حديث ابي كامل ويزيد بن هارون عن حماد وكذا اخرجه الترمذي عن عبد الله بن معاوية الجمحي عن حماد وكذا رواه مسلم بن ابراهيم كما تقدم وكذا رواه موسى بن اسمعيل مرة ومن شك ليس بحجة على من لم يشك كيف والذين لم يشكوا جماعة وقد تقدم قريبا عن الشافعي نحو هذا في باب من اعتق شركاه في عبد وهو معسر ثم قال البيهقي وروي باسناد آخرهم فيه روايه ثم ذكره من حديث ضمرة بن ربيعة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ثم قال (قال سليمان يعني الطبراني لم يروه عن سفیان الاضمرة) ثم قال البيهقي (المحفوظ بهذا الاسناد حديث نهى عن بيع الولا وعن هبته وقد رواه ابو عمير يعني عيسى بن محمد عن ضمرة مع الحديث الاول) * قلت * ليس انفراد ضمرة به دلالة على انه غير محفوظ ولا يوجب ذلك علة فيه لانه من الثقات المأمونين لم يكن بالشام رجل يشبهه كذا قال ابن خنبل وقال ابن سعد كان ثقة مأمونا لم يكن هناك افضل منه وقال ابو سعيد ابن بونس كان فقيه اهل فلسطين في زمانه والحديث اذا انفراد به مثل هذا كان صحيحا ولا يضره تفرد فلادري من اين وهم في هذا الحديث روايه كما زعم البيهقي * قال ابن حزم هذا خبر صحيح تقوم به الحجة كل من رواه ثقات واذا انفراد به ضمرة كان ما زاد ودعى انه اخطأ فيه باطل لانه دعوى بلال برهان ويقولنا من ملك ذارحم محرم يقول جمهور السلف وقال الشافعي لا يعتق الا من ولده من جهة ابيه وامه من ولده هو كذلك ولا يعتق غير هؤلاء الاخير ولا غيره وما نعلم احدا قاله قبل الشافعي ثم ذكر ما روي عن عمرو بن مسعود ثم قال لا يعرف لما من الصحابة مخالف وكذا ذكر الخطابي وقال هو مذهب اكثر اهل العلم وقال الحاكم في المستدرک ثنا ابو علي الحسين ابن علي الحافظ فذكر بسنده من طريق ضمرة حديث من ملك ذارحم * ثم قال ثنا ابو علي باسناد سوامن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته ثم ذكر عن ابي علي الحافظ كلاما نسخة الكاتب وكان يقتضى ان المتبين محفوظان ثم قال عن حديث من ملك ذارحم صحيح على شرط الشيخين وشاهده الحديث الصحيح المحفوظ عن سمرة ابن جندب ثم ذكره باسناده من طريق سمرة ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا يقتضى توهمين شئ منها وقد اخرج النسائي عن عيسى بن محمد مضمونا الى آخر حديث من ملك ذارحم محرم منه دون الحديث الآخر

باب من اعتق مملوكا له

قال

ذكر فيه حديث النخعي عن بيع الولاء وعن هبته ثم ذكر (عن الشافعي انا محمد بن الحسن عن يعقوب بن ابراهيم عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر انه عليه السلام قال الولاء لمة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب) ثم ذكر (عن ابي بكر النيسابوري قال هذا خطأ لان الثقات لم يرووه هكذا وانما رواه الحسن مرسل) ثم قال البيهقي (روي من اوجه اخر كلها ضعيفة) ثم ذكره من وجوه وعللها ثم قال (وانما يروى هذا اللفظ مسندا كما قدمنا) قلت هذا الحديث بهذا اللفظ روى مرسلان حديث الحسن وروى مسندا من حديث علي كاذره البيهقي بعد من حديث ابن عمر كما ذكره من رواية يعقوب بن ابراهيم عن عبدالله بن دينار عنه وكذا أخرجه الحاكم وقال صحيح الاسناد وخالفه ابن حبان فقال في صحيحه انا ابو يعلى قرئ على بشر بن الوليد عن يعقوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عنه عليه السلام فذكره بلفظه ونابع بشر على ذلك محمد بن الحسن فرواه عن ابي يوسف كذلك قال البيهقي في كتاب المعرفة ورواه محمد بن الحسن في كتاب الولاء عن ابي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر وهذا بخلاف ما ذكره هنا الحاكم عن محمد وروى ايضا هذا الحديث عن عبدالله بن دينار سفيان الثوري وقد أخرجه البيهقي بعد في هذا الباب من حديثه ثم قال البيهقي (ورواه ابو حسان الزياتي عن يحيى بن سليم عن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام قال الولاء لمة كلمة النسب) ثم قال البيهقي (كان يحيى سئ الحفظ كثير الخطأ) قلت قد تابعه على هذه الرواية محمد بن مسلم الطائفي كذلك أخرجه الحاكم في المستدرک من حديثه ورأيت على حاشية هذا الكتاب اعني السنن ما صورته حاشية بخط الحافظ ابي القاسم بن عساكر هذا وهم منه رحمه الله انما هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزياتي البصري وهو شيخ ابن خزيمة يروى عنه كثيرا وليس بابي حسان الحسن ابن عثمان الزياتي والله اعلم وقد روي الحديث من وجه آخر بسند رجاله ثقات قال ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار حدثني موسى بن سهل الرملي ثنا محمد بن عيسى يعني الطباع ثنا عثرب بن القاسم عن اسمعيل بن ابي خالد عن عبدالله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا

كله يد قول النيسابوري والبيهقي انما روي مرسلًا وقول البيهقي (روي من اوجه اخر كلها ضعيفة) ثم قال (ويروي عن دون النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكره من جهة عمر وعلي ثم ذكره من حديث علي مرفوعًا قلت * ذكر هذا الحديث بقوله ويروي عن دون النبي صلى الله عليه وسلم ترتيبه والوجه ذكر حديث علي هذا في اوائل الباب * قال *

باب من والى رجلاً *

ذكر في آخره (ان الشافعي قال وبين يحيى النبي صلى الله عليه وسلم في قوله انما الولاء لمن اعتق انه لا يكون في الولاء الا لمن اعتق) قلت * في الصحيحين من حديث علي وسعيد بن زيد ومن تولى قوماً بغير اذن مواله * وفي صحيح مسلم من حديث جابر ولا يحمل ان يتولى رجل مسلم بغير اذنه * وذكر البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب من في الديوان ومن ليس فيه في العاقلة سواء وفي ذلك دليل على ان له ان يتولى غير مولاة بغير اذنه فدل على انه كان مولى له بغير العناق اذ لو كان مولى له بالعناق لم يجز ان يتولى غيره اذ له اولم ياذن وحدث تميم ايضا يدل على وجود الولاء بغير العنق وكذا اللقيط وستكمل عليها ان شاء الله تعالى *

قال * باب ما جاء في غلة حديث تميم *

ذكره من طريق يعقوب بن سفيان ثنا ابو نعيم ثنا عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن موهب سمعت تيمما الى آخره ثم قال (قال يعقوب هذا خطأ ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه) ثم اخرجه من طريق يعقوب عن عبد الله بن يوسف عن يحيى بن حمزة عن عبيد العزيز بن ابن موهب عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم ثم من طريق ابي داود ثنا يزيد بن خالد وهشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة عن عبد العزيز سمعت ابن موهب يحدث عمر بن عبد العزيز عن قبيصة قال هشام عن تميم ثم قال البيهقي (فما الحديث مع ذكر قبيصة فيه الى الازمال) ثم ذكر ان الشافعي قال ابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه لقي تيمما ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل انه مجهول ولا اعلمه متصلاً * قلت * اخرجه الحاكم من طريق ابن موهب عن تميم ثم قال صحيح على شرط مسلم وعبد الله بن موهب بن زعمة مشهور وشاهد عن تميم حديث قبيصة ثم ذكر حديث قبيصة بسنده واخرج ابن ابي شيبة الحديث في المصنف عن وكيع عن عبد العزيز وصرح فيه بسايع ابن موهب من تميم كرواية ابي نعيم واخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن ابي شيبة كذلك فهذا ثقتان جليلان صرحا في روايتهما بسايع ابن موهب من تميم وادخل يزيد بن خالد وهشام وابن يوسف بينهما قبيصة فان كان الامر كما ذكر ابو نعيم وو كيع يحمل على انه سمع منه بواسطة وبدها وان ثبت انه لم يسمع منه ولا لحقه فالواسطة وهو قبيصة ثقة ادرك زمان تميم بلا شك فصنفته محمولة على الاتصال فلا ادري ما معنى قول البيهقي فماد

الحديث مع ذكره الى الإرسال وقال صاحب الكمال ابن موهب ولاء عمر بن عبد العزيز قضاء فلسطين وروى عنه عبد العزيز بن عمر والزهرى وابنه يزيد بن عبد الله وعبد الملك بن ابي جميلة وعمر بن مهاجر وقال يعقوب بن سفيان ثنا ابو نعيم ثنا عبد العزيز بن عمر وهو ثقة عن ابن موهب الهمداني وهو ثقة قال سمعت تميميا وكذا ذكر الصريفي في كتابه بخطه فدل ذلك على انه ليس بمحمول لا عينا ولا حالا ثم الظاهر ان الشافعي يغاطب محمد بن الحسن لانه المخالف في هذه المسئلة هو واصحابه وقد عرف من مذهبه ان الجاهالة وعدم الاتصال لا يضر ان الحديث فلو سلموا له ذلك لكان الحديث ثابتا عندهم محتجابه فكيف يقول الشافعي ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك وفي التهذيب لابن جرير الطبري وروى خفيف عن مجاهد قال جاء رجل الى عمر فقال ان رجلا اسلم على يدي ومات وترك الف درهم فلن ميراثه قال ازلته لوجني جناية من كان يعقل عنه قال انا قال فيرأيه لك وهو رواه مسروق عن ابن مسعود وقاله ابراهيم وابن المسيب والحسن ومكحول وعمر بن عبد العزيز وفي الاستذكار هو قول ابي حنيفة وصاحبيه وريعه وقاله يحيى بن سعيد في الكافر الحر اذ اسلم على يد مسلم وروى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود انهم اجازوا الموالة وورثوا بها وقاله الليث وعن عطاء والزهرى ومكحول ونحوه وعن ابن المسيب انما رجل اسلم على يده رجل فعقل عنه ورثه وان لم يعقل عنه لم يرثه وقال به طائفة وعند ابي حنيفة واصحابه اذ اسلم على يده ولم يعقل عنه ولم يرثه ولم يرثه وان لم يعقل عنه وان الاله على ان يعقل عنه ويرثه ورثه وعقل عنه وهو قول الحكم وحماد وابراهيم وهذا كله اذا لم يكن له عصبه *

باب من قال له عليه ولاء يعني المنبذ *

* قال *

ذكر فيه (عن سنين ابي جميلة وقال وجدت منبذا) الى آخره ثم قال (اجاب عنه الشافعي بانه ليس مما يثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف يعني ابا جميلة) قلت * هو من الصباة اخرج له البخاري في المغازي من صحيحه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ابن حبان وابن مندوة وغيرهما فيهم وذكر جماعة انه شهد الفتح معه صلى الله عليه وسلم وقال ابن ابي حاتم روى عنه الزهرى وزيد بن اسلم وقد ورد في هذا الباب عن والته انه عليه السلام قال المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا يحسب عليه * صحح الحاكم استاده وحسنه الترمذي وسكت عنه ابو داود فهو حسن عنده ايضا وقد تكلمنا عليه في كتاب الفرائض وقال ابو عمر ذكر ابن ابي شيبة ثنا حاتم بن اسمعيل بن جعفر بن محمد عن ابيه قال قال علي المنبذ حر فانت احب ان يوالى الذي التقطه والاه وان احب ان يوالى غيره والاه * وذكر ابو بكر ثامر بن هارون عن ابن جريج عن عطاء قال التقطه يوالى من شاء

هو قول ابن شهاب وطائفة من اهل المدينة وقال ايضا ثا حاد بن خالد عن ابن ابي ذئب عن الزهري ان عمر اعطى ميراث المنبوذ للذي كفله *

* قال *

باب الولاء للكبير

ذكر فيه اثرا من سلاء ابن المسيب *

* ثم قال *

باب من احرز الميراث احرز الولاء

ذكر فيه حديثان رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (مرسل ابن المسيب اصح من رواية عمرو بن شعيب) قلت * حديث عمرو وذكره صاحب التمهيد ثم قال صحيح حسن غريب قال يعقوب بن شيبة ما رأيت احدا من اصحابنا من ينظر في الحديث وسعى الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئا وحديثه صحيح وهو ثقة ثبت والإحاديث التي انكروا من حديثه انما هي لقوم ضعفاء رووها عنه وما روى عنه الثقات فصحيح قال وسمعت علي بن المدني يقول قد سمع ابو شعيب من جده عبد الله قال علي وعمرو عندنا ثقة وكتابه صحيح وقال البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح (قال ابن راهويه اذا كان الراوي عن عمرو وثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر) وقال البخاري رأيت ابن حنبل وابن المدني وابن راهويه والحمدي يحتجون بحديثه وذكر البيهقي في باب القطع في كل ماله ثم حدثنا من روايته (عن ابيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم في كم يقطع البدن) ثم قال في باب ما يكون حرزا او قدروا بناء موصولا من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وذكر نحوه في باب كراهية الزيادة على الثلاث في الوضوء فكيف يرجح من سئل ابن المسيب على حديث احتج به اكثر العلماء وصرح البيهقي باتصاله وقد ذكر البيهقي في رسالته الى الجوزي ان الشافعي لم يخص مرسل ابن المسيب بالقبول بل يقبل مرسله ومرسل غيره من كبار التابعين كالحسن وابن سيرين وعطاء بن ابي رباح وسليمان بن يسار اذا اقترن بها ما يؤكدها من الاسباب وذكر ان الشافعي ترك عدة من مراسيل ابن المسيب لم يقتن بها ما يؤكدها وعارضها ما هو اقوى منها كمرسله انه عليه السلام غرض زكاة الفطر مدين من حنطة وانه عليه السلام قال لا يأس بالتولية في الطعام قبل ان يستوفي وانه عليه السلام قال دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وانه عليه السلام قال من ضرب اباه فاقتلوه *

* قال *

باب المد برمجوزيعة

ذكر فيه حديث المد برمن وجوه في بعضها يعمه مطلقا وفي بعضها ان سيده احتاج وفي بعضها (انه عليه السلام دفع الثمن اليه وقال اذا كان احدكم فقيرا فليبدأ بنفسه) * قلت * مذهب الشافعي حل المطلق على المقيد فوجب ان

لا يبيعه الا اذا احتاج سبه . كما سب ذكره البيهقي عن طاووس وروي عن عطاء انه مثل ابيسج الرجل مدبر نه فقال
 لا الا ان يحتاج الى ثمنها وحكي الخطابي هذا المذهب عن الحسن ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف (عن
 ابن فضيل عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا باس ببيع خدمة المدير اذا احتاج) ثم ذكر
 عن الدارقطني (انه خطأ من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابي جعفر مرسلًا) قلت * اعترض ابن القطان
 على هذا بما ملخصه انه ان كان فيه خطأ فهو عن ابن فضيل لانه الذي خولف فيه ولا يبعد ان يكون عند عبد الملك حديثان
 * احدهما عن ابي جعفر مرسلًا انه عليه السلام باع خدمة المدير هكذا من فعله عليه السلام * والاخر عن عطاء عن جابر
 قال عليه السلام لا باس ببيع خدمة المدير * فرواه عبد الملك كذلك مرسلًا مستندًا وليس من قصر به فلم يسند
 حجة على من حفظه واسنده اذا كان ثقة وابن طريف وابن فضيل صدوقان مشهوران من اهل العلم فلا ينبغي
 ان يخطأ واحد منهما ثم اخرج البيهقي من وجهين * احدهما * من طريق عبد الملك * والثاني * من طريق الحكم بن
 عتيبة كلاهما عن ابي جعفر مرسلًا ثم ذكر (ان الشافعي اجاب عنه بما ملخصه انه لم يروه عن ابي جعفر فيما علم الشافعي من
 ثبت حديثه ولو رواه من ثبت حديثه فهو منقطع يخالف المتصل الثابت) * قلت * قد تقدم انه رواه عن الحكم
 وهو من اخرج لم الجماعة ورواه ايضا عبد الملك وهو من اخرج لم مسلم فقد رواه من ثبت حديثه وتقدم ايضا انه روي
 مستندًا ايضا من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه والظاهر ان مراد الشافعي بالمتصل الثابت حديث جابر في بيع المدير
 وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعدو حديث ابي جعفر لا يخالفه لان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خدمته كما ذكره
 الشافعي فيما بعدو ويحتمل ان يراد ببيع الخدمة الاجارة كما روي عن جابر قال عليه السلام من كان له ارض فلينزل بها
 او يزارعها ولا يبيعوها قلت له يعني الكراء قال نعم * ويمكن ان يحمل بيع المدير على بيع خدمته فيتنقى الحديثان *

* قال * باب ولد المدبرة من غير سبهما *

(ذكر الشافعي فيهم قولين * احدهما * انهم بمنزلة ما يعتقون بعتقها ويرقون برقها ثم اخرج البيهقي ذلك عن جماعة من الصحابة
 وغيرهم ثم قال (قال الشافعي * والقول الثاني * انهم مملوكون وقد قال هذا غير واحد من اهل العلم) * قلت * في نواذر القماء
 لا ابن بنت نعيم اجمع الصحابة ان ما ولدت المدبرة في حال تدبيرها يعتقون بعتقها ويرقون برقها وانما جاء الاختلاف
 بعدهم وفي الاستدكار روي ذلك عن عثمان وابن مسعود بن عمرو وجابر ولا اعلم لهم مخالفا من الصحابة *

* قال * باب من لم يكره كتابة عبده وان كان غير قوي ولا ميم *

ذكر فيه ان عمر كتب الى عمر بن سعد انه من قبلك من المسلمين ان يكتبوا ارقاهم على مسئلة الناس * قلت * هذا

لا أثر غير مطابق للباب بل هو دال على انه يكره كتابة من لا حرفة له *

قال * باب مكاتبة الرجل عبده او امته على نجمين *

كرفيه قول بريرة (كاتبوني على تسع اواق في تسع سنين) ثم قال (وروي في الحديث الثابت عن ابي هريرة انه عليه السلام هي عن بيع الغرر وفي الكتابة الحالة غرر كبير ثم ذكر عن عثمان انه كاتب مملوكه له على مائة الف على ان يعتد هافي ندين) * قلت * اطلاق قوله تعالى فكتبوهم يدل على جواز الكتابة حالة ومؤجلة كالبيع والى هذا رجم ابن حزم استدلل بقضية سلمان وقد ذكرها البيهقي في الباب الذي بعد هذا الباب وبالكاتبة حالة نصير له ذمة ويد على نفسه ويتوصل بذلك الى الكسب بان يستقرض او يوهب له او يتصدق عليه كفقير اشترى شئنا ثبت الثمن في ذمته وفقره لا يقضى تاجيله وقضية بريرة واقعة عين وقعت الكتابة فيها مؤجلة ولم يتعرض فيها للحالة لا يفتى بالاثبات وكذا مكاتبة عثمان لمملوكه وقدم في اوائل البيوع ان الغرر ما كان يلى خطرا لا يدري ا يكون ام لا كالطير في الهواء والسماك في الماء وما لا يقدر على تسليمه وليست الكتابة الحالة كذلك فلا نسلم ان فيها غررا ثم لو سلمنا ان هذه الادلة تدل على انه لا بد من النجيم يكفي نجم واحد فوجب ان يكون الكتابة على نجم وهو مذهب مالك والجمهور ذكره النووي في شرح مسلم فاشترط الشافعي النجمين يحتاج الى دليل وفي الاستذكار اكثر اهل العلم يجيزونها على نجم واحد وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا على جواز الكتابة حالا الا الشافعي فلم يجزها على اقل من نجمين *

قال * باب من لم يعتقه حتى يكون في الكتابة فاذا ادت فانت حر *

* قات * في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا على جوازها فان لم يذكر العتق بالاداء الا الشافعي قال لا يعتق حتى يقول ذلك او يقول بعد العقد كانت بيته كذلك حينئذ *

قال * باب المكاتب عبد مابقي عليه درهم *

قال في آخره (واختلفت الروايات فيه عن عمر) ثم ذكره من طريق معبد الجوني عن عمر ثم من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة عن عمر ثم قال (القاسم لا يثبت سماعه من جابر) * قلت * تعليقه الطريق الثانية بالانقطاع يوم ان الاولى متصلة وليس كذلك بل هي ايضا منقضة لان رواية معبد عن عمر مرسله *

قال * باب المكاتب بصيب حدا او ميراثا *

ذكر فيه حديث هكرمة عن ابن عباس عنه عليه السلام قال اذا اصاب المكاتب حدا او ميراثا ورث بحساب ما عتق منه

ثم بين الاختلاف فيه ثم قال (وهذا المذهب انما روى عن علي وفي ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم نظر) قلت رواية جماعة مرفوعة صحيحة زيادة فلا يضرهم رواية من وقفه ولهذا حسنه الترمذى ورواه صاحب المستدرک من وجهين وقال فيها صحيح على شرط البخارى ثم رواه من وجه ثالث وقال صحيح الاسناد وقال ابن حزم خبر علي وابن عباس في غاية الصحة وليت شعري من اين وقع ان العدل اذا اسند الخبر عاود وقفه آخره وارسله ان ذلك علة في الحديث هذا لا يوجب نص ولا نظر ولا معقول *

* قال * باب الحديث الذى روي في الاختجاب *

ذكر فيه حديث نيهان عن ام سلمة ثم ذكر (عن الشافعى انه لم يرم من رضى من اهل العلم ثبته) ثم ذكر البيهقي (ان البخارى ومسلم لم يخرجا حديثه وكأنه لم يثبت عندهما عند الله اولم يخرج من حد الجاهالة برواية عدل عنه) * قلت * قد تقدم مرارا انه لا يلزم من عدم تخريجهم عن شخص ان يكون ضعيفا وقد اخرج الترمذى هذا الحديث وقال حسن صحيح وقال الحاكم فى المستدرک صحيح الاسناد واخرجه ابن حبان فى صحيحه وذكر نيهان فى الثقات من التابعين وقال ابن ابي حاتم فى كتابه روى عنه الزهري ومحمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة سمعت ابي يقول ذلك *

* قال * باب قوله تعالى وآتوهم من مال الله *

* قلت * العجب من الشافعى كيف حمل الامر في قوله تعالى فكا تبوهم * على النذب وفي قوله تعالى وآتوهم * على الوجوب ثم انه جعل الحاطين بذلك مولى المكاتبين وليس الامر كذلك قال ابن جرير الطبرى فى التهذيب وفى حديث بريرة ايضا الدلالة على صحة قولنا فى تأويل قوله تعالى وآتوهم من مال الله * انه يعنى به اهل الاموال الذين وجبت فى اموالهم الصدقات فامرهم الله تعالى باعطاء المكاتبين منها ما فرض فيها بقوله تعالى وفى الرقاب * ولولا ذلك لم يكن بريرة تسئل عائشة ولا ضرورة لها من امكان عجزها عن الكتابة اذ لم نجد سبيلا الى الاداء والرجوع الى ما كانت عليه من وجوه نفقتها على موالها ولكنها لما علمت ان الله فرض فى اموال اهل الاموال لمن كان بمنزل حالها حق بقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم * وبقوله وفى الرقاب * تعرضت لطلب ذلك وفى ذلك دلالة بينة على ان المراد بقوله تعالى وآتوهم * اهل الاموال والدلالة على خطأ من زعم ان قوله تعالى وآتوهم * يعنى به موالى المكاتبين خاصة دون سائر الناس غيرهم وانهم امروا ان يفضوا عنهم من كتبهم ولو كانت كما قالوا لقال ضعوا عنهم من كتبهم ولو كان امرا باعطائهم من مال كتبهم لقال من مال الله الذى آتاكم منهم فاذا لم يكره ذلك محصورا على موالهم كان معلوما انه خطاب لذوى الاموال باتيانهم ما فرض الله لهم فى اموالهم وقال ابو بكر الرازى الخط

من بدل الكتابة لا يسمى ابتاء لان الالباء في الحقيقة هو الاعطاء ومن ابرء انسان من مال عليه لا يقال انه اعطاه شيئا وايضا فانه لم يلى امرنا ان نوتهم مما آتانا الله وما في ذمة المكاتب من مال الكتابة لم لم يوت بعد لان الابتاء هو الاعطاء وانه يقتضى القبض وذلك غير مقبوض فلا يقع عليه الاسم انتهى كلامه ولو سلمنا ان المراد بذلك المولى فالامر محمول على الندب كما فعل الشافعي في قوله تعالى فكاوتهم * وكما فعل هو وغيره في الامر بالاشهاد على البيع والكتابة وقد قالت بريرة كانت اهلى على تسع اواقى وقالت عائشة ان احب اهلك ان اعد هالمهم * فلو كان الخط واجبا لقال عليه السلام عليها اقل من ذلك لان عليهم ان يحطوا عنها ولا خبر عائشة بسقوط البعض عنها وفي الصحيح ان جويرية جاءت النبي صلى الله عليه وسلم تستعينه في كتابتها فقال عليه السلام اقض عنك كتابتك فدل على وجوب الجمع عليها دون حطية لها منه واعان عليه السلام سلمان على كتابته ولم ياخذ مولا به يحط شي منها وقد تقدم في باب الكتابة على نجسين (ان عثمان كاتب ملوكه على مائة الف وقاتل الله لا اغضبك منها درهم) وما ذكره البيهقي في هذا الباب (عن جماعة من الصحابة وغيرهم انهم وضعوا شيئا من الكتابة) فليس في شيء منه انهم كانوا يرون ذلك واجبا عليهم فيعمل على انهم فعلوا ذلك على سبيل الندب والفضل ويدل على ذلك ما ذكره البيهقي في آخر الباب (عن ابن سيرين قال كان يعجبهم ان يدع الرجل لمكاتبه طائفة من مكاتبه) *

* قال *

* باب موت المكاتب *

ذكر فيه (عن ابن جريج قلت لعطاء المكاتب يموت وله ولد احرار ويُدع اكثر ما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل فلبنيه قلت ابلغك هذا عن احد قال زعموا ان علي بن ابي طالب كان يقضى به) ثم ذكر (عن طاؤس قال يقضى عنه ما عليه ثم لبنيه ما بقي وقال عمرو بن دينار ما اراه لبنيه قال الشافعي يعني انه لسيد هو بقول عمرو بن طاؤس فاما ما روي عن عطاء انه بلغه عن علي فهو روى عنه انه كان يقول يعتق عنه بقدر ما دى ولاد ري اثبت عنه ام لا) * قلت * ما ذكره عطاء اولاه عن علي روي من وجه آخر نحوه قال ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن سهاك عن قابوس بن ابي الحارث عن ابيه قال بعث علي محمد بن ابي بكر على مصر فكتب اليه يسئله عن مكاتب مات وترك مالا ولدا فكتب اليه ان كان ترك فواء لمكاتبه يدعى مواله فيسئله فون وما بقي كان ميراثا لولده * ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري واسرائيل عن عمارك مثل ذلك وقال الخطابي هو قول عطاء وطاؤس والحسن وقال مالك نحو من ذلك وفي المحلى لابن حزم ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال اذا كان للمكاتب اولاد معه في كتابته واولاده ليسوا معه في كتابته فانه يؤدى ما بقي من كتابته ثم يقسم ولده جميعا ما بقي من

ماله على فرائضهم قال وبه يقول معبد والحسن البصرى وابن سيرين والنخعي والشعبي وعمرو بن دينار والثوري
وابو حنيفة والحسن بن حي واسحق بن راهويه انتهى كلامه وهو خلاف ما ذكره البيهقي عن عمرو بن دينار ولا ي
داود عن ام سلمة قال لارسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب
منه * قال الخطابي في هذا كالدلالة على انه اذا مات وترك الوفاء بكتابه كان حرا وروى مالك في الموطأ عن حميد
ابن قيس ان مكاتباً كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديون الناس وترك ابنته فاشكل على عامل
مكة القضاء فيه فكذب اليه عبد الملك ان ابداً بالناس ثم اقض ما بقي من كتابته ثم اقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه
وقال صاحب الاسند كار محفوظ من وجوه ان ابنته كانت حرة وقال ابن جرير قال لي عمرو بن دينار ما اراده كله
الا لابنته وقال ابو عمر ذهب في ذلك الى الرد على الابنة لان المولى لا يرثون مع البنين والبنات ولا احد من اهل
العصبات عند اهل الرد هذا ايضا خلاف ما ذكره البيهقي عن عمرو قول الشافعي لا ادري اثبت عنه ام لا الظاهر انه
راجع الى قول علي يعتق عنه بقدر ما دى * وهو ثابت عنه ذكره ابن حزم من حديث الشعبي وعكرمة والحكم
عنه بطرق جيدة ثم ذكر البيهقي اثر معاوية وفي طريقه (رجل عن معبدان معاوية) الى آخره * قلت * قد جاء بسند
جيد ليس فيه هذا المجهول فقال عبد الرزاق في مصنفه انا معمر بن قتادة عن معبد الجعني قال سألني عبد الملك بن
مروان عن المكاتب يموت وله ولد احرار وله مال اكثر مما بقي فقلت قضى فيها عمر بن الخطاب ومعاوية بقضائين
وقضاء معاوية فيها احب الي من قضاء عمر قال ولم قلت لان داود كان خيراً من سليمان ففهمها سليمان قضى عمران
ماله كله لسيد * وقضى معاوية ان سيد * يعطى بقية كتابته ثم ما بقي فهو لولد * الاحرار * .

* باب تعجيل الكتابة *

* قال *

ذكر فيه من طريق يحيى بن بكر حدثني عبد الله بن عبد العزيز الليثي عن سعيد المقبري عن ابيه الى آخره ثم قال (قال
ابن بكير النسابوري وهو احدثوا له هذا حديث حسن) * قلت * سكت عنه البيهقي وكيف يكون حسناً والليثي المذكور
فيه ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء له وقال ضعفه *

* باب المكاتب يجوز بيعه في حالين *

* قال *

ذكر فيه (عن مالك حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة ان بريرة جاءت تستعين عائشة) ثم عزاه الى البخاري ثم قال
(ارسله مالك في اكثر الروايات عنه) * قلت * هذا الحديث كله ليس بمرسى بل اوله مرسل وآخره مسند وهو
قوله قال مالك قال يحيى فزعمت عمرة ان عائشة ذكرت ذلك لارسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يملك

ذلك * الى آخره ثم ذكر (عن الشافعي انه قال حديث عمرة عن عائشة اثبت من حديث هشام واحسبه غلط في قوله واشترط لي
لم الولاء واحسب ان عائشة كانت شرطت ذلك لم يغير امره صلى الله عليه وسلم وهي ترى ذلك يجوز فاعلمها
انها ان اعتقها فالولاء لها وقال لا يمنعك عنهما ما تقدم من شرطك ولا اري امرها يشترط لم مالا يجوز) * قلت *
ستكمل على هذا آخر الباب ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي من طريق شعبة (سمعت عبد الرحمن بن القاسم سمعت
القاسم يحدث عن عائشة انها اردت ان تشتري بريرة) الى آخره ثم (قال رواه مسلم) * قلت * ورواه البخاري ايضا
في الهبة عن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة ثم ذكر البيهقي من طريق الاسود عن عائشة وفي آخره (وكان زوجها
حرًا) ثم قال (وقد بينا في كتاب النكاح ان ذلك من قول الاسود) * قلت * قد تكلمنا عليه هناك ثم ذكره من حديث
عبد الواحد بن ايمن عن ابيه عن عائشة وفيه اشتراط اهلها الولاء ثم قال (وهذه الرواية قريبة من رواية هشام)
* قلت * في هذه الرواية ان اهلها اشتراطوا الولاء وفي رواية هشام انه عليه السلام امر عائشة ان تشتري لم
الولاء * فليست بقرينة من رواية هشام بل مخالفة لها ثم ذكر عن الشافعي (انه قال اشترط لي لم الولاء معناه اشترط لي
عليهم قال الله تعالى اولئك لم اللعنة اى عليهم) ثم قال البيهقي (وفي صحة هذه اللفظة نظر) * قلت * قد ذكر البيهقي
حديث هشام في اول هذا الباب وعزاه الى الصحيحين وقد ذكرنا فيما تقدم في باب المعسر يستسمى ان ذلك
اعلى درجات الصحيح عندهم وهذه اللفظة مذكورة في حديث هشام كما مر فلا نظر اذ في صحتها كما زعم البيهقي
ولو غلط هشام كما زعم الشافعي اولًا لما خرج الحديث صاحب الصحيح فالوجه اذا تأول الحديث كما فعل الشافعي
اولًا وثانيًا لارادته اعلم *

باب الرجل يظأنه ثم نلده

* قال *

ذكر فيه (عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمرانه بنى عن بيع امهات الاولاد) الى آخره ثم قال (هكذا رواية الجماعة
وغلط بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم لا يجل ذكره) * قلت * اخرجه
الدارقطني في سننه مرفوعا من حديث يونس بن محمد عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
ذكره ابن القطان في باب الاحاديث التي ضعفها عبد الحق وعنده ابن القطان انها صحيحة او حسنة قال ابن القطان
وعندي ان الذي يسند ثقة خير من الذي وقفه ثم ذكر البيهقي حديث (اعتقوا ولد هانم من جهة حسين بن عبد الله و
ابن ابي حنيفة كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس) ثم قال (ولحديث عكرمة علة عجبية) ثم ذكر (عن سعيد بن مسروق عن عكرمة
عن عمر قال اعتقها ولد هانم كان سقطا) ثم ذكر (عن خصيف عن ابن عباس قال عمر) فذكر نحوه ثم قال (فعاد الحديث

الى عمر) ثم جملة الصحيح * قلت * هاتان قضيتان مختلفتان لفظاروى عكرمة احدهما مرفوعة والاخرى موقوفة فلا تمل احداهما بالاخرى وقد اخرج الحاكم في المستدرك الرواية المرفوعة وقال صحيح الاسناد ثم ذكر لها متابعة واخرجه ابن حبان من حديث ابي عاصم عن ابي بكر النهشلي عن حسين والنهشلي اخرج له مسلم ووثقه جماعة وقد تقدم ذكره في باب من لم يذكر الرفع الا في الافتتاح وقد جاء للتدريث متابعة من وجه آخر بسند جيد قال ابن حزم روي بنان من طريق قاسم بن اصبغ ثنا مصعب بن محمد ثنا عبيد الله بن عمر هو الرقي عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال لما ولدت مارية ام ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمها ولد هاه ثم قال ابن حزم هذا خبر جيد السند كل رواه ثقة وقال في كتاب البيوع صحيح السند ثم ذكر البيهقي (ان بعض اصحابهم احتج بحديث الحديث روي ان رجلا قال يا رسول الله انا نصيب سبياً فنجب الانثى فكيف ترى في العزل) الحديث ثم قال (قالوا افلولا ان الاستيلاء يمنع نقل الملك والالم يكن لزم محبة للامان فائدة) * قلت * سكوت البيهقي عن هذا الاستدلال دليل على رضاه به وقد اعترض عليه صاحب الاستدكار بان الامة مجتمعة على انه لا يجوز بيعها وهي حامل ويمكن ان يريدوا تعجيل البيع والقضاء وخشوا ان لم يعزلوا ان يحمل منهم فارادوا العزل ولم يعرفوا اجوازه فسادا لوه عليه السلام عنه *

* باب عدة مام الولد *

* قال *

ذكر في آخره عن (جماعة ان المشتراة التي لم تحض تستبرأ بثلاثة اشهر) * قلت * ذكر هذه المسئلة في هذا الباب غير مناسب وقد ذكرها البيهقي فيما تقدم في اواخر ابواب العدة ونجرت هذه الفوائد والله المسئول ان يعجزنا بفضلها على اجل العوائد *

تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب في شهر شعبان سنة (١٣١٦) من هجرة سيد ولد عدنان وما يمكن قد بذلنا الجهد

في التصحيح والمقابلة لكن لم يتيسر في اوان الطبع الانسة واحدة للشيخ المولانا الحافظ الحاج المولوى محمد انواراه

خان بهادر سلمه الله ثم قوبلت النسخة المطبوعة مع النسخة الموجودة في مكتبة رياسته رامفور.

فرتب فهرس الاغلاط ومع ذلك بقي في بعض المقامات شكوك وشبهات فالمرجوه من العلماء

ذوي النظر والامان ان يصححوا بقدر الوسم والامكان ولا ينسبوا المطبع والمصححين الى التقليل

والنقيج فان النسخ القلمية كان فيها التصاحيف الكثيرة حيث لا يقدر على تصحيحها الا بمقابلة

اصول صحيحة وما صححت من الاغلاط اكثر جدا مما بقيت فليحظر والى ما احتملنا

من الخنة والمشقة ولا ينسونا في دعاء الخير والمغفرة والله المستعان آم

وعليه التكلان وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

❦ وقال الاديب الكامل والخبير الحلال المولوى محمد وحيد الدين الجهدرا بادي سلمه الله الهادى بيزخ طبع الجوهر النقي ❦

- | | | | |
|---|--------------------------|---|---------------------------|
| • | يُوحى جوهرٌ علق نقي | • | به بحث يرد البيهقي |
| • | نقر العين رويته صفاء | • | لما قد كان نضارا جليا |
| • | وما فيه من الالفاظ نظماً | • | غدا عند التلا لأولويها |
| • | وما فيه مواد من نقاش | • | يراه الواهبائر منبرها |
| * | نضوع في النواحي مثل ورد | * | تفوق نسيجه سكا ذكيا |
| * | كتاب لا يضا فيه كتاب | * | فمن يشربه كان به حظيا |
| * | كتاب لو شراه طاب لويه | * | باتقهم لكان به حريا |
| * | كتاب من امام كان حبرا | * | اريسا لو ذعبا المعيا |
| * | غدا في عمره للناس بدر | * | اضاء بنوره ليلاد جيا |
| * | ولو لم يمتد في الرد اصلا | * | لكان الحق في الدنيا خفيا |
| * | كان لسانه في القول يميكي | * | اذا ما احتدر بها صهريا |
| * | يسهل من مبانيه عميرا | * | ويدئ من معانيه قصيا |
| * | فليس كذا من يرى زنادا | * | وليس كذا من يرى نريا |
| * | سقى رب الوري شوا حيا | * | يكون بفضل خضلا ندا |
| * | اذا ما شاع مطبوعا جسط | * | جميل رائق اضنى سنيا |
| * | به هد ملكنا المحبوب اعنى | * | نظام الملك قرما اريما |
| * | ومولانا الوزير حوى وقارا | * | به قد كان في الامر علما |
| * | فعدا شاكما طلعت ذكاه | * | وما لاحت على الانق الثريا |
| * | وقد ادرخته من غير فكر | * | تنور جوهر فردا نقيسا |

❦ بسم الله الرحمن الرحيم ❦ (١٣٨١٦)

قال يقرظه علامة المعقول والمنقول فهامة الفروع والاصول صاحب الكشف واليقين الفاضل المجيد السرى المولوى شرف الدين احمد الاحمدى من احفاد شيخ الشيوخ مخدوم العالم احمد عبد الحق الردي ولوى العمري صاحب الطريقة الجشئية الصابرية المقيم في حيدر اباد الدكن صانها الله عن نواب الزمن محمد نكيان قرب من خواطر التلون - وبعد من ملاحظة العيون - وهو المنفرد بالكمال - والمتردى بالعظمة والجلال طفت الكائنات بانه الصانع المبدع - ولاح من صفحات ذرات الوجود بانه الخالق المبتدع - ونصلى ونسلم على هادى

فهرس الجزء الثاني من الجوهر النقي

مضمون	ج	مضمون	ج	مضمون	ج
كتاب البيوع	٢	باب من اجاز بيع العرايا بالربط والتمس	١٢	باب ما جاء في الذبي عن كسر	٢٢
ايضا باب اباحة التجارة		ايضا باب الذبي عن بيع مالم يقبض		باب راعم والدنانير	
ايضا باب كراهية البيعين في البيع		ايضا باب الرجل يبتاع طعاما كيلافلا يبيعه		باب بيع دور مكة	
ايضا باب من قال لا يجوز بيع العين الغائبة		حتى يكتناه	٢٣	باب الممنوع غير مضمون	
باب المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا	٣	ايضا باب ماورد في العينة		باب من قال في الرهن مضمون	
باب الدليل على انه لا يجوز شرط	٤	باب الحكم فيمن اشترى مصراة	٢٦	باب المشتري يموت مفلسا بالثمن	
اخبار اكثر من ثلاثة ايام		باب من اشترى جارية فاصابها ثم وجد	٢٧	باب العجور على الصبي حتى يبلغ ويونس	
باب تحريم التغاضي في الجنس الواحد		بها عيبا		منه الرشد	
باب من قال الربا في البنية	٥	ايضا باب ما جاء في عمدة الرقيق		باب الرشد واصلح في الدين والمال	
ايضا باب اقتضاء الذهب من الورق		ايضا باب ما جاء في العبد		باب البلوغ بالسن	
ايضا باب جريان الربا في كل ما يكون	١٣	باب بيع البراءة		باب العجور على البالغين بالسفه	٢٨
مطعوما		ايضا باب الرجل يبيع الشيء الى اجل ثم		باب صلح الابراء	
باب من قال يجزيان الربا في كل	٦	يشتره باقل		باب لجاء في القتل وما يجمع به من	
ما يكال ويوزن		باب اختلاف المتبايعين	١٥	اجاز الصلح على الانكار	
ايضا باب لاربا في كل ما خرج من المأكول		باب كراهية بائعة من اكثر ماله حرام	٢٩	باب نصب الميراث واشراع الجناح	
والمشروب والذهب والفضة		باب من اشترى عمولا كاليتمه	١٦	باب لا ضرر ولا ضرار	
ايضا باب بيع الحيوانات وغيره مما لا ربا		باب الذبي عن بيع مالمس عندك		باب من احيل على ملى فليتبع ولا	
فيه بعض ببعض نسبة		ايضا باب الصوف على ظهر الغنم		يرجع على الخيل	
باب الذبي عن بيع الحيوان بالحيوان	٧	ايضا باب كل قرض جر منفعة فهو ربا		باب من قال يرجع على المحيل	
نسبة		ايضا باب قرض الحيوان غير الجوارى		باب وجوب الحق بالضمان	٣٠
باب من ابتاع ذهبا بذهب مع احد	٨	باب فضل الاقراض	١٧	باب الضمان عن الميت	
الذمين شيء غير الذهب		ايضا باب انتهى عن ثمن الكلب		باب الكفالة بالبدن	٣١
ايضا باب بيع الربط بالتمس		باب تحريم بيع ما يكون نجسا لا يمل اكله	١٩	باب اقرار الميراث لوارثه	
ايضا باب ثمر الخائف بياضه	٣٠	باب ما جاء في بيع الغنيمات		باب اقرار الوارث بوارث	
ايضا باب الذبي عن بيع المغاضرة		ايضا باب ما جاء في كراهية بيع المصاحف		باب العارية مضمونة	
باب الوقت الذي يمل فو بيع الثمار	١١	ايضا باب ما جاء في بيع المظفر	٣٣	باب من قال لا يفرم	
ايضا باب بيع الحنطة في سنبليها		ايضا باب السلم الحال		باب نصر المظالم	
ايضا باب من قال لا توضع الجائحة		باب السلم في الحيوان	٢١	باب رد قيمته ان كان من ذوات	
ايضا باب المزاومة والمحاكمة		ايضا باب ما يستدل به على ان الحيوان ينضبط		القيم او مثله ان كان من ذوات الامثال	
ايضا باب بيع العرايا		بالصفة		باب لا يملك آخذها الجارية شيئا	
باب ما يجوز من العرايا	١٢	باب المعطي يرجع في الوزن	٣٢	باب من غصب لوحا فادخله في صفيحة	

مضمون	٤٠	مضمون	٤٠	مضمون	٤٠
باب انظم في الفينة والتي	٥٦	باب لا تحل نقطة الانشد	٥٦	او بني عليه جد ارا	٣٣
باب مصرف اربعة اخماس التي في	٥٧	باب الجمالة	٥٧	باب من اراق ما ينفع به من الغر	٣٤
زمان رسول الله صلى الله عليه		باب من صار مسلما باسلام ابيه	٥٧	وغيرها	
وسلم وانها كانت له خاصة		او احدها		باب للشفعة فيما لم يقدم	٣٥
باب بيان مصرف خمس انظم	٥٨	باب الحث على تعلم الفرائض	٥٨	باب الشفعة بالجوار	٣٦
باب السلب للقاتل	٥٨	باب ترجيح قول زيد بن ثابت على	٥٨	باب الفاظ منكرة في الشفعة	٣٦
باب ما جاء في تخميس السلب	٥٩	قول غيره من الصحابة رضي الله	٥٩	كتاب الفرائض	٣٧
باب الوجه الثالث من النفل	٥٩	عنهم في الفرائض	٥٩	باب المضارب يخالف ومن انجر في	٣٨
باب ما جاء في سهم الرجل والفارس	٦٠	باب من لا يرث من ذوى الارحام	٦٠	مال غيره بغير امره	
باب لا يسهم الا لفارس واحد	٦١	باب من قال بوريث ذوى الارحام	٦١	باب المسألة على النفل بشطر	٣٨
باب المرأة والمملوك ترضع لها	٦١	باب لا يرث القاتل	٦١	ما يخرج منها	
باب سهم ذى القربى	٦٢	باب من قال يرث قاتل الخطاء من	٦٢	باب المسألة على زرع البياض	٣٨
باب ما جاء في مصرف اربعة اخماس	٦٢	المال لا لدية	٦٢	الذي بين اضعاف النفل مع المعاملة	
التي		باب لا يرث مع الاب ابواه	٥٢	على النفل	
باب ما يكون للوالى الاظم ووالى	٦٣	باب فرض الجدة والجدة	٥٢	باب من كره اخذ الاجرة عليه	٣٩
الاقليم من مال الله		باب الميراث بالولاء	٥٢	يعنى القرآن	
باب الاختيار في التجليل بقسمة مال	٦٣	باب المولى من اسفل	٥٣	باب كسب الرجل	٣٩
التي		باب من جعل ميراث من لم يدع	٥٣	باب من زرع ارض غيره بغير اذنه	٣٩
باب ما جاء في عقد الاولوية	٦٣	وارثا ولا مولى في بيت المال	٥٣	باب ما جاء في نصب المجاهم	٤٠
باب لا يسع اهل الاموال جسده من	٦٣	باب من جعل ما فضل عن الفرائض	٥٣	باب قطع الصدر	٤٠
امروا به اليه		ولا عصبة ولا مولى في بيت المال ولم يرد	٥٣	باب لا يترك ذمي بيمه	٤٠
باب رب المال ينول تفرق ذكره ماله	٦٣	على ذى فرض	٥٣	باب الحمى	٤٠
باب قسم الصدقات على قسم الله تعالى وهي	٦٣	باب ميراث المرتد	٥٣	باب منع فضل الما	٤٠
سهران ثمانية ما دام وجود بن		باب الشركة	٥٣	باب من قضى بين الناس بما فيه	٤٠
باب من جعل الصدقة في صنف واحد	٦٣	باب ميراث ولد الملائنة	٥٣	صلاحهم	
باب من قال لا يخرج صدقة قوم	٦٣	باب ميراث المحوسن	٥٣	باب الصدقة في الاقربين	٤١
من بلدهم		باب نسخ التوارث بالتخالف	٥٣	باب هبة المشاع	٤١
باب ما يستدل به على ان النير مس	٦٣	باب نسخ الوصية للوالدين	٥٣	باب العمرى	٤١
حاجة من المسكين		والاقربين	٥٣	باب رجوع الوالد فيما وهب لولد	٤١
باب الفقير او المسكين له كسب يفتيه	٦٣	باب من قال ثلث مالى الى فلان	٥٣	باب المكافاة في الهبة	٤١
فلا يعطى بالفقر والمسكن شيئا	٦٣	باب الوصية للقرابة	٥٣	باب النقطة يا كذا الفى والفقير	٤١
باب من يعطى من المؤلفة قلوبهم من	٦٣	باب وصية الصغير	٥٣	باب تعريف النقطة والاشهاد عليها	٤١
سهم الصدقات	٦٣	كتاب الجهاد	٥٣	باب ما جاء في قليات النقطة	٤١
باب لا وقت ليا يعطى الفقراء	٦٣	باب تصرف الفتيمة في ابتداء	٥٣	باب من يعرف النقطة	٤١
والمساكين	٦٣	الاسلام	٥٣	باب من احيا مسيرا	٤١

مضمون	ج	مضمون	ج
باب الرجل يقسم صدقة على قرابته وجيرانه	٦٦	باب ما جاء في ابداء زينتها لما ملكت يمينه	٩٣
باب المرأة تصرف من زكوتها في زوجها	٦٧	باب ما جاء في مصالحة الرجل الرجل	٩٤
باب آله محمد صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الصدقات المفروضة	٦٨	باب لانكاح الابوي	٩٥
باب بيان آل محمد صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة	٦٩	باب لا ولاية لوصي في نكاح	٩٦
باب لا يأخذون بالماله شيئا	٦٨	باب نكاح الآباء الابكار	٩٨
باب لا يجرم على آل محمد صلى الله عليه وسلم عليه وسمة التطوع	٨٠	باب انكاح اليتيمة	٩٨
باب ما وجب عليه من تغييره لنسائه	٨١	باب لانكاح الابوي مرشد	٩٩
باب ما وجب عليه من تعليم الابل	٨١	باب لانكاح الابن من عدلين	٩٩
باب ما حرّم عليه وتزوّجه من الصدقة	٨٢	باب لانكاح الابن يزوّجها اذا كان عسبة	١٠١
باب ما امره تعالى به من المشورة	٨٢	باب لانكاح الابن يزوّجها اذا كان عسبة لها بغير البتة	١٠٢
فقال وشاورهم في الامر	٨٢	باب اعتبار الكفاءة	١٠٢
كتاب النكاح	٨٣	باب لانكاح من نفسه امرأته هو وليه	١٠٣
باب النكاح	٨٣	باب الكلام الذي يقصد به النكاح	١٠٣
باب ما يستدل به على انه جعل سنة	٨٣	باب الرجل يطلق اربعة نسوة له بانها حل له ان ينكح مكانهن	١٠٣
باب ما ينسب اليه اولاد بناته ثم	٨٤	باب تسري العبد	١٠٣
ذكر نسبته صلى الله عليه وسلم اولاد	٨٥	باب قوله تعالى وامهات نسائك	١٠٣
فاطمة اليه بالبينة	٨٦	باب الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها	١٠٣
باب كان ماله بعد موته قائما على قبضه	٨٦	باب لانكاح الحلال	١٠٣
وملكه	٨٦	باب ما جاء في نكاح امه الحليلين	١٠٣
باب دخول العبد حنبا	٨٦	باب لانكاح امه على امة	١٠٣
باب ما منع له من الفضله بعلمه	٨٧	باب لانكاح امة على حرة وينكح حرة على امة	١٠٣
باب التزويج بالا بكار	٨٧	باب العبد ينكح الامه على الحرة	١٠٣
باب التزويج في الزويج من ذي الدين	٨٩	باب لانكاح امة كتابية لمسلم	١٠٣
باب من تخلى للعبادة	٩١	باب من يسلم وعنده اكثر من اربع نسوة	١٠٣
باب تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر	٩٢	باب من قال لا ينكح النكاح بينها	١٠٦
باب مساواة المرأة الرجل في المحبة	٩٣	باسلام احدهما حتى تنقضي العدة	١٠٦
والنظر الى الاجاب	٩٣	باب اثبات الحائض	١٠٦
		باب الجنب يتوضا كلما اراد ان ينام	١٠٦
		باب لانكاح زوجها في معصية	١٠٦
		باب قوله تعالى وان استطعتموا ان	١٠٦

مضمون	٤	مضمون	٤	مضمون	٤
باب ما جاء في تسخير الخمر	١٨٨	باب من قتل من ارتد عن الاسلام	١٧٢	باب ما لا قصاص فيه	١٥٥
باب الدليل على ان الطبخ لا يخرج	١٨٩	رجلا او امرأة		ايضا باب ما جاء في الاستثناء بالخصاص	
هذه الاشارة من دخولها في الاسم		باب من قال يستأب	١٧٣	باب وجوب الدية في شبه العمد	١٥٧
والتخرج		باب من قال يموت ثلاثة ايام	ايضا	على العاقلة	
باب من رخص لبنا لم يسكر	ايضا	باب مال المرتد	ايضا	باب تغليظ الدية في الخطأ في الشهر	ايضا
باب ما جاء في صفة نبيذ هم	١٩٠	باب من قال من اشرك بالله ليس بمحصر	ايضا	الحرام والبلد الحرام وذو الرحم	ايضا
باب ما جاء في الكسر بال	١٩١	باب من اعتبر حضور الامام والشهود	ايضا	باب من قال هي احماس	ايضا
باب الرخصة في الاوعية بدالذي	١٩٢	باب ما جاء في حد اللوطي	١٧٤	باب اعزاز الابل	ايضا
باب من اقيم عليه الحد او بعامه عام	ايضا	باب نفى البكر	ايضا	باب تقدير البدل باثني عشر الف	١٤٨
باب من وجد منه ريح شراب	ايضا	باب من قال لا ينام الحد حتى يعترف	ايضا	درهم والف دينار	
باب ما جاء في اقامة الحد حال السكر	ايضا	اربعة مرات		باب ما روي فيه من ممر وعثمان	ايضا
او حتى يذهب		باب الضمير في خلقته لامن مرض	١٧٥	سوى مامسى	
باب ما جاء في عدد حد الخمر	١٩٣	يصيب الحد		ايضا باب ما دون الموضوعة	
باب السلطان يكره على الاختتان	ايضا	باب من اتى بهيمة	١٧٦	باب دية اشجار العين	١٥٩
وما ورد في الختان		باب من وقع غسل ذات محرم له	ايضا	باب دية الاصابع	ايضا
باب الحد وكفارات	١٩٤	او ذات زوج او معتدة بتكاح		باب الصحيح يصيب عين الامور	ايضا
باب الستر على اهل الحد ود	ايضا	او غيره مع العلم بالتحریم		باب ما جاء في دية المرأة	١٦٠
باب الضمان على البهائم	١٩٥	باب ما جاء في حد الذميين	ايضا	باب ما جاء في جراح المرأة	ايضا
باب الدابة تنفخ برجلها	ايضا	باب من قال لاحد الا في القذف	١٧٨	باب دية اهل الذمة	ايضا
باب علة الحد بث الذي فيه الذارجار	١٩٦	الصریح		باب من في الديوان ومن ليس فيه	١٦٢
باب الرخصة في الإقامة بد الشريك	ايضا	باب ما يجب فيه القطع	ايضا	العاقلة سواء	
لمن لا يخاف القننة		باب اختلاف الناقلين في ثمن المين	ايضا	باب ما تحمل العاقلة	ايضا
باب المسلم ينوفي في الحرب قتل ابيه	ايضا	باب ما جاء عن الصحابة فيما يجب	١٨١	باب تعقيم الدية على العاقلة	ايضا
باب شهود من لا فرض عليه	ايضا	المتاع		باب ما ورد في البير جرد	١٦٣
باب قوله تعالى وانفقوا في سبيل الله	١٩٧	باب النفاق في كل ماله ثمن اذا اسرى	١٨٢	باب جنين الامة	ايضا
ولا تقوا بايديكم الى التهلكة		من حرز وبغث قيمته ربع دينار		باب اصل النسابة	١٦٥
باب الشير وما يشتدل به على ان	ايضا	باب ما يكون حرزا	ايضا	باب ما جاء في صادة الجاهلية	١٧٠
الجهاد فرض على الكفاية		باب السارق توهب له السرقة	١٨٣	باب نكاح العدة في قتل العمد	ايضا
باب صهان الخيل	ايضا	باب من سرق عبد صغيرا	ايضا	باب الصياقة والطيرة	١٧١
باب قسم النسيئة في دار الحرب	ايضا	باب النباش يقطع اذا اخرج الكفن	ايضا	باب لقتول من اهل البني يفصل	ايضا
باب المنع من صبر الكفار بعد الاسار	١٩٨	من اتهم		ويصل عليه	
ان يخذل غرضا		باب السارق يعود ليسرق	١٨٤	باب المختول من اهل العدل بسيف	ايضا
باب جريان الرن على الامير وان	ايضا	باب غرم السارق	١٨٥	اهل البني	
اسلم اذا كان اسلامه به الا سر		باب ما جاء في تصفيف الفراءة	١٨٧	باب العادل يقتل الباني او الباغر	١٧٢
باب قتل النساء والصبيان	١٩٩	ما لا قطع على مختلس	١٨٨	بقتل العادل لم يرثه	

مضمون	٤٠	مضمون	٤٠	مضمون	٤٠
باب من اختار الكف عن القطع	٢٠٠	باب من وجب عليه الحد	٢٠٠	باب من اختار الكف عن القطع	٢٠٠
والتحريق	٢٠١	باب ذبايح نصارى بني تغلب	٢٠١	والتحريق	٢٠١
باب تحريم قتل ماله روح الا بالان	٢٠٢	باب المهادنة الى غير مدة	٢٠٢	باب تحريم قتل ماله روح الا بالان	٢٠٢
باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣	باب من جاء من عبيد اهل الحرب مسلح	٢٠٣	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب ان العبد	٢٠٤	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب الغلول حرام	٢٠٥	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب لا يقطع من غل ولا يجرق مناهه	٢٠٦	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب من زعم لا يقيم الحدود في	٢٠٧	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
ارض الحرب حتى يرجع منه	٢٠٨	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب بيع الدرم بالدرهمين	٢٠٩	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب بيع الدرم بالدرهمين	٢١٠	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب حمل السلاح الى ارض العدو	٢١١	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب من اهرزه المشركون على	٢١٢	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
المشركين	٢١٣	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب من فرق بين وجوده قبل	٢١٤	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
القسم وبعده	٢١٥	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب فتح مكة	٢١٦	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب من قال لا يفرق بين الاخوين	٢١٧	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب الاسير يستعين به المشركون	٢١٨	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
على قتال المشركين	٢١٩	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب ما يستحب من الجوش والسرايا	٢٢٠	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب من يؤخذ منه الجزية من اهل	٢٢١	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
الكتاب وهم اليهود والنصارى	٢٢٢	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب من لحق باهل الكتاب قبل	٢٢٣	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
ثروال القران	٢٢٤	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب من اخذت منهم عراكوا	٢٢٥	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
او عجماء	٢٢٦	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب الجوش اهل كتاب والجزية	٢٢٧	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
تؤخذ منهم	٢٢٨	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب الفرق بين تكاح نساء من	٢٢٩	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
يؤخذ منه الجزية وذبايحهم	٢٣٠	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب كم الجزية	٢٣١	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب الذي يسلم فترفع عنه الجزية	٢٣٢	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب الحر المذبح الى الحرم وكذا	٢٣٣	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣
باب الحر المذبح الى الحرم وكذا	٢٣٤	باب من ترك التسمية وهو عن	٢٠٤	باب من رأى قتل من لا قتال فيه	٢٠٣

مضمون	ج	مضمون	ج	مضمون	ج
يضاً باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى كالفرقة والقدرة الى آخره	٢٣١	باب القاضي يحكم بشئ فيكتب له للمحكوم له	٢٣١	يد احد ماو يقيم كل منها بينة فهو للذي في يده	
يضاً باب من قال وايم الله		يضاً باب آخر القصاص		باب المدعيين يتنازعان شيئاً في ايديهما ويتيم كل منهما بينه	٢٥٥
يضاً باب من قال علي نذرو لم يسم شيئاً	٢٣٢	باب لا يعمل القعدة	٢٣٢	باب المدعي عيّن يتد اعيان ما ليس في يد واحد منها	
٢٣٥ باب الاستثناء في اليمين		يضاً باب لا يقبل الشهادة الا بحضور من الحشم ولا يقضى على الغائب		باب القعدة ودودي الولد	٢٥٦
يضاً باب الحلف يسكت من يمينه ولشتمائه سكتة يسيرة وانقطاع ايضاً		باب من قال للقاضي ان يقضي بعلمه	٢٣٣	باب من قال يفرع بينها	٢٥٧
صوت او اخذ نفس		باب من قال ليس للقاضي ان يعمر ايضاً		باب اخذ الرجل حقه من يمينه	
يضاً باب من حلف على شئ وهو يرى انه صادق	٢٣٣	باب الامر بالشهاد	٢٣٣	باب اي الرقاب اضل	
يضاً باب الكفارة الحث		يضاً باب الشهادة في الدين وما في معناه ايضاً		باب من اعتق من ملوكه شتمها	
٢٣٦ باب الكفارة في الحث		يضاً باب ما جاء في عددهن اي النساء	٢٥٨	باب من اعتق شركا في عبد وهو امر	
يضاً باب ما جاء في ولد له		يضاً باب شهادة الفاذف		باب المصري يستمعي	
يضاً باب التتابع في الصوم		باب من قال لا تقبل شهادته	٢٣٥	باب من يعنى بالملك	٢٦٠
٢٣٧ باب من حلف ناسياً ليمينه او مكرها عليه		يضاً باب ما جاء في خير الشهداء		باب من اتى بموكله	٢٦١
يضاً باب من حلف لا يأكل خبز ابادم الى آخره		باب من رد شهادة اهل الذمة	٢٣٦	باب من والى رجلا	٢٦٢
يضاً باب من حلف ليضربن عبده مائة سوط ففعلها		يضاً باب ما جاء في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت الى قوله واخران من غير ذلك	٢٣٦	باب ما جاء في علة حديث غيم	
٢٣٨ باب من جعل فيه كفارة بين اي في الذر بجهية		باب من اجاز شهادة اهل الذمة على الوصية في السفر	٢٣٧	باب من قال له عليه ولا يني	٢٦٣
٢٣٩ باب من نذر ان يذبح ابنه او نفسه ايضاً باب المدي فيما ركب		يضاً باب القضاء باليمين مع الشاهد		باب الولاء للكبير	٢٦٣
٢٤٠ باب من نذر المشي الى مسجد المدينة او مسجد بيت المقدس		باب تأكيد اليمين بالمكاف ايضاً باب النكول والرد على المدعي	٢٥٠	باب من قال من احرز الميراث احرز الولاء	
يضاً باب من لم يزوجوه بانثور ايضاً باب نذر ان يغير بغيرها اي يغير مكة		ابواب من يجوز شهادته ومن لا يجوز	٢٥١	باب المدبر يجوز بيده	
يضاً باب من لم يزوجوه بانثور ايضاً باب نذر ان يغير بغيرها اي يغير مكة		باب من نعى المرأة قارورة	٢٥٢	باب ولد مدبرة من غير مدبرها	٢٥٥
يضاً باب من نذر ان يغير بغيرها اي يغير مكة		باب لا يقبل شهادة خائن	٢٥٣	باب من لم يكره كتابة عبده وان كان غير قوي ولا دين	
يضاً باب فضل من ابتلي بشئ من الاعمال ايضاً باب كراهية طلب الامارة والقضاء		باب رد شهادة اهل الاوه	٢٥٤	باب مكاتبه الرجل عبده او اوانسه	٢٦٦
يضاً باب مسئلة القاضي عن احوال الشهود		يضاً باب كراهية اللعب بالنرد اكثر من اللعب بشئ من الملاهي		باب مكاتبه الرجل عبده او اوانسه	
٢٤١ باب من يرجع اليه في السؤال يجب ان يكون معرفته باطاعة متقدمة	٢٥٥	باب الرقص اذا لم يكن فيه تكبير	٢٥٥	باب المكاتبه الرجل عبده او اوانسه	
		يضاً باب تسمين الصوت بالنردان ايضاً باب شهادة اهل العصبية		باب المكاتبه الرجل عبده او اوانسه	
		باب من خرق اعراض الناس	٢٤٧	باب المكاتبه الرجل عبده او اوانسه	
		باب المدعيين يتنازعان شيئاً في الاحتماب			

مضمون	ج	مضمون	ج	مضمون	ج
باب قوله تعالى وآتوهم من مال الله	٢٦٩	باب المكاتب يجوز بيعه في حالين	٢٧١	خاتمة الكتاب	
باب موت النكاح	٢٦٨	باب رجل يظن أنه ثم تلده	٢٧٠	أيضاً التاريخ والتعريض	
باب تعجيل الآ	٢٦٩	باب عدة أم الولد	٢٧١		

تمت

٥



